

جبال النوبة : الإثنية السياسية والحركة الفلاحية ١٩٢٤-١٩٦٩

د. عطا الحسن البطحاني



المؤلف في سطور :

دكتور عطا الحسن البطحاني: استاذ مشارك -قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم
ساهم بتقديم العديد من الاوراق والبحوث العلمية فى ورش عمل ومؤتمرات علمية داخل وخارج البلاد. كما نشرت له بحوث ومقالات فى التنمية والسياسة المقارنة والاقتصاد السياسى. من مؤسسى شبكة منظمات المجتمع المدني لمحاربة الفقر، ناشط فى قضايا المجتمع المدني باحثا ومدافعا عن الحقوق ومناصرا لقضايا المهمشين. يتمتع بعضوية عدد من الجمعيات المهنية والاكاديمية، ويعمل حاليا مديرا لبرنامج المعهد الدولي للديمقراطية والعون الانتخابى بالسودان.



عن الكتاب:

من المؤكد أن إخفاق الإدارات الوطنية لحكومات ما بعد الاستقلال في معالجة قضايا المناطق المهمشة ومن بينها جبال النوبة أدى إلى الاستياء وانعدام الثقة المتزايد و تعميق فكرة أبناء وبنات جبال النوبة عن الشمال المسيطر، مما مهد الطريق - ضمن عوامل أخرى - لتحالفات سياسية جديدة في المنطقة وعلى مستوى القطر تقوم على رؤى جديدة للقضايا الوطنية. ونتيجة لذلك انخرطت المنظمات السياسية لمنطقة جبال النوبة فى عمل متواصل، عاقدة العزم على تغيير الخارطة السياسية. الا ان تضاريس المنطقة الاثنية - الطبقية - الثقافية و التفاعل مع معطيات السياسة على مستوى المركز دفعت بعدد من سياسيين المنطقة للتعاون مع أنظمة الحكم المركزية، ودفعت بالبعض الاخر الى الانضمام المبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان، التي ترمي استراتيجيتها السياسية إلى إعادة هيكلة السلطة السياسية بصورة جذرية. وتشير كل الدلائل إلى أن تحولا جذريا في التحالفات السياسية في المنطقة وفي البلاد عامة في طريقه للتشكل، خاصة بعد اتفاق السلام فى عام 2005 غير أنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا استيعاب طبيعة هذه التطورات السياسية وتشابك مستوياتها المختلفة من غير دراسة مفصلة للتاريخ والاقتصاد السياسى للبلاد ككل ولاقليم جبال النوبة وللدور الذى لعبته البرجوازية الصغيرة فى تشكيل الوعى الاثنى-السياسى وبلورة الحس القومى للنوبة.



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان
ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر

تصميم جمال خليل

جبال النوبة
الإنتمية السياسية والحركة الفلاحية
١٩٢٤ - ١٩٦٩

جبال النوبة

الإثنية السياسية والحركة الفلاحية

١٩٢٤ - ١٩٦٩

د. عطا الحسن البطحاني

ترجمة

فريد السراج
شمس الدين ضو البيت

الكتاب : جبال النوبة الإثنية السياسية والحركة الفلاحية

المؤلف : عطا الحسن البطحاني

رقم الإيداع : ٢٢٨٢٨ / ٢٠٠٨

تاريخ النشر : ٢٠٠٩

ردمك : ١٦٣ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة ولا يسمح بإعادة

نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من

أشكال النشر إلا بإذن كتابي

الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة.

ت : ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩ +)

التوزيع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

azzaph@yahoo.com

بريد إلكتروني

الإهداء

إلى فلاحي جبال النوبة
الذين أعطوا الكثير ونالوا القليل

مقدمة الطبعة الاولى

إن السمة التي تميز العلاقات السياسية بين المجموعات العربية الغالبة في السودان الشمالي وبين المجموعات الإثنية غير العربية، هي التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد الاقتصادية. وبالرغم مما يمكن أن تثيره هذه المقولة من جدل، إلا أنها تستحوذ على مزاج ومشاعر الكثيرين من مواطني جبال النوبة، سياسيين ومزارعي قطن وطلاب، ممن تحدثت إليهم أثناء قيامي بهذه الدراسة عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣م. إن الفرضية الأساسية التي تعبر عنها هذه المجموعات هي: أن الدافع المشترك للأحزاب السياسية الشمالية - على الرغم من اختلاف توجهات هذه الأحزاب فيما يتعلق بقضايا التنمية والوحدة الوطنية- أن الدافع المشترك لها هو الإبقاء على سيطرتها على السلطة السياسية مع تهميش الهوية الثقافية والوطنية للمجموعات الإثنية غير العربية.

من المؤكد أن إخفاق الإدارات الوطنية لحكومات ما بعد الاستقلال في معالجة قضايا جبال النوبة لم تساعد على تحسن الأوضاع، بل أدى إلى الاستياء وانعدام الثقة المتزايد إلى تعميق فكرة أبناء وبنات جبال النوبة عن الشمال المسيطر، مما مهد الطريق - ضمن عوامل أخرى- لتحالفات سياسية جديدة في المنطقة وعلى مستوى القطر تقوم على رؤى جديدة للقضايا الوطنية. ونتيجة لذلك انخرطت المنظمات السياسية لمنطقة جبال النوبة في عمل متواصل، عاقدة العزم على تغيير الخارطة السياسية. إلا أن تضاريس المنطقة الإثنية - الطبقية - الثقافية والتفاعل مع معطيات السياسة على مستوى المركز دفعت بعدد من سياسيين المنطقة للتعاون مع أنظمة الحكم المركزية، ودفعت بالبعض الآخر إلى تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي ترمي استراتيجيتها السياسية إلى إعادة هيكلة السلطة السياسية بصورة جذرية. وتشير كل الدلائل إلى أن تحولا جذريا في التحالفات السياسية في المنطقة وفي البلاد عامة في طريقه للتشكل، خاصة بعد اتفاق السلام في عام ٢٠٠٥. غير أنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا استيعاب طبيعة هذه التطورات السياسية وتشابك مستوياتها المختلفة من غير دراسة مفصلة لماضي منطقة جبال النوبة واقتصادها السياسي.

وحتى يمكن وضع السياسة في جبال النوبة في إطارها العام. لا بد من تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أدت على ظهور الشعور القومي لدى أبناء الجبال في خمسينات وستينات القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك فقد تراءى لي أن

فحص جذور التخلف في المنطقة قد يساعد على تحديد المسببات الكامنة خلف التطورات السياسية الراهنة. لذلك فقد قمت بتقصي الأساليب الخاصة التي دفعت بمنطقة جبال النوبة إلى الوقوع تحت سيطرة حكم مختلفين في الماضي، وأهم من ذلك الكيفية التي تفاعلت بها عوامل تخلف المنطقة والقهر الذي تعرضت له من الحكام الأجانب -ومن بينهم العرب- المسلمين من شمال السودان في تشكيل ردود فعل النوبة إزاء العداء الخارجي. ومن هنا فإن هذه الدراسة، وبالرغم من أنها لا تتعرض بصورة مباشرة للشؤون السياسية الخاصة بإقليم جبال النوبة في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، إلا أنها ترسم الخلفية التاريخية التي لا يمكن بدونها استيعاب طبيعة الاقتصاد الزراعي في جبال النوبة والتركيبية الاجتماعية أو النزاعات السياسية أو أشكال المقاومة المتشددة السائدة في الوقت الراهن حتى توقيع اتفاقية جبال النوبة في عام ١٩٩٩م.

تعتمد هذه الدراسة على مواد أرشيفية تغطي نشاطات منظمات نوبية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، هذه المواد -التي لا بد منها لتقصي السياسات الزراعية القومية- تتضمن مذكرات خاصة لقادة اتحاد مزارعي جبال النوبة في الخمسينات، وقادة العديد من المنظمات الأخرى التي رفعت لواء المسألة النوبية في الستينات، وتتضمن وثائق حكومية من الأرشيف المركزي والإقليمي، ومن أرشيف جريدة كردفان الأسبوعية، وأحاديث مع القادة الذين شاركوا في الأحداث السياسية في الخمسينات والستينات وساهموا بأساليب عدة في تشكيل الخارطة السياسية على المستوى المحلي. أخص بالشكر السيد صلاح الدين الشريف، المدير التنفيذي لإقليم شمال كردفان عندها بتقديمه للعديد من الذين أمدوني بالمعلومات وممن أجريت معهم بعض المقابلات وأثناء إقامتي في الأبيض اطلعت على أعداد قديمة من جريدة كردفان الأسبوعية، وأطلعني رئيس تحريرها، الاستاذ الفاتح النور، على دورها في التعبئة لقضية مزارعي القطن في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات.

وفي كادوقلي أتحت لي فرصة الإطلاع على أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، بالإضافة إلى إرشيف صناعة أقطان جبال النوبة. كما تفضل المسؤولون في مؤسسات جبال النوبة الزراعية، وفي إقليم جنوب كردفان ومؤسسة التنمية الزراعية لجنوب كردفان، والضباط الإداريون في الإقليم بتقديم كل العون والمساعدة الممكنة. الشكر والتقدير موصولاً للسيد عبد الرحمن إدريس حاكم إقليم جنوب كردفان لسماحه لي بالإطلاع على أرشيف حكومة الإقليم.

والشكر موصول للسيد/ أحمد مالك شايب ولقادة اتحاد مزارعي جبال النوبة لما أمدوني به من وثائق وملفات ومذكرات خاصة تغطي نشاطات الاتحاد في الخمسينيات وعلاقته بالإدارة البريطانية وكذلك بحكومة الحزب الوطني الاتحادي. وأود أن أشكر كذلك القادة النقبائين: الشيخ محمد الشريف، عبد الرحيم ألماظ وشيخ على البولاد، كذلك فإنني ممن للعون الذي قدمه قادة وأعضاء اتحاد جبال النوبة، وأود هنا أن أشكر السادة: يوسف كوة، موسى حامد الكيكا، زكريا إسماعيل، قمر حسين، حبيب سرنوب، محمد شا شا، رمضان طيارة، مصطفى عطرون، ومحمد عبد الكريم. وأشكر أيضاً السيد على البولاد ، موسى حامد الكيكا ، عثمان مكي سندلوبا وأحمد مالك الشايب ، سيد الأمين على عيسى ويوسف كوة مكي.

الشكر موصول أيضاً للضباط الإداريين برشاد وتلودي والدلنج وكادوقلي لمساعدتهم في الترجيل والإقامة ولما أمدوني به من معلومات أثناء الإقامة، وشكر خاص للعمدة محمد إبراهيم من رشاد، هاشم محمد حسن وأبوجبر الحاج أجبر وطه عثمان ومحمد أحمد صديق في الدلنج، محمد سعيد الحاج عبد الرحمن التلب، والعاملين بمؤسسة جبال النوبة الزراعية بكادوقلي. والشكر موصول للدكتور كمال عثمان صالح والصديق الأستاذ مصطفى محمد نور الذين ساهما ضمن آخرين عديدين وبأساليب عدة في إنجاح هذا المسعى الذي ما كان له أن يكتمل لولا هذا العون. الشكر موصول أيضاً لجامعة الخرطوم لدعمها المالي وتكلفتها بالعمل الحقل، والشكر أيضاً للعاملين بالمكتبة السودانية ودار الوثائق المركزية لتعاونهم. وفي سسيكس أود أن أشكر العاملين بمكتبة التسليف بجامعة سسيكس (Sussex University) لتعاونهم معي. وقد كانت لي نقاشات مفيدة مع تيدي بريت في عام ١٩٨١م قبل مغادرتي لإنجاز العمل الحقل، وفي السودان أواخر العام ١٩٨٢م مع بروفيسر بيتر وودورد من جامعة ريدينج. فلهما مني الشكر، وكذلك للسادة كريس سامسون، كاثي ماكريل، توماس وولف وللآخرين كثر ممن اطلعوا وعلقوا على المسودات الأولى للأطروحة. كذلك أود أن أعبر عن جزيل شكري وامتناني للدكتور مايكل جونسون المشرف على الدراسة، والذي أعانني في كتابتها بالقراءة والتعليق على المسودات. والشكر للدكتور فاروق محمد إبراهيم ودكتور حيدر إبراهيم لتشجيعهما لي لنشر هذه الدراسة. وأخيراً فإنه لمن ناقله القول أن أعلن مسؤوليتي عن أي أخطاء في المعلومات أو تأويلها.

مقدمة الطبعة الثانية

الحرب الاهلية واستخراج الفائض الاقتصادي من الريف السودانى:

يبحث هذا الكتاب فى تاريخ العلاقة غير المتكافئة بين اقليم جبال النوبة والعالم الخارجى لهذا الاقليم بدءا من فترة الاستعمار التركى - المصرى مرورا بفترة حكم المهديّة، ثم الاستعمار البريطانى الى مراحل الحكم الوطنى بعد الاستقلال. ويركز الكتاب على دونية المكانة التى حشر فيها سكان الاقليم وفرض عليهم تقسيم عمل ودفع ضرائب و"جزية" امنست مواردهم وطاقتهم دون تطوير قدراتهم الانتاجية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية. احتلت الزراعة كمانا هاما فى تقسيم العمل هذا وتحول سكان الاقليم الذين كانوا يديرون اقتصادا معيشيا فى اطار انتاج جماعى الى زراعة محاصيل نقدية فرضت عليهم بواسطة قوى خارجية مهيمنة (الدولة والتجار) واصبحوا بذلك "فلاحين" يعملون فى الانتاج السلعى الصغير وفق شروط تملّوها الدولة وعبر قنوات تسويق يتحكم فيها موظفى الدولة والسوق الخارجى ممثلا فى طبقة التجار التى جاوزت شبكة معاملاتها حدود البلاد للسواق الاقليمية والعالمية منذ القرن التاسع عشر.

أثار استخدام مفردة "الفلاحين" لوصف واقع صغار مزارعى جبال النوبة عددا من الملاحظات من بعض المهتمين، منها استئصال اللفظ "للأذن السودانية"، وان طبقة الفلاحين مرتبطة بوجود الاقطاع، ولا يوجد اقطاع فى السودان، عليه من الافضل استخدام مفردة المزارعين بدلا عن الفلاحين.

أولاً، الكتاب هو ترجمة لرسالة دكتوراة بعنوان Nationalism and Peasant Politics فى اقليم جبال النوبة، والترجمة الصحيحة لـ peasant من الناحية اللغوية هى الفلاحية، اى الحركة الفلاحية نسبة لطبقة الفلاحين، وليس لحركة المزارعين. ذلك لان دلالة مصطلح "فلاحين" تختلف، فى تقديرى، من دلالة مصطلح "مزارعين" اذا اخذنا فى الاعتبار السياق الموضوعى الذى جرت فيه الدراسة، وحاولت الطرح النقدى للدلالات السياسية لاستخدام المصطلحات: الفلاحين، الطبقة، الاثنية، الدولة، التنمية وغيرها.

ثانياً، ليس بالضرورة ان يأخذ وجود الاقطاع نفس الشكل الذى اخذه فى العراق لومصر. وتكاد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية تتفق على ان ما وجد فى السودان هى تشكيلات اجتماعية، "شبه اقطاعية" أفرزت فى بعض الاوقات مظاهر عدم مساواة

تفيد فيها المقارنة مع علاقات الاقطاع. اما مسألة وجود الاقطاع من عدمه فى السودان، فتحيل القارئ لعدد من الدراسات النظرية والتطبيقية التى ناقشت هذا الموضوع. محمد سعيد القدال، جى اسبولنج، محمد ابراهيم نقد، الفاتح شاع الدين، جى اوبراين، عبدالرحيم بلال، عبدالغفار محمد احمد، فرح حسن ادم، عبدالجليل مهدى، تيسير محمد احمد على، وغيرهم.

ثالثاً، جاءت نشأة وتطور حركة مزارعى القطن فى اواخر الابعينات واول الخمسينات من القرن الماضى مترامنة مع نهوض حركات التحرر الوطنى فى بعض الدول الافريقية والاسيوية التى رفعت ضمن شعاراتها شعار الاصلاح الزراعى. وقد تأثرت حركة مزارعى القطن بجبال النوبة بحركات التحرر، وتبنت شعارات الاصلاح الزراعى. بل وذهبت قياداتها، احياناً، الى الحد الذى تأثرت فيه بالخطاب السياسى الماوى، اثر زيارة وفدا منهم للصين فى الخمسينات من القرن الماضى. فمن ناحية تصورهما لنفسها، رأت الحركة نفسها كحركة اقرب للفلاحين منها للمزارعين، وان كان ذلك لا يعنى كما تشير الدراسة الى غياب عنصر المزارعين داخلها والصراعات التى واجهتها وشكلت، مع عوامل اخرى، مصدراً لحيويتها السياسية.

رابعاً، وهذا هو السبب الاهم فى رأى، أهمية ابراز الاختلاف النوعى ما بين القضايا التى واجهها مزارع الجزيرة والشمالية مثلاً وتلك التى واجهها المزارع الصغير فى جبال النوبة. هناك بعد أثنى وسياسى ارتبط بتاريخ قهر واستعمار الاقليم لا نجد مثيلاً له فى بقية اقاليم السودان الشمالية خاصة. وانسحب هذا القهر والاستعمار تحديداً على المنتجين الزراعيين، وتشكل التاريخ الاجتماعى للاقليم من حلقات الاستعباد، والتمرد والثورات التى كان وقودها الفلاحين، وهذا ما يميزها لحركة جمعت منتجين ثارت ثورتهم ضد بنى اقتصادية وتجارية وسياسية فرضت عليهم نمطا من الحياة وضعه فى اسفل السلم الاجتماعى.

نمط الحكم والاثنية والفائض الاقتصادى:

نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦، وشهدت فترة ما بعد الاستقلال تعاقب أنظمة حكم متخلفة فى ادارة البلاد عملت، بدرجات متفاوتة من النجاح والافاق، على معالجة القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية السودانية قبيل نيل الاستقلال. وتتمثل هذه القضايا فى الحفاظ على وحدة البلاد، بناء مؤسسات دولة مدنية وعصرية تستوعب تطلعات المكونات المتباينة للمجتمع السودانى، وتحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية لانتشال الاقاليم الاقل نمواً من التخلف، وتقوية روابط انتماء الوطن بأبعاده العربية، والافريقية والاسلامية.

إلا أن أداء النظم السياسية والحكومات التى تعاقبت على إدارة البلاد لم يكن على المستوى المطلوب، بل وبالرغم من النجاحات هنا وهناك، إلا أن محصلة أداء هذه النظم والحكومات كان فشلاً تبدى فى سجل طويل من الصراعات الحزبية (الشخصية والعائلية) الضيقة، والتحالفات الضيقة، الاختلال التام، موجات من الجفاف والتصحر والمجاعات، النزاعات القبلية، الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية والحركات الأصولية الإسلامية وأخيراً الحركات العرقية والإقليمية المسلحة المنازعة للمركز. ويعزى ذلك لعجز كتلة القوى المسيطرة (ذات الميول الإسلامية-العربية) عن أداء دورها التاريخى ككتلة طبقية - اجتماعية مهيمنة، ومن ثم وقوع الطبقة السياسية السودانية بكامل فصائلها فى أحابيل "الدورة الشريرة": من نظام عسكرى - شمولى حاكم إلى انتفاضة/ثورة شعبية إلى مرحلة انتقالية تقود لنظام حكم تعددية حزبية تعجز بدورها عن إدارة الحكم والتنمية والوحدة، يزداد التملل فيتدخل الجيش باسم الثورة مرة وباسم انقاذ البلاد مرة أخرى ولكنه فى الواقع يحتكر السلطة ويشجع الفساد وانهيار مؤسسات الدولة مما يهيئ الوضع لانتفاضة وهكذا.

إن هيمنة نمط التنمية الغير متوازنة الذى بدأ يترسخ بقوة منذ السبعينات (توسعا غير مسبوق فى الزراعة الآلية، وصناعة السكر، وتصدير الثروة الحيوانية)، مع إهمال تنمية وتجديد البنية الانتاجية للمشاريع الزراعية المروية التى يعتمد عليها الاقتصاد القومى (الجزيرة والمناقل، الرهد، تعليه خزان الرصيرص) مع التوسع الهائل الاستثمارات العقارية و تريف المدن والنمو الحضرى العشوائى نتيجة املاق وافقار اهل الريف والتحركات السكانية من مناطق التصحر والنزاعات للسكن فى ادنى درجات السلم الاجتماعى فى الوسط والشمال حيث تتوفر درجة نسبية لتنمية وتجديد القوى الانتاجية والاجتماعية، كل ذلك فاقم من الاختلال التام فى الريف، وعزز الفقر الحضرى فى اطراف المدن وبيوت الصفيح والخيام ان لم تكن معسكرات النازحين الفارين من الجوع والحرب فى الجنوب وجبال النوبة، خاصة فى اوائل الثمانينات.

مع استمرار استنزاف الفائض الاقتصادى وفتح الباب واسعا لموجات تراكم رأسمالى- بدائى، كما فى اقليم جبال النوبة، والفشل فى توفير المقومات المادية للتنمية المتوازنة اقليميا واجتماعيا الاقاليم الطرفية، لم يكن هناك بدا للطبقة الحاكمة فى مواجهة ازمتها المتتابة ومن أحل تعزيز أليات هيمنتها "المتخثرة" من بديل سوى تعظيم ما تراه مبررا لحكمها: التميز الاثنى - الثقافى. أليات استخلاص الفائض سياسية وإيديولوجية - التأثير النسبى المتزايد للبنية الفوقية فى التشكيلة الاجتماعية فى السودان ومردة الى

(اثر مؤسسة الرق) والاحتفاء بالدين (الشريعة الاسلامية) كنسيج لامتيازات فى مواجهة الاخر، المغاير. والخوف منه فى ذات الوقت. تطور الاقتصاد لم يخلق البنية المساعة فى تدويب الاختلافات القول بعجز الطبقة السياسية الحاكمة فى السودان لا يعنى ان اسباب ذلك العجز ترجع للظروف الموضوعية، انما يرجع لعدم كفاءة الطبقة السياسية التعامل مع معطيات الوضع القائم بالطريقة التى تأخذ البلاد من مرحلة النزاع والحروب والتخلف الى مرحلة الوفاق والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية. فالعجز يرجع لطبيعة مصالح (طبقية ضيقة)، وكفاءة ومنظومة الاخلاق السياسية التى نتعامل بها اطراف الطبقة السياسية المهيمنة على الساحة منذ الاستقلال. وتشمل معطيات الوضع القائم الكثير من مقومات الوحدة والتنمية والاستقلال، ولكن هذه العوامل لم تستثمر جيدا، هذه ان لم تكن قد عبثت بها ممارسات وتكتيكات الطبقة السياسية بما ادى الى تاكلها وتهديد مقومات الوحدة الوطنية.

ونامل ان يتوفر لنا الوقت لمتابعة المواضيع التى اثارها هذا الكتاب فى كتاب اخر يستعرض فترة السبعينات من القرن العشرين حتى بدايات القرن الحادى والعشرين وربط ذلك بما تواجهه البلاد من تحول تاريخى، تحول يبدو فى بعض جوانبه كموجة من الموجات التاريخية التى مر بها اقليم جبال النوبة: محاولات من الخارج للسيطرة على الاقليم ورد فعل مقاوم من الداخل من اجل التحرر والاستقلال.

الفصل الأول

التخلف والبنية الاجتماعية في جبال النوبة

مقدمة:

يتناول هذا الكتاب العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والانتماء الإثني في منطقة جبال النوبة السودانية. وذلك بتقصي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة منذ القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص تركيز الدراسة على نمط الاقتصاد السياسي الذي ساد خلال الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستقلال (١٩٨٩ - ١٩٦٩)، وهما الفترتان اللتان ترسخت أثناءهما البنيات الاقتصادية الأساسية لإدماج مجتمع جبال النوبة في نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري بشكليه القديم والجديد. وقد ساهمت هذه البنيات الاقتصادية الأساسية بقدر كبير في تشكيل البنيات الطبقيّة الناشئة وفي تدعيم نمط اقتصاد فلاحي قائم على التصدير وموجه لخدمة الاقتصاد الرأسمالي. وستبين الدراسة كيف قادت هذه البنيات الاقتصادية إلى إضعاف الزراعة التقليدية في منطقة جبال النوبة وبالتالي إلى ترسيخ تخلف مجتمع المنطقة. وعلى المستوى السياسي أدت هذه التطورات في الخمسينات إلى قيام اتحاد مزارعي جبال النوبة. وهو تنظيم فلاحي عبرت سياساته عن تحالف أصول وطبيعة وتطور هذا التحالف الطبقي بالإضافة إلى التوثيق التاريخي للاتحاد جزءاً مهماً من هذه الدراسة.

غير أن الهدف الرئيسي للدراسة هو تفسير تنامي الشعور القومي وهو الشعور الذي عبرت عنه النخبة البرجوازية الصغيرة في المنطقة بصورة أساسية. وسيتم تبني وجهة نظر ترى أن الاستبعاد الواضح للبرجوازية الصغيرة النوبية من مواقع النفوذ والثراء المادي، والقهر الذي تعرضت له من البرجوازية في السودان الشمالي هو شكل ردود فعل هذه الطبقة إزاء السيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والحديث. وخلافاً للنخبة السياسية في جنوب السودان فقد تميزت ردود فعل البرجوازية الصغيرة النوبية بالبطء والتشردم وعدم الثبات. غير أن النخبة النوبية في خضم نشاطها الرامي لمعالجة قضايا التخلف في المنطقة صعدت لتحالف سياسي مع الفلاحين. وقد دعمت التطورات الاقتصادية التي حدثت في نهاية الخمسينات وفي فترة الستينات هذا الحلف. فقد مثل نمو قطاع زراعي رأسمالي وسط قطاع زراعي تقليدي متخلف. مثل ذلك البدايات لمرحلة إدماج متقدمة لفلاحي جبال النوبة في البنيات الرأسمالية. وقد كانت هذه هي المرحلة

التي تم فيها وضع الأساس لتحالف كبار موظفي الدولة من جانب، مع التجار والقيادات التقليدية من جانب آخر. أدى إلى تحول التجار، الذين هم في الغالب من غير النوبة، من زراعة القطن إلى مشاريع الزراعة الآلية الضخمة العاملة في إنتاج الذرة، أدى إلى انهيار التحالف القديم لفلاح القطن. أسست النخبة النوبية المنتمية للبرجوازية الصغيرة، على تظاهرات هذه الفئة من صغار الفلاحين، حركة سياسية إقليمية مناوئة لسيطرة التجار من غير النوبة (الجلابة) وكبار موظفي الدولة. وستقوم هذه الدراسة في باب لاحق بالتحليل والتوثيق لحركة اتحاد جبال النوبة كجزء من حركة واسعة شملت فيما بعد المناطق الأقل نمواً في السودان في صراعها مع المركز.

جبال النوبة: المنطقة والمجتمع:

تقارب مساحة السودان مليون ميل مربع (٢,٥ مليون كيلومتر مربع)، وهو بذلك أكبر الأقطار الإفريقية. ^(١) وتشمل أراضيها سهول ممتدة وهضاب تتخللها أراض ممتوجة وجبال متفرقة. ويقتصر تأثير الطبوغرافيا على الغطاء النباتي في: (أ) التلال والجبال، (ب) مرتفعات جنوب السودان ومساقط مياه نهري النيل الكنفغو، (ج) وأدى النيل وأفرعه. ^(٢) ويتراوح معدل سقوط الأمطار بين صفر في أقصى الشمال، و ٦٠ بوصة في الجنوب. وقد أنتج ذلك قطراً لا يتدرج من الصحاري الجرداء إلى الغابات الاستوائية.

على وجه العموم فإن التربة الرملية في الجزء الشمالي طينية في الجزء الأوسط وصخرية في الأجزاء الجنوبية. من مساحة السودان الكلية البالغة ٥٨٠ مليون فدان (الفدان يساوي ١,٠٣٨ Acres). تقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ ٢٠٠ مليون فدان. ^(٣) غير أن الذي يحكم استغلال هذه الإمكانيات هو توفر المياه أكثر منه توفر الأراضي الصالحة للزراعة. ومن هنا فإن أهمية التربة تكمن في قدرتها على الاحتفاظ بالمياه وليس في ملوحتها أو قلويتها. وبالعكس مناطق السودان الأوسط والجنوبي تغلب على الجزء الشمالي التربة الرملية بقدرتها الضعيفة على الاحتفاظ بالماء. وإذا أخذنا معدل الأمطار والغطاء النباتي المترتب عليه فيمكن حينئذ تقسيم السودان إلى ثلاثة أحزمة جغرافية: أولاً المنطقة شمال الخرطوم، وهي منطقة صحراوية وشبه صحراوية يتراوح معدل الأمطار فيها من لا شيء في أقصى الشمال إلى ٨ بوصات (٢٠٠ مم) حول الخرطوم. ^(٤) ويقتصر النشاط الزراعي على الزراعة المروية على شاطئ نهر النيل. ثانياً المنطقة الوسطى، وتغطي ما يقرب من نصف مساحة القطر، يغذيها معدل أمطار يتراوح بين ٨ بوصات (٢٠٠ مم) في أجزائها الشمالية و ٣٠ بوصة (٨٠٠ مم) في الأجزاء الجنوبية. في هذا الجزء تقع أهم مناطق الإنتاج الزراعي المطري، بما في

ذلك مناطق زراعة القطن قصير التيلة، ومناطق الزراعة الآلية والإنتاج الحيواني، وتتضمن هذه المنطقة تربة (القوز) الرملية في دارفور الشمالية وشمال كردفان التي تمارس فيها زراعة البور أو الزراعة المتقلبة (Shifting cultivation) لقلة معدل الأمطار. وفي الأجزاء الوسطى من هذه المنطقة تقتضى تذبذب الأمطار وقصر موسمها الاستعانة بوسائل الري، كما هي الحال في سهول جبال النوبة (وهي المنطقة التي أجرى فيها العمل الحقلي، لهذا البحث). أما في الأجزاء الشرقية، حول القصارف، فتسقط الأمطار بمعدلات كافية حيث تسود الزراعة المطرية للقطن والزراعة الآلية. ثالثاً المنطقة الجنوبية وهي تمتد فوق أكثر من سدس مساحة القطر وتتراوح معدلات الأمطار فيها ما بين (أكثر قليلاً) من ٣٠ بوصة (٨٠٠ مم) إلى مقادير تصل إلى ٦٠ بوصة (١٥٠٠ مم) سنوياً. ^(٥) وتصلح هذه المنطقة عملياً لزراعة كل المحاصيل الاستوائية ما في ذلك القطن، الشاي، والبن.

بجانب الصحراء، فإن المعلم الطبيعي البارز الآخر هو وادي النيل الذي يمتد لمسافة ألفين وخمسمائة كيلومتر داخل السودان، ^(٦) حيث ينبع النيل الأبيض من بحيرة فيكتوريا ويلقي النيل الأزرق (الذي ينبع من بحيرة تانا) ليكونا معا نهر النيل الذي له في نهري السوبات وعطبرة أفرع أخرى.

منطقة جبال النوبة: الطبوغرافيا والزراعة:

تهتم هذه الدراسة بمنطقة جبال النوبة (في ولاية جنوب كردفان)، وهي تقع ضمن المنطقة المناخية -الجغرافية الوسطى-، التي سبقت الإشارة إليها، يقع إقليم جنوب كردفان، الذي تبلغ مساحته ١٣٥,٦٦٩ كيلومتر مربع. بين خطي عرض ٩-١٣ شمالاً، وخطوط طول ٢٧-٢٥-٣٢ شرقاً. ^(٧) وتبعد هذه المنطقة كثيراً عن وادي النيل وتضم سهولاً طينية وسلاسل جبلية متفرقة ومساحات ممتدة من تربة القوز الرملية وأودية مغطاة الصخور وتربة سطحية وتهيمن على الجزأين الأوسط والجنوبي للإقليم، تحيط بها سهول ذات تربة سوداء كثيفة ومتنوعة. إلى الشمال من جبال النوبة تمتد سهول عشبية مكشوفة ذات تربة رملية تميل إلى الاحمرار متعدد الدرجات، وكلما قاربت هذه السهول السلسلة الجبلية تزداد نسبة المكونات الطينية وكثافة الحشائش وتصير الأشجار أكبر حجماً، وهي السمة التي تميز الجزء الأوسط من هذه المنطقة. ويلاصق الجزء الغربي من إقليم جنوب دارفور، الذي يتكون على وجه العموم، من أغشية رملية في اتجاه الشمال، وتربة كثيفة في الجنوب. في أواسط الجزء الشرقي توجد جبال نقلي، وإلى الشمال منها سهول رملية في الغالب بينما تجد في الجنوب منها أن التربة سوداء وسمراء كثيفة ^(٨).

يستمر هطول الأمطار بمنطقة جبال النوبة من شهر يونيو وحتى شهر أكتوبر وتزداد فترة هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب. وتغطي المساحة الكلية للمنطقة نباتات السافانا الطبيعية، بتنوعات محلية تعكس نوعية التربة طينية أم رملية. واستناداً على وثائق مصلحة فحص التربة تبلغ مساحة المنطقة ٣١,٠٤٩,٤٨٠ فدان، تم تقييمها بحسب صلاحيتها على النحو التالي: (أ) ١٠,٩٤٠,١٠٠ فدان، تربة ذات صلاحية عالية للزراعة المطربة الآلية، والغابات والمراعي، (ب) ٦,٧٥٤,٤٤٠ فدان، تربة ذات صلاحية متوسطة للاستخدامات الواردة في (أ). (ج) ٧,٠٤٧,١٨٠ فدان، تربة قليلة الصلاحية لنشاطات الزراعة الآلية، ولكنها صالحة للزراعة التقليدية، الغابات، والرعي. (د) ٢,٦٢٢,٧٦٠ فدان، تربة فقيرة تصلح فقط للرعي. (هـ) ٣,٦٨٩,٠٠٠ فدان هي مساحة الأودية ومجاري المياه، التلال والصخور. ^(٩) وأهم محصول هو الذرة (Sorghum) الذي يشكل الغذاء الرئيسي في المنطقة. وهناك أيضاً الذرة الشامي، الدخن، السمسم، اللوبيا-العسسي، اللوبيا، البطيخ، والفول السوداني الذي يزرع في أجزاء عديدة من المنطقة. أما أهم محصول نقدي (وأحياناً المحصول النقدي الوحيد) فهو القطن الذي بدأت زراعته الإدارة الاستعمارية البريطانية في العشرينات وتكون التربة الصالحة لزراعة القطن حوالي ٤٥% من المساحة الكلية.

التنوع الإثني - الثقافي في السودان:

تعكس التركيبة السكانية للسودان، بطرق عدة، التحولات التاريخية الأساسية التي مر بها القطر. في الصفحات القادمة سيتم دراسة تلك التحولات. والتي طال تأثيرها النوبة والمتصلة بعملية الاحتلال التي تعرضوا لها من قبل قوى خارجية. وفي ما يلي وصف عام للخارطة الإثنية-الثقافية للقطر في شمال وأوسط حوض نهر النيل، وأجزاء من كردفان ودارفور، ففي الشرق تقطن أكثرية غالبية من المسلمين (السنة) الذين يتحدثون العربية وينحدرون من أصول عربية أو مستعربة، وتشمل المجموعات غير العربية التي تقطن الشمال: النوبة (من أصول حامية) البجة (حاميين)، النوبة (زنوج محليين) ومجموعات غرب دارفور (زنوج وبعضهم حاميين). ^(١٠)

أما سكان جنوب السودان فينحدرون من ثلاث فئات خارجية زنجية هي (أ) سودانية Sudanic (ب) نيلو-حامية Nilo-Hamatic و (ج) نيلية Nilotic تاريخياً فإن المجموعة الأخيرة هي الأهم لأنها تضم قبائل الدينكا، النوير، والشاك والتي تشكل مجتمعة غالبية سكان الجنوب، وأكثرهم نشاطاً على المستوى السياسي. ^(١١) وتتكلم القبائل غير العربية لغاتها أو لهجاتها الخاصة، وإن ظلت اللغة العربية هي لغة التخاطب (Lingua franca) بين غالبية هذه القبائل.

جدول (١) المجموعات الإثنية الرئيسية (١٩٥٦م)

الاسم	التعداد	النسبة المئوية	الخصائص الرئيسية	مكان التواجد
العرب	٣,٩٨٩,٥٣٧	٣٩	خليط من المهاجرين الساميين والزنوج المحليين والمتحدثين باللغات الحامية	شرق غرب ما بين خطي عرض ١٠ - ١٦ شمالاً
الجنوبيين	٢,٨٢٥,٩٣٧	٣	عناصر زنجية نيلوية، نيلو-حامية وسودانية	الأقاليم الجنوبية
مجموعات غرب دارفور	٩٠٢,٧٩٨	٩	زنوج محليين مع بعض العناصر السامية والحامية	غرب دارفور
البلجة	٦٢٣,٥٢٨	٦	بدو محليين يتحدثون لغات حامية	شرق السودان
مجموعات غرب أفريقيا	٥٩٢,٥٤٠	٦	عناصر زنجية هاجرت من تشاد النيجر ونيجيريا	متوزعين على نطاق السودان
النوبة	٥٧٢,٩٣٥	٦	زنوج محليين	جنوب كردفان
النوبيين	٣٣٠,٠٣٢	٣	خليط من عناصر سامية وحامية	أقصى شمال السودان
الفونج	١٧٣,٥٤٨	١	عناصر زنجية محلية	جنوب الجزيرة

المصدر: جمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، التعداد السكاني الأول للسودان، ٥٥ - ١٩٥٦.

بالرغم من العلاقة بين الولاءات الدينية والإثنية في السودان. إلا أن ثنائية الإسلام-المسيحية مضللة، مثلما هي ثنائية العرب-الأفارقة. على المستوى العام يمكن التمييز بين المسلمين والمسيحيين والوثنيين، ولكن داخل هذه الفئات يمكن التعرف على تقسيمات أخرى قائمة على أسس مختلفة. من ذلك أن ٩٨% من السودانيين الشماليين سنيون، ولكن هذا التجانس الظاهر يخفي الفوارق بين الطرق الصوفية العديدة، والطرائق هي تنظيم لمتدينين يجمع بينهم إيمانهم بالفضائل الروحية التي يتميز بها شيخ معين يتوسط بها بين أتباع الطريقة والإله. ^(١٢) وتوجد في السودان طرق كثيرة، غير أن أهمها: الطريقة المهديّة (أتباع المهدي الذي يعرفون أيضاً بالأنصار) والطريقة

الختمية (أتباع أسرة الميرغني) وبينما تغلب الأولى بصورة أساسية على غرب ووسط السودان، وينتشر مؤيدو الختمية في شرق وشمال القطر. وبما أن كلتا الطريقتان تطورتا تحت رعاية الاستعمار البريطاني فقد أهلهم هذا الوضع للعب دور سياسي هام في فترة ما بعد الاستعمار، وارتبطتا بصورة وثيقة بقطاعات من البرجوازية التجارية وملاك الأراضي الريفيين شبه الإقطاعيين، فقد لعب قادة الختمية والأنصار دوراً أساسياً هاماً في فترة ما بعد الاستعمار. وبالرغم من وجود محاولات سياسية للانقسامات وسط الأديان الأخرى (المسيحية والوثنية)، إلا أنها ليست بذلك الواضح كما هو الحال مع الطرق الصوفية الإسلامية. وتنتشر المسيحية بصورة أساسية وسط طائفة البروتستانت، غير أن غالبية سكان الجنوب وكذلك قطاعات من البجة والنوبة وثيوني يقدسون آلهة متعددة، وعلى وجه الخصوص أرواح الأسلاف. ^(١٣) ويعتقد سكان جبال النوبة أن هذه الأرواح تستسخ في الأجيال المتعاقبة من الكجور صانعي المطر، الذين كثيراً ما يجمعون بين الوظائف الروحية والزمنية، وقد لاحظ بشير، في بحثه عن التأثير الممكن للمعتقدات الوثنية على الفعل السياسي لهذه المجموعات، "أن الديانات الطبيعية هي معتقدات قبلية لا تقدم قاعدة لفعل مشترك بين هذه القبائل". ^(١٤) وهذا يعني أن تأثير الكجور وصانع المطر أو الزعيم الروحي ينحصر في الغالب وسط قبيلته أو مجموعته.

ويختلف الأثر المشترك للعوامل الإثنية والدينية على الهوية الثقافية والشعور القومي، بين المجموعات القومية المختلفة، وكما لاحظ بشتولد (Bechtold): "قإن درجة الإحساس بالهوية الثقافية"، وبالتالي الوعي القومي الذين نجدهما وسط الشماليين لا نجد نظيرهما في جنوب السودان. ومع ذلك فقد كانت إحدى نتائج تطورات فترتي الاستعمار وما بعد - الاستعمار نشأة: "عنصر جديد في الوعي الجنوبي: وهو ذلك الإحساس المشترك بالعداء للإمبرياليين الجدد" عرب الشمال، الذين خلفوا البريطانيين كمستعمرين للجنوب... وقد نظر لهؤلاء العرب الشماليين على أنهم أسوأ من سابقهم، فبينما شاع البريطانيون في بعض الأوقات أجواء أبوية، دُمغ الإداريون الشماليون بأنهم استغلاليون". ^(١٥)

لكن يجب التأكيد على أن المجتمع السوداني مجتمع على درجة عالية من التنوع إثنية وثقافياً ودينياً، وهو تنوع يقلل قدره كثيراً من قبل الثنائية الشائعة: الشمال عربي المسلم مقابل الجنوب الأفريقي المسيحية. وبالرغم من أن سكان السودان الشمالي هم في الغالب من أصول عربية مستعربة، إلا أنه تتواجد قوميات أخرى في الشمال لها أصول إثنية ولغات وأديان مختلفة. هذه القوميات (أو التجمعات الإثنية) هي البجة،

خارطة رقم ١-١
المجموعات الإثنية في السودان



المصدر: بشتولد (Bechtold) السياسية في السودان، دار بريقر، لندن، 1976 ص9.

النوبيين (في أقصى الشمال)، الفونج، مجموعات غرب دارفور. والوضع السياسية لهذه المجموعات الاثنية والقومية يتمثل بالحاقها كاطراف للمركز النيلى فى السودان الشمالى، ويتعرض نوبة جنوب كردفان، مثلهم في ذلك مثل القوميات الأخرى في المناطق الطرفية، لوضع يماثل ذلك الذي يتعرض له الجنوبيون فيما يتعلق بالهيمنة الثقافية والاستغلال الاقتصادي بواسطة الشمال.

البنيات الإثنوغرافية – الثقافية للنوبة:

بالرغم من الأصول الإثنية المشتركة للنوبة، تشكل التقسيمات على مستوى الثقافة المحلية والدين واللغة مصدراً للتنافر. وقد حالت هذه الانقسامات، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية البدائية التي سادت برغم (إن لم يكن بسبب) الاتصال بالعالم الخارجي، حالت دون نشأة مبكرة لإحساس بالهوية النوبية أو القومية النوبية ففي شمال وشمال شرق المنطقة يتواجد الكواليب، النيمينج والدلنج، وتجمعات قبلية كبيرة تتوزع كل منها إلى بطون، ولها لغات وأنساق ثقافية مختلفة، برغم التلاصق الجغرافي والتواصل والقواعد الدينية المتشابهة. استناداً إلى إبراهيم تقدم تقاليد الكواليب تفاصيل ثرة عن تاريخهم، وتنقلهم من مكان لآخر، ذلك التنقل الذي فرضته على حياتهم حملات قنص الرقيق.^(١٦) ويتردد أن النوبة الدلنج قد استوعبوا عشائر من مجموعات مناوئة، وآخرين استوطنوا معهم في بحثهم عن الأمان، وأكثر مجموعات النوبة ديناميكية على المستوى السياسي هم النيمينج، الذين تقابل كلمة "نيمينج" في لغتهم كلمة "أما" وتعني سكان الجبال السبعة، مشيرة إلى مشاعر الانتماء القوية للمكان والسكان. بالإضافة إلى ذلك فإن النيمينج هم المجموعة القبلية الوحيدة التي تستطيع تتبع سلسلة نسبها خمسة عشر جيلاً إلى الوراء.

في الأطراف الشمالية لجبال النوبة يتواجد النوبة كدارو، وهم يحتلون مجموعة التلال التي تحمل اسمهم ويمثل جبل الداير، الذي يقع في أقصى الشمال الشرقي موقع استراتيجي على الطريق التجاري المتجه إلى الشمال، تقطنه مجموعتان هما الديني والأفتي. وبخلاف القبائل النوبية الكبيرة لم يطور الداير إحساساً قوياً بالروابط الجماعية، وبغزوف وحدتهم للتجربة المشتركة في الهجرة والاستقرار^(١٧). ولكن يقال أن الأفيتي قد طوروا أساساً عالياً بالولاء القبلي وذلك على الرغم من أن كاوزر (cauezer) يرى أن الولاء القبلي من الخصائص التي اكتسبتها كل القبائل النوبية على الأرجح في سياق سعيها للدفاع عن نفسها ضد القوى الخارجية.^(١٨) وقد استخدم نادل (Nadel) اسم هيبان للإشارة إلى هيبان، أبول وتارو. وقبيلة أوتورو، التي تسكن إلى الجنوب من هيبان، هي

أكبر قبائل الجبال الشرقية، وتعزى الروابط اللغوية بين الأوتورو والهييان، تلك التي بين الأوتورو والتيرا إلى الهجرات السكانية وسط النوبة في بحثهم عن أماكن آمنة إبان فترة المهديّة.^(١٩) وعلى امتداد الحدود الشرقية باتجاه تقلي تقع جبال تلوشي، الذين تربطهم علاقات الدم وروابط الثقافة بالنوبة الكامادان والتوروج. ويبدو واضحاً تعرضهم للمؤثرات العربية في مركز البنية السياسية لديهم حول السلطان. في القبائل النوبية الأخرى يجمع الملك، الزعيم أو الكجور بين السلطتين الزمنية والروحية، يعاونه في أغلب الأحيان مجلس من الشيوخ.

ويستوطن النقليون منطقة تلقى الواقعة في الجزء الشرقي من الإقليم، وهم خليط من النوبة والدعاة المسلمين المتجولين الذين نزحوا إلى المنطقة منذ زمن بعيد، والذي يمثلون النوبة في ملامحهم، غير أنهم من أصول مختلفة. ويشكل النازحون من غرب أفريقيا الذين عبروا المنطقة في طريقهم من وإلى الحج في مكة، معظم المستوطنين، وقد تمّ تشجيع أعداد كبيرة منهم على الاستيطان بصورة مستديمة بعد نجاح زراعة القطن، خاصة وأنه ينظر إليهم باعتبارهم سلسي القيادة ومطيعين للقانون بالإضافة إلى مهاراتهم الزراعية.^(٢٠)

ويمثل الجلاية عنصراً سكانياً مهماً في المنطقة، وهم التجار العرب - المسلمون من الشمال الذي كانت بداية دخولهم للمنطقة في القرن الثامن عشر. وقد استوطنوا بصورة دائمة في أجزاء متفرقة من المنطقة وتزاوج بعضهم مع النوبة، غير أن غالبيتهم حافظت وطورت علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية مع أجزاء أخرى من القطر. ويسيطر هؤلاء التجار الجلاية على الحركة التجارية داخل وخارج المنطقة، وبين المنطقة وبقية أجزاء القطر. وستوضح أهمية الجلاية في سياق هذه الأطروحة.

وتتقسم اللغات النوبية إلى عشرة مجموعات هي: كواليب، تقلي، تلودي، مساكين، لافوفة، كادقلي، تيممين، ماتلا، نيمنج، وهيل نوباوي^(٢١) غير أن إطلاق النوبة للأسماء العربية على بعض الأماكن والقبائل (مورو ومساكين) ثم استخدامهم في نهاية الأمر للغة العربية كلغة تخاطب ينبئ عن التأثير الثقافي للعرب. وقد وجد كل من الإسلام والمسيحية طريقة إلى جبال النوبة، إلا أن غالبية النوبة ظلوا على ولائهم للكجور وصانعي مطر.

الأحزاب السياسية والتنظيمات الفلاحية:

قبل أن نبدأ تاريخ منطقة النوبة، لا بد من الإشارة ببعض الكلمات للأحزاب السودانية التي سيرد ذكرها في هذه الأطروحة، فقد نشأت أهم هذه الأحزاب من الحركة الوطنية السودانية التي بدأت في الثلاثينات^(٢٢) وتكونت قيادات هذه الأحزاب من مثقفي البرجوازية الصغيرة المتحالفين مع التجار الجلابة.^(٢٣) وكان الفلاحون في المناطق الريفية قد تهاووا، بعد مقاومة طويلة ومنقطعة، إلى عقدين من اللامبالاة السياسية (١٩٢٠ - ١٩٤٠). وكانت السياسات الزراعية الاستعمارية، ومشاريع الجزيرة وجبال النوبة ودلتا القاش وجنوب السودان، تشجع بصورة عامة على تطور زراعة فلاحية قائمة على حيازات صغيرة. في نطاق التنظيم السياسي والإداري للريف باشر الزعماء الدينيون والقبليون وظائف هامة وشكلوا الفئات الوسيطة للبرجوازية الصغيرة في مؤازرة السيطرة الاستعمارية.^(٢٤) واستناداً على عريفي لم تشجع أنماط الإنتاج الفلاحية على بروز قيادات محلية متجاوبة مع المصالح طويلة الأجل لهذه الفئة.

في عام ١٩٣٨م أعلن مثقفو الشمال رسمياً مؤتمر الخريجين كمُنبر وطني جامع يخدم غاياتهم في مواجهة الزعماء الدينيين والقبليين الذين تعاونوا مع البريطانيين.^(٢٥) وقد انعكس التكوين المتنافر لمثقفي البرجوازية الصغيرة السودانية، عندما قاد نقاش حول الإستراتيجية السياسية الأفضل لنيل الاستقلال، إلى انقسام مؤتمر الخريجين إلى مجموعتين، فبينما فضلت إحدى المجموعتين قدراً من التعاون مع الإدارة البريطانية، أصرت المجموعة الأخرى على تبني إستراتيجية مناهضة للبريطانيين بشكل صريح^(٢٦)، قابل هذا الانقسام الخلافات بين الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين الطريقة الختمية الموالية لمصر، ومناوئها التقليديين، الأنصار (المهديين) الذين كانوا يفضلون علاقات وثيقة مع البريطانيين. وكان أن اندمج جناح المؤتمر الذي سار في طريق المناهضة وعدم التعاون مع البريطانيين، مع طائفة الختمية في عام ١٩٤٣م، وكونا معاً حزب الأشقاء، الذي توحد في نهاية الأمر مع مجموعات أخرى مكونا الحزب الوطني الاتحادي في ١٩٥٢م.^(٢٨) وكون الجناح الآخر الذي ساند التعاون مع البريطانيين والأنصار، حزب الأمة عام ١٩٤٥م.^(٢٩) وقد تكرر هذا النمط من التطورات بدرجات مختلفة، في معظم المدن الإقليمية والريفية وصارت أندية الخريجين، التي تأسست في كل أنحاء القطر، باستثناء الجنوب، مراكز للجان المحلية للأحزاب السياسية الوطنية، غير أن هذه التطورات الباكورة لم تمس جماهير الريف التي ظلت في الغالب، على ولائها للقيادات التقليدية المدعومة من قبل جهاز الإدارة الاستعماري. وقد أتاح تحالف

البرجوازية الصغيرة مع الطائفة الدينية التقليدية في أحزاب الأمة والأشقاء والوطني الاتحادي، أتاح للبرجوازية الصغيرة اتصالاً مع سكان الريف، ولكنه في نفس الوقت حد من قدرتها على تنظيم وتعبئة الفلاحين وفق برامج مستقلة، بالرغم من ذلك قدمت أحزاب الأشقاء والوطني الاتحادي دعماً سياسياً محدوداً لاتحادات العمل والمزارعين،^(٢٠) وقد ذكر أن العون المالي والمعنوي الذي قدمته هذه الأحزاب السياسية للاتحادات جاء في المراحل المبكرة للحركة العمالية، وفي وقت كانت الحاجة إليه كبيرة.^(٢١) بعكس حزبي الأشقاء والوطني الاتحادي لم يقدم حزب الأمة دعماً مادياً يذكر^(٢٢) وفي الوقت الذي استطاع فيه حزب الأمة أن يحافظ على نفوذه وسط فلاحى غرب السودان، قادت سياساته القائمة على التعاون مع الإدارة البريطانية إلى إبعاده عن طبقتي العمال والبرجوازية الصغيرة.

وقد جاءت قيادات هذه الأحزاب في الغالب الأعم من مناطق شمال وأوسط السودان غير أن بعض أفراد البرجوازية الصغيرة من غرب السودان، (الذين توقعوا أن ينشأ تحالف بين النخب التقليدية والتجارية والمتعلمة، يحل محل البريطانيين ويؤدي إلى تثبيت البنى الاستعماري) وأسسوا عام ١٩٣٨م تنظيم الكتلة السوداء.^(٢٣) استناداً على عباس: "كما هو الحال مع حركات أخرى كثيرة ناهضت الاستعمار، بدأت الكتلة السوداء كتتنظيم اجتماعي، ثم تمددت سريعاً، جاذبة إليها أعضاء من النوبة والفور بالإضافة إلى نازحي غرب أفريقيا والمسترقين السابقين.^(٢٤)

وكان أحد المبادئ المركزية في مشاريع القرارات التي أجازت بواسطة أندية الكتلة السوداء يقول: "لا يجوز أبداً تقسيم السلطة للعرب، الذين ظلوا، بقدر ما تعي الذكرة، أسياذ أرقائهم".^(٢٥) سئرى لاحقاً كيف توسلت الكتلة السوداء إلى تنظيم الأفندية والفلاحين النوبة، بمناشدة وعيهم الإثني-القومي.

وقد صادفت الضغوط الاقتصادية لما بعد الحرب بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٠م، تصاعد نشاطات الحركة الوطنية، والتطورات الدستورية نحو تقرير المصير والاستقلال، وأفرزت هذه الظروف التي قادت إلى مظاهرات وإضرابات عمالية وإلى تعبئة الجماهير بواسطة الأحزاب السياسية، أفرزن وعي الفلاحين بمصالحهم الاقتصادية، التي اقتضى تحقيقها البحث عن وسائل للتنظيم والضغط على الإدارة الاستعمارية لكي تحسن أحوالهم المعيشية. هنا لعب الحزب الشيوعي السوداني والجهة المعادية للاستعمار والحركة النقابية دوراً بارزاً في جذب الفلاحين إلى الساحة السياسية

الحديثة. (٣٦) فقد أسهم الحزب الشيوعي السوداني أكثر من أي حزب سياسي آخر في نمو وتطور الجمعيات الفلاحية. وقام من خلال الجبهة المعادية للاستعمار بتنظيم حملة ضد الامبريالية، عبأت في الفترة ما بين ٤٧ - ١٩٥٣م، الحركات العمالية والفلاحية الوليدة. (٣٧) ولم يَقم الحزب الشيوعي السوداني: "بتقديم القيادات المصادمة التي تحتاجها الحركة، فحسب، بل قدم أيضاً التوجه السياسي والأيدولوجي الذي ميز الحركة عبر السنين". (٣٨)

وكان لقوة قبضة الزعامات (٣٩) الدينية والتقليدية على الفلاحين، وافتقار الحزب الشيوعي السوداني والجبهة المعادية للاستعمار للنفوذ والموارد التي كانوا يتمتعون بها، أن اختارا (أي فلاحو النوبة وأنصار الحزب الشيوعي) التحالف مع البرجوازية الصغيرة ومع جناح راديكالي للجلابة في الحزب الوطني الاتحادي. (٤٠)

وسنرى كيف عمل هذا التحالف في جبال النوبة، ولكننا سنتناول هنا موقف الحزب الشيوعي من المسألة القومية، تمهيدا لبيان المسببات التي أدت في النهاية لإخفاق الحزب عندما وجه بالقومية النوبية.

فقد اعترفت الجبهة المعادية للاستعمار منذ عام ١٩٥٣م، بعد تشكيلها مباشرة بشرعية مطالب الجنوبيين الوطنية في حق تقرير المصير، غير أنها لم تعامل الفئات الإثنية الأخرى بنفس المستوى. (٤١) وقد أعلنت الجبهة موافقتها على التطبيق الفوري لحكم إقليمي لمجموعات مثل النوبة، الفور، البجة، والفونج إذا نشأت ظروف معينة بعد الاستقلال اقتضت ذلك (٤٢). غير أنه لم يتم صياغة هذا الموقف في برنامج يعالج المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي توجهها هذه القوميات الفرعية، وكانت الإشارة لـ "المسألة القومية" تشير في الغالب إلى الصراع بين الشمال والجنوب (٤٣) وتمثلت إحدى المشاكل في أن مفهوم الحزب الشيوعي للوطن والقوميات احتوى عناصر سلبية قوية تنظر للوطن باعتباره ظاهرة تاريخية مرتبطة بمرحلة صعود الرأسمالية. (٤٤) ومن ثم أدى التأكيد الزائد على هيمنة الرأسمالية، والتقسيم المتقدم للعمل الاجتماعي وتطور اللغة والثقافة، (٤٥) إلى عدم تأهل العديد من المجموعات الإثنية في الجنوب والغرب والشرق لمصاف القوميات ذات القدرة على تطوير حركاتها الخاصة، ومع ذلك فإن تعقيدات الوضع لم تفت على بعض قادة الحزب، الذين عكست إشاراتهم المتكررة لسكان الجنوب باعتبارهم "مجموعات قومية" (٤٦) ولمجموعات غير العربية الأخرى "كأقليات قومية" (٤٧)، الغموض في مفهوم الحزب، كانت حركية (dynamics) رأسمالية

الاستعمار الجديد وعلاقتها بالعملية المتقطعة للتشكل الوطني تقتضي مفهوماً أكثر شمولاً، يضع في الاعتبار القهر الثقافي الذي تتعرض له المجموعات القومية. وقد حال إخفاق الحزب الشيوعي دون تقديم مفهوم مقبول لمسألة القوميات غير العربية، بين قيادة الجبهة العادية للاستعمار وحال دون الإسهام الإيجابي في تطور القوميات الإثنية في المناطق الأقل نمواً^(٤٨) وسنقوم في الأسطر القادمة بتحليل الكيفية التي تشكل بها هذا المفهوم للمسألة القومية سياسيات الجبهة المعادية للاستعمار.

وتمثلت المشكلة الثانية في التأكيد الزائد على الصراع الطبقي ضد الزعماء التقليديين، وضد الاستقطابية الدينية وأحياناً ضد البرجوازية الوطنية. وتم استخدام الصراع الطبقي كموضوعة لتحليل طبقي عبر الطيف الاجتماعي الإثني دون اعتبار للظروف التاريخية الخاصة بالقوميات والقوى الاجتماعية الدينية، ومن ثم فقد عكست الإستراتيجية المتبناة النتائج المنطقية لهذا التحليل، بتأكيداها على تفوق قيادة الطبقة العاملة على غيرها من القوى الوطنية والاجتماعي. وصار هذا هو الخط الاستراتيجي للحزب الشيوعي في كل أنحاء القطر، دون أدنى اعتبار للوجه المحدد والمعضد الذي هي تتشابه الإثنية مع التخلف الاقتصادي. هذا المفهوم "الاقتصادي" الطاعى أدى إلى اختزال مشكلة القوميات في مشاكل القطاع التقليدي^(٤٩). فإن حل المشكلة "القبلية" والتصدي للنزاع بين قوميات متخلفة وأخرى أكثر تخلفاً، يكمن -فيما بدا للحزب الشيوعي- في الإصلاح الزراعي^(٥٠).

أما الكيفية التي يتصل بها هذا الإصلاح الزراعي بمسائل القوميات المقهورة ومدى قبول البرجوازية الصغيرة المهمشة لهذه القوميات، بحصر تعقيدات هذه المسائل في الدعوة المجردة "للتقدم والإصلاح الإداري"، فقد ترك مفتوحاً.

ثالثاً: حتى الحالات التي أخذت فيها مسألة القوميات بعين الاعتبار، كان الاتجاه هو اختزالها إلى "طبقة". فقد ترك بحث جوزيف قرنق (المشهود له بالإسهام في هذا المجال) فرصاً ضئيلة أمام تطلع "أصيل" وسط متقفي القوميات المضطهدة. لاحظ قرنق -بحق- كيف ورثت البرجوازية الصغيرة في الشمال جهاز الدولة الاستعماري، وكيف فشلت في حل مشكلات التحول الاجتماعي والاقتصادي، وعلى وجه الخصوص مشكلة التطور غير المتكافئ^(٥١). لقد وسعت رأسمالية الاستعمار الجديد الفتح بين المناطق الأكثر نمواً والمناطق المختلفة، بالإضافة إلى تعميق إلى تعميق الفوارق الاجتماعية -الاقتصادية بين الرأسماليين الشماليين وجماهير الشمال لذلك:

"بدأت المشكلة لجماهير الشمال (الذين جاء منهم الحكام)، في ضوءها الصحيح، باعتبارها صراع طبقي. أما بالنسبة لجماهير القوميات المضطهدة فقد بدأت المشكلة كصراع بين هذه الجماهير من جهة، وبين كل المجموعة القومية الحاكمة من جهة أخرى.^(٥٢)

وقام افراد الطبقة المتعلمة والبرجوازية الصغيرة المتقنة بقيادة الصراع بعد أن حشدت خلفها الجماهير، بمخاطبة وتعبئة مشاعرهم القومية ومع احتمال - هو ما أكدته قرني- "أن تأخذ البرجوازية الصغيرة تطلعاتها الخاصة للنفوذ والجاه (وتلتبس عليها) بوصفها مصالح قوميتها".^(٥٣) إلا أن المسألة، كما هو مطروح هنا، تتعدى ذلك، إذ أن احتمال المناورة الفاعلة والأثنية للبرجوازية الصغيرة بورقة الإثنية أو القومية، يجب ألا يؤخذ كمبرر كاف لاهمال مطالبها المتعلقة بالتخلف في مناطقها. بالنسبة للبرجوازية الصغيرة تتداخل التطلعات الإثنية والقومية بصورة معقدة ولكنها "حقيقية" مع مصالحها الطبقية، وستقدم هذه الأطروحة دراسة دقيقة لديناميكية هذه العملية في جبال النوبة كمثال لواقع الاثنيات السودانية المهمشة.

وأخيراً، عمل كل الحزب الشيوعي السوداني والجهة المعادية للاستعمار مع الأحزاب البرجوازية أثناء حركة التحرر الوطني السودانية، وناديا بتحالف عريض مع البرجوازية الوطنية في المرحلة الوطنية. الديمقراطية قبل البدء في مرحلة البناء الاشتراكي^(٥٤). هذا المبدأ تمت إحالته بصورة آلية إلى مناطق القوميات المضطهدة، وفي هذا السياق نظر للفلاحين النوبة كمنتجين مباشرين يمثلون تماماً مزارعي الجزيرة والإقليم الشمالي، وطلب منهم الانضمام إلى تحالف مع البرجوازية الوطنية، أيا كان المعنى بهذا المصطلح. لم تؤخذ في الاعتبار الخبرة التاريخية المختلفة للقوميات المختلفة. وبترجمة هذا المبدأ إلى الواقع المادي لجبال النوبة، لم يكن مصطلح البرجوازية الوطنية يعني شيئاً آخر غير طبقة التجار الجلابة التي ظلت تستنزف النوبة منذ عهد طويل. تلك المبادئ التي شكلت الجبهة المعادية للاستعمار خلال الخمسينات. كانت عوامل رئيسية حالت بينها وبين بناء بنى قاعدية وتحالفات محلية راسخة مع الفلاحين ومع غيرهم من قطاعات النوبة.^(٥٥) فلقد برهنت إستراتيجية التحالف مع البرجوازية الوطنية على نجاحها في تحقيق الاستقلال، غير أن تمديد نفس الإستراتيجية على فترة ما بعد الاستعمار أضعف كثيراً السند السياسي للجبهة المعادية للاستعمار، وفيما يتصل بالنوبة، أفصح عن انحيازها للجلابة.

هذا الكتاب يبحث في التحولات التاريخية الرئيسية التي شكلت الأنشطة السياسية في جبال النوبة. وقد أرسى انخراط القطر في السوق العالمي قبل - وخصوصاً - بعد الاحتلال التركي المصري ١٨٢١م، أرسى البنية الاجتماعية-الاقتصادية التي ربطت الإقليم بالعالم الخارجي. وكان من أهم نتائج هذه العملية نشأة برجوازية تجارية، وسيتم في الفصل الثاني تقصي أثر رواد هذه الطبقة في جبال النوبة، وقد أدى المفعول التراكمي لسياسات وممارسات الإدارة التركية المصرية (١٨٢١-١٩٨٥) والإدارة المهدية (١٨٨٥-٨٩)، ودخول البدو البقارة للمنطقة من جهة الغرب، وفوق كل ذلك دور رأس المال التجاري، أدى كل ذلك إلى تحويل مزارعي النوبة التقليديين إلى فلاحين معادين للإدارات الاستعمارية ورأس المال التجاري. ويعالج الفصل هذه العوامل من منظور تاريخي يعطي اهتماماً خاصاً للمراحل المختلفة لإدماج منطقة جبال النوبة في البنية الاجتماعية-الاقتصادية للرأسمالية في القرن التاسع عشر. ويتجه هذا الفصل لتأكيد أن نتيجة الاتصال الأولي مع الرأسمالية العالمية كانت هي المحافظة على الطبيعة ما قبل الرأسمالية الاقتصاد النوبة. كذلك أدى النمو المحدود لرأس المال التجاري، وتغلغل القوى الاستعمارية في المجتمع النوبي (مثل احتلال البقارة للأراضي المنخفضة ذات الخصوبة العالية وتراجع النوبة نحو الأراضي العالية) إلى أشكال مختلفة من المقاومة من قبل السكان المحليين.

وقد كانت الرأسمالية الاستعمارية أثناء الاستعمار البريطاني (الانجليزي-المصري، ١٩٨٩-١٩٥٦) هي التي كسرت مقاومة فلاحى النوبة وعمقت إدماجهم في اقتصاديات السوق، ويبحث الفصل الثالث بصورة مختصرة في عملية "الإخضاع" هذه، وهي العملية التي تجاوزت نزع سلاح النوبة وفرض ضرائب عليهم، وفي تداعياتها السياسية على فلاحى النوبة. وقد استخدم البريطانيون طبقة من قيادات محلية، والموالين، لعبت دوراً هاماً في جمع الضرائب، ودفع المزارعين للعمل في إنتاج المحاصيل النقدية، وتجنيد العمالة المحلية، وكذلك -وهو الأهم- في الحفاظ على استقرار النظام الاستعماري. يتكون السياسة النوبية، التي تم باسمها تبرير هذه السياسات، بالإضافة إلى البنيات السياسية والإدارية التي طبقت من خلالها هذه السياسات، تكون أجزاء هامة من موضوع هذا الفصل، وفي الجزء الأخير منه سيتم فحص المدى الذي تطابقت فيه النتائج التي نشأت على أرض الواقع من مرامي البريطانيين من سياسة العزل بغرض الحماية، وذلك فيما يتعلق بسياسة القوى العاملة التي انتهجتها الحكومة.

ويبحث الفصل الرابع في التركيبة الاجتماعية والطبقية التي نشأت في فترة الإدارة البريطانية، والتي تشكلت قواها الرئيسية من الفلاحين النوبة والتجار الجلابية وموظفي الدولة. فقد قام الاستعمار البريطاني بتعميق إدماج الاقتصاد السوداني في الرأسمالية العالمية، غير أن ذلك لم يعن القضاء الكامل على الأنماط ما قبل الرأسمالية، بل تم ضبط حركة موارد المستعمرة لبناء اقتصاد يقوم أساساً على التصدير ويلبى احتياجات رأس المال الصناعي البريطاني ويحافظ على تكلفة استثمارية النظام الاستعماري رخيصة قدر المستطاع. وقد تم ذلك بجذب أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية إلى الاقتصاد النقدي، وربط صغار المزارعين والنشاطات الرعوية الصغيرة بأسواق التصدير، عن طريق قطاع متنامي من البرجوازية التجارية مكون من الوسطاء الصغار والتجاري الريفيين، غير أن حركة رأس المال التجاري للجلابية في جبال النوبة تم تقييدها بنصوص السياسة النوبية، التي رمت لحماية النوبة من تأثير الشمال العربي المسلم. وأنشأت بدلا عنها تسويقية تابعة للدولة تسببت في تفجير صراع محلي بين رأسمال الدولة ورأس المال الخاص. وسيتم التعرض لهذه المسألة لاحقا. وفي هذا الفصل سنتم أيضا دراسة الأسس الاقتصادية-السياسية لتضارب مصالح كل من الإدارة البريطانية، التجار الجلابية، الفلاحين النوبة، البدو والمزارعين البقارة والمستوطنين الفلانة، وذلك في إطار السياسة الزراعية البريطانية في المنطقة. وفيما يتعلق بهذه الموضوع فقد تم إجلاء العرب البقارة عن السهول وبذلت بعض المساعي لتوطين النوبة في هذه السهول، ولكن ضعف الاستثمار في البنية الخدمية التحتية (خاصة التسليف) واهتماما الإدارة الاستعمارية الزائد بتنمية قاعدة الموارد أدت إلى تقوية البنيات الزراعية البيروقراطية والوكالات التسويقية، ويبحث الفصل في هذه التطورات ويدفع بأنها لم تؤد إلى إضعاف الزراعة المعيشية للفلاحين (Subsistence) فحسب، وإنما ولدت كذلك نزاعات هامة مع كبار مزارعي القطن من الجلابية.

الفصل الخامس يناقش النزاع بين الجلابية والإدارة البريطانية حول كسر احتكار صناعة أقطان جبال النوبة لتسويق وتصنيع القطن ورغبة الجلابية في دخول مجال الزراعة الآلية. وقد قاد تدني موارد الدولة بعد الاستقلال. وحاجة إدارة ما بعد الاستعمار لتأسيس قاعدة اجتماعية وسط الجلابية، قاد ذلك لأن يغير بيروقراطية الدولة موقفهم المعارض لدخول التجار المزارعين لسهول النوبة الخصبة. وكان هذا التطور هو الذي وضع الأساس الاقتصادي للتحالف بين الجلابية والبيروقراطيين، وترتبت عليه آثار جد ضارة بالأوضاع الاقتصادية لصغار الفلاحين، وقد اتخذت الدولة إجراءات

قسرية لإجبار الفلاحين على زيادة إنتاج القطن دون مدهم بالمواد اللازمة، وكانت نتائج التجربة المريرة لفلاحى النوبة وتدهور مداخيلهم النقدية في أواخر الخمسينات، أن تهيأت الظروف لتحالف الفلاحين مع البرجوازية الصغيرة بالمنطقة في تنظيم قومي هو اتحاد جبال النوبة. إحدى النقاط الهامة في موضوع الفصل الخامس هي أن الرأسمالية الزراعية لم تظهر فجأة بقيام مؤسسة الزراعة الآلية في عام ١٩٦٨، كما تذهب إلى ذلك بعض الدراسات، ولكنها تمخضت عن عملية صراع طويلة الأجل بين أنماط الإنتاج الرأسمالية، والسلعية الصغيرة والفلاحية. وكان لتدخل إدارة ما بعد الاستعمار والبنك الدولي أبلغ الأثر في ترجيح كفة الأمور لصالح الجلاية وضد فلاحى المنطقة، ويناقش الفصل الخامس التطورات الزراعية حتى الستينات.

وينبغي بعد ذلك تحليل التداعيات السياسية والاجتماعية التي ولدتها هذه التطورات ويبدأ في الفصل السادس الذي يغطي الفترة ١٩٥٢ - ١٩٤٦م، والتي تميزت بنزاعات بين طبقات وقوى اجتماعية مختلفة لها مصالح مركبة فجانِب قطاعات الفلاحين المختلفة والتجار الجلاية وموظفي الدولة، وتشكل البرجوازية الصغيرة عنصراً مهماً في البنية الاجتماعية-الطبقية للمنطقة. وسيتم التعريف بهذا المفهوم في الفصل الرابع، ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أن الضعف النسبي للطبقات المتنافسة أعطى متقفي البرجوازية الصغيرة دوراً حاسماً في صياغة الصراعات الاجتماعية-الجهوية، وتحديد شروط التحالفات والمواجهات السياسية. وقد أدى الاستبعاد من مراكز النفوذ، وفرص الثراء المادي بمعظم متقفي البرجوازية الصغيرة إلى التعاطف مع فلاحى المنطقة المعسرين، وفي سياق هذه العملية سعوا لمطابقة مصالحهم الطبقية مع مصالح قوميتهم. وستعطي هذه المواضيع اهتماماً خاصاً عند مناقشة الحركات القومية والفلاحية للنوبة، وسيبين الفصل السادس الكيفية التي لعبت بها البرجوازية الصغيرة دوراً مهماً في تكوين اتحاد مزارعي جبال النوبة بالتعاون مع الجلاية، الذين استخدموا بمهارة أيديولوجية الوطنية السودانية لتوحيد طبقات ومجموعات اجتماعية مختلفة في حركة فلاحية عريضة ضد الاستعمار البريطاني. فقد تم بفاعلية كبيرة عزل تنظيم البرجوازية النوبية الصغيرة، الكتلة السوداء، الذي كان يناوئ الجلاية على أسس قومية وإثنية، عندما انضمت البرجوازية الصغيرة الراديكالية في الجبهة المعدية للاستعمار للجلاية في اتحاد مزارعي جبال النوبة. ويوثق هذا الفصل أيضاً لمحاولات الإدارة البريطانية تأجيج الصراع بين الجلاية، من جانب، والفلاحين النوبة ومتقفي المنطقة من جانب آخر. ولكن ستضح أنه بفعل الظروف التي كانت سائدة في أوائل الخمسينات فقد غطت العجلة المتسارعة للوطنية السودانية وسياسات التحالف الطبقي على الفوارق الإثنية.

مع الإدارة السودانية الأولى في عام ١٩٥٤م تعرضت أنماط التحالف والمواجهة إلى تحولات عميقة . ويتناول الفصل السابع إخفاق حكومة الحزب الوطني الاتحادي من التفاعل إيجابيا مع مطالب اتحاد مزارعي جبال النوبة، الذي دعم - عن طريق التجار الجلابة- الحزب في انتخابات ١٩٥٣. ولم يؤد هذا الإخفاق إلى تهديد وضع الحكومة فحسب، بل -وهو الأهم- حول بؤرة الصراع ليصبح بين الجلابة والقوى الأخرى المكونة للاتحاد، كذلك قاد الفشل الحكومة في مقابلة مطالب صغار وفقراء الجلابة وسط السكان المحليين، وقد وقفت الجبهة المعادية للاستعمار، بسبب الضغط الذي مارسه عليها منافسوها من الكتلة السوداء، ضد جناح الجلابة في قيادة اتحاد مزارعي جبال النوبة وسعت لتقوية قواعدها وسط الفلاحين النوبة. وستتم في هذا الفصل مناقشة العوامل التي حالت دون استغلال الجبهة المعادية للاستعمار لمشاعر العداء ضد الجلابة. والكيفية التي تمكن بها حزب الأمة من استغلال هذه المشاعر بنجاح في انتخابات ١٩٥٨م، وارتباط هذه الأحداث بظهور حركة سياسية لجميع النوبة في نهاية الخمسينات.

ويتناول الفصل الثامن مسألة نشأة القومية النوبية بتقديم تقرير عن الظروف التي أحاطت بتراجع "السياسات الطبقية" للجبهة المعادية وقيام حركة فلاحية راديكالية على أسس إثنية-قومية. فقد فقدت الجبهة المعادية للاستعمار قواعد نفوذها داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة نتيجة الحظر الذي فرضه النظام العسكري على الأحزاب والنقابات بعد استيلائه على السلطة عام ١٩٨٥م وقد سعت عدة تنظيمات نوبية مثل اتحاد عام جبال النوبة، نادي شباب النوبة، وأبناء النوبة لملء هذا الفراغ السياسي في المنطقة مستفيدة من تراث الجبهة المعادية للاستعمار في التحريض والتعبئة، حيث تم تصعيد أعمال احتجاج فردية متفرقة، ومشاعر واسعة موجهة ضد دولة ما بعد الاستعمار ومؤشر لبعث قومي نوبي. وقد لعب متقفو النوبة دورا مؤثرا في قيادة الحركة الفلاحية النوبية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. وكان من نتائج الاحتجاج ضد الضرائب، وثورة أكتوبر في عام ١٩٦٤م، وإعادة النظام البرلماني، أن تمكن اتحاد جبال النوبة من تحدي سيطرة الأحزاب الشمالية بنجاح والفوز بعدد من المقاعد البرلمانية في انتخابات عام ١٩٦٥م. وستكون المهمة الأساسية للفصل الثامن هي توضيح الكيفية التي تم بها تحويل اتحاد عام مزارعي جبال النوبة، وهي حركة ذات قاعدة فلاحية في الأصل، خاضعة -لحد ما- للمصالح الطبقية لاتحاد جبال النوبة، وهو حركة قومية نوبية لا تركز سياساتها كثيرا على المصالح الطبقية بل على المصالح القومية-الإثنية.

- 1- Tothill, J. B. Agriculture in Sudan, Oxford University Press. London. 1948. p. 32.
 - 2- Ibid., p. 32.
 - 3- Ai-Hassan, Ali M. Introsucion to the Sudan Economy, Khartoum University Press< Khartoum 1976, p. 3.
 - 4- Ibid., p. 3.
 - 5- Ibid., p. 4.
 - 6- Bechtold. P. K. Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in an Emerging Africa Nation, Praeger Publishers, London, 1976, p. 5.
 - 7- Hashim and Batchico, Exploratory Soil Survey of North and South Kordofan, no date.
 - 8- Ibid.
 - 9- Ibid.
 - 10- Betchold, P. K., op. cit. p. 10.
 - 11- Ibid., p. 11.
 - 12- Ibid., p. 12.
 - 13- Ibid., p. 13.
 - 14- Ibid., p. 15.
 - 15- Ibid., p. 11.
 - 16- Op. cit., p. 18.
 - 17- Ibid., p. 21. for more on this see Kanczer, R. D., "The Attitti Nuba of Jebel Dair" Sudan Notes and Records, vol. 6. 1923, pp. 1 – 34.
 - 18- Kanczer R. D. op. cit., and Also Ibrahim, A. O. O. op. cit pp. 21 -22.
 - 19- Nadel, S. F., op. cit. pp. 84-87.
 - 20- Tothill, J. B., op. cit, p. 840.
 - 21- Stevenson, R. C. op. cit. [[. 46 – 48.
 - 22- Beshir, M. O., Revolution and Nationalism in Sudan, Rex Collings, London, 1974, p. 62.
 - 23- Kalatalla, F. S., "Capital Accumulation and the Consolidation of Bourgeois Dependent state in Sudan 1898 – 1978", Research in Political Economy, vol. 4, 1981, p.65.
 - 24- Ibid.
 - 25- Ariti, S. "Landlordship Among Small Farmers:, Sudan Journal of economic and Social Studies, vol. 1, no. 2 Khartoum, 1975, p. 10.
 - 26- Collins. C. "Colonialism and Class Struggle in Sudan", MEROP Report, no. 46 April 1976. p. 7.
 - 27- Ibid.
 - ٢٨- في عام ١٩٥٦م انفصلت طائفة الختمية عن الحزب الوطني الاتحادي وكونت حزباً سياسياً خاصاً بها هو حزب الشعب الديمقراطي.
 - 29- Beshir. M. O. op. cit., pp. 167-168.
- الأنصار هم طائفة دينية لها مليشياتها الخاصة، يتركز نفوذها في أوسط وغرب السودان والمنافس التقليدي لطائفة الختمية، الطائفة الدينية الأخرى،

التي يتمركز أتباعها في الغالب في شمال وشرق السودان. مع تكوين الأحزاب ساندت طائفة الأنصار حزب الأمة الذي يمثل. بصورة عامة، الارستقراطية التقليدية في الريف متحالفة مع قطاع من أفندية البرجوازية الصغيرة. أما طائفة الختمية فساندت حزب الأشقاء وفيما بعد الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وإن احتفظت بعلاقات أوثق مع حزب الشعب الديمقراطي ومثل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي مصالح الطبقات التجارية (الجلابة) والمهنية والبرجوازية الصغيرة المتعلمة في المناطق النيلية.

30- Beshir, M. O. pp, cit, p. 153.

31- Ibid., p. 198.

32- Ibis., p. 198.

33- Abbas, P. op. cit. p 32.

34- Ibid., p. 32.

35- Ibid., p32.

36- Ali, T. M. A. The Cultivation of Hunger Major Determinates of agricultural development in the Sudan 1950 – 1964, Ph. D. Thesis. University of Toronto. 1982, p. 145.

37- Ali, T. M. A, op, cit, p. 146.

38- Beshir, M. P. p[, cit, p. 198.

39- Ali, T. M. A. op, cit, p. 145.

40- Laqueur, W. Z. communism and Nationalism in the Middle East, Routledge and Kegan Paul, London, 1956. p. 65. and pp. 68 – 69.

٤١- الصراحة، رقم ٤٢٢، ١٩٤٥/٩/٢٨.

٤٢- المصدر نفسه.

٤٣- الحزب الشيوعي السوداني، مقتطفات من بيان اللجنة المركزية، اجتماع يونيو ١٩٧٥م صفحات ٦٢-٦٣. لا بد من الاعتراف بقصور رؤية الحزب لمسألة القوميات. فقد برهن تمرد عام ١٩٥٣م في جنوب السودان على صحة التحليل العام للجبهة المعادية للاستعمار وأعطى المصادقية لبرنامجها السياسي فيما يتعلق بالجنوب .. ثم قام الحزب الشيوعي لاحقاً في الستينات والسبعينات باستكمال أطروحته عن "الحكم الذاتي" وكلها اقتصر على جنوب السودان. والنقطة المهمة هنا هي أن الحزب الشيوعي بموافقة الضمنية على الثنائية: شمال - جنوب، قد غطى على المشاكل القومية للنوبة، الفور، البجة، والفونج، وضاعت مشروعية تطلعاتهم القومية في شمولية مفهوم الشمال. ثم ظهرت رؤية جديدة وراдикаلية لقضايا القوميات بقيام الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي تضم قوميات مختلفة من الشمال والجنوب، وتحارب سيطرة طبقة البرجوازية

البيروقراطية (من الشمال والجنوب) وكذلك الاضطهاد القومي، لمعلومات أوفى في هذا الموضوع انظر:

Scott, P. "The Sudan's People Liberation Movement and Liberation Army" < ROAPE, no. 33, pp. 45-69.

وكذلك الصحافة، رقم ٨٢٣١، ١٩٨٥/١٢/٦، والأعداد التالية من الميدان، رقم ٧٤٢، ١٩٨٥/٧/٣١، رقم ٧٦٦، ١٩٨٥/٩/٥، رقم ٧٨٢، ١٩٨٥/٩/٢٦، رقم ٧٨٤، ١٩٨٥/٩/٢٩.

٤٤- يبدو موقف الجبهة المعادية للاستعمار من قضايا القوميات غير العربية في الخمسينيات أكثر شمولاً من الموقف الذي طوره الحزب الشيوعي في الستينيات والسبعينيات، ولمعرفة موقف الحزب الشيوعي من القوميات انظر: الحزب الشيوعي السوداني، (أ) الماركسية وقضايا الثورة السودانية، منشورات الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٧، صفحات ٢٣٣ - ٢٣٤، و (ب) مقتطفات من بيان اجتماع اللجنة المركزية، يونيو ١٩٧٥، صفحات ٥٣ - ٦٢.

Joseph V. Garang, (i) The Dilemma of the Southern Intellectual id it Justified? Ministry of Southern Affairs, Khartoum, 1971. and (ii) On Economic and Regional Autonomy, ROAPE, no. 26, July 1983.

٤٥- لمناقشة عامة عن مشاكل المفاهيم القومية في الماركسية والستالينية انظر:

Nimni, "Great Historical Failure: Marxist Theories of Nationalism, Capital and Class, no. 25, Spring 1985, pp. 8-83.

46- Grang, J. (1983), op. cit., p. 83.

47- Ibid. pp. 48 - 86.

٤٨- مقتطفات من بيان اللجنة المركزية، سبقت الإشارة إليه.

٤٩- وضع سمير أمين تمييزاً مفيداً بين المجموعة الإثنية والقومية، انظر: Unequal Development, Harvesto Press, Hassocks, 1975, p. 27.

الإثنية في التطور إلى قوميات وأوطان انظر:

Class Struggle in Africa, Africa Research Group, Boston, 1969, pp. 38 - 41.

٥٠- مقتطفات من بيان اللجنة المركزية، سبقت الإشارة إليه، والماركسية وقضايا الثورة السودانية، سبقت الإشارة إليه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

٥١- الماركسية وقضايا الثورة السودانية، سبقت الإشارة إليه، ص ٢٣٢.

52- Grang, J. (1983), op. cit. p. 84.

53- Ibid., p. 84.

54- Grang (1971), op. cit.

55- Mahmoud, F. B. The Origins and Development in of the Sudanese Private Capitalist Class: A Socio-Political Analysis, Ph. D Thesis, Hull University, November 1978, pp. 258 - 310.

الفصل الثاني

التاريخ الاجتماعي - الاقتصادي للنوبة في فترة

ما قبل الفتح الإنجليزي - المصري عام ١٨٩٨م

"في القرن التاسع عشر، جريت جبال النوبة، إلى حد كبير، ما يسمى في اتجلترا - بعكس ما عليه في الواقع - الأثر التمديني للسيطرة المصرية". كل الذي حدث هو استهداف الأهالي بواسطة الحملات العسكرية العشوائية، التي ترسلها تلك الحكومة وبعد أن يتم نهبهم ما يمكن أخذه من الحبوب والأبقار والعبيد، يتر كوا تحت رحمة العرب البقارة الذين عاثوا فسادا في سهول النوبة."

Petherick. Travels in Central Africa and
Explorations of the Western Nile Tributaries,
Tinsley Brothers, London 1867, p. 7.

المصدر؟؟؟

مقدمة:

أدى ظهور "الدويلات التجارية" وشبكات التجارة في السودان الأوسط ودارفور مع بدايات القرن السادس عشر، والحركية التي صاحبت توسعهما النسبي، أدى ذلك إلى جذب المناطق المجاورة إلى دائرة تأثير هذه الدويلات فقد نتجت عن الأشكال المختلفة من الاتصالات المبكرة "عملية انفتاح" في هذه المناطق، تمت المحافظة عليها بالتجارة عبر المسافات الطويلة والحملات العسكرية والهجرة من المراكز التجارية. وكانت وسائل الاتصال والتجارة هذه هي التي عرضت منطقة جبال النوبة لضغوط العالم الخارجي. ونتج عن ذلك أن صارت المنطقة في المصدر الذي يوفر عن طريق السلب أو التبادل التجاري، للمراكز التجارية المجاورة في دارفور وسنار، سلع مثل العبيد والذهب وريش النعام وسن الفيل والسلع التجارية الأخرى، وأضافت الهجرات اللاحقة للعرب البقارة والاختراق الاقتصادي من قبل التجار الشماليين، مزيداً من الضغوط بالتوسع في التجارة عبر المسافات الطويلة، وبالإبقاء على عملية انفتاح المنطقة حية

ومتصلة. لذلك يمكننا إرجاع تحول جبال النوبة إلى منطقة خلفية، أو منطقة طرفية مرة إلى تخلات مملكة الفونج في سنار (١٦٥٠-١٧٠٥)، وأخري إلى سلطنة الفور دارفور (١٧٥٢-١٧٨٥)، ولاحقاً إلى الدولة التركية المصرية (١٨٢١-١٨٨٠) ثم الإدارة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨).

وكان لهذه التطورات آثار بعيدة على سكان جبال النوبة. فقد بدأ الاستعمار التركي المصري عملية تحول مزارعين النوبة إلى فلاحين (peasantization)، وهي العملية التي قادت، رغم بطئها وتذبذبها، إلى تحول العاملين بالانتاج المعيشي إلى فلاحين لهم علاقات محددة مع الأتراك-المصريين والدولة المهدية ورأس المال التجاري للجلابة. وبرغم أهمية عملية التحول هذه، لم تحدث الحكومتان، التركية المصرية والمهدية تغييراً واضحاً في أنماط الإنتاج المحلية ما قبل الرأسمالية.

أعاققت السيطرة الاحتكارية في التجارة وبعض المنتجات الزراعية، نمو سوق محلي، وحدث من نشاط الجلابة، ولم تترك مجالاً لنشوء طبقة رأسمالية زراعية علي العموم، تميزت الفترة الاستعمارية ما قبل البريطانية (١٨٢٠-١٨٩٨) بحملات جمع الرقيق والسلب والنهب وتحصيل الإتاوات. وقد استخدمت أنظمة الحكم المعنية وسائل مختلفة للسيطرة السياسية، وتفاوتت ما بين الاعتماد على وسائل القمع المباشرة، مثل العنف المادي، وخلق التحالفات مع الزعماء المحليين والتجار. ويتناول هذا الباب تلك التطورات التاريخية، التي شكلت الخلفية لسياسات القرن العشرين في المنطقة.

١.٢ التجارة بعيدة المدى ومملكة تقلي (١٥٠٠-١٨٠٠):

في سياق هجرته من شمال السودان، وصل الفكي محمد جعل إلى تقلي عام ١٥٣٠^(١) وقد أكسبه وضعه الديني تأثيراً اجتماعياً يسر زواجه بابنة الزعيم. ثم تم اختيار ابنه جيلي أبو جريدة ليصبح كبير-كبر (زعيماً) بعد وفاة جده وفقاً لنظام الوراثة عن طريق الأم^(٢). وكان جيلي هو المؤسس الحقيقي لمملكة تقلي التي ضمت في البداية تقلي وكيجاكجا، قبل أن تتوسع تحت إمرته لاحقاً لتشمل مناطق وجبال أخرى من مناطق وجبال النوبة. وقد جذب ثراؤها النسبي، والفرص الهائلة التي فتحت أمام التجارة فيها وانتشار الإسلام وسط النوبة الوثنيين، جذب إليها مهاجرين جدد ودعاة إسلاميين وتجار-لاحقاً- كذلك البدو العرب^(٣). وكانت السلطنات القوية المجاورة في سنار ودارفور تنظر جبال النوبة وثرواتها من العبيد، الذهب، ريش النعام وسن الفيل طامعة في استعمارها^(٤). في عام ١٦٥٠ هاجمت جيوش سنار تقلي والمناطق المحيطة بها وحولتها إلى مناطق تابعة لها^(٥). غير أن الصراعات والتنافس في بلاط الفونج جعل

من سيطرة الفونج علي تقلي أمراً منقطعاً وإن ظل فاعلاً . وقد دفعت هجرات الداجو والشات في الفترة ما بين (١٧١٥-١٧٠٥) مجموعات النوبة في المناطق الشمالية الشرقية إلي التراجع نحو السهول الداخلية^(١). وبعد عدة عقود، بين (١٧٥٢-١٧٨٥) الحق الفور جبال النوبة بمملكتهم وحولوها إلي مورد للإتاوات^(٢). وانتهت السيطرة الفعلية لسلطنة سنار علي دولة تقلي في ١٧٨٨ عندما تعرضت السلطنة لضغوط داخلية وخارجية^(٣).

وقد اشتملت البنيات السياسية التي نشأت علي عناصر في سلسلة من المراحل تدرجت من أنظمة "الإشراف علي التجارة" إلي "جمهوريات تجارية"^(٤). في الأولى تغلبت السلطة السياسية للسلطان علي تلك التي كانت للتجار. بينما تضامن التجار الذين جمعتهم مصالح تجارية لاستغلال موارد مناطق بعينها في "الجمهوريات التجارية"^(٥). وبينما فاقت قوة التجار في نهاية الأمر نفوذ السلاطين في سلطنة الفونج، لم يتمكن التجار الذين كانوا في موقف ضعيف نسبياً من تحدي السلطة السياسية في مملكة كيرا دارفور^(٦). وقد جمعت مملكة تقلي عناصره من كلا النظامين. فبالرغم من إمساك السلطات بكل الخيوط قام تجار تلك الفترة أسلاف الجلاية الحاليين بتطوير وتوطيد مكانتهم تدريجياً وكان حكام تقلي يبسطون سيطرتهم علي أتباعهم عبر هياكل الحماية السياسية، التي يسمح فيها لوكلاء (من التجار أو الدعاة الإسلاميين) بحكم مناطق وجبال بعينها ونشر الإسلام والتجارة. وجمع إتاوات يرسل جزء منها للسلطان^(٧). وتم إدماج الزعماء والملوك الصغار في البناء الهرمي بغرض مد نفوذ السلطان، ومساعدة وراثته، والمحافظة علي النظام.

التطورات الاجتماعية والاقتصادية:

كان لطرق التجارة التي امتدت في السودان القديم علي محوري الشمال- الجنوب والشرق- الغرب أثراً تجارياً وسياسياً وثقافياً كبيراً علي البلاد. فقد جعلته هذه الطرق علي اتصال بدرجات متفاوتة مع مصر القديمة واليونان وروما ودخلت المسيحية عبرها في وقت لاحق^(٨)، وكانت الأغراض التجارية هي دوافع المراحل الأولى لاختراق العرب لمناطق شمال السودان، وذلك حتى قبل ظهور الإسلام^(٩). وكانت الهجرات كبيرة في القرن الثالث عشر، هو التي أدت لإزدياد وتوطيد الهجرات العربية إلي السودان والتي وضعت- في نهاية الأمر - الأسس لسيطرة العرب الاقتصادية والثقافية علي البلاد. وكما لاحظ جافنير دي بلانزون فإن: "التجار والصناعة هما أنبل النشاطات وأجدرها بالتقدير عند المسلم وقد كان دخول المسلمين للبلدان غير الإسلامية في الأساس، كتجار وحرفيين مهرة"^(١٠) وعن مناقشته للطبيعة الشمولية ولأثر الهجرة العربية- الإسلامية للسودان يقول يوسف فضل:

"الجوانب المختلفة للاختراق الاقتصادي العربي تبين انه كان أبلغ أثراً مما كان معروفاً بصورة عامة فقد فتح كل جانب فيه، في مجاله المعين، ونشاطاته الممتدة، فتح البلاد لتأثير عربي متزايد ومن ثم نشط الهجرات العربية"^(١٦).

لقد كان انفتاح البلاد أمام المهاجرين العرب- المسلمين، من رعاة وتجار وحرفيين ودعاة دينيين ورجال ثقافة متفوقة"^(١٧) دليلاً علي الطبيعة المتنامية للتجارة بعيدة المدى. فقد كان لهؤلاء المهاجرين دور عميق الأثر في التمهيد لكي تصبح دولة تقلي مورداً للإتاوات، وكذلك في التمهيد للظهور اللاحق لرأس مال التجار الجلابة.

وتجد حركات واتصالات المهاجرين المسلمين وسط المجتمعات المختلفة في المراحل المبكرة من العهد التجاري، أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، تجد أفضل تعبير عنها في أسطورة الغريب الصالح"^(١٨) هذا الغريب الذي يهاجر إلي "المناطق الطرفية المتوحشة" قادماً من "مراكز الحضارة" علي النيل غالباً ما يتقلد حلة الداعية الإسلامية، الذي يقوم بتعليم أهالي هذه المناطق "قواعد السلوك القويم.. ثم يتزوج بنت الملك ويؤسس سلالة حاكمة"^(١٩) ولكن بالإضافة إلي هذه الصفات الملزمة للغريب الصالح هناك جانب آخر يكتسب أهمية أكبر حيث يري أوفاهي Ofahey أن الغريب الصالح.

"يخفي في حلتة الدينية مبادرة أكثر أهمية في عملية تكوين الدولة، ألا وهي بداية النشاط التجاري بعيد المدى لذلك يبدو محتملاً أننا قد أدرجنا داخل إرث الغريب الصالح، ذكرى سلسلة من الوقائع حدثت عبر زمني ممتد: هجرة فرد أو مجموعة مسلمة، تحالفها عن طريق الزواج مع زعيم محلي للاستفادة من فرص التجارة المتاحة، دخول الزعيم وأتباعه الإسلام ثم بداية التوسع السياسي والاتصال مع العالم الخارجي"^(٢٠).

ويقدم تاريخ الهجرة العربية- المسلمة إلي منطقة تقلي السند لهذه لنظرية حيث كان الجذب كبيراً ليس فقط بسبب الإشباع الروحي الذي تولده إلي الإسلام، ولكن أيضاً بسبب الثروات المادية التي يمكن جمعها من التجارة ولم يتورع إلا القليلون عن الجمع بين الاثنين"^(٢١) ومن ثم قادت التجارة بعيدة المدى ممثلة في الدعاة الإسلاميين وفصائل من المجموعات المهاجرة إلي انفتاح منطقة جبال النوبة بمواردها الغنية، علي شبكات التجارة المزدهرة في أواسط السودان. والراجح هو ان نمط إنتاج جماعي تقليدي قد ساد قبل قيام مملكة تقلي، حيث "عاشت كل مجموعة محلية صغيرة حياتها الخاصة بقيادة زعيمها المحلي"^(٢٢) وقد حاربت هذه المجموعات أحياناً بعضها بعضاً، ولكن اتصالاتها "الاقتصادية" مع العالم الخارجي كانت قليلة أو معدومة"^(٢٣) ولكن بفعل التغيير الذي

أحدثه المهاجرون العرب- المسلمون خرجت دولة ثقلي القوية من المجتمع النقلابي. وقد لعب هؤلاء المهاجرون دوراً مهماً في توطيد وتوسيع نفوذ قبلي أبو جريدة مؤسس مملكة ثقلي^(٢٤) فعندما أكمل قبلي أبو جريدة نشر الإسلام وسط سكان جبل ثقلي، تحول إلى نشره وسط النوبة الوثنيين في الجبال، ساعياً بذلك إلى توسيع مملكته. ولتحقيق هذا الهدف أختار أبو جريدة استغلال المستوطنين من الشمال والشرق^(٢٥) وتابع خلفاؤه هذه السياسة بتشجيع هجرات العرب- المسلمين مما دعا أليس Elles للحديث، عند تعرضه للتحويلات التاريخية في تلك الفترة، عن موجات " من رجال الدين والتجار ثم استراحهم بقصص العاج وحملات صيد الرقيق والمغامرات من كل نوع" ^(٢٦) وقد شجع حكام الفونج تدفق هذه الهجرات إلى ثقلي لتفادي الآثار السلبية لتدفق هؤلاء المهاجرين إلى الفونج ولمد علاقات الفونج مع المناطق الحدودية وأشهر هؤلاء وأبعدهم تأثيرياً كان حسن ود حسونة وتاج الدين البهاري اللذين عبرا إلى ثقلي في أوائل القرن السابع عشر للدعوة وللجارة وخصص ملك ثقلي لكل منهما، بالأحرى لكل رجل دين مهاجر (فكي):

منطقة من المناطق الأثنية مجالاً لنشاطاته مقابل جزء من أي أرباح قد يحققها من السكان الذين تم- بلا شك- استغلالهم استغلالاً كاملاً^(٢٧) (التأكيد من المؤلف).

وقد استقر معظم هؤلاء الدعاة والتجار وتزاوج بعضهم مع السكان المحليين وفرضوا أنفسهم من واقع علاقتهم بالملك كطبقة اجتماعية دفعوا له إتاوات وعاونوه أيضاً على الاحتفاظ بحكمة^(٢٨) وكان ملك رشاد وتاقوي يتبعان ثقلي مباشرة بينما ظلت العديد من الجبال التي يقطنها الوثنيون النوبة في الجنوب الغربي تتبع لمملكة ثقلي بصورة غير مباشرة، أهمها مناطق الكواليب، اليرا، هيبان، النوبة شاواي وأوتو^(٢٩) كذلك تم إخضاع ديباتنا وعدد آخر من الجبال على أن تدفع الإتاوات معينة تدفع لثقلي ولكنهم استقلوا بعد فترة وجيزة.

ويمكن إعادة القول هنا بأن التجار بعيدة المدى بالإضافة إلى نشاطات المهاجرين والدعاة المسلمين والتجار والحرفيين أسست لعملية الانفتاح التاريخية لمنطقة جبال النوبة أمام ضغوط القوي الخارجية. ولعب قيام مملكة ثقلي دوراً مهماً في هذه العملية بتعريضها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مناطق أخرى لهذه الضغوط خاضعة كل المناطق إلى عمليات التجارة بين السلطنات والتجارة العالمية وتمثلت ثروات منطقة جبال النوبة في تدفق منتجات مثل ريش النعام، سن الفيل والسلع التجارية الأخرى عبر الطرق التجارية إلى الشرق والغرب، الأمر الهام هو أن التجار العرب سعوا باسترقاقهم

للسكان المحليين إلي توفير احتياجات العالم الإسلامي الذي استخدم فيه الأرقاء كخدم منزليين وجنود وعمال^(٣٢) كذلك استخدم ملوك الفونج المسترقين من النوبة في وحدات عسكرية لتقوية مراكزهم في النزاعات الداخلية والاعتداءات الخارجية وكان حكام الكيرا في دارفور يحتاجون إمداداً متصلاً من التوروج (المسترقين النوبة) لتسيير البنيات الاقتصادية والسياسية للدولة ولتشغيل الجهاز الإداري الذي كان السلطان مركزه^(٣٣).

ومن ثم أصبحت منطقة جبال النوبة، بدءاً من منتصف القرن السابع عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر، منطقة هامشية للدويلات لمجاورة أو بعبارة ما كما يكل MacMichael أصبحت مرتعاً إما لجارها الشرقي وفي أوقات أخرى لجارها الغربي^(٣٤).

ليس من أغراض هذه الأطروحة التوثيق لتاريخ الإلحاق الاستعماري للمنطقة بواسطة سلطنتي سنار وكيرا^(٣٥) في الحقيقة ظلت المنطقة معظم هذه الفترة تدفع الإتاوات لملوك الفونج في سنار. فالاعتبارات متداخلة، تجارية وكذلك سياسية- إستراتيجية قام الفونج بغزو منطقة جبال النوبة في عهد بادى الثاني، الذي دخل بجيوشه عام ١٦٥٠ جبلي كدرو والداير وخرب جبلاً أخرى، وعاد إلي سنار^(٣٦) وظلت تقلي خاضعة، تدفع لسلطنة سنار إتاوات معلومة كالعبيد والسلع الأخرى حتي عام ١٧٨٨ باستثناء بعض الفترات^(٣٧) وقد حدثت ترتيبات مماثلة لمد الكيرا بالعبيد والمنتجات الزراعية وسن الفيل، أثناء سيطرتهم علي المنطقة بين عامي ١٧٥٢-١٧٨٥^(٣٨).

وكان الأثر المتراكم لهذه الغزوات وتزايد وتائر التبادلات التجارية، ظهور التجار الجلابة كمسيطرين علي التجارة والطرق التجارية. ونعني بالجلابة مجموعة الأشخاص الذين قاموا لإغراض التبادل التجاري، بالسفر والهجرة-وبعد تأسيس شبكة أعمال تجارية-بالاستيطان في مناطق مختلفة لذلك فغن مصطلح الجلابة يشير إلي الباعة الريفيين وتجار المدن من ذوي الأصول النيلية- الشمالية، الذين يعملون في مناطق غرب وجنوب شرق السودان. منذ عهود ترجع إلي عام ١٦٠٠م. غير أن دور التجار الجلابة كان أكثر ما يكون وضوحاً أثناء العهد التركي- المصري حيث شهد هذا العهد ظهور شبكات التجارة بين الدويلات وكذلك الشبكات التجارية عبر المسافات الطويلة. ولا بد من الإشارة هنا إلي أن التجارة الداخلية علي أهميتها ظلت فرعاً للتجارة بعيدة المدى،، وتم في حالات كثيرة دعم الطبيعة ما قبل- الرأسمالية لهذه المناطق بدلاً من تغييرها^(٣٩) ولكن يظل الدور المتنامي للجلابة في العهد التركي- المصري عاملاً هاماً في فهم التطورات اللاحقة وهو يشكل قسماً كبيراً في موضوع الأجزاء التالية من هذه الباب.

٢،٢ الاتاوات تجارة الرق وتحول المزارعين إلى فلاحين

العهد التركي المصري ١٨٢١-١٨٨٠

في بدايات القرن التاسع عشر تورطت مصر في نشاطات استعمارية مكثفة للمناطق المتاخمة لها، تهدف إلى تحويلها إلى هامشية لتوفير المعادن والمنتجات الزراعية التي يتطلبها مشروع محمد علي "للتصنيع الإجباري"^(٤٠) واعتمدت الخديوية المصرية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة علي جهاز ضخم للدولة اقتضى إعداده تجنيد وتدريب طبقة من المهنيين المتخصصين لكي تقود عملية التحديث وبينما خلفت هذه الخطط فرص عمالة محتملة للطبقات الدينية في مصر. فإنها فرضت علي الدولة المصرية البحث عن مناطق هامشية جديدة توفر لها القوى العاملة للجيش وأشغال الري والمنشآت^(٤١) وكان اعتماد محمد علي السودان ضمن أقطار أخرى، لتوفير الموارد الضرورية لتحويل مصر إلي دولة صناعية، مما أدى إلي غزو الجيوش التركية- المصرية للسودان عام ١٨٢١م وكان قد تم استدراج محمد علي كسابقه، بحكايات عن الذهب وسن الفيل والعبيد في جبال النوبة، لذلك قام الدفتردار، الذي كان علي رأس الجيوش المصرية في كردفان، بالتقدم عام ١٨٢١م إلي منطقة جبال النوبة، مباشرة بعد أن أخضع الأبيض^(٤٢) وبعد حملة الدفتردار الاستكشافية وتقديراته الاقتصادية لإمكانات المنطقة التجارية والتصديرية، صارت القوات الحكومية تقوم بحملات موسمية منتظمة علي الأجزاء الشمالية من جبال النوبة (الدنج، كدرو، وغلفان) لصيد العبيد وإرسالهم إلي مصر^(٤٣) وفرضت علي تقلي في الجزء الشرقي من المنطقة ضريبة سنوية من العبيد والذهب تؤديها إلي مصر^(٤٤) في عام ١٨٤٤م أعتلي نصر، أحد الملوك، عرش تقلي بمساندة مصطفى باشا أحد الموظفين الأتراك- المصريين ولكن بعد فترة قصيرة من اعتلائه العرش ورفضه دفع ٤٠٠٠ من العبيد هي الضريبة السنوية المفروضة عليه، أرسلت الحكومة حملة أعادت بها الأوضاع إلي ما كانت عليه في السابق وفرضت دفع الضريبة^(٤٥).

واصلت الدولة الاستعمارية المصرية بدرجات متفاوتة من النجاح بوسائل متعددة نهب واستنزاف موارد منطقة جبال النوبة غير أنها خضعت في سبعينات القرن التاسع عشر للضغوط الأوروبية وسعت لوضع حد لتجارة الرقيق في المنطقة^(٤٦) في العام ١٨٧٧ واجهت الحملات الحكومية للقضاء علي تجارة الرقيق مصاعب خطيرة وكانت نتيجة هذه المصاعب، بالإضافة إلي الظلمات التي ارتكبت في حق السكان المحليين من جراء سياسات وممارسات المستعمرين الأتراك- المصريين إن نضجت

حالة العصيان السياسي وقد قادت الثورة المهدية التي أعقبت هذه الأحداث إلى القنات المستعمرة عام ١٨٨٥م وأذنت بدخول عهد الدولة المهدية، الذي سيتم في جزء نال دراسة التطورات والتأثيرات التي صاحبتة.

الاستعمار التركي المصري جباية الإتاوات واسترقاق النوبة:

كان اهتمام الموظفين المصريين موجهاً لجلب الإتاوات ونهب الموارد أكثر منه لتطورات القاعدة الإنتاجية لاقتصاد النوبة المحلي. وقد صرفهم اشتغالهم المحموم باستنزاف ثروات المنطقة عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات لاستمرار - ناهيك عن تطوير - المشاريع الاقتصادية القليلة التي أقيمت في مجالات التعدين والزراعة. وقد كتب المؤرخون عن الكيفية التي سيق بها الفلاحون النوبة عنوة إلى جبل شيبون للعمل في استخراج المعادن والذهب في ثلاثينات القرن التاسع عشر ^(٤٧) في عام ١٨٣٨ زار الرحالة الأوروبي بيرفراث روسجر Bergrath Russeggers منطقة تيرا وكتب تقريراً عن نشاطات تنقيّة الذهب بواسطة السكان المحليين والكميات الكبيرة من تراب الذهب الذي يتم استخراجه بواسطة الحكومة التركية - المصرية ^(٤٨) وأكد روسجر علي وجود تربة غرينية تحتوي علي الذهب تغطي كل الهضبة الجبلية بين تيرا وتجر، بالإضافة إلى سفوح جبال تقلي الجنوبية والغربية ^(٤٩) وقد واصلت الحكومة المصرية بحثها عن المعادن، معتمدة في ذلك علي استعمال القوة بصورة رئيسية حتى أوقفها الخديوي عباس، الذي حكم مصر بين ١٨٤٩-١٨٥٤م وكانت الحجة أن العائدات لا تبرر المبالغ التي أنفقت كما أن المقاومة السلبية للسكان المحليين الذين أرغموا علي العمل في المناجم لم تساعد كثيراً. ^(٥٠) في الحقيقة لم تقم الحكومة باستثمارات كافية في مجال التعدين، واعتمدت أساساً علي نمط العمالة القسرية غير الكفاء.

وأتبعت السلطات التركية - المصرية نفس السياسة في مجال الزراعة حيث استخدمت القوة للجمع والإشراف علي المسترقين العاملين في مزارع السمسم وفول دارفور والفول السوداني والأرز والقطن ^(٥١) وعلي الرغم من أن هذه المزارع قد أسهمت في نمو سوق محلي، أصبحت مدينة الأبيض مركزاً له، إلا أن أثرها التجاري كان علي العموم محدوداً، فقد استخدمت منتجاتها لإعاشة أعداد متنامية من سكان المدن بالإضافة إلى الجيوش الغازية. ومع ذلك تم استجلاب كميات كبيرة من الحبوب من مناطق السودان الأوسط ^(٥٢) وكانت الأسباب التي حالت دون تطور النشاط الزراعي في هذه المزارع إلى اقتصاد زراعي مزدهر تتمثل في:

أولاً: النقص في العمالة حيث تم توجيه الأرقاء إلى مجالات أخرى (وأرسلت أعداد كبيرة إلى مصر لتوفير عمالة رخيصة أو للتجنيد).

ثانياً: أعاق سوء الأوضاع الأمنية وغياب البنيات التحتية المناسبة التطور في هذا المجال^(٥٣) وسنري لاحقاً كيف أثرت نشاطات عصابات البقارة والقوات الحكومية - عدا- الجهادية (جيش من المسترقين تحت قيادة مصرية) سنري كيف أثرت ومنعت الفلاحين البسطاء من النوبة من زيادة مساحة مزارعهم بما يفوق احتياجاتهم المعيشية والذي أدى بدوره إلي إعاقة نمو علاقات السوق في بعض أجزاء المنطقة.

ثالثاً: لم تكن الحكومة المصرية مهتمة بتوفير المتطلبات الإنتاجية للاقتصاد (الزراعة) قدر اهتمامها بنهب ثروات المنطقة^(٥٤) وقد تعاملت الحكومة التركية- المصرية في كل جوانب سياساتها وممارساتها تقريباً باعتبارها تاجراً أكثر منها مستثمراً. لذلك لجأت الأجهزة التنفيذية الاستعمارية إلي فرض معدلات ضريبية عالية (أتاوات) وسيتم في جزء تال تناول تفاصيل وتأثيرات هذه السياسة الضريبية في علاقتها بتحويل مزارعي النوبة التقليديين إلي فلاحين.

كنا قد لاحظنا أن أحدي مفردات النهب المهمة تتمثل في الإمداد المنظم من المسترقين النوبة إلي مصر وقد سبقت الإشارة إلي أن المصريين كانوا في حاجة ماسة لقوي عاملة في مجال الإنشاءات ومشاريع الري بالإضافة إلي مجندين للجيش^(٥٥) فكان أن اعتبر استرقاق السكان المحليين في جبال النوبة، ضمن مناطق أخرى، وسيلة رخيصة لتوفير القوى العاملة التي تحتاجها الدولة المصرية وترتب علي عملية تصدير هذه الحصص من المسترقين أن نشأت طبقة من تجار الرقيق وتآلفت هذه الطبقة ليس فقط من الجلابة، ولكن أيضاً من البدو البقارة الذين كانوا قد بدعوا في دخول المنطقة منذ بدايات القرن التاسع عشر واستخدمت كل مجموعة من المجموعات الاجتماعية المختلفة التي شاركت في تجارة الرقيق، هذه التجارة لإغراض متعددة تتسق مع المصالح الخاصة بها كمجموعة من جانبها اتخذت الإدارة الاستعمارية المصرية المسترقين وسيلة لدفع الإتاوات وجني الأرباح لتعويض تدني موارد الإتاوات^(٥٦) أما بالنسبة للجلاصة والبقارة فقد أدي امتلاكهم للمسترقين- وظائف هامة، فيما بعد، تتعلق بنشاطاتهم كمتاجرين في سلع أخرى وفي حالة البقارة، وفر لهم مداخل مكنتهم من إعادة شراء أبقارهم المفقودة^(٥٧).

بعد فترة قصيرة من زيارة الدفتردار لمنطقة جبال النوبة عام ١٨٢٢م داومت القوات الحكومية علي إرسال حملات منتظمة إلي الأجزاء الشمالية النوبية (الدنج، كاديرو، كدر غلفان) حيث كان تم اقتناص العبيد وإرسالهم إلي مصر^(٥٨) ولكن لم ترض الدفعات التي أرسلت، الخديوية في مصر فكتبت إلي الدفتردار خطاباً بتاريخ ١٨٣٣م تذكره.

أنت تعلم بأن هدف كل هذه المجهودات والمنصرفات هو الحصول علي
الزئوج لذلك نرجو بذل الهمة في تحقيق رغبتنا في هذا الأمر المهم^(٥٩).

وكانت تلك إشارة للإدارة التركية- المصرية للمواظبة علي عملها الخطير في
اصطياد العبيد. وكان أن نظمت الحكومة حملات ضخمة لهذا الغرض وقد ذكر:

"أن الخديوية المصرية قررت سنوياً، مرة أو مرتين خلال السنة حملات دورية
لمنطقة جبال النوبة.. في عام ١٨٢٥، بعد مضي أربعة أعوام علي الفتح، قدر عدد
المسترقين الذين تم أخذهم في الأسر بـ ٤٠,٠٠٠، وفي عام ١٨٣٩م بلغ العدد الكلي
٢٠٠,٠٠٠ علي الأقل، دون أن يدخل ذلك الآلاف الذين استولي عليهم البقارة أو الذين
تم شراؤهم بواسطة الجلاية"^(٦٠).

وكانت القوات التي تحشد لحملات صيد العبيد تتكون من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠
من المشاة و ٤٠٠ إلى ٨٠٠ (Moghrebeen) مسلحين بالبنادق والمسدسات، ٣٠٠ إلى
١٠٠٠ من المشاة المحليين و ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠ من السكان المحليين المسلحين بالحرا
والدروع^(٦١).

أمام هذه الآلة العسكرية الهائلة وقفت غالبية سكان النوبة الذين تركز بعضهم
جيداً في مواقع جبلية شديدة الانحدار "ودافعت عن نفسها وحريتها بقوة وصلابة
وشجاعة، وثبات وعزيمة لم يسجل التاريخ إلا أمثلة قليلة لها"^(٦٢) غير أن النتائج كانت
متوقعة. ففي المناطق التي أكتسحتها القوات الغازية تم نهب كل كوخ، وسلبت أو
دمرت ممتلكات أهلها التعساء"^(٦٣) وكان كل من قبض عليه حياً أخذ رقيقاً و- بينما
تمت إبادة معظم سكان الجبال الصغيرة والقرى المعزولة - فرض علي آخرين في
الدنج وكرو وغلفان وكادوقلي دفع إتاوات- منتجات ورقيق. وابدى سكان في جبال
أخري مقاومة بأسلة ولم تتمكن القوات التركية- المصرية من إخضاعها من هؤلاء نوبة
الداير، الذين "عانوا أنفسهم من النهب وقادوا غزوات ناجحة نحو الشمال حتى ميلبيسي،
التي أحجم حتى الجلاية عن زيارتها"^(٦٤) وبالرغم من أن القوات المصرية لم تحتل
مملكة تقلي إلا أنه تم تحويلها لمورد مال بمصر وفرضت عليها دفع ضريبة سنوية من
العبيد والذهب، فقد تعرضت للتهديد بالغزو العسكري في ثلاثينات وأربعينات القرن
التاسع عشر عندما فشلت في إرسال الضريبة السنوية وقامت القوات المصرية عام
١٨٤٤م بإعادة الترتيبات السابقة عسكرياً، عندما رفض نصر، أحد مكوك تقلي، دفع
٤٠٠٠ من العبيد هي الضريبة السنوية.^(٦٥)

بحلول ستينات القرن التاسع عشر أصبح لتجار الرقيق وظيفة هامة فيما يتصل بالنشاطات التجارية والاجتماعية الأخرى للتجار الجلابة والبدو البقارة وقد شكلت هذه المسألة بالإضافة إلي انعدام الإدارة من جانب الحكومة المصرية حبر عشرة أمام الجهود الرسمية لحظر تجارة الرقيق، غير أن الخديوي سعيد الذي حكم مصر بين ١٨٤٨-١٨٥٨، طلب من الحاكم العام للسودان "وقف هذه التجارة سواء كانت تتم علناً أو بطريقة خفية" وذلك استجابة للضغط الأوروبية^(٦١) وكان أن استمرت وتصاعدت حملات مكافحة الرق إلي أن توجت عام ١٨٧٥م بتصريح الحكومة المصرية لبعثة كاثوليكية بالعمل في منطقة جبال النوبة وتبليغ الحكومة عن نشاطات تجارة الرق التي تحدث هناك حتى يتم إتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء عليها^(٦٢) وفي وقت لاحق أرسلت الحكومة غردون باشا وجيسي باشا (Gessi) علي رأس حملة كلفت بإنهاء تجارة الرق في كل من جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة. وبينما حققت هذه المجهودات بعض النجاح في مناطق جنوب السودان^(٦٣).

كان الوضع مختلفاً بعض الشيء في جبال النوبة بالرغم مما بدأ من نشوء ظروف ملائمة للثورة في المنطقة" وبلوغها حدود ما هو محتمل" رغم ذلك كان حظر تجارة الرقيق، لسخرية الأقدار، إجراء غير شعبي بدرجة كبيرة^(٦٤) ففي لحظة اقتران تاريخي تميزت بتعدد القوى الإثنية والاجتماعية ذات المصالح صبت ممارسات الرق في مجري المصالح القوية للعديد من هذه المجموعات.

كان زعماء النوبة الأقوياء في سعيهم لتوسيع مجتمعاتهم المحلية القائمة علي حكم السلاطات وبحثهم عن قوى عاملة للزراعة والدفاع، يهاجمون المجموعات الصغيرة والضعيفة وسنتناول في الباب القادم أثر هذه الحروب القبلية علي ممارسات الرق داخل المنطقة وسنكتفي هنا بالإشارة إلي أن الحكومة الاستعمارية التركية المصرية لم تكن جادة في القضاء علي الأسباب المحلية للرق فقد كانت الإدارة التركية المصرية تحصل علي قدر كبير من مواردها المالية ببيعها المباشر للعبد في الأسواق، أو بدفع الرواتب والمتأخرات المستحقة للقوات الحكومية وللإداريين في كردفان رقيقاً بدلاً من النقود^(٦٥) ومن هنا كان تردد الحكومة التركية المصرية في اتخاذ كل الخطوات التي تقتضيها حملات جادة لمكافحة الرق، ذلك نابع من خشيتها تقويض قاعدتها المالية، تهديد مصالح الإداريين المصريين في السودان وحلفائهم من الجلابة والبقارة وقد قام الموظفون المصريون بالاستعانة بالبقارة في حملاتهم مستفيدين من خبرات هؤلاء، وتحكمهم في النوبة، وكان البقارة أنفسهم قد فقدوا جزءاً كبيراً من أبقارهم في شكل إتاوات دفعوها

للأثراك- المصريين (قدر عددها سنوياً بـ ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ من الثيران) وضرائب بالإضافة إلى الإعداد المنهوبة من الأبقار^(٧١) علي أن يسمح للبقارة بالقيام بحملات لاصطياد العبيد بغرض توفير مجندين للجيش وكان هؤلاء البقارة شديدي الحرص علي إيجاد وسائل لاستعادة ما فقدوه للأثراك المصريين حتى أنهم قاموا بشراء عدد كبير من أبقارهم الخاصة مقابل الرقيق الذي حصلوا عليه من غاراتهم علي النوبة وذلك عندما أوقف تصدير الأبقار لمصر، وباعت الحكومة هذه باستبدالها بالعبيد، عمل ضد نوايا منظمي حملات مكافحة الرق، وأدي إلي أن يصعد البقارة من غاراتهم علي النوبة لذلك فإن إخفاق الحكومة في محاربة الرق، لا يجب إن يعزي ببساطة إلي عدم تعاون وفساد الإداريين عديمي الضمير^(٧٢) بل إلي طبيعة وتأثير التحولات في البنية التجارية الأساسية التي ربطت اقتصاد المنطقة الوطني والعالمي.

الرق ورأس المال التجاري:

يمكن إعادة ما سبق ذكره في أن حاجة مصر لقوي عاملة إضافية في مشروعات قطاع المنشآت والزراعة وجمع وترحيل المحاصيل من السودان، كانت وراء الاستعمار التركي- المصري للسودان ونشاطات التجار الجلابية وكذلك قادت الحاجة للعمالة إلي تكثيف ممارسات الرق في منطقة جبال النوبة، حيث أثرت العديد من القوي الاجتماعية من تجار الرق بما في ذلك الزعماء المحليين والإدارة المصرية والبدو البقارة والتجار الجلابية والأجانب.

لم يكن الرق بالنسبة للجلابية، فرعاً من فروع التجارة وحسب، بل اكتسب وظيفة هامة في الهيكل العام لتجارة العاج والذي كان يمثل محور النشاط التجاري في تلك الفترة فقد ذكر أن كميات كبيرة من هذه السلعة تم الحصول عليها أثناء ستنينات القرن التاسع عشر. غير ان الوسائل التي يتم بها الحصول على هذه السلعة اكتسبت طابعاً مفاجئاً^(٧٤) في البداية كان التجار يحصلون علي سن الفيل مقابل الخرز المصنوع من الزجاج والأدوات الحديدية والأسطورة النحاسية والقمح الهندي والزاندي^(٧٥) ولكن هذا النمط التبادلي لم يدم طويلاً، حيث كان يتم أحياناً إغراق السكان المحليين بهذه السلع بدرجة تؤدي إلي انخفاض كبير في قيمتها وأدي ذلك إلي أن يقدم الوكلاء المحليون مطالبات جديدة اكبر من تلك التي كان يستطيع التجار تلبيتها للبقاء في العمل التجاري^(٧٦) وكانت النتيجة أن هدد ارتفاع الدفعيات لمقابلة أجور العمال والحمالين والوكلاء المحليين بزيادة أسعار منتجات التجارة بدرجة تخرجها من المنافسة في الأسواق المصرية والأوروبية وكانت هذه هي المرحلة التي لجأ التجار فيها لاستخدام القوة

فبسبب الصدامات مع السكان المحليين زاد تجار العاج أعداد الجنود المسلحين الذين يعملون معهم زيادة كبيرة^(٧٧) وعلى ضوء الأوضاع التي سادت في ذلك الحين، والضغط المالي التي كانوا يتعرضون لها، وجد تجار العاج أن من المناسب استخدام الأعداد المتزايدة من حراسهم المسلحين للإغارة على بعض القبائل الصغيرة ومن ثم:

"كانت قافلة للنهب المسلح مكونة في الغالب بأكثر من مائة رجل، تقا جيء قرية وتقضي على الذين يحاولون المقاومة، ثم تقوم بترحيل كلا من البشر والأبقار التي غنمتها إلى القبيلة المجاورة، حيث يستبدلونها بسن الفيل الذي تصل أسعاره أحياناً كثيرة إلى ٦٠ ثوراً أو ٦٠ رطلاً من العاج"^(٧٨).

وكان تجار العاج يتخلصون من الرقيق بدفعهم للقبائل المنتجة للعاج ولحراسهم المسلحين مقابل الخدمات التي يؤدونها وأحياناً لأصحاب الديون وكان ذلك هو الإطار الذي اكتسب فيه الرق وظيفة هامة في هيكل تجارة العاج^(٧٩) ولاحظ كثير من المعلقين أن غالبية تجار العاج في منطقة النيل الأبيض وفي الداخل كانوا سيهجرون هذا النشاط لولا اصطيد الرقيق الذي مكنهم من تسديد الديون، ودفع أجور الحراس ونفقات منتجي العاج^(٨٠).

وكان استخدام الرقيق في المنازل والزراعة والنقل والتجارة ضرورياً لتخفيض تكاليف إنتاج وترحيل السلع إلى حدها الأدنى، تلك السلع التي كان التجار يبيعونها في الخارج للمصريين وللبيوتات التجارية الأوروبية. من هنا كان الرق حيوياً للجلابة إذا أرادوا البقاء كتجار يحققون الأرباح ويعملون على تراكم رؤوس أموالهم وكانت تداعيات هذه المسألة بالنسبة للنوبة، أنها زادت من اعتماد التجار في منطقة النيل الأبيض على جبال النوبة لإمدادها بالمزيد من الرقيق^(٨١) الأمر الذي قلل من إمكانات التحول في الهياكل الإنتاجية للاقتصاد المحلي.

تحول المزارعين التقليديين في فلاحين واضعاف القاعدة الفلاحية :

كانت العمليات التجارية في كل أسواق منطقة جبال النوبة قبل عشرينيات القرن التاسع عشر، تتم بالمقايضة. لأن سلطنة الفونج لم تقم حتى ذلك الوقت بسك عملة نقدية، كما أن الاستخدام المحدود للنقود المستوردة لم يكن وصل المنطقة. وكان يتم تقدير الإتاوات التي تدفعها تقلي وجبال النوبة الأخرى، بتياب الدمار المحلية الفاخرة^(٨٢) وقد أدى الاستعمار التركي-المصري للسودان إلى ازدياد حجم التجارة الخارجية التي كثفت بدورها التوسع في استعمال النقود. وكان نتيجة ذلك تداول عدة عملات ذهبية أوروبية

وعثمانية، دولار ماريا تريزا النمساوي والقرش المصري في المدن الكبيرة وقد لوحظ توسع مشابه في استعمال النقود في كردفان، حيث:

تم تداول قطع معدنية جديدة على شكل (T)، تعادل قيمة الواحدة منها بارة واحدة وتصنع بقرب تيارا، كعملة رئيسية في المدن الريفية إلى الجنوب خارج دائرة النفوذ الفعال للمصريين، لم تكن النفوذ من أي نوع تساوي شيئا وظلت العملة المعدنية غير معتمدة في مناطق كاكا العليا حتى سنة ١٨٦١، وكانت العمليات التجارية في كل مناطق أفريقيا الوسطى الداخلية، تتم بالمقايضة والخرز والأصداف^(٨٣).

لم يكن استعمال النقود منتشراً خارج المراكز التجارية في تقلي والأجزاء الشمالية بجبال النوبة، فقد ظلت تبعية جبال النوبة (الداير وتقلي) لسلطنتي سنار وكيرا، في الماضي، تبعية رمزية باستثناء فترات الغزو المباشر وبينما فرضت سلطنات سنار وكيرا من الأموال ما يكفي فقط لتسيير خدمات الدولة المتواضعة. لم يأل المصريون جهداً في جمع الأموال من السكان السودانيين^(٨٤) وقد تم لهم الغرض بتبني نظام جديد للضرائب قدرت فيه "ضريبة الرأس من الرقيق بـ ١,١٢٠ (Od) الضان والأغنام بـ 15 (S) وفي تقدير آخر (في أربعينات القرن التاسع عشر) فرضت "ضريبة عامة مقدارها ٢,١٠ (od) علي كل عبد أو بقرة أو حيوان من حيوانات الحمل، بينما قدرت علي الأشخاص الذين يكدحون لدي آخرين بـ 15 (S)^(٨٥). "إما الأراضي الزراعية المطرية فلا تخضع لضرائب بشكل مباشرة ومع ذلك يقوم الفلاحون بدفع إتاوات عينية في شكل محاصيل غذائية أو ثروة حيوانية، تقدر بناء حجم الساحة المزروعة بالإضافة إلي الجنود بغرض إتاوات إضافية في زمن الحصاد.^(٨٦)

كانت قسوة ذلك النظام الضريبي غير مسبوقة، وبالرغم من أنها ولدت انتفاضة الجعليين، التي أدت إلى مقتل إسماعيل باشا بعد وقت قصير من الاحتلال، إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية لتخفيف المعاناة عن المواطنين طوال العهد التركي- المصري.

في عام ١٨٧٨ انضم سلاطين باشا لخدمة الحكومة المصرية في السودان وقام عام ١٨٧٩ بطواف على غرب السودان. بوصفه مفتشاً مالياً، فقد طلب منه التحقيق في شكاوى السودانيين الذين احتوت على الضرائب الباهظة غير المعقولة التي يدفعونها.^(٨٧) بعد طوافه التفقدي الذي شمل كادوقلي، كتب سلاطين باشا تقريراً للجنرال غردون (الحاكم العام للسودان في ذلك الوقت) يقول فيه:

"إن توزيع الضرائب غير عادل، ونتج عنه العبء الضريبي الأكبر وقع على ملاك الأراضي الفقراء بينما لا يجد الأثرياء صعوبة في رشوة محصلي الضرائب بمبالغ قليلة نسبياً تؤمن لهم الاستثناء من الدفع. لذلك فإن كميات هائلة من الأراضي والممتلكات لا يشملها النظام الضريبي في الوقت الذي يتم فيه طحن الطبقات الفقيرة بلا رحمة لمقابلة العجز الكبير الذي هو نتيجة لهذا النظام للأخلاقي" ^(٨٨). وكان يمكن دفع الضرائب نقداً، أو في شكل رقيق بقيمة مماثلة، بالرغم من أن الخديوية المصرية نهبت إداريتها لكي يقبلوا فقط "الشباب الأقوياء اللاتقيين للجندية" ^(٨٩).

وكان تقدير وجمع الضرائب يضطلع به هرم من الإداريين يتكون أسفله من الزعماء المحليين (الشيوخ- الملوك) الذين يقومون بتعيين وجمع الضرائب وسط القرويين وسكان الجبال. يلي هؤلاء الزعماء المحليين مساعدو إداريين كانوا عادة أشخاصاً قائمين ذوى نفوذ ينتمون إلى القبائل النيلية، وأحياناً من السكان المحليين (كردفان)، ^(٩٠) والذين كانوا يؤدون، في معظم الأوقات، دور الوسيط بين الفلاحين وزعمائهم من جانب، وأداري الحكومة من الجانب الآخر، وإن كان الفلاحون يتحفظون كثيراً في النظر إليهم كوسطاء شرفاء. في المستويات الإدارية العليا كان الحاكم والكشاف (إداريون مشرفون على المناطق) في الأتراك يعاونهم في العادة كتبة من الأقباط، وقد لقد لخص MacMicheal الأخلاقيات الإدارية لهرم الإداريين الذي كان يعمل بوصفه جزءاً من بيروقراطية الدولة العثمانية، أفضل تلخيص في تقريره عن الطريقة التي يعمل بها الجهاز القضائي:

"إن مجموعة مصنفة من القوانين والإجراءات التي تلزم بإحالة الأمور الهامة إلى الرئاسة، وإلى قاض مؤهل -لحد ما- لا تقيد كثيراً، إذا كان يتم تجاهل هذه القوانين دون خشية العقاب، وإذا كان معيار التقويم الوحيد للإجراء الإداري هو مقدار المال الذي يجلبه في الحال، وإذا كان القاضي ألعوبة والحاكم هو السلطة العليا مستبد سفيه. ذلك كان هو الوضع في كردفان في الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر." ^(٩١) (التأكيد من المؤلف).

لذلك كان الإداريون في كل المستويات الإدارية، بما في ذلك الشيوخ، مشغولين بإثراء أنفسهم (قبل إزاحتهم من قبل متطلع آخر لإرضاء الحاكم) ^(٩٢) ولم تكن هناك مراقبة بالمعنى الصحيح لهؤلاء الإداريين، الذين تلاعبوا بالنظام الضريبي لتحقيق مآربهم الخاصة. ولم يكن هناك مقياس ثابت أو توزيع مناسب للضرائب والرسوم، التي كانت تجمع نقداً، في شكل عبيد أو "عينات" بأسعار لا تتجاوز ربع سعرها الحقيقي في

الأسواق، دائماً بكميات زائدة. ^(٩٣) أنه لمن الصعوبة بمكان أن نحسب دقة "الفوضى" التي انتزعت من فلاحى جبال النوبة العاديين بواسطة الدولة التركية - المصرية. غير أن التقرير التالي الذي قدمه بالمى (Palme) يعطي صورة تقريبية عن الثروات التي انتزعت من كردفان (بما في ذلك منطقة جبال النوبة). فقد كان يحدث كثيراً:

"أن يرغم البلد علي دفع ضعف المبلغ عندما كانت القاهرة تفرض مساهمة معينة عليه. وكان جزء من الموارد (المكونة من الضرائب والرسوم الجمركية) تجمع نقداً، وجزء يجمع عيناً في صورة منتجات أو رقيق لم يكن هناك إجراء متعارف عليه يحدد الطريقة التي يتم تقدير المساهمات.. وفي عام ١٨٨٣م أرغمت منطقة كردفان علي دفع ٤٠٠٠ إردب (الإردب يساوي ٢ وربيع) أي حوالي ١١٨,٠٠٠ جوال من الذرة والدخن، بالإضافة إلي المبالغ النقدية وبجانب الماشية والسمن والرقيق وفرض علي البدو البقارة دفع ١٢٠٠ رأس من الثيران والأبقار ولم تكن الماشية تقبل من القرويين إلا عند عجزهم عن الدفع نقداً فكانت الحكومة تستولي علي الثور الضخم بسعر لا يتجاوز ٣٥ قرشاً (حوالي ٩ شلنات إسترلينية) ولعدة أعوام كانت (٨٠٠٠ رأساً من الأبقار ترسل سنوياً إلي القاهرة) وكان يحدث أن يتسبب الجفاف أو الأمطار الغزيرة في فشل موسم الحصاد في مناطق عديدة أو أن يقضي الجراد علي المحصول كلياً، وقد تسقط الماشية ضحية للأمراض البوائية لكن لم تكن أي من هذه الظروف تؤخذ بعين الاعتبار وعندما كانت أحدي القرى لا تجد ما تدفع به الضرائب المفروضة عليها كانت تلزم بإيجاد عدد محدد من الرقيق الذين كان يتم حينئذ تجنيدهم في أحدي الوحدات العسكرية أو يباعوا في الأسواق العامة في الحالة الأولى كانت الحكومة تستولي علي هؤلاء الرقيق بأسعار تتراوح بين ١٥٠ إلي ٣٠٠ قرشاً (٣٠ شلن إلي ٣ إسترليني و ١٠ شلن) للرأس والأطفال منهم ٣٠ قرشاً أو أكثر ولكن دائماً بأقل من أسعار السوق ^(٩٤) (التأكيد من المؤلف).

كان جمع الضرائب والمساهمات يرقى إلي مستوى النهب الصريح في عام ١٨٣٨، وبسبب فشل موسم الحصاد لجأ السكان في عدد من القرى إلي الغابات، فاستولت الحكومة علي كل مواشيهم وقد أورد بالمى أيضاً قصة الفلاح الذي كان مديناً للحكومة بأربعين معاملاً (المعامل = ٨ بنس بالعملة الإنجليزية) ولكنه عجز عن التسديد فقام شيخ القرية بالاستيلاء علي الثور الوحيد الذي كان يملكه الفلاح وذبحه وتم تقسيم الثور إلي أربعين جزء وأعطى الجزار الرأس والجلد تعويضاً عن إتباعه ثم بيعت الأجزاء الأربعون الباقية بمعامل لكل جزء علي سكان القرية دون اختيارهم ^(٩٥) وقد

قيل عن هذا الوضع "كم هو رائع أن يظل في الإمكان تجفيف بلد.. من مثل هذه المبالغ الضخمة كان عام" (٩٦) علي أية حال مهما كان رائعاً ذلك الوضع لدعاة التجارة الحرة (Merchantalism) فإنه أفرز بمنطقة الداخلي، قوى ثبت أن من الصعب التحكم فيها فقد أجبرت الضرائب الفاحشة والأساليب القاسية في تحصيلها الكثير من الفلاحين علي ترك مزارعهم والهجرة إلى أجزاء أخرى. وكانت نتيجة ذلك أن تدهور الإنتاج الزراعي، وتضاءلت الاحتمالات في أن يتطور إنتاج الفلاحين و بذرت البذور الأولى لتذمر الفلاحين وعصيانهم، (٩٧) وفي مناطق أخرى تراجع الفلاحون إلي قمم الجبال وعادوا لممارسة الصيد وجمع الثمار وكان ذلك "بسبب أن العبء الذي فرضته الحكومة المستبدة علي المنطقة لم يكن يشجع الفرد لأن يسعى لأكثر من الاعتماد كلياً علي الطبيعة" (٩٨).

من بين العوامل الأخرى التي ساهمت في هذا الوضع السياسات التجارية الاحتكارية للحكومة، والتطورات المبكرة لرأسمال التجار الجلابة في المنطقة. إذ لم يساعد دور الحكومة في تجارة الصادر والرسوم الجمركية العالية علي الواردات. في ظل سيطرة الجلابة علي التجارة مع المناطق الداخلية، لم يساعد كثيراً علي نمو علاقات تسويقية وكان له أثر إيجابي ضعيف في تطور زراعة تجارية وحتى في الحالات التي فلاح فيها الفلاحون أراضيهم وأنتجوا أكثر من حاجاتهم لدفع الضرائب والمتاجرة في الجزء المتبقي، لم يترك لهم الأسعار التي حصلوا عليها، والتي كانت أقل من أسعار السوق الحقيقية، حافظاً لإنتاج المزيد وتحسين تقنياتهم الزراعية ومعداتهم والتي ظلت في وضع فني متخلف (٩٩).

وقبل أن نتناول الكيفية التي أسهم بها رأس المال التجاري للجلابة في هذا الوضع، من المهم التأكيد علي أن عملية تحول منتجي الاقتصاد المعيشي والمزارعين التقليديين إلي فلاحين تطورت بأسلوب متفاوت منذ منتصف القرن السادس عشر، ووصلت إلي مستو عالي بإدخال نظام متطور لجمع الضرائب، وتقييمها نقداً في ظل الإدارة التركية المصرية غير أن الضرائب الباهظة وتجارة الرقيق أدبا لإضعاف الفئات الفلاحية حيث أضطر الفلاحون للتراجع نحو الغابات والهروب إلي قمم الجبال تاركين قراهم وزراعاتهم الحوضية (Terraced Cultivation) (١٠٠) بعد أن فاقمت ممارسات الحكام المصريين من سوء أحوال الفلاحين النوبة، تلك الممارسات التي ماثلت ممارسات التجار في اهتمامها الخالص بتحقيق الأرباح مع التجاهل الكامل للمتطلبات الإنتاجية للاقتصاد.

بهذا الاهتمام الخالص بالاستحواذ على النصيب الأكبر من الفائض الزراعي من الفلاحين النوبة، وفي "غياب إجراء متعارف عليه يحدد الطريقة التي بها يتم تقدير مساهمات كل طرف"^(١٠١) مارست الحكومة التركية المصرية وظائف شبيهة برأس المال التجاري لتحقيق أهدافها. فقد برهن تبني الحكومة لإجراءات احتكارية في تجارة الصمغ العربي "بأنه يوفر هامش الربحية كبير"^(١٠٢) وكان الفلاحون النوبة قد دفعوا لهذا العمل (جمع الصمغ العربي) بالقوة، ولم يحصلوا إلا علي أجور قليلة^(١٠٣) وبالرغم من أن هذه الأساليب القسرية برهنت علي عقمها لاحقاً، فقد قدر بالمي Pallme أن إنتاج جبال النوبة من الصمغ العربي عالي الجودة يتراوح بين ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ قنطار^(١٠٤) غير أن الاستغلال الأمثل لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، حسب تقدير بالمي، كان سيجعله مصدراً لإنتاج ثروة طائلة للدولة وسيبرهن علي أنه أكثر إنتاجية من "حملات صيد الرقيق الفظة"^(١٠٥) لو أن الحكومة المصرية استخدمت عشر القوات التي كلفت باسترقاق ونهب النوبة، كمراقبين لجمع الصمغ العربي وسمحت للفلاحين النوبة بأجور معقولة في مقابل عملهم. و "لاستفادت بهذه الطريقة الدولة وكذلك السكان.. ولتأملت بهذا الإجراء المقايضة والتجارة والزراعة حافزاً يؤدي لتحسينها، ولأنهم كل شخص بسرور في عمل ما يسمح بتوفير قدر من الأرباح"^(١٠٦).

رأس المال التجاري للجلابة والفلاحين النوبة:

كانت طبقة الجلابة، التي تمكنت من الصعود إلي أعلي اقتصادياً وسياسياً هي الطبقة الوحيدة التي استفادت من الحكم التركي المصري. وقد أمن لها هذا الصعود نجاح الجلابة في عقد تحالف مع الأتراك المصريين في نفس الوقت الذي فتحوا فيه مسارات إلى اقتصاد الفلاحين، بإرساء علاقات وثيقة مع الزعماء وكبار السن وباستيطانهم أنفسهم-في نهاية الأمر-كمزارعين وتجار في المنطقة وقد تمكن الجلابة باستخدام هذه العلاقات، من بناء ثروات كبيرة، من اشتغالهم بتجارة الرقيق وسيطرتهم علي التجارية الداخلية^(١٠٨).

وتشمل صادرات منطقة جبال النوبة الرئيسية في الصمغ، ريش النعام، التمر هندي، العسل والرقيق، بينما كان يزرع السمسم والقطن بغرض الاستهلاك المحلي^(١٠٩) وقد سيطر الجلابة الذين عملوا كوسطاء أو وكلاء لتجار الجملة في الأبيض، علي حركة التجارة في داخل المنطقة وكانوا حلقة وصل بين الفلاحين في جبالهم وقراهم والأسواق التجارية في المدن الإقليمية وفي مدينة الأبيض كان الجلابة يجمعون هذه السلع من منتجيها المباشرين، مستفيدين في ذلك من صلاتهم بزعماء الفلاحين وكبار

السن، وكانوا في المقابل يمدون هؤلاء بالسلع الراقية المستوردة من مصر وأوروبا وكانت الحكومة هي التي تقوم في أغلب الأحيان، بعملية تصدير المنتجات، إذ حالت السوق العالمية، التي جعلت هذه العملية أقل ربحية، بين التجار وبين تصديرها بأنفسهم إلى مصر. وتم لاحقاً فرض احتكار الحكومة بقوة القانون^(١١٠).

وكان القطن يزرع ولكن بكميات جد قليلة، قدرها بالملي باقل من ثلث الكمية التي يستهلكها السكان في تصنيع البقنة (قماش قطني) الخاصة بهم.^(١١١) ولم يكن ذلك لشح في الوسائل لزراعة مساحة أكبر من القطن، أو لتصنيع القماش (تعتبر تقلي مركزاً تقليدياً لإنتاج القطن)، ولكن أحجم المزارعون عن بذل الجهد لأن "الحكومة ستشتري كل ذلك الجهد بأسعار تعسفية، لا تقى بحق العامل كما تكبده المشاق".^(١١٢) كانت الحكومة تفرض أسعاراً متدنية على كل المنتجات التي كان يتم بعد ذلك تصديرها وبيعها بأسعار عالية في الخارج. كان ذلك هو الحال مع تسويق السمسم، ذي الجودة العالية الذي كان يزرع في تقلي ويصدر إلى مصر وسواحل البحر الأبيض المتوسط. فبينما كان الفلاح يحصل على عشرين بارة (٢ بنس) مقابل رطل السمسم، كانت الحكومة تبيع نفس الكمية في القاهرة بسعر ٤ قروش (شطن أو ٢ بنس).^(١١٣) وحتى بعد أخذ تكلفة الترحيل بعين الاعتبار يبقى نصيب كبير من الأرباح لكل من الحكومة والتجار الجلابية المحليين، الذين أنجزوا جمع المحصول. هذه العملية تتكرر بدرجات مختلفة في عمليات تسويق المنتجات الأخرى، التي كان الصمغ من أبرزها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وجد فلاحو كردفان وجبال النوبة أنفسهم في أوضاع غير مؤاتية مع التطور التدريجي لعلاقات السوق إذ أنهم يقوموا ببيع منتجاتهم للجلاية والحكومة بأسعار متدنية، فحسب، بل فرض عليهم أيضاً أن يشتروا البضائع المستوردة بأسعار باهظة. كان الاقتصاد في غالبه اقتصاداً إعاشياً، ومع ذلك تزايد انسياب الواردات من السلع الأساسية والترفيهية إبان العهد التركي- المصري. من بين هذه السلع عند بالملي ما يلي: المنسوجات القطنية الملونة، الفرك الزرقاء والحمراء، النحاس الأصفر، الأسلاك الحديدية، الخرز الزجاجي و(٤).^(١١٤) كانت البضائع المستوردة تتساب في العادة من تجار الجملة بالأبيض إلى الجلاية الذين يقومون، من واقع سيطرتهم على التجارة داخل المنطقة، بترحيل وتوزيع السلع إلى المدن الإقليمية ثم القرى والجبال حيث يدير وكلاء محليون التجارة مع الفلاحين. عبر هذه السلسلة التي تطورت منذ أزمان غابرة لأغراض التجارة،^(١١٥) عمل الجلاية كحلقة وصل بين مزارعي جبال النوبة وسوق الأبيض، والمراكز التجارية الوطنية والعالمية.^(١١٦) وقد استخدم النقد في بعض أجزاء

المنطقة وإن ظل غير معروف في معظم المناطق. استناداً على بالمى فإن عدداً كبيراً من الزوج النوبة لا يعرفون قيمة النقود، دائماً ما يقبلون سلعاً (القماش، النحاس، الخرز الزجاجي، الملح وأشياء أخرى) يعتبرونها من احتياجاتهم، في مقابل منتجاتهم. (١١٧) وبما أن المعاملات التجارية كانت تتم أساساً بنظام المقايضة، فقد كان الجلابية هم الذين يقدرون قيمة المفردات السلعية، ويحددون بموجبها سعراً لكل السلع. وهنا كان موظفو الحكومة قد أرسوا الوسائط، عندما قاموا أثناء جمعهم للضرائب، بالاستيلاء على منتجات النوبة "بأسعار لا تتجاوز ربع سعرها الحقيقي في الأسواق". (١١٨) إزاء هذه الظروف مجتمعة تمكن الجلابية "الذين لا يتورعون عن كل أنواع المكر، عندما يكون الهدف هو الكسب أو خديعة الحكومة والتجار الأجانب". من الحصول على الصفقات الأفضل وبالتالي أرباح أكثر من الفلاحين النوبة (١١٩).

كان أحد العوامل الهامة التي مكنت الجلابية من الجمع بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، العلاقات التجارية والاجتماعية الوثيقة التي أقاموها مع طبقة الزعماء المحليين، الذين أرادوا الحصول على البضائع المستوردة وكذلك وسائل الدفاع، والتي تمثلت أولاً في الحديد لصناعة الحراب ولاحقاً في الأسلحة النارية. (١٢٠) في مقابل هذه السلع التجارية والهدايا التي كانوا يحصلون عليها من الجلابية، قام الزعماء المحليون بتوفير الحماية والأمن لهم. كذلك تزوج الجلابية، الذين استوطنوا منذ القرن السادس عشر في مناطق شيبون تلودي وكادقلي من بنات النوبة، الأمر الذي أدى لتوثيق علاقاتهم بالسكان المحليين، (١٢١) فخصصت لبعض منهم مساحات زراعية، وشابهت نشاطاتهم في كثير من المجالات نشاطات أجدادهم (الغرباء الصالحين) وكان أيضاً لوضع الجلابية المتميز وتفوقهم الثقافي أثراً مساعداً في إزدياد وتنوع تجارتهم، فقد كانوا يشتركون مع المصريين في الدين الإسلامي واللغة العربية، وساعدهم هؤلاء في المقابل، في أن يحصلوا لأنفسهم على وضع سياسي متميز على المستوى المحلي. وقد ذكر ماكمايل (MacMicheal) أن التجار والمعلمين من أصول نيلية كانوا صناعاً للأتراك والمصريين، وقد استخدموا هؤلاء بصورة واسعة في الأجهزة الإدارية. (١٢٢)

ولكن رغم هذه العلاقات مع الزعماء المحليين، فقد نظر فلاحو المنطقة إلى الجلابية نظرة لا تختلف كثيراً عن نظرتهم للحكام الأجانب وحلفائهم، الذين تنبوا:

وسائل القهر والاستبداد.. لإثراء أنفسهم سريعاً على حساب السكان التمساء، الذين مارسوا عليهم تسليطاً قاسياً وعنيفاً. (١٢٣)

البدو البقارة والفلحون النوبة:

بالإضافة إلى التجار الجلابة، كان البدو البقارة الذين هاجروا إلى المنطقة منذ نهايات القرن الثامن عشر، هم المجموعة الإثنية الأخرى التي زادت أهميتها أثناء القرن التاسع عشر. كان من نتائج الاختراق الاقتصادي العربي للسودان " أن فتحت البلاد للتأثير العربي المتزايد الذي حفز بدوره المهاجرون العرب"^(١٢٤) في بحثهم عن المراعي الغنية فيما وراء الصحراء" وقد لعبت القبائل البدوية دوراً هاماً في الاختراق الاقتصادي وفي تعريب السودان^(١٢٥) وتبع ذلك هجرة العرب والبقارة الذين كانوا جزءاً من هذه القبائل العربية وفي نهايات القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر نتيجة للضغط التي تعرضوا لها من سلطنات باجيري ووداي في أفريقيا الوسطى ومنطقة دارفور.

وسواء سارت بعض المجموعات العربية بعد فتح العرب لمصر بمحاذاة ساحل شمال أفريقيا ثم ضربت جنوباً عبر الصحراء أم أنها شكلت جزءاً من القوي الفاتحة التي اخترقت شمال السودان فإن المنطق عليه أن العرب البقارة "فيما يبدو قد استوطنوا منذ عدة قرون مضت في مناطق باجيري ووداي"^(١٢٦) واتسمت علاقات العرب البقارة مع هذه السلطنات المستقرة بالإزدواجية: قد كانوا- من جانب- يعتمدون على السكان المقيمين لمدهم بالحبوب والقماش، وأنوات الحفر والفنوس والأجزاء المعدنية من معدات الخيل، ولكن لم تكن لديهم أدنى رغبة في دفع الاتاوات التي يفرضها عليهم السلاطين، من جانب آخر^(١٢٧) وذكر براون Browne "أن الضريبة المعتادة على الأعراب الذين يربون الأبقار هي العشر وكانت تدفع أيضاً ضريبة كبيرة من السمن"^(١٢٨) ولاحظ براون أثناء تجواله في دارفور وسلطنات أفريقيا الوسطى المجاورة أن البدو العرب عندما كانوا يرفضون دفع الاتاوات لعامين متتاليين وكان سلطان دارفور يرسل قوات تقوم بالاستيلاء على كل ما يقع تحت أيديها وقد يصل أعداد الأبقار التي يجمعونها إلى ١٢٠٠ رأس^(١٢٩) وكان سلطان وداي الذي بسط سلطانه على من بسلطنته من البدو أكثر حرصاً من سلطان دارفور على جمع الاتاوات من البقارة وكان هذا الحرص على توسيع قاعدة الموارد لهذه الدويلات هو الذي أدى للتشدد في جمع الضرائب وهو الذي قاد بعض البقارة الذين استوطنوا في السابق النواحي الغربية إلى التوجه شرقاً نحو كردفان"^(١٣٠) إذن فقد دفعت الصراعات بين الدويلات التي تسعى لجباية الاتاوات وبين البدو البقارة، بهؤلاء إلى التوجه نحو سهول النوبة واستغلالها ومن ثم قام العرب البقارة الذين تحركوا شرقاً وبالاغتماد على تفوقهم العسكري كمحاربين "بإقصاء النوبة إلى جبالهم والاستيلاء على أفضل مواقع المياه عندهم"^(١٣١) وبعد تو طيد احتلالهم، قسم البقارة المنطقة فيما بينهم فكان الجزء الأكبر من نصيب قبائل الحوازمة

وحازت قبائل الحمر علي الممرات الغربية^(١٣٢) وبالرغم من أن البقارة أنفسهم كانوا ضحايا لسياسات وابتزاز العهد التركي - المصري إلا أن استيطانهم ولد ضغطاً جديدة علي النوبة وقاد صراعات عديدة معهم فقد أدى اعتماد البقارة علي تربية الأبقار في معاشهم إلي كل بطن من البطون أو (خشم بيت) علي منطقته من التلال والوديان ومواقع المياه إلي ذلك حولت هذه البطون والعشائر حيازتها من تلال النوبة إلي سيادات عرفت الواحدة منها باسم (سيد الدرب)^(١٣٣) بموجب هذا النظام يقوم شيخ العرب أو الزعيم القبلي بحماية جبل أو عدة جبال من الغارات التي تبحث عن الرقيق أو المنتجات الزراعية في مقابل هذه الحماية يقوم النوبة بتوفير الحبوب والمنتجات الحيوانية والقوى العاملة لمزرعة الشيخ أو لغيرها من المواقع كما كان متوقعاً منهم إمداد (سيد الدرب) بالعبيد عندما يطلب منهم ذلك^(١٣٤) ومع تطور تجارة الرقيق بأشهر البقارة بأنفسهم صيد العبيد ليس فقط لاستخدام الرقيق النوبة كعمال زراعيين ورعاة ولكن أيضاً لبيعهم للتجار في مقابل البضائع والأسلحة النارية التي يحتاجونها للدفاع عن أنفسهم وزيادة ثرواتهم من غارات النهب المسلح والنشاطات المماثلة^(١٣٥) ومن هذا المنطلق تطابقت مصالح العرب والبقارة مع التجار الجلابة الذين كانوا يشغلون في تجارة السلاح والرقيق والسلع الأخرى.

الإتاوات وتحول المزارعين التقليديين إلي فلاحين فترة المهدي ١٨٨٣-١٨٩٨م

في المجتمعات ما قبل - الرأسمالية، تهيئ ظروف القهر والاستغلال مقرونة بالغياب الفعلي للوعي السياسي العلماني بيئة خصبة لظهور وعود التحرر الأسطورية.. تنطبق هذه المقولة علي المهدي وهي "إيديولوجية أخروية تؤكد علي غلبة المهدي نيابة عن الله"^(١٣٦) والمهدي زعيم روعي يدين له المسلمون بالولاء ويكون ظهوره إعلاناً بنهاية الاستبداد والقضاء علي الشر والقهر وإيداناً بمجتمع العدل وقد قادت الضرائب الباهظة والرسوم المفروضة في سودان العهد التركي - المصري مقرونة بنظام الحكم الاستبدادي إلي تذمر عام مهد الطريق في نهاية الأمر لعصيان شعبي عارم في ثمانينات القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٧٩ قام محمد أحمد، وهو تلميذ سابق لزعيم ديني من منطقة نهر النيل، بعد أن أحس بالشعور الوطني العام، قام برحلة إلي كردفان ومنطقة جبال النوبة تمكن فيها من أن يري بنفسه مظاهر التذمر المرير في البلاد وأن يقدر كذلك الدعم و المساندة اللذان يمكن أن يلقاهما من قبائل عرب البقارة لا لمقاتلة^(١٣٧) وبعد عامين من تلك الرحلة في عام ١٨٨١ أعلن محمد أحمد انه "المهدي" وكشف عن رسالته الكبرى المتمثلة في محاربة الحكم التركي - المصري الذي وصفه بأنه لا علاقة

له بالدين، وبانه فاسد ومستبد. وعندما بدأ المهدي يجذب المؤيدين، اختلفت ردود فعل الفلاحين النوبة تجاه الثورة المهدية من منطقة إلى أخرى ولكن من واقع الاستغلال والقهر الذي تعرضوا له من الحكومة المصرية لم يكن مستغرباً أن يعتمد المهدي على عونهم ومساندتهم حيث كان منهم من أعلن ولاؤه للمهدي حتى في مراحل العصيان الباكورة وقد ذكر أوفالدر Ohrwalder "أن كل النوبة تقريباً أرسلوا رسلاً يعلنون ولاءهم للمهدي"^(١٣٨) معتمداً على مساندة النوبة والبقارة قام المهدي بتجميع قوات كافية تحرك بها من جبل قدير في جبال النوبة وتمكن بها من الاستيلاء على الأبيض في ١٨٨٣م ثم سقطت الخرطوم بعد عامين من ذلك التاريخ بعد فترة قصيرة من هذه الأحداث قادت وفاة المهدي إلى تنامي الصراعات على مواقع النفوذ بين المجموعات النيلية الدينية والتجارية التي عرفت آنذاك ب(أولاد البحر) لكن الخليفة عبد الله الخليفة الأول للمهدي الذي اعتمد على مساندة الفلاحين والبدو من غرب السودان تمكن في نهاية الأمر من بسط نفوذه على الدولة المهدية مستخدماً عشيرته من البقارة في تسيير دفة الحكم وقيادة الجيوش في معركة ضد أعدائه المحليين والخارجيين^(١٣٩) غير أن البريطانيين والمصريين قاموا في عام ١٨٩٨ بحشد قوات مشتركة تمكنت من إعادة فتح السودان بعد هزيمة جيش المهدية في كرري بالقرب من امدرمان.

أدى اعتماد الخليفة على البقارة إلى إضعاف العنصر الفلاحي الثوري في الحركة المهدية وشجع على قيام حكم ثيوقراطي لارستقراطية جديدة وإلى حد كبير فقد كانت مظاهر الرفض القوي لهذا التغيير في الاتجاه وفي القيادة هي التي أكدت عدم ثقة الفلاحين النوبة في القوي السياسية الخارجية.

نظر الخليفة عبد الله لمنطقة جبال النوبة كما فعل سابقوه باعتبارها مصدراً لتوفير المجندين ومخزناً لإمداد الجيوش بالمواد الزراعية والحيوانية^(١٤٠) وقد لجأ حكام الدولة المهدية لاستخدام القوة المباشرة لإخضاع جبال النوبة ولكنهم كانوا يلجأون أيضاً للاستغلال الماهر للإنشقاكات داخل المنطقة والتحالف مع جناح منها ضد آخر وفي عام ١٨٨٦ أرسل الخليفة عمر بن آدم دبلو إلى المنطقة ليحشد الدعم ليحكم في تقلي ملكاً عليها ولكن بعد عامين من وصوله قامت ثورة،^(١٤١) أرسلت على إثرها قوة عسكرية بقيادة حمدان أبو عنجة والنور عنقرة لمساعدة عمر على إعادة سيطرته على تقلي وقد قامت هذه القوات بعد الإكمال الجزئي لمهمتها وكان قد نتج عن ذلك خراب كبير وسالت بسببه دماء كثيرة- قامت هذه القوات بإرسال كمية ضخمة من المنتجات وعدد كبير من الأسري إلى أمدرمان وذلك قبل أن تتوجه إلى أخرى مع ذلك لم يتم تأسيس

إدارة مهدية فعالة وسيطرت الانقسامات الداخلية وسط العائلة المالكة علي السياسة المحلية^(١٤٢) وكان نوبة جبل الداير قد رفضوا دعوة المهدية للانضمام للعصيان وقاموا المحاولات العسكرية لإخضاعهم لكنهم وافقوا في نهاية الأمر علي الإذعان بشرط السماح لهم بحرية الإقامة في جبالهم الخاصة بدلاً من إجبارهم علي الهجرة مع عائلاتهم إلي منطقة النيل الأبيض كما كان يخطط لذلك المهديون.^(١٤٣) إثر مقاومة النوبة أرسل المهديون قوات عسكرية وتمكن الأمير الزاكي طمل عام ١٨٩٢ من إخضاع نوبة جبل الداير واخذ عدد من الرقيق في عام ١٨٩٤ توصل النوبة إلي إتفاق مبني علي قاعدة التجارة مع الدولة المهدية نص علي فتح الطرق والتجارة بين جبل الداير والأبيض وعلي إيقاف الغارات^(١٤٤) هذا بينما تمكنت جبال بيمينج جلود، كتلا أومري (كواليب) وتلشي علي مقاومة كل الهجمات المهدية التي لم تتمكن أي منها من إخضاعها وقد عزى ذلك للأعداد الكبيرة من الأسلحة النارية التي حصلوا عليها عن طريق التجارة أو الهجمات علي القوات الحكومية^(١٤٥) من الجانب الآخر تمكنت قوات المهدية من إخضاع سلسلة من الجبال مثل جبال غلفان، كورقول، ديريفنجر، والي بابوي، والي أبو سيدا، غلفان موردينج، كاتيك، دنج وإنج، وأجزاء أخرى من كاديرو واخذ سكان بعض هذه الجبال كأسري إلي أمدرمان بالرغم من إن كثيرين منهم تم بيعهم كعبيد قبل الوصول إلي هناك^(١٤٦) وقد شكلت ذكريات هذه الإحداث المفاهيم السياسية للفلاحين النوبة وكذلك سلوكياتهم نحو العرب البقارة في هذه المنطقة.

اتصلت كردفان ودارفور كمعقلين للمهدية اتصالاً مباشراً مع أمدرمان عبر طرق القوافل التي كانت تجلب الصمغ ومنتجات الجلود والبضائع الأخرى^(١٤٧) وبصورة مماثلة شجعت السيطرة شبة الكاملة علي جبال النوبة الحكام المهديون علي تعيين عمال وأمراء بغرض إرسال حصص العبيد والمنتجات الزراعية وللمحافظة بالتعاون مع القبائل البقارة العربية علي نظام الحكم المهدى الذي يقوم أساساً علي جمع الزكاة وصدقة زكاة الفطر^(١٤٨) وقد تم إدماج البقارة في هياكل الدولة المهدية السياسية والإدارية في المنطقة والاستفادة من نفوذهم، بالرغم من ذلك هدد إصرار الخليفة ورغبته في هجرة البقارة إلي النيل الأبيض وأمدرمان بإضعاف مصالحهم كملاك لقطعان كبيرة ومساحات شاسعة من الأراضي وكان نتائج الهجرات القسرية للبقارة وتحصيل الخليفة المتعسف للزكاة بغرض تمويل الحروب استعداد بعض البدو العرب في منطقة جبال النوبة علي الخليفة^(١٤٩)

لم يكن التجار الجلابة في وضع أفضل إزاء التأثير لسياسات الخليفة عبد الله فلم تترك حالة الغليان الني أعقبت هذه السياسات واحتكار الإدارة المهدية للتجارة فرصة لتطوير علاقات تجارية كذلك دفع عدم الاستقرار ومصادرة المنتجات بواسطة القوات الحكومية بالتطور الزراعي مراحل عديدة إلى الوراء كما أدت حالة الحروب المتواصلة إلى ظهور التهديد بالمجاعة وصار اهتمام الفلاحين موجهاً للمحافظة علي مقومات بقائهم أكثر من الإنتاج للسوق الذي يشكل نموه مصلحة أساسية للجلابة بالإضافة إلي ذلك قادت الضرائب الباهظة علي البضائع التجارية والتدخل المباشر للحكومة في تنظيم التجارة عبر بيت المال إلي كساد تجاري عام، أدى بدوره إلي تدمير وسخط التجار الجلابة (١٥٠) وفاقم من هذا السخط تراجع تجارة الرقيق، برغم الدور الكبير الذي أولاه الخليفة للرق من منطلق حرصه علي زيادة حجم جيشه وقد تورط الخليفة في عمليات بيع وشراء الرقيق ولكنها لم تكن إحياء لتجارة الرقيق بأي درجة من تلك الدرجات التي مارسها بها العهد التركي- المصري (١٥١) أثرت هذه العوامل مجتمعة سلباً في موقف الجلابة من الدولة المهدية وكان بعض من تاجر الرقيق قد جاؤوا من الجنوب للانضمام للمهدي في جبال النوبة وسمح لهم لاحقاً بالانضمام لقوات أبو عنجة لاصطياد العبيد (١٥٢) إلا ان ذلك لم يرضهم كما فشلت محاولات إخضاعهم منذ ذلك الوقت أظهر الجلابة مثلهم في ذلك مثل تاجر البحر تدمراً وسخطاً متنامياً على الإدارة المهدية (١٥٣) باختصار أثارت الدولة المهدية بسياساتها الاحتكارية وممارساتها القظة عداء الفلاحين النوبة وقطاع عريض من العرب البدو والجلابة في منطقة جبال النوبة.

٤.٢ خاتمة جبال النوبة عند إعادة الفتح:

عندما وصل البريطانيون وجدوا مجتمعاً واقتصاداً متخلفين أضعفتها إحداث القرن التاسع عشر فيما يتعلق بالتركيبة الاجتماعية كان هناك الفلاحون النوبة والعرب البدو البقارة الجلابة. وكان الفلاحون النوبة هم أكثر من قاسي أثناء العهد التركي المصري، أكثر من البدو والبقارة، الذين دفعت هجرتهم المبكرة نحو الشرق، وهؤلاء النوبة إلى أعالي الجبال ولم تؤد سياسات وممارسات الدولة المهدية إلي تحسن الأوضاع بالنسبة لفلاحى منطقة جبال النوبة إذ أنهم أرغموا علي تقديم الحيوانات والمنتجات الزراعية والعبيد وعلي الهجرة إلي النيل الأبيض بغرض مساندة الخليفة وعندما طبقت نفس السياسات علي البقارة الذين وفروا القاعدة الاجتماعية للجهاز الإداري للخليفة كانت النتيجة تدميرهم واحتجاجهم كذلك أضررت مصالح التجار الجلابة بتدخل الحكومة في العمل التجاري وبالضرائب الباهظة والرسوم التي فرضت علي التجارة وكان أن

دعم الأثر التراكمي لعهد الدولة المهدية اشتغال عملية بدأت بالتجارة عبر المسافات الطويلة وترسخت بالسياسات الاستعمارية للعهد التركي المصري أدت لدمج المنطقة في بنى اجتماعية اقتصادية أوسع وأحتل الفلاحون النوبة أسفل البنية الاجتماعية الاقتصادية حيث سكنوا الأراضي المرتفعة ومارسوا الزراعة الحوضية في الوقت الذي جال فيه البقارة عبر السهول واحتلوا الوديان الخصبة ويسر التجار الجلابية الصلة مع السوق الوطنية وقبل أن تشرع الإدارة البريطانية الجديدة في محاولة إعادة هيكلة الأوضاع التي ورثتها كان عليها أولاً أن تبسط سيطرتها السياسية وتمثلت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي واجهت الإدارة البريطانية في كسر قبضة البقارة على السهول وتشجيع النوبة على النزول من الجبال للاستيطان في هذه السهول وإنشاء بنية تحتية تؤدي لتنشيط الاقتصاد والحد من نفوذ وممارسات الجلابية وسيتم في الباب القادم تناول مساعي البريطانيين لبسط سيطرتهم ووضع السياسات المناسبة والبنى الصالحة لحفز وتنشيط التحول الزراعي.

- 1- E lles, R.J. the Kingdom of Tegali" Sudan Notes nd Records, Vlo 28 part 1.1953. P.7
- 2- Ibid, P,7.
- 3- Ibid, P,9.

٤- دراسة تاريخية مفصلة عن العلاقات والاتصالات بين جبال النوبة من جانب وسلطتي سنار وكبرا من الجانب الآخر أنظر:

- Elles, R.J., op. cit., 9-17, MacMichael, H.A. The Tribes of Northern and Central Kordfan, Cambridge University Press, Cambridge, 1912, pp. 718 and O'fahey, R.S., "Slavery and Trade in Darfur", Journal of African History, vol. 14, no. 1.1973, pp. 34-39.
- 5- Elles, R.J. op.cit., pp. 10-11.
 - 6- O'Fahey, R.S.,...OP cit. p 34 and p. 37.
 - 7- Elles R.J. OP cit.. pp. 9-17. MacMichael, H.A.,op. cit. pp. 7-18.
 - 8- Elles, R.J., op. cit, pp. 8-9.
 - 9- Amin, M.A. Historical Geography of Trade Routes and Trade Centres in the Northern Sudan: 1500-1939, ph. D. thesis University of California, Los Angeles, 1968, pp. 85-87. also O'fahey, R.S. and Spaulding, J.L Kingdoms of the Sudan, Methuen and Co. Ltd.. London. 1974.p. 56.
 - 10- Amin, M.A, op. cit. pp. 85-87.
 - 11- O'fahey, R.S.op. cit., p. 30.
 - 12- Elles, R.J. op.cit. p. 9, and MacMichael, H.A. op. cit., p.9.
- استنادا إلى ماكمايكل كان لعدد من جبال النوبة مكوك من أصول عربية-فونجية في عشرينيات القرن العشرين.
- 13- Amin, M.A.op.CIT, P. 15.
- ١٤- يوسف فضل حسن، العرب في السودان، دار النشر، جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٧٣. ص ١٣.
- 15- Yovier de planhol, the World of Islam, quoted in Amin, M.A. op. cit. p. 74.
- ١٦- يوسف فضل حسن سبقت الإشارة إليه، ٨٩، p
- 17- Holt, p. M. Funj Origins: A Critique and New Evidence" Journal of African History, vo. 4. no. 1, 1963, pp. 51-52.
 - 18- Ibid. pp. 51-52.
 - 19- Ibid.

- 20- O'Fahey, R.J. op. cit. p. 9
- 21- Elles, R.J. op. cit. p. 9.
- 22- Ibid. p. 6.
- 23- Ibid. p. 7.
- 24- Ibid. p. 9.
- 25- Ibid. p. 8.
- 26- Ibid. p. 9.
- 27- Ibid. p. 9.
- 28- Ibid.
- 29- Elles, R.J. op. cit. p. 9.
- 30- Ibid. p. 10. and pp. 14-15.
- 31- MacMicheal, H.A. op. ci, p. 9.
- 32- Amin, M.A. op. cit., 76, and p. 102.
- 33- O'Fahey, R.S. (1973), op. cit. p. 34. and p. 37.
- 34- MacMichael, H.A. OP. cit., p. 4.

٣٥- للعلاقات بين جبال النوبة والدويلات المجاورة، أنظر:

Elles, R.J., op. cit., pp. 9-17, MacMichael, H.A. op. cit. pp. 7-18,
and O'Fahey, R.S. op. cit., pp. 34-39.

- 36- Elles, R.J. op. cit., pp. 10-18.
- 37- MacMichael, H. A. op. cit. pp. 8-9.
- 38- Ibid, pp. 8-, كذلك Elles, R.J. op. cit., pp. 9-17, O'Fahey, R.S. OP, CIT. PP. 34-37.

٣٩- سنري كيف أن الأثر الكلي لرأس المال التجاري لم يؤد إلى تسارع تحول المجتمع النوبي ما قبل -الرأسمالي، بل أدى - بالعكس- إلى المحافظة على طبيعة ما قبل- الرأسمالية.

- 40- Issawi, Charles,, (ed) The Economic History of the Middle East 1800-1914. the University of California press, London. 1966. p. 361, pp. 159-366.
- 41- Ibid.
- 42- Stevenson R.C., The Nuba People of Kordofan Province: An Ethnographic Survey, M. Sc. (Econ) Thesis, Sudan Library S/39, University of Khartoum, Khartoum, 1965, p. 74.
- 43- Hill, R., Egypt in the Sudan, Oxford University press, Oxford, 1959, p. 13.
- 44- Petherick, Travels in Central Africa and Explorations of Western Nile Tributaries, Tinsley Brothers, London. 1869, p. 7.
- 45- MacMichael, H.A. op. cit. pp. 25.

46- Hill, R. op. cit. pp. 101-102.

٤٧- حسن أحمد إبراهيم محمد علي في السودان، دار النشر جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٧٦، pp. ١٢٥-١٢٦.

48- File Kn. P. 12. B. 21. Kadugli Archives, Office of Kordofan Governor, 3/11/1032.

49- Ibid,

٥٠- حسن أحمد إبراهيم، سبقت الإشارة إليه صفحات: ١٢٥-١٢٦.

51- Pallme, I. Travels ,in Koedofan, J. M adden and Co, London, 1844, p. 219 and p. 222.

52- Ibid.

53- Prout, H.G. General Report on the Province of Kordofan, printing office of the General Staff, Cairo, 1877. p. 29.

54- Pallme, I. op. cit. p. 226.

55- Issawi, C. op. cit. p. 361 and. pp. 359-366.

٥٦- سترد أدناه تفاصيل أكثر عن الضرائب والإتاوات.

٥٧- سيتم أدناه تناول نشاط مجموعة بتفاصيل أوفي.

58- Hill, R., OP. cit., p. 13.

59- Ibid.

60- Pallme. I. op. cit. pp. 306-307.

تعكس هذه الأرقام اتجاهاً لعمليات استرقاق واسعة، وليس أغراض الكتاب رصد كل الغارات التي نفذت و عدد الأسري الذين أخذوا كعبيد.

61- Pallme, I. op. cit. pp. 312-313.

62- Ibid. p. 313.

63- Ibid. p. 315.

ذكر بيثريك (Petherick) هنا أن سكان جبال النوبة كانوا ضحايا لحملات السلب العسكرية من قبل الحكومة (التركية- المصرية) وغارات البقارة. وكانت نتيجة هذا العدوان أن نهب النوبة كميات من الحبوب والابقار والعبيد، بالقدر الذي كان بإمكان المعتدين الحصول عليه. (Petherick. Op. cit. p. 7) وقد أورد بالمي أيضاً: (Pallme. Op. cit. pp. 305-344) بعض الفظائع التي ارتكبت في حق النوبة بواسطة البقارة، الجلابية والأتراك-المصريين وكانت الذكريات الحية لهذه الإحداث المحفورة في أذهان النوبة هي التي استخدمها القادة الجماهيريون لاتحاد جبال النوبة

لإنكاء الشعور الإثني - القومي لدي النوبة ولحشد مساندة السكان المحليين
ضد سيطرة العرب كما سنري في الباب الثامن.

64- MacMichael, H.A. op. cit. p. 24.

65- Ibid. p. 25.

66- Hill, R. op. cit. pp. 101-102.

67- Stevenson, R.C. op. cit. pp. 94-98.

68- Slatin R.C. Fire and Sword in the Sudan, Edward Arnold. London , 1896, pp. 6-26.

في عام ١٨٧٤ تم تعيين الكولونيل شارلس جورج غردون حاكماً للاستوائية
حتى عام ١٨٧٦م وقد كلف، ضمن مهام اخري، بالحد من نشاطات تجار
الرقيق. وقام غردون بتعيين الملازم رمولو جيسي (Romolo Gessi) وهو
إيطالي، كواحد من مساعديه الكبار بعد عامين في ١٨٧٨ عاد غردون حاكماً
عاماً للسودان بينما عين رمولو حاكماً لبحر الغزار. وقد نشط كلاهما في
حملات مكافحة الرق حتى عام ١٨٧٩م عندما عاد غردون لبريطانيا
لمعلومات إضافية عن نشاطاتها في مكافحة الرق، انظر:

Moorehead. A. The White Nile. Hamish Hamilton, London 1960. pp. 165-178. pp. 179-196.

ذكر أورفالدر (Ohrwalder) ان الجلاية الساخطين انتقلوا إلى الاجزاء
الجنوبية من جبال النوبة وانضموا فيما بعد للثورة المهدية ضد الأتراك -
المصريين. انظر:

Ohrwalder, F.J. Ten Years in the Mahadist Camp 1882-1892, Marston
and Company, Sampson Low, 1895, p. 27.

69- MacMichael. H.A. op. cit. p. 35.

70- Petherick, op. cit. p. 59.

71- Palme, I. op. cit. pp. 34-37, and pp. 292-294.

72- Palme, I. op. cit. pp. 34-37., MacMichael. H.A. op. cit. p. 29., Also see
Theobald. A.B. The Mahdiyya: A History of the Anglo- Egyptian Sudan
1881-1899, Longmans, London, 1962. p. 10.

73- Pallme, I. op. cit. p. 179. and Stevenson. R.C. op. cit. pp. 82-83.

74- Peterman, A. Travels in the Sudan in the sixties. Sudan Notes and Records.
Vol. 24, 194. p. 147.

75- Ibid. p. 147.

ذكر بالمى أن دنقلواياً من الجلاية، وعلى الأرجح، بعض الزعماء المحليين
كانوا شغوفين بالبراندي الذي كانوا يعتبرونه من السلع الراقية التي يتم
استبدالها بالعبيد والعاج
Pallme, I. op. cit. pp. 292-294.

76- Peterman, A. op. cit. p. 147.

- 77- Ibid. p. 148.
- 78- Ibid. pp. 148-149.
- 79- Gray. R.A. History of the Southern Sudan 1838-1889, Oxford University Press. 1961. p.50.
- 80- Peterman A. op. cit. pp. 145-150.
- 81- Pallme, I. op. cit. pp. 35-45, pp. 292-294. and pp. 306-307. and Theobald. A.B. op. cit. p. 10.
- ضمن عوامل أخرى أجبر هذا تجار الرقيق الشماليين علي الانتقال إلي الأجزاء الجنوبية من جبال النوبة، وقد عزا بيثريك هذا الانتقال إلي انتفاضة الشلك ضد التجار...أنظر:
- 82- Elles, R.J. op. cit. p. 14.
- 83- Hill, R. op. cit. pp. 37-38.
- 84- Ibid, p. 14.
- 85- Ibid, p. 14.
- 86- Ibid. p. 15. Amin, S. "Underdevelopment Dependency in Black Africa: Origins and Contemporary Forms" Journal of Modern African Studies, vol. 10, no. 4, 1972, p. 514.
- 87- Stafin, R.c. op. cit. p. 4.
- 88- Ibid, p. 4.
- 89- Hill, R. op. cit. p. 15.
- 90- MacMichael, H.A. op. cit. p. 21.
- من بين هذه المجموعات فإن الدناقلة هم الأكثر والأفضل تعليماً وكصنائع للأتراك توسع هؤلاء في توظيفهم في الجهاز الإداري. Ibid. p. 29,
- 91- MacMichael, H.A. op. cit. p. 20,
- 92- Ibid, p. 21.
- 93- Pallme, I. op. cit. p. and pp. 37-39.
- 94- Ibid, pp. 23-24. also p. 38 and p. 219 for account of other events.
- 95- Ibid, p. 38.
- 96- Ibid, p. 38- Amin, M. A. op. cit. p. 160.
- 97- Pallme, I. op. cit. pp. 279-280.
- 98- Ibid,
- ٩٩- فيما يتعلق بطبيعة الأدوات الزراعية لاحظ بالمي أن أهل البلاد لا يعرفون المحراث ولا المسلفة (Harrow) أو في الحقيقة أي "ماكينة متمدنة للزراعة" بدلاً من ذلك كانوا يستخدمون قطعة واحدة من الحديد محددة الرأس في كلا الطرفين ومزودة بقطعة من الخشب في وسطها.
- 100- pp. 223-224.

101- pallme, l. op. cit. p. 29, and pp. 37-39.

102- pallmem l. op. cit. p. 280, كذلك prout. Op. cit. p. 76.

ويتواجد معظم النعام الذي يصدر ريشه إلي الخارج في الأجزاء الغربية لمنطقة جبال النوبة.

103- Ibid, p. 41.

104- Ibid, p. 283

105- Ibid, p. 41

106- Ibid,.

107- Ibid. p. 226.

108- Hill, R. op. cit. p. 50. MacMichael, H.A. op. cit. p. 29.

109- Stevenson, R, C, op. cit. p. 77. prout. Op. cit. p. 76.

110- Pallme, l. op. cit. p. 279.

111- Ibid, p. 221.

112- Ibid, p. ٢٢٢

113- Ibid, p. 291..

114- Ibid, p. 160

115- Ibid, pp. 160-161

116- Stevenson, R. C. op. cit. p. 77.

117- Pallme, l. op. cit. p. 108

118- Hill R, op. cit. p. 108.

119- Pallme, l., op. cit. op. 292.

استمرت هذه الممارسة حتى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين في بعض مناطق جبال النوبة، إدخال النقود وتعميم استعمالها قد قصد منه إزالة الحيف الذي وقع علي النوبة من جراء الاستغلال الفاحش بواسطة العرب والجلابة لأجل معلومات عامة: أنظر:

Tothill, J.D. Agriculture in the Sudan, Oxford press London, 1948, p. 284.

جمع الجلابة ثروات كبير من التجارة في الذهب والرقيق مستغلين في ذلك جهل النوبة بالقيمة الحقيقية لمنتجاتهم، حتى استبدلوا منهم بالمنسوجات والملح.. أنظر: Pallme, l., op. cit. pp. 166-161.

وحسن احمد إبراهيم سبقت الإشارة إليه صفحات (١٢١-١٢٨).

120- palme, l., op. cit. pp. 223-279

121- Ibid,

122- MacMichael, H. A. op. cit. p. 29.

أدرك خديوي مصر الدور الهام للزعماء الدينيين والقبليين "كوسائط لحفظ النظام وجمع الأموال" وقام لذلك بدعوتهم إلى مصر وأسبغ عليهم هدايا من الخلع والقفاطين كما أرسل بعضاً من الألقاب التشريفية إلى الحكام للإنعام بها على الوجهاء والشيوخ مقابل ولائهم وتعاونهم أنظر:

Hill, R. op. cit. p. 46.

123- Ibid,

124- p. 89. يوسف فضل حسن سبقت الإشارة إليه

125- نفسه ص 42-44

126- Cunnison, I., Baggara Arabs: power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe, Clarendon press, Oxford, 1966. p.1.

127- Ibid, p. 3. pallme, I. op. cit. pp. 118-119.

128- Browne, W.G. Travels in Africa, Egypt and Syria from the Years 1792 to 1798, Cadell, Davis and Longman, London, 1799. p.300.

129- Ibid., p. 300.

130- Cunnison, I., op. cit. p. 3 and p. 6. Henderson, K. D. A. Note on the Migration of Missiria Tribe into South West Kordofan" Sudan Notes and Records, vol. part, I., 1939, p. 58. and pp. 47-77 لتفاصيل أكثر

131- Sagar, J.W. Notes on the History Religion and Customs of the Nuba; Sudan Notes and Records. Vol. 5, no 3., 1923, pp. 139-140

في مقابلة كادوقلي بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٩م لخص الشيخ علي البولاد وهو مزارع وقائد فلاح من قبيلة الحوازمة، هذه التطورات في جملة واحدة "أحتلنا هذه الوديان وطردنا منها النوبة بخيولنا القوية وسيوفنا الحادة وقد برهنت هذه الخيول القوية علي فائدتها - لاحقاً في حملات صيد العبيد وذكر بالمي أن البقارة يعتنون عناية كبيرة بخيولهم لأنها ذات فائدة عظيمة لهم في الحروب التي تدور بينهم وبين جيرانهم، للمزيد من المعلومات خاصة عن حملات صيد العبيد، أنظر:

Pallme, I. op. cit. pp. 232-233, and Sgar, J. W. op. cit. p. 140.

133- CIVSEC. 66/10/92, Central Record Office, From Governor of the Nuba Mountains province to Civil Secretary Khartoum . 3/3/1926

مقابلات: (١) أمين علي عيسى الناظر السابق للدنج ١٩٨٢/١٠/٢٤م

(٢) الشيخ محمد إبراهيم عمدة رشاد . رشاد ١٩٨٢/٥/١٢م

١٣٥- مقابلة مع الشيخ بولاد سبقت الإشارة إليه

136- Abdel-Salam, F.A The Umma party 1945-1969, M Sc. Dissertation, University of Khartoum, Khartoum, 1979, p. 159.

لرصد التغيرات الكثيرة التي طالت الإيديولوجية المهدية في فترة المهدية الجديدة، أنظر نفسه صفحات (١٥٠-١٦٤) للاطلاع علي دراسة جديدة عن سياسة وإيديولوجية المهدي أنظر محمد سعيد القدال: الإمام المهدي لوحة ثائر سوداني دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٨٥.

137- Slation, R. C. op. cit. p. 55. Theobold, A B. op. cit. p. 33 and p. 35.

138- Ohrwalder, F, J, op. cit. p. 45.

١٣٩- عوض عبد الهادي العطاء، تاريخ كردفان السياسي لفي فترة المهدية ١٨٨١-١٨٩٩م المجلس القومي للأداب والفنون الخرطوم ١٩٧٣ صفحات ٧٣-٨٥.

١٤٠- عوض عبد الهادي العطاء ٧٣-٨٥.

Ohrwader, F. J. op. cit. pp. 98-99

141- Elles, R.J. op. cit. pp. 26-28.

142- Ibid., pp. 26-28.

143- Ohrwolder, F. J. op. cit. pp. 117-118.

144- Stevemson, R. C. op. cit. p. 103 and p. 107 Salih, K. O. THE British Adminstration in the Nuba Mountains 1898-1956, ph. D. Thesis, University of London. 1982. pp. 38-39.

يشير فصل الجهادية الذي سجله أوفالدر، سبقت الإشارة إليه المقاومة المبكر التي أبداه النوبة في مواجهة الأجانب عندما تمرد حوالي ٢٠٠ من الجنود النوبة، الذين أجبروا علي العمل في جيش الحكومة (الجهادية) في الأبيض وقتلوا الحاكم المساعد، قبل أن ينطلقوا في اتجاه الجنوب إلي جبال النوبة . وفي طريقهم عبر الدلنج ونيمنج انضم إليهم الفلاحون النوبة الساخطون علي الحكومة حيث استقر الجميع في نهاية الأمر في منطقة غلفان ناما وأقاموا نوعاً من الجمهورية العسكرية، برهنوا فيها علي قوتهم عندما هزموا قوات حكومية بقيادة عبد الله ود إبراهيم من أضعاف مقاومتهم العسكرية وبسط سلطة المهدية. لدراسة ومفصلة، انظر العطا. أ.أ. سبقت الإشارة إليه صفحات ٨٥-٩١.

146-Stevenson, R.C. op. cit. p. 107.

أيضاً عوض عبد الهادي العطاء سبقت إليه، حفات ٨٥-٩١.

147- Amin. M. A., op. cit. p. 146

أيضاً عوض عبد الهادي العطاء سبقت إليه، صفحات ٧٣-٨٥.

148 - Slatin, R. C. op. cit. pp. 406-408.

الزكاة ضريبة إسلامية مقدارها ٢,٥% من دخل الفرد. ويعتبر 'خراجها واجباً علي كل مسلم قادر مالياً كما ينص علي ذلك أحد أركان العقيدة الإسلامية الخمس. وتدفع الزكاة عيناً (حبوب مواشي) أو نقداً، حسب شروط الشريعة الإسلامية، وقد سن قادة المهديّة، وفيما بعد بيت المهدي، تحصيل الزكاة كمورد يربط الفلاحين بهم.

١٤٩- أيضاً عوض عبد الهادي العطاء سبقت إليه.

150- Amin, M. A, op. cit. p. 164.

بالرغم من ذلك نظم بيت المال بعض النشاطات التجارية مع المناطق المجاورة. وكانت سلع الصادر الرئيسية هي: سن الفيل، الصمغ، ريش النعام والسنمك، بينما كانت الواردات في الغالب البن، المنسوجات القطنية، الزبدة، العطور، الجبن، البهارات، الصابون-سراً الدخان والحشيش والأفيون. (سبقت الإشارة إليه، ص ١٦٥).

أنظر أيضاً: Slatin R. C. op. cit. p. 407.

لتفاصيل الصراع بين الجلاية وإبراهيم عدلان، وزير المالية، حول قيمة العملة المهديّة (دولار جديد) ومصادرة بضائع الجلاية بسبب رفضهم للعملة الجديدة.

151- Amin, M. A. op. cit. p. 160.

152- Ohrwolder, F. J. op/ cit. p. 27. and pp. 112-125.

153- Ibid, pp. 117-118.

الفصل الثالث

الاستعمار البريطاني والفلاحون النوبة

الهيكل السياسية والإدارية ١٩٤٠-١٩٠٠

مقدمة:

واجه البريطانيون صعوبات ضخمة في مساعيهم لإلحاق الفلاحين النوبة بالبنيات الرأسمالية الاستعمارية والبنيات السياسية الملازمة لها. ففي السنوات العشرين الأولى من القرن العشرين أنصرف البريطانيون إلى مجهودات إحلال السلام بمناطق النوبة.. وقد تمكنوا في نهاية الأمر، من تهدئة الأمور، بالقضاء على المقاومة المسلحة للنوبة وبخلق قاعدة اجتماعية من الموالين المرتبطين بالجهاز الاستعماري للدولة. وسنتناول هذه العملية في الإجراء الأولي من هذا الفصل.

تعالج الأجزاء التالية الإطار وكذلك الافتراضات الإيديولوجية " للسياسة النوبية" والتي كان جوهرها المعلن حماية مصالح الفلاحين النوبة والحفاظ علي تقاليدهم وثقافتهم من التأثير الطاعى للثقافة العربية الإسلامية. قد تأثرت بعض إجراءات هذه السياسة خاصة تلك المتعلقة باستيطان الأراضي وسياسات الاستخدام والتجارة المحلية والتعليم تأثيراً كبيراً بهذه الأبوية الاستعمارية. وسنري في هذا الفصل وفصول أخرى ما إذا كانت "السياسة النوبية" قد رفعت فعلاً من أنصبة النوبة في التعليم والخدمات. غير أن الوجهة الرئيسية لهذا الفصل هي إضاءة التناقض بين المقولات المعلنة للصاية البريطانية مقارنة مع حقائق الرأسمالية الاستعمارية علي أرض الواقع. وسيبين الجزء الأخير من الفصل، عند تناوله للوضع الذي ترتب علي تطبيق السياسة النوبية، كيف فشلت الإدارة الاستعمارية في الواقع وعزلت الدولة الاستعمارية المنطقة من احتياجات سوق العمالة في الشمال بغرض استخدام العمالة النوبية في مشاريع الزراعة المطرية المحلية، وكذلك للحفاظ علي المنطقة كاحتياطي كامن للقوي العاملة من هنا عملت الإدارة الاستعمارية بنشاط علي تجنيد العمالة النوبية، عندما تطلب مشروع الجزيرة المزيد من القوي العاملة في أربعينات وخمسينات القرن العشرين.

إخضاع الفلاحين النوبة:

قبل أن نستعرض عملية إخضاع الفلاحين النوبة، من المفيد إيراد بعض الملاحظات عن البنيات الأساسية وقت الفتح للتعامل مع هذه البنيات السياسية والإدارية في المنطقة لابد من تمييز أربع فئات مختلفة:

- (أ) بنيات شبه - الدولة الضرائبية لمملكة تقلي في الجزء الشرقي من المنطقة.
- (ب) نظام النظارات الوراثي للعرب البدو. (ج) التجمعات النوبية بقيادة زعماء. (د) التجمعات النوبية بلا زعامات، وقد طورت مجموعتي الفئتين (أ) و(ب) (مملكة تقلي ونظارات العرب البقارة)، بنيات حكم شديدة الترابط تختلف عن الفلاحين النوبة. فبينما ماثلت بنيات الحكم في تقلي، الممثلة في السلطان وهرم مساند من الجيش والمجموعات الدينية والإدارية بنيات الدولة الضرائبية، لم يكن تمايز البنيات بهذا الوضوح في نظام نظارات العرب القبلي، وإن احتفظت بأدوار سياسية محددة. وسادت تراتيبه أضعف في المجتمعات الأخرى بالرغم إصاف الفئة (ج) بنوع من السلطة السياسية التي تعمل على قاعدة الزعماء وكثيراً ما تتحو لتطویر بنیات أكثر مركزية. في الجانب الآخر نجد الفئة (د) للمجتمعات الأولية التي تتميز بغياب أو عدم وضوح بنيات للسلطة السياسية.

وبرغم أن هذا التصنيف لا يستوفي كل جوانب الموضوع إلا أنه مفيد عند تناول طبيعة الاستجابة الأولية للسكان المحليين في جبال النوبة تجاه الحكم الاستعماري البريطاني. إذ أنه سيعين في كشف عملية احتواء (وتمفصل) أشكال الحكم المحلية من (ومع) الدولة الاستعمارية البريطانية، مشيراً إلى تلك الطبقات والمجموعات الاجتماعية التي يمكن أن تقاوم، وتلك التي يمكن أن تتعاون مكونة بذلك قاعدة اجتماعية محتملة للاستعمار.^(١) وبالرغم من أن القاعدة العامة هي أنه بازدياد تطور بنيات الحكم المحلية تزداد قابلية السكان المحليين للتعاون، جاءت المقاومة الشرسة للبريطانيين في جبال النوبة من مجموعات النوبة التي كانت بنياتها السياسية والقيادية لازالت في طور التكوين. حيث أبدت الفئة (ج) مقاومة أكبر من تلك التي أبدت الفئة (د). وسيتم أدناه توضيح الأسباب، بعد استعراض مختصر لطبيعة ونمط الاستجابة الأولية لمملكة تقلي والبدو والبقارة.

إلحاق دولة تقلي والبدو والبقارة ١٨٩٩-١٩٠٧

في سياق جهودهم لإخضاع النوبة وجد البريطانيون أن من الضرورة بمكان الحصول على تأييد وتعاون دولة تقلي والبدو والبقارة الذين مارسوا تأثيراً سياسياً على

الفلاحين النوبة. وقد ساعدت العداءات التاريخية بين الأجنحة الملكية المتصارعة وقادة المهديّة، السلطات البريطانية في ترتيب روابط وتحالفات مع حكام تقلي. ^(٦) غير أن خلفية هذه النزعة للتعاون من قبل مكوك تقلي تتعدى العداءات مع حكام المهديّة. بالنظر للإدماج الجزئي لاقتصاد المنطقة في بنيات اجتماعية - اقتصادية أوسع، قبل مجيء البريطانيين، كان لهؤلاء القادة المحليين يدافعون عن مصالحهم التي تبلورت عن "إرث طويل من الارتباط المثمر مع الدخلاء السابقين". ^(٧) وقد انعكس اندماج تقلي في البنيات الاستعمارية في تطور سريع - نسبياً - للمؤسسات السياسية والإدارية. ^(٨)

وجد البريطانيون بعض الصعوبات في التعامل مع نظارات العرب الوراثية، وإن لم تختلف الاستجابة العامة لأرستقراطية البقارة القبليّة عن حكام تقلي والتي قامت على التعاون مع الإدارة الاستعمارية وكانت السلطات الاستعمارية تسعى لتحقيق هدفين من دمجها في البنيات الاستعمارية. هدف قصير المدى يتمثل في تحصيل الموارد (كان البقارة بوصفهم ملاك أبقار، هم دافعوا الضرائب الرئيسيون)، ^(٩) وآخر بعيد المدى يتعلق بإزالة التهديد الذي يمثله البقارة للنوبة، ومن ثم تمهيد الطريق لعملية إدماج الفلاحين النوبة في اقتصاد السوق.

وقد وجدت الإدارة البريطانية أن البدو العرب يمتلكون بصورة كاملة السهول الخصبة. بالإضافة إلى ذلك مارس كثير من البقارة شكلاً من أشكال السيادة على بعض الفلاحين النوبة، حيث كانوا يجمعون منهم العبيد والأتاوات كل ثلاث أو أربع سنوات. ^(١٠) في المقابل بقي النوبة، محصنين جيداً، في جبالهم، يدفعون عن أنفسهم غارات العرب، ولا يتقون كثيراً في البريطانيين. ^(١١) في إطار عملية فرض النظام الاستعماري أولى الإداريون الاستعماريون اهتماماً خاصاً بمسألة ندرة أراضي التجمعات النوبية. وتعتبر هذه الندرة أحد الأسباب الرئيسية في لجوء النوبة للحرب مع العرب أيضاً مع بعضهم البعض في الفترة ما بين (١٩٩٠-١٩٢٠). واستناداً على كدسي (Cudsi)، فقد كان موقف الإداريين البريطانيين كالاتي:

"مع تناقص الأراضي الصالحة للزراعة لدى مجموعات النوبة المختلفة، لجأ النوبة للإغارة داخل القبيلة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة تقريباً لإمداد أنفسهم بالاحتياجات الحياتية. فإذا أمكن زيادة الرقعة الزراعية الخاصة بالنوبة، يصبح من الممكن، في نهاية الأمر، القضاء على غارات السلب العشوائية". ^(١٢)

لذلك أعتبر توقف غارات العرب على جبال النوبة أمراً ضرورياً، حتى تصبح السهول المحيطة بها مناطق آمنة للفلاحين النوبة يستطيعون النزول إليها والاستفادة من زراعة مساحات أكبر بها.^(٩) بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام العرب كوسطاء عندما يتم إِمَاجهم في البنيات الاستعمارية. ومن هنا لم يتأخر العرب، بعد إذعانهم للدولة الاستعمارية، في أن يروا أنه من مصلحتهم "إيهام النوبة أنهم الوسطاء بين الجبال والحكومة". وأنهم المتحدثون باسم البريطانيين.^(١٠)

القاعدة الاجتماعية للمقاومة النوبية:

بالرغم من أن ندرة الأراضي، نتيجة لسيطرة البقارة، كانت إحدى العوامل وراء مقاومة النوبة للحكم الأجنبي، لم يؤد إذعان البقارة وما تلاه من انسحابهم عن السهول، لم يؤد ذلك تلقائياً إلى اعتراف النوبة بالسيادة البريطانية. فبالإضافة إلى عامل البقارة، ووجه البريطانيون بمجتمعات فلاحية "تكيفت مواقفها إزاء التدخل الأجنبي، أساساً، بواسطة أحداث سابقة".^(١١) لم يكن الإرتياب والعداء والمقاومة الشرسة التي واجه بها النوبة الاستعمار البريطاني، ترجع إلى "طبيعة النوبة الحربية، المحبة للقتال".^(١٢) بل يجب البحث عن جذور المقاومة النوبية في الطبيعة الانتقالية للمرحلة التي كانت تمر عبرها بعض البنيات الاجتماعية - الاقتصادية لمجتمعاتهم، وهو انتقال زادت من صعوبته مساعي الإدارة البريطانية لمجهم في النظام الاستعماري. وجاء هذا التدخل في لحظة حاسمة، كانت تتخلق فيها سلطات سياسية، مرتبطة بالأرض، ومركزية وتميزت عملية نشوء الزعامة النوبية بصراعات قوى مكثفة بين الشرائح والمجموعات المتنافسة، التي كانت كل منها تحاول تأسيس زعامتها، وتثبيت القاعدة الاجتماعية لبنية نفوذها وسيطرتها. لهذا تميز الوضع بالحروب وغارات السلب بين القبائل، وفي سياق هذه التطورات باشرت البنيات الأساسية وظيفتها المركزية في الدفاع عن وحماية المجموعة. وبكلمات كدسي (Cudsi): "كانت هذه الحياة القائمة على النهب والسلب هي أيضاً محصلة السياسة كما مورست في مجتمع النوبة".^(١٣)

في مجتمعات النوبة التي لا تعرف الزعماء، وتتوزع فيها السيادة السياسية وتندثر في سلاسل القبيلة، تكتسب القوة العددية للوحدة الأساسية قدراً كبيراً من الأهمية. "في سياق التصدي للاعتداءات الخارجية".^(١٤) بلغة سياسية يعني هذا أن كل ما يساعد على زيادة عضوية العائلة، سيتم تشجيعه اجتماعياً، وسيتم بقوة مقاومة كل ما يؤدي إلى تقلصها، "مثل غارات صيد العبيد". ويمثل ذلك عامل آخر وراء الحروب الداخلية:

"بالإضافة إلى إتاحة الفرص للثراء بامتلاك المواشي، تيسر الغارات بين القبائل على القبض على الصبيان والصبايا (الزواج)، الذين يصبحون، بعد ذلك إضافات قيمة للمنزل أو فريق العمل".^(١٥)

في بعض الجبال مثل نيمانق الدلنج وميري كان السبب في تطور مؤسسة الرق هو توفير القوى العاملة للزراعة.^(١٦) لذلك كانت الغارات والحروب القبلية الداخلية من بين الوسائل التي استخدمتها المجموعات والسلالات المتنافسة لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في مقابل الآخرين. وكان ذلك بالأخص هو الوضع في المناطق التي أدت فيها الزراعة الحوضية المكثفة إلى استهلاك جنبات التلال، مما أدى بدوره إلى أن تستعر المنافسة على الأراضي الجديدة. إضافة لذلك، كان العامل الثالث الذي ساهم في هذا الوضع هو طموحات القادة والزعماء الذين: "يدينون بمواقعهم في القيادة، أساساً، لثرواتهم من المواشي والعبيد، وبصورة غير مباشرة للأكتباغ العديدين الذين تؤمنهم لهم هذه الثروات. في الواقع فإن هؤلاء هم الوحيدون في المجتمعات الأولية الذين يستطيعون بفاعلية تنظيم وقيادة عصابات السلب إلى مواقع العدو".^(١٧)

وبخلاف المجتمعات التي لها سمات الدولة، حيث تم تأسيس نظام للزعامة وفرت فيه قواعد الوراثة الشرعية للقيادة والخلافة. كان لبعض المجتمعات الأولية التي لم يكن لها زعماء، بعض من الأعيان الذين تنافسوا على بسط نفوذهم على المجموعات المتصارعة.^(١٨) كانت هذه في العادة هي المجتمعات فاقدة الزعامات التي لم تتجسد فيها القوة في الكجور (الساحر أو صانع المطر)، الذي ما يعمل، كما ذكر ذلك نادل، على الحيلولة دون ظهور قيادة علمانية نشطة.^(١٩)

وقد جاءت المقاومة الشرسة للحكم البريطاني إما في مجتمعات النوبة التي كانت بنية الزعامة فيها في طور التخلق، أو من مجتمعات بلا زعامات يسودها التناقص بين الرجال الأقوياء على الزعامة. حاول هؤلاء الزعماء القادمون تأسيس زعامتهم وتثبيت مؤسساتهم السياسية المحلية عبر مقاومة البريطانيين الذين صوروا باعتبارهم "الأكثر الجدد".^(٢٠)

إخضاع الفلاحين النوبة للعنف المادي (١٩٠٧-١٩١٢):

تمايز الاستجابة لعملية الإدماج السياسي وسط مجتمعات النوبة واختلفت من مجتمع لآخر. فقد فُسر استعداد بعض قادة النوبة أتوات للبريطانيين، باعتبارهم عطاءً "للمحماية من غارات العرب، وليس علامة لإذعانهم للسلطة البريطانية".^(٢١) كان أولئك

الذين قاموا بدفع الأتاوات (مبلغ مقدر مفروض على سكان جبل أو قرية في مجموعهم ويسدد بصورة جماعية) يدفعون من أجل خدمة محددة، ولا يعترفون بالضرورة بالنظام الاستعماري، الأمر الذي برهنوا عليه بالحروب القبلية الداخلية، التي استمرت مشتعلة كما كانت.

وكما سبقت الإشارة لم تكن الفئة (د) أو المجتمعات الأولية، هي مصدر المقاومة البريطانية ولم يكن مصدرها كذلك المجموعات (أ) و(ب)، التي طورت نظارات أو نظاماً ضرائبية للحكم، ولكنها صدرت من الفئة (ج) وهي المجموعات التي كانت ترتقي بتودة من الفئة (د) إلى (أ) و(ب). ففي حالات الفئة (د) لم تجد السلطات الاستعمارية صعوبات تذكر في سحق هذه المجموعات عسكرياً، وزرع عملاتها الاستعماريين في وسطها، بينما كانت القاعدة السائدة، في حالة المجموعات التي تمتعت بنظم متطورة للحكم، هي عدم المواجهة والممالة وتبني القادة التقليديين لخيار الانخراط في النظام الاستعماري. لقد كان لظهور قادة وقوى العصيان من وسط مجتمعات الفئة (ج). وتعطي انتفاضة تلودي في عام ١٩٠٦ مثلاً لهذه الحالة، عندما تمت إيادة القوات الحكومية التي أرسلت لتحرير العبيد، بواسطة الزعماء المحليين. وضع حينها أن:

"مسألة الغارات القبلية الداخلية والحروب لا يمكن حلها نهائياً. بمجرد الاعتماد على التعاون المخادع لمكوك النوبة، إذ كانوا هم أنفسهم طرفاً في هذه الأمور". (٢٢)

إزاء هذا التحدي والعصيان المكشوف لكثير من النوبة، فقد كان هدف البريطانيين تأكيد "التفوق السياسي" للدولة الاستعمارية، وحقها في جمع الأتاوات". (٢٣) وإن أدى ذلك لاستعمال القوة في سياق تأسيس سيطرة سياسية - إدارية فعالة، تم تبني إجراءات سياسية جديدة، عسكرت بموجبها البنيات المحلية للدولة الاستعمارية.

في عام ١٩٠٧ ألحقت منطقة جبال النوبة كإقليم تابع لمديرية كردفان بقيادة حكم إقليمي مسؤول عن كل الأمور الإدارية، يعاونه في ذلك ثلاثة مفتشين. كذلك قسم الإقليم لأربع مناطق هي التندك، الدلنج، الليري، وكادوقلي يرأس كل منها مأمور يعاونه مساعد مأمور أو أكثر وقوة من الشرطة. وقد اقتضى ذلك إنشاء بنية تحتية من الطرق وموارد المياه والنقاط العسكرية لإقامة مواقع يسهل الدفاع عنها وتسهيل حركة القوات الحكومية. (٢٤)

تمكنت الإدارة الاستعمارية البريطانية مستخدمة آلتها العسكرية المتفوقة، من تحطيم المقاومة المسلحة للنوبة، في عملية "إخضاع سارت من جبل إلى جبل" شملت

بعض من أهم أحداثها: جبل الدابير والشاة (١٩٠٤)، انتفاضة تلودي (١٩٠٦)، نيمانق (١٩٠٨)، الدلنج (١٩٠٩)، جبل توقوي ومورو (١٩١٠)، تيرا نوبة (١٩١٤)، جبال ميرى (١٩١٥)، جبل نيمانق (١٩١٨).^(٢٥) واستمرت عمليات الإخضاع في بعض الحالات حتى منتصف العشرينات، عندما تجدد العصيان للحكومة من تيرا الخذار في ١٩٢٢، كواليب في ١٩٢٣، وتوليشي في ١٩٢٦.^(٢٦) والأمر بالغ الدلالة هنا أن أشد وأشرس مقاومة لقيتها السلطات البريطانية، جاءت من النوبة نيمانق وميري بقيادة قادة محليين كانوا في سياق بسط وتأكيد نفوذهم السياسي. بعد الإخضاع الجزئي لهذه المجتمعات، سعى الإداريون الاستعماريون لحث القادة المحليين على الانخراط في الآلة الإدارية المحلية، وهي العملية التي مرت عبر عدة مراحل.

الإدارة المباشرة (١٩١٤-١٩٢٨):

في عام ١٩١٤ قررت السلطات البريطانية فصل إقليم الجبال فصلاً إدارياً كاملاً عن بقية كردفان، وأنشئت مديرية جبال النوبة تحت إمرة حاكم منفصل، وإن تأخر تفويض السلطات المالية لعدة أعوام. وكانت الحجة الرسمية أن تخلف المنطقة اقتضى تتميتها بهياكلها الإدارية الخاصة بها، ومن ثم، برغم التجاهل الواسع لأوامر الحكومة وسط النوبة، تمكن البريطانيون من بسط سلطاتهم بتأسيس نظام إداري وثيق الصلة وأكثر مباشرة بالمنطقة.^(٢٧) وكانت الإجراءات التي تم تبنيها بواسطة الإدارة الإقليمية ترمي إلى القضاء على الخروج على القانون بنزع سلاح النوبة قبل توطنهم في السهول، حيث كانوا سيشاركون في التنمية الزراعية. وشرعت الإدارة الإقليمية في التجنيد الإجباري للقوى العاملة المحلية من أجل توسيع البنية التحتية المحدودة، من الطرق والجسور والمنشآت العامة، والضرورية لضبط إداري فعال. وقد أوكلت مسؤوليات جمع الضرائب وتجنيد العمالة للمنشآت العامة (السخرة) للمكوك الأمر الذي قلل المنصرفات الإدارية وأدى لانخراط بعض قادة النوبة في الشؤون الحكومية. وكان ما دفع، هؤلاء القادة المحليين إلى ممالأة البريطانيين، هو دواعي حماية مصالحهم الخاصة.^(٢٨) ويعطي حكام مملكة نقلي والمك رجال من كادوقلي مثلاً لهؤلاء القادة التقليديين الذين رأوا أن شكلاً من أشكال التعاون مع البريطانيين هو أمر في مصلحتهم. ومع ذلك، فإن القادة المحليين لم يكونوا جميعهم في أوضاع شبيهة بهؤلاء، مما جعل البحث عن المتعاونين ليس أمراً سهلاً.

بحلول عام ١٩١٤ كان قد تم إخضاع معظم جبال النوبة تحت الحكم الاستعماري، وعمم شكل من الإدارة المعسكرة لضمان استمرار هذا الوضع. وعين

البريطانيون مكوأ يعملون كممثلين للحكومة في مجتمعاتهم، في بعض تلك المجتمعات التي قادها في السابق مكوك متمردون.^(٢٩) وكانت مسؤوليات هؤلاء القادة المعيّنين تشمل جمع الضرائب والفصل في النزاعات الداخلية وأداء وظيفة الرموز للنظام الاستعماري. غير أن سياسة التعيين هذه أغضبت المكوك المتمردون وأتباعهم.^(٣٠) وكان أن فشلت (هذه السياسات بقدر كبير) في تأسيس سيطرة سياسة فعالة،^(٣١) في الغالب لعدم الاعتراف بهؤلاء الزعماء المعيّنين كقادة شرعيين من قبل أتباعهم.

وعندما ووجه بعض المكوك الذين تعاونوا في السابق مع الحكومة، باحتمالات نبذهم من قبل أتباعهم، قاموا - فيما بعد - بتغيير مواقفهم وجددوا تمردهم على الحكومة. من هؤلاء الفكي على الميراوي والسلطان عجبنا من النيماتق، الذين تم الاحتفاء بهم مؤخراً، بعد تصاعد القومية، كأبطال قوميين. وفقد المعينون من الحكومة بالتدرج أوضاعهم وسلطاتهم الأدبية،^(٣٢) ونظر إليهم كإمتداد لقوة الشرطة الحكومية التي كان يشار إليها بـ (كلاب الحكومة).^(٣٣) وكانت نتيجة ذلك:

تحول تحدي النوبة للاتحاد للاستعمار البريطاني إلى مقاومة سلبية، موجهة أساساً ضد الوكالات المحليين للحكم الثنائي.^(٣٤)

شكلت هذه المقاومة الخلفية التي بني عليها البريطانيون "السياسة النوبية" فقد سعت الإدارة الاستعمارية بإدخال زراعة القطن كمحصول نقدي في عام ١٩٢٤، وإصدار مرسوم القادة القبليين في ١٩٢٧ وتطبيق السياسة النوبية المكتملة في ١٩٣٢، سعت إلى تأسيس بنى اقتصادية وسياسية، على المستوى الإقليمي المحلي، تيسر إدماج النوبة في النظام الرأسمالي الاستعماري، وكانت العوامل الأخرى وراء إعداد السياسة النوبية هي مشاركة قوات من النوبة في ثورة ١٩٢٤ والمخاوف التي برزت بسبب ذلك، من انتشار المشاعر القومية، والنفوذ الاقتصادي المتزايد للجلابة في المنطقة، والذي نظر إليه باعتباره تهديداً لاستقرار النوبة السياسي.

٣،٣ السياسة النوبية الأيديولوجية والفرضيات السياسية:

هدفت السياسة النوبية مثلها في ذلك مثل "سياسة الجنوب" إلى تقديم الحلول لعدة مشاكل: إدماج المنطقة في الاقتصادي الاستعماري، وقف تقدم رأسمال الجلابة والوطنية الشمالية، في الوقت الذي تتم فيه المحافظة على ورعاية مصالح الشعب النوبي.^(٣٥)

من أجل وضع السياسة النوبية في سياقها الصحيح، من المهم الإشارة إلى الفرضيات الأصلية للأيديولوجية الاستعمارية. والفرضية الأولى كانت أن الشعوب المستعمرة (بفتح الميم):

"غير قادرة على حكم نفسها في ظل ظروف العالم الحديث المجهدة، وإن العلاقة بين مصالح المستعمرين (بفتح الميم) والمستعمرين (بكسر الميم) كانت بالضرورة متبادلة ومنسقة إستغلالية أو متناقضة.^(٣٦)

وإذا كان هذا الافتراض صادقاً بالنسبة للشعوب المستعمرة على العموم، فإنه أكثر صدقاً عن "الزنجي الأفريقي" الذي، كما يقول لوقارد (Lugard) "يفتقد القدرة على التنظيم، وقاصر بصورة بيئة عن الإدارة والسيطرة على الرجال أو الآلات".^(٣٧) وبما أن شعب جبال النوبة من "أصل زنجي، فقد أطلق على الإقليم "منطقة أقل نمواً" وقيل عن النوبة أنهم يحتاجون فترة من العزلة الوقائية والوصاية، إذا كان مصالحهم الاقتصادية وهويتهم الثقافية المستقلة أن تصان وتحمي. وكان أحد الأركان الهامة لهذه السياسة، كما قدرها الإداريون البريطانيون "عزل المناطق الزنجية الوثنية بقدر ما هو ممكن من التأثيرات (العربية الإسلامية) الشمالية".^(٣٨) وقد استكمل انجس جيلان (Sir Angus Gillan) الذي عمل وقتها حاكماً لكردفان والمهندس لما عُرف فيما بعد بالسياسة النوبية، مؤكداً أنه:

"لا توجد قبيلة أو جنس "نوبي" ولكن عدد غير معروف من سلالات مختلفة تماماً لثقافات وأديان ومراحل تحضر متباينة .. تتحدث لغات مختلفة .. هذه العوامل تشكل في خطوط عريضة نصف "المشكلة النوبية"، وبقدر ما يتعلق ذلك بالإدارة المحلية والثقافات الأهلية فإن النصف الثاني هو قرب هؤلاء من العرب".^(٣٩)

عند تناول البنيات المختلفة (سياسية - إدارية - واقتصادية)، الملازمة للتعامل مع "المشكلة النوبية" كان السؤال الملح بالنسبة لجيلان هو إمكانية المحافظة على الثقافة النوبية "جنباً إلى جنب مع الحضارة العربية".^(٤٠) وبما أنه كان يُنظر للنوبة باعتبارهم "في مرتبة أقل من العرب .. منحطين في الواقع، مخلوقات طفولية منفعة"،^(٤١) لم يكونوا في وضع يسمح لهم باتخاذ القرار بأنفسهم، لذلك يمضي جيلان ليقول أن تبني سياسة لبرالية قائمة على مبدأ "ترك الناس وشأنهم" "Laissez Faire" لا تعدو كونها قبولاً بأن المستقبل الوحيد للنوبة هو تعريب مشوه. ومن هنا كان من أهداف السياسة النوبية الرئيسية:

"اتخاذ كل الخطوات الممكنة للحفاظ على وتنمية حضارة وثقافة نوبية أصلية، في مقابل نوع هجين من التعريب، أو على الأقل دعم هذا النمو إلى النقطة التي يصبح فيها الشعب قادر بنفسه وبعيون مفتوحة على اختيار الثقافة التي تروق له".^(٤٢)

كانت وظائف البنيات الاستعمارية في المنطقة، والتي أُسِّمَت من هذه المفاهيم، ذات طبيعة مزدوجة: من جانب كل عليها أن تحد من تأثير التعريب الذي أُعتبر منتشرًا في "التعليم على المسارات العربية، والتجارة، والاقتصاد والهجرات والخدمة العسكرية والجهاز الحكومي"،^(٤٢) ومن جانب آخر إعطاء النوبة فرص متميزة في هذه المجالات. بكلمات أخرى كان الهدف هو الحد من هيمنة العرب والجلابة على اقتصاديات السوق ووقف اختراقهم للهياكل الحكومية، بينما يتم في نفس الوقت إدماج النوبة في اقتصاديات السوق.

سياق السياسة النوبية: نمو رأسمال التجار الجلابة:

وُضعت السياسة النوبية انطلاقاً من الحالة الاجتماعية - الاقتصادية قبل دخول البريطانيين، والتي تميزت بهيمنة العرب البقارة والتجار الجلابة. وكانت غالبية الفلاحين النوبة تقبع في أسفل الهرم الاجتماعي، بينما تعاون عدد من الزعماء القبليين مع البدو العرب والتجار الجلابة وبالرغم من أن العرب البقارة كانوا أنفسهم ضحايا للدولتين المصرية والمهدية، فقد تمكنوا من المحافظة على سيادتهم على النوبة وعلى تحالفهم مع حكام المهديّة قبل الفتح في عام ١٨٩٨.^(٤٤) وتبوّأت عناصر متعلمة ذات أصول نيلية، والتجار الجلابة قمة البنية الاجتماعية في تحالف وثيق مع الحكام والإداريين المصريين، فيما بعد، البريطانيين - وإذا نظرنا للسياسة النوبية نجد أنها كانت موجهة في الأساس لسد المنافذ أمام فرص تراكم رأس المال المتاحة للعرب البقارة والتجار الجلابة.

كما سبق أن أوضحنا، كان البقارة هم أول من خضع لسيطرة الدولة الاستعمارية البريطانية، وفرض عليهم إظهار ولائهم بدفع أتاوة سنوية في فترة مبكرة من بدايات هذا القرن، وفي عام ١٩١٣ تم إلغاء الأتاوة وأبدلت بضرائب القطعان والعشور. كان هذا التطور مؤشراً لاندماج العرب البقارة المتزايد في البنيات الاستعمارية. وقد تمكن بعض من هؤلاء العرب من المحافظة على سيادتهم على النوبة.^(٤٥) لكن مع الاندماج التدريجي في اقتصاديات السوق، وتداول النقود، تبين للبقارة أنهم بدأوا يفقدون نفوذهم وسيادتهم على النوبة.^(٤٦) كان النوبة يمدونهم بالحبوب إما في مقابل الملح أو عندما تطلب منهم كأتاوة. لذلك كان من مصلحة العرب:

"إعاقعة تقدم النوبة، حتى تظل مقاليد القوة بين أيديهم، ويتواصل حصولهم على الحبوب مقابل لاشيء تقريباً. كانت الحكومة تقوم بتحرير عبيد، بينما تتضاءل الفرص

أمامهم للحصول على آخرين جدد. من أين لهم بالحصول على الحبوب إذن، أيناديهم بفلاحة الأرض".^(٤٧)

شجع اندماج العرب في الشمال في البنيات الاستعمارية، والذي كان سابقاً للنوبة، شجع البقارة على إبرازهم بوصفهم "الناطقين باسم الحكومة والوسطاء بين الجبال ومواقع الأسواق".^(٤٨) غير أن الإلزام بدفع الضرائب نقداً، والتداول الحر للنقود، نتجت عنه تحولات عميقة في كامل البنية الاقتصادية لصالح الجلالة، الذين كانوا قد تبوأوا من قبل مواقع متقدمة كتجار وقوى وسيطة. فقد بدأ قدر محدود من النشاطات الزراعية التجارية، ينمو ويزدهر، وأضحت تنتج بجانب الذرة والدخن (وهي الحبوب الرئيسية) الفول السوداني، السمسم، اللوبيا، واليصل بكميات متفاوتة على نطاق الإقليم.^(٤٩) ونمت الأسواق المحلية وازدهرت التجارة بتأثير السياسة الزراعية للدولة الاستعمارية وتشجيع التجارة في السنوات الأولى. وتعرف النوبة، عند اندماجهم في اقتصاديات السوق، بالتدرج على قيمة النقود وطالبوا بأسعار أعلى لحبوبهم من العرب.^(٥٠) وقد ولد هذا ميلاً لدى العرب لزراعة كميات أكبر من الحبوب عما كانوا يفعلون في السابق، وذلك للحصول على النقد اللازم لتسديد الضرائب وتوفير احتياجاتهم الغذائية، إذ كانوا مترددين في بيع حيواناتهم.^(٥١) وقد شجع الأثر التراكمي لهذه التحولات، التجارية، وأسهم في نمو الاقتصاد المحلي كجزء مكمل لاقتصاد السوق الوطني حيث تحتل النشاطات التجارية للجلالة وضعاً متميزاً.

بعد الفتح البريطاني، بذل الجلالة كل جهد ممكن لاستثمار شبكات تعاملاتهم السابقة وترقية مصالح تجارية جديدة. وكانوا سواء عملوا بصورة مستقلة، أو كوكلاء لبيوتات الاستيراد والتصدير الأجنبية، يقومون بتوسيع نشاطاتهم في المناطق الداخلية، وتجميع المنتجات القابلة للتصدير، وتوزيع البضائع المستوردة من الخارج.^(٥٢) وقد شجعت الدولة الاستعمارية في العقود الأولى للحكم الثنائي، جزئياً هذه النشاطات. حيث شجعتها الكميات الكبيرة من السمسم والفول السوداني والجلود والعسل التي كانت تنتج في منطقة جبال النوبة على تقديم القروض لجلالة تلودي، في الجزء الجنوبي من المنطقة. كان الغرض من هذه القروض تمكينهم من شراء عربات لنقل هذه المنتجات إلى تونقا للتصدير، وجلب البضائع الأوروبية، التي قيل أن السكان المحليين قد أبدوا "إعجاباً كبيراً" بها.^(٥٣) وكان للتحسن النسبي لوسائل النقل أثر مباشر على التجارة، فأدى بدوره إلى التوسع في استخدام النقود في الاقتصاد المحلي.^(٥٤) صبت كل هذه التطورات في مصلحة الجلالة، الذين امتلكوا شبكة واسعة من الاتصالات مع السكان المحليين،

قاموا بتأسيسها عبر الزواج من الفتيات النوبيات والعلاقات الوثيقة مع الزعماء، وكان أن زادت أرباحهم المسجلة زيادة كبيرة. وقد زاد اندلاع الحرب العالمية الأولى من الطلب على المنتجات السودانية في مصر والشرق الأوسط، كما رفعت من معدلات تجارة المواشي وخلقت طلباً متزايداً على المنتجات الزراعية، مثل الحبوب الغذائية اللازمة لإطعام الجيوش.^(٥٦) وكان أحد نتائج الحرب أن ضرورات الوضع بين ١٩١٨ - ١٩١٤، برهنت على كفاءة شبكة التوزيع التي أقامها الجلاية على النطاق المحلي. ويتصل بهذه التطورات اختراق الجلاية والمتعلمين ذوي الأصول النيلية للجهازين الإداري والقضائي الاستعماريين، على مستوى الإقليم.^(٥٧)

شجعت التطورات السياسية في مصر عام ١٩١٩ على ظهور حركة وطنية سودانية ودفعت هذه التطورات الإدارة البريطانية لإعادة النظر في دور التجار الجلاية، الذي كان معظمهم وطنيين مؤيدين للشمال. وبالتدرج بدأت الإدارة تسولي اهتماماً للتأثيرات المدمرة على النوبة، التي يحتمل أن يسببها النفوذ الاقتصادي والسياسي المتصاعد للجلاية.

وفي تناغم تام مع التبلور التدريجي للسياسة النوبية اتخذت الحكومة إجراءات سياسية تهدف إلى إضعاف نفوذ العرب على الجبال النوبية، وذلك بإرغام العرب البقارة على الانتقال خارج السهول قبل أن يستوطنها النوبة.^(٥٨) إلي، فرض قانون المناطق المقفولة عام ١٩١٩، بغرض الحد من تجارة الجلاية في الحبوب والفول السوداني والسمسم والمنتجات الأخرى. وقد استخدم قانون المناطق المقفولة التشريع المباشر، إذ نص على طرد "غير المرغوب فيهم" من التجار، وصار التصريح بممارسة التجارة ضرورياً لكل الأشخاص من غير النوبة.^(٥٩) وبنفس القدر فقد ترسمت معظم البنيات السياسية - الإدارية التي تأسست، ومعظم الإجراءات السياسية التي اتخذت في مجالات التعليم والاستخدام والهجرة، خطي السياسة النوبية. وسيتم فيما سيأتي باختصار، تناول اثنين من مجالات السياسة: هما الإدارة المحلية والقوى العاملة، بغرض تحديد المدى الذي نجحت فيه الإدارة البريطانية في تحقيق غايات السياسة النوبية وسنتعرض في الفصل الرابع للمسائل المركزية المتعلقة بالاستيطان والإنتاج الزراعي.

٢٤ السياسة النوبية: حالة التأسيس والممارسة:

كما سبق الإشارة إليه أعلاه، تم في عام ١٩٠٧ إنشاء إقليم للجبال لكي يساعد في تسريع عملية الإخضاع، وفي عام ١٩١٤ تم فصل مديرية جبال النوبة بصورة

رسمية من كردفان. ومع بداية إنتاج القطن في عام ١٩٢٥ تمت إعادة تنظيم منطقة جبال النوبة إلى ثلاث مناطق: الجنوبية (تلودي)، الغربية (الدينج)، والشرقية (رشاد). ولكن بعد ثلاث سنوات، في عام ١٩٢٨ ضُم مرة أخرى إلى كردفان، وذلك بسبب الاعتماد المتبادل في نظم الاتصال والروابط التجارية والتغيرات التي حدثت في الإدارة المحلية بالإضافة إلى زيف الحدود الجغرافية والعرقية.^(١٠) وأخيراً في عام ١٩٣٢ طبقت السياسة النوبية الفعلية والتي توجت في نهاية الثلاثينات بتكوين "فيدراليات النوبة".

وستتناول الأسلوب الذي أثرت به السياسة النوبية على البنيات السياسية - الإدارية في ارتباطها بثلاثة مجالات متداخلة (أ) تكوين بنيات فيدراليات واسعة، متجاوزة للوحدات القبلية وما تحت - القبلية. (ب) دور المأمور في السياسة المحلية. (ج) ومساعي إيجاد قيادة محلية تمثل السكان. ونكرر هنا أنه عند تناول بنيات الإدارة الأهلية في جبال النوبة لابد من التمييز بين تلك البنيات القائمة في المناطق التي يغلب عليها العرب البقارة ومناطق مملكة تقلي، من جانب، وبين تلك التي تسود في مناطق النوبة من جانب آخر. وقد غرّبت المشاكل التي تحول بين النوبة وبناء بنيات سياسية - إدارية قوية، تحت قيادة موحدة، إلى تخلفهم وروابطهم ضيقة النظر وإلى الصراعات حول السلطة بين السلالات والعشائر المتنافسة. وإن الهدف الأعلى للسياسة الاستعمارية، في ذلك الحين توفير الظروف المؤدية إلى شعور "بالنوبية" أو الهوية القومية وسط النوبة، بكلمات جيلان فإن:

"الوسيلة المثلى لرعاية حضارة النوبة الأصلية وتقويتها حتى نتمكن من الوقوف أمام توسع الثقافة العربية هو تنمية الفيدراليات وسط النوبة."^(١١)

في نهاية الأمر، تم تأسيس ثلاث فيدراليات، جمعت معاً السلالات والمجموعات العشائرية المتنافسة في مناطق إدارية هي: النيمانق، الدينج وكواليب، وكادوقلي. ثم جُمعت منطقتي نيمنج والدينج وكواليب في منطقة أكبر هي منطقة شمال الجبال تحت إدارة مأمور إداري، بينما كونت المجموعة الثانية التي تشمل كادوقلي مع ميري ومناطق صغيرة أخرى، منطقة جنوب الجبال، ويديرها أيضاً مأمور، وقد كُلف المأمور الإداري في كلتا المنطقتين بالتطوير التدريجي لنظام حكم محلي يشارك فيه النوبة. غير أن النجاح الفيدرالي، كما دلل على ذلك صالح "سوف يعتمد جزئياً على التجانس الثقافي وجزئياً على المنافع المادية المقدمة"^(١٢) إلى ذلك فإن إقامة نظام فيدرالي يقتضي زيادة الفرص المتاحة للنوبة في مجالات التعليم والمجالات الأخرى من أجل وضع الأساس لثقافة موحدة. وسيوضح في الفصل الرابع أن الإدارة البريطانية لم توفر الموارد

المناسبة لتعليم النوبة أو لتطوير اللغة والثقافة النوبية. وكما ذكر نادل، فإن الفيدرالية تتطلب زيادة في المنصرفات المالية بناء المدارس والمستشفيات والمشاريع الاقتصادية، والتي سيؤدي أثرها التراكمي إلى خلق رابطة موحدة تتجاوز الروابط المحدودة السائدة.^(١٣) في غياب هذا الإطار تصبح المؤسسات الإدارية خالية من مشاركة - ذات معنى - للنوبة في حكم أنفسهم والأمر الأساسي الآخر، فيما يتصل بعمل المؤسسات، هو الإعداد المصاحب "لطبقة إدارية" نوبية مع تطور الفيدراليات - غير أن الممارسة العملية للوصاية الاستعمارية سار في مسار معاكس لتوفير الموارد وتدريب النوبة في الجهاز الإداري. استناداً إلي لويريا (Loria). "أي إلغاء الحسابات والمراسلة باللغة العربية في "الأقاليم الزنجية" إلي وفرة في العمالة والتكاليف وحال دون ظهور طبقة إدارية ذات ثقافة عربية غالبية".^(١٤) إلي ذلك كان إقفال مدرسة الكتبة في منطقة النوبة، والاعتماد على القادة التقليديين في المحافظة على النظام الاستعماري، يتماشى مع اتجاهات السياسة الاستعمارية القائمة على توفير الإيرادات واستغلال الممالئين من الأهالي.^(١٥) وقد زاد فشل الحكومة في القيام بالإنفاق المالي اللازم، من اعتمادها على مزايا الحكم غير المباشر،^(١٦) وهذا أيضاً، كان متفقاً مع مصالح السلطات الاستعمارية في الحد من الآفاق السياسية للفلاحين، وحصرهم في نطاق قيمهم ومؤسساتهم التقليدية. وقد أعطى موظف حكومي صورة عن الحاجة إلي الحفاظ على الطبيعة المحافظة للفلاحين النوبة بتأكيده أن:

"مجتمع زراعي مؤهل سيشكل ضماناً للحكومة، وسيكون لطابعه المحافظ أثر مود للاستقرار".^(١٧)

في الواقع يبدو أن السلطات البريطانية كانت أكثر، اهتماماً بالاقتصاد في التكاليف الإدارية منها ببناء هياكل إدارية قوية تعد النوبة لحكم أنفسهم. وكانت القناعة الغالبة وسط الإداريين البريطانيين، فيما يتصل بهذا الموضوع هي أنه:

"يجب وضع أقاليم الزنوج في فئة وحدها، تحت إدارة نائب للحاكم العام، إذا استدعت الضرورة، وإعطاؤها ما يمكن توفيره في هذا الإطار من موارد، والسماح لها بتدبير أمر خلاصها، في ظل قوانين، وأنظمة يمكن اعتبارها أكثر توافقاً مع السكان والأوضاع المحلية. وحالما يتم الفصل الإداري لأقاليم الزنوج مع العرب يجب الحفاظ على معدلات أجور الأوائل منخفضة بقدر الإمكان. لهذا الغرض يجب تدريب العمال والمستخدمين، مثل الحرفيين ورجال الشرطة.. الخ، وتشغيلهم محلياً، ويجب الاستغناء عن العمالة المستوردة ذات الأجور العالية، مثل الحرفيين الخ".^(١٨)

ومن ثم كانت السياسة النوبية خليطاً مشوشاً من الأبوية الاستعمارية، والإدارة الرخيصة، والانشغال بالحد من التأثير المتصاعد للوطنية السودانية في الشمال.^(٦٩) وقاد هذا الاتجاه في النهاية إلى قيام الإدارة البريطانية بممارسة السيطرة والوصاية الكاملة، يعاونها في ذلك قادة الأهالي، إلى أنه عندما أنشئت منطقة نيمنج الفيدرالية في عام ١٩٣٨، تم، في نفس العام، تكوين تنظيم سياسي باسم الكتلة السوداء لمخاطبة مسألة التحرير القومي (لقضية القوميات) في المناطق الأقل نمواً، بما في ذلك جبال النوبة.^(٧٠) كان ذلك مؤشراً لعدة رضاء القطاعات المتعلمة من السكان عن السياسات والممارسات الأبوية، التي درجت عليها بصورة منتظمة الدولة الاستعمارية البريطانية.

اتخذ البنيات الإدارية في تقلي مساراً مختلفاً، وكان ذلك إلى حد كبير بسبب إدماج البريطانيين لأشكال الحكم المحلي المتطورة نسبياً في تلك المنطقة في البنيات السياسية والإدارية التي أنشأوها. فقد تكون مجلس ريفي منطقة تقلي والمجالس المحلية الأخرى في المنطقة من سلطات أهلية قائمة على نظام الحكم التقليدي، تملك صلاحيات فرض الضرائب ودفع عجلة التنمية المحلية. في المقابل، لم تكن المناطق الفيدرالية في نيمنج والدلنج وكادوقلي تملك صلاحية فرض الضرائب، حيث عمل الزعماء المحليون وكلاء للمأمور، يجمعون الضرائب، ويفصلون في القضايا المدنية لذلك لم ينظر للمكوك والعمد في هذه المناطق الفيدرالية كمنظمين للخدمات المحلية، بل كجباة للضرائب، يأخذون أموال الناس دون وجه حق.

المأمور الإداري: قطب الإدارة المحلية:

أتاح تبني الحكم الأهلي في جبال النوبة في الثلاثينات، نظاماً قليل التكلفة، للحكم، وذا كفاءة سياسية عالية. غير أن التطبيق المؤسسي للأبوية الاستعمارية خلق بنيات سياسية تميل إلى المركزية وغير خاضعة للمحاسبة. أما في مناطق السودان الأخرى فقد سمح للقادة المحليين بدور أوسع نسبياً في تسيير أمور مجتمعاتهم، في إطار الإدارة الأهلية. في المقابل قللت السياسة النوبية من مجال مشاركة القادة النوبيين وأضفت الشرعية على بنية السلطة وتم احتكار القرار فيها إلى حد كبير بواسطة المأمور الإداري. وبرغم منطوقات السياسة المتصلة بمساعدة النوبة في امتلاك الأهلية لولوج عالم السياسة الحديثة، بإشراكهم في أمور الحكم، أتاحت بنية السلطة في المنطقة مجالاً ضيقاً لتفويض الصلاحيات. قد تضمنت مذكرة جيلان عن دور المأمور الإداري إشارة واضحة لهذا الأمر عندما شدد على أن المأمور الإداري يجب:

"أن ينظر لنفسه باعتباره أباً للمواطنين، وبالرغم من أن حجم عائلته وإمكانات الوصول إليها تجعل ممارسة هذه السلطة الأبوية بالكامل، أمراً مستحيلاً في الواقع، (بالرغم من ذلك) فإن الإدارة المباشرة هي شعار اليوم".^(٧١)

وما بين المأمور في قمة الهرم الإداري والفلاحين في قاعدته تراثت عدد من الطبقات الإدارية احتل فيها قادة الأهالي مواقع النظار والمكوك والعمد والشيوخ، وكان المأمور الإداري قطب الإدارة المحلية، هو المركز الذي تمر من خلاله كل الاتصالات الرسمية، ويصدر ويصدق على المراسيم الإدارية، ولم يكن مسموحاً بالتواصل الأفقي بين وحدات الإدارة المحلية، ولكن كان يمكن للمكوك من وحدات إدارية مختلفة، بالالتقاء بالموظفين الحكوميين لمناقشة مشاكلهم.

في عام ١٩٤٤ عندما كَوّن المجلس التشريعي السوداني لإرضاء البرجوازية الصغيرة الصاعدة في الشمال، وخلق إطار محتمل للحكم الذاتي، كان نواب جبال النوبة هم المأمير الإداريين الذين مثلوا دور الحارس لمصالح النوبة.^(٧٢) لم يعبر ذلك عن اهتمام السلطات الاستعمارية بعزل المنطقة عن التطورات الدستورية والسياسية التي كانت تواجهها البلاد، فحسب، بل عكست أيضاً انعدام ثقها في مواطنيها المحليين.

الأساس الاستعماري للتشيزم الإثنى والقبلي:

احتل المك أو المك الأكبر في أنظمة النوبة السياسية المحلية، المرتبة الأعلى، ورغم تعدد أشكال هذه النظم، يأتي بعد ذلك العمدة ويليهم الشيوخ ورؤساء القرى في القاعدة. لم تقم هذه الوظائف الإدارية من فراغ، بل تعبر عن بنية دقيقة التحديد للسلطات المحلية. وتؤكد هنا أن بنية السلطة هذه تشكلت إلى حد كبير عبر المنافسة بين السلالات والعصبيات العديدة على المستوى المحلي. وقد حافظ البريطانيون على نظامهم الاستعماري ببناء تحالفات محلية خلقت، في معظم الأحيان، انقسامات جديدة، أو فاقمت من حدة الانقسامات الموجودة ووضعت هذه الانقسامات الأساس لظهور عصبيات مختلفة من داخل نفس الوحدة الإثنى أو الإدارية. وكان من النتائج المهمة للسياسة النوبية تصنيف السكان المحليين في قطاعات إثنية. حيث يحدد الانتماء الإثنى - القبلي للفرد انتماءه (أو انتماءها) السياسي لوحدة سياسية - إدارية معينة. وينطبق نفس المبدأ على السلالات. لذلك لم يكن تطور المجتمعات النوبية إلى فيدراليات التي نصت عليها السياسة النوبية، عملية سهلة، بل تتميز بصراعات على السلطة بين العصبيات المختلفة. وقد أسهم أسلوب البريطانيون في بناء تحالفاتهم، ومساندتهم لزعماء محليين معينين ضد آخرين وعصبيات محددة ضد أخرى، بالتأكيد، في نمو العصبية المحلية.

وقبل أن نتناول الكيفية التي اختار بها البريطانيون ممثلهم من الزعماء المحليين، لمساندة البعض من المكوك ضد آخرين، من المهم تحديد المهام التي كان هؤلاء الزعماء تأديتها في إطار البنية الإدارية.

إحدى الوظائف الهامة لهؤلاء القادة كانت في توفير حلقة وصل بين قمة السلطة، وهي المأمور الإداري، و"جماهير" الريف. وكان متوقعاً من قادة الأهالي المساعدة في تسهيل تطبيق السياسات الاستعمارية، التي لم يكن لهم دور في صياغتها. لذلك كان مطلوباً منهم أن يكونوا أقل اهتماماً بعكس تطلعات الفلاحين، وأكثر انشغالاً بتنفيذ توجيهات المأمور الإداري إضافة إلى ذلك، لم يقصد بمجهودات الإدارة الاستعمارية لكسب ولاء المجموعات الأهلية الحاكمة، بمنحها بعض الميزات ووضع إمكانات الدولة الاستعمارية تحت تصرفها، لم يقصد بذلك السبيل لتطوير إنتاج القطن. وبما أن التطور الاقتصادي للمنطقة تضمن إدماج الأوساط الفلاحية في اقتصاديات السوق (إنتاج المحاصيل النقدية، تجنيد العمالة المأجورة) فقد كان من مهام قادة الأهالي تعبئة الموارد البشرية والمادية، حسب توجيهات المأمور أو المفتش الزراعي والموظفين الآخرين. في الواقع كانت المهام التي يؤديها قادة الأهالي مهاماً متعددة تشمل: جمع الضرائب، تعداد الأكواخ، الفصل في النزاعات الجنائية وحقوق الملكية (الأرض) وتوزيع بذور القطن. وكما وصفهم نيوبولد (Newbold)، حاكم كريدفان، كانوا "وكلاء لكل الأقسام.. ليس فقط للقسم السياسي"^(٧٤) ولعل الأكثر أهمية لأغراض هذه الدراسة هو مسؤولية هؤلاء القادة عن تقديم التقارير عن المساحات المزروعة ومستويات المحاصيل وأساليب الزراعة وتوزيع الأراضي للمزارعين. كان يتم بعد ذلك تمرير هذه المعلومات إلى الجهات العليا للمساعدة في رسم سياسة زراعية متوافقة مع الأهداف العامة للسياسة الاستعمارية. وشملت السلطات الإدارية والقضائية التي مارسها هؤلاء القادة فرض الغرامات والسجن والطرده من المحليات، بالرغم من اختلاف هذه السلطات من طبقة إدارية إلى أخرى (اختلفت سلطات النظار والمكوك عن تلك التي كانت للشيوخ).^(٧٥) إن بدلاً من أن يعمل هؤلاء القادة كممثلين للفلاحين يعكسون تطلعاتهم أصبحوا بصورة ما جزءاً لا يتجزأ من جهاز الدولة الاستعمارية والرأسمالية الاستعمارية. وللمفارقة:

"فإن الحكومة البريطانية باستخدامها لمك ذي سلطات ومسؤوليات غير مسبقة في الحياة القبلية.. جعلت هذه الوظيفة غير مقبولة إلى حد كبير وسط السكان، وبدلاً من تقويته قادت في الواقع إلى إضعاف وضعه الاجتماعي".^(٧٦) (التأكيد من المؤلف)

في خضم عمليات الإخضاع تم تحطيم قواعد نفوذ معظم المكوك العصاة. ولملء هذا الفراغ على المستوى المحلي، وخلق قاعدة اجتماعية للحكم الاستعماري تجاهلت الإدارة البريطانية قواعد الخلافة للمناصب السياسية وقامت مباشرة بتعيين مجموعات من الممالئين الذين جاءوا من خارج الأسر المالكة أو السلالات الحاكمة.^(٧٧) وكان معظم هؤلاء المعينون رجال شرطة سابقين أو ضباط في الجيش روى أن خبراتهم الحضرية أمنتهم بمهارات في إدارة شؤون الحكم وإحكام السيطرة على السكان المحليين.

وتميزت عائلات معظم هؤلاء المكوك الذين تم تعيينهم بعد عمليات الإخضاع بأصولها السلالية الوضعية،^(٧٨) بالرغم من أهمية الإشارة هنا إلى أن الأسر المالكة ذات الأصول السلالية العالية، مثل أسرة رحال من كادوقلي، تم إدماجها هي الأخرى في بنيات السلطة الاستعمارية. لذلك تم نبذ وازدراء المكوك المعينين من الحكومة، فقد هوجم أولئك الذين استمدوا شرعيتهم من أصولهم "الأسرية المالكة" بوصفهم ممالئين للبريطانيين. ومع ذلك فقد كانت القاعدة العامة أن أولئك الذين استمدوا موقعهم السلطوي من ممالأة السلطة الاستعمارية فقط، وليسوا من سلالات مالكة، كانوا أكثر قابلية لاستعداد عشيرة ضد عشيرة، وسلالة ضد سلالة، مستخدمين الزعماء المحليين لتقوية وتثبيت نفوذهم. وقد أطلقت هذه الصراعات الزمام لعملية منافسة لم تطل مواقع السلطة، فحسب، بل تعدتها كما تشير إلى ذلك مستويات الفساد والتصرف غير المشروع في الأموال العامة، إلى التنافس على رأس المال المتراكم.^(٧٩) ويمكن القول هنا أن هذه العملية المعقدة من الصراعات حول السلطة وبناء التحالفات والفرص المتاحة للثراء عبر المواقع الوظيفية، وضعت الأساس لنمو الاتجاهات العصبية على المستوى الإقليمي والمحلي.

كان توزيع الأعباء الضريبية والعمالة القسرية وكذلك عائدات الأراضي، وبذور القطن ومواقع الموارد المائية يتم بصورة متفاوتة بين النوبة.^(٨٠) وقد سعى أولئك الذين لم يخرطوا في جهاز الدولة الاستعمارية لإقامة التحالفات مع المجموعات المتندمة الأخرى، أو قاموا، في حالات أخرى، بتحريض مجموعاتهم على حجب دعمها عن العمدة أو الناظر، اللذين كانا في الخدمة. ويحدث من وقت لآخر أن تتفصل عشائر أو مجموعات قبلية من الجسم الإداري الرئيسي وتطالب بإقامة عموديتها أو مشيختها الخاصة. وترتب على ذلك أن أفضت الدسائس وإقامة التحالفات إلى عملية مستمرة من الانقسامات، والاندماجات في وحدات إدارية محلية جديدة.^(٨١) وكان لهذه العملية أثر كبير في القدرات المالية لهذه البنيات، لأن تعداد الوحدات السكانية والنشاطات الاقتصادية فيها هي التي تتحكم في العائدات الضريبية والموارد التي من المحتمل

حصولها عليها.^(٨٢) غير أن الأكثر أهمية هو أن هذه الصراعات حول السلطة خلقت انقسامات جديدة (وسط النيمنج، الكواليب، الليري والميري) وأحجبت الصراعات السابقة، كذلك التي كانت بين مجموعات الحوازمة المختلفة، أو بين النوبة والبقارة.^(٨٣)

ومن ثم أدى تدخل الإدارة البريطانية إلى تصدع العمليات السائدة وأضعف المجال أمام تطور قيادة فعالة، قادرة على التعبير عن مشاكل الأوساط الفلاحية، وتوفير تمثيل أكثر أصالة على المستويين الإقليمي والوطني. وقد عرض هذا الوضع، كما سندلل على ذلك لاحقاً، النوبة للسيطرة والاستغلال بواسطة الجلاية والأحزاب السياسية الشمالية.^(٨٤)

السياسة النوبية والتجنيد للعمل بالاجر:

رأينا في الفصل السابق أن استرقاق النوبة حول الإقليم إلى منطقة خلفية لتصدير العمالة والمنتجات الزراعية إلى مناطق أخرى في السودان، في الغالب، شمال السودان، وإلى مصر في القرن التاسع عشر، ونود أن نؤكد هنا أنه بالرغم من نجاح جهود الإدارة البريطانية في إنهاء استرقاق النوبة، فإن البنيات الأساسية التي أحالت الإقليم إلى منطقة خلفية للمركز النيلي بقيت كما هي، أو في الواقع، ازدادت قوة. فلم يؤد القضاء على تجارة الرقيق، في هذا الإطار، إلى إنهاء الوضع الهامشي للإقليم. بل في الواقع مهد إخضاع النوبة الطريق لإدماجهم في اقتصاديات السوق. كمنتجين مباشرين وعمالة رخيصة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تثبيت وضع الإقليم كمنطقة خلفية.

فيما يلي سنتناول باختصار سياسات التوطين والاستخدام التي طبقت والكيفية التي عكست بها هذه السياسات جوهر وروح السياسة النوبية. في البداية نطرح بعض الإداريين لمنطقة جبال النوبة بوصفها مصدر القوى العاملة لمشاريع القطن المروية التي كان يجري إنشاؤها على امتداد نهر النيل في وسط وشمال السودان. ففي عام ١٩٢٣ أشار تقرير إقليمي إلى تواجد كبير للقوى العاملة بالمنطقة في مقابل القليل جداً من فرص الاستخدام.^(٨٥)

وترتب على ذلك انتقال الأهالي إلى أماكن عديدة مثل الخرطوم، الأبيض الرهد وأم روابة، بحثاً عن العمل، وأصبحوا متواجدين "عملياً في كل المحطات على النيل حتى تونجا في الجنوب".^(٨٦) كان الإداريون في مديرية جبال النوبة على قناعة بأنه:

"في حالة قيام هيئة العمل بإطلاع سلطات المديرية على الأماكن التي يحتمل أن تكون لديها احتياجات عمالية والتي تطلب قوى عاملة، فإنه يمكن تصميم مشروع يكون في مصلحة كل الأطراف".^(٨٧)

غير أن الاعتبارات السياسية كان لها الوزن الأكبر في التقرير بشأن مقترحات استخدام النوبة في المناطق النيلية، فقد كان الاتجاه الغالب وسط الإداريين الاستعماريين هو أن يعمل المهاجرون النوبة داخل كردفان، في الأبيض أو في أماكن يمكن الإشراف عليهم منها بسهولة.^(٨٨) وقد توجت هذه التوجهات السياسية، بصورة رسمية بقانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢، الذي أجاز للحد من تعرض شباب النوبة "لحياة المدن" التي جعلتهم مكشوفين أمام مؤثرات التفتت القبلي.^(٨٩) وقد عبر جيلان عن نية الحكومة في إضعاف الدور الذي يمكن أن يلعبه عمال المدن عن نطاق محلياتهم بقوله:

"إن النمو المتسارع لكادوقلي تسبب في ظهور عدد من المشاكل، ليس بأقلها كيفية التعامل مع العمال النوبة، الذين يعمل جزء منهم بصورة ثابتة وجزء آخر بصورة متنقلة، والذين تأثروا ببيئاتهم المدن، لكنهم لم ينفصلوا تماماً عن مجتمعاتهم، ليس فقط للوقوع ضحية المؤثرات الحضرية، ولكن أيضاً، في أوضاع مناسبة لإيصال هذه المؤثرات لأخوانهم الذين بقوا في هذه المجتمعات."^(٩٠) (التأكيد من المؤلف)

عبر هذا الاتجاه في ظاهرة عن المخاوف من التأثيرات السلبية المحتملة لإدماج متسارع للنوبة في اقتصاديات السوق لكنه يخفي في الحقيقة اهتماماً بتأمين إنتاج القطن بإمداد مناسب من الأيدي العاملة. وكما سنرى لاحقاً، فقد كان مقدرًا لإنتاج القطن كمحصول نقدي أن يتطور على أساس شكل من أشكال الملكية الفلاحية. وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن استخدام الأيدي العاملة الأسرية الاستخدام الأقصى، مما يتيح فرصاً للعمل في صناعة القطن المحلية وفي المجالات المتصلة بها.

بالرغم من ذلك واصل الاتجاه العام لهجرة شباب النوبة إلى المراكز الحضرية ازدياده، حتى وإن نقصت معدلات هذا الازدياد مؤقتاً في فترات زمنية محددة. وكما لاحظ صالح فقد تبع إدخال المحاصيل النقدية، وإنشاء المحالج، والتوسع في قطاعات الحرفيين والخدمات تبع ذلك أن شهدت المراكز الإدارية الرئيسية تنامياً في حجم سكانها وصل إلى ثلاثة أضعاف.^(٩١) وذكر أن شباب النوبة هاجروا من جبالهم وقراهم إلى المدن الإقليمية والمراكز الرئيسية لصناعة القطن وإلى الحقول الزراعية للجلابة، بحثاً عن العمل بأجر، على أساس ثابت أو مؤقت.^(٩٢) غير أن الأمر الذي كانت له أهمية بالغة هو الأعداد المتزايدة من المهاجرين النوبة الذين استوعبتهم أسواق العمل في أواسط وشمال السودان، حيث عملوا في الخدمات الصحية وفي مشروع الجزيرة وفي السكك الحديدية. وقد أزعجت معدلات هجرة النوبة الإداريين البريطانيين، وعلى الأخص جيلان (Gillan) مهندس السياسة النوبية، حيث طلب تدخل السلطات المركزية

لإيقاف هذه الهجرة مذكراً بالمبادئ الأساسية للسياسة النوبية في بناء "حضارة نوبية قائمة على ثقافة النوبة".^(٩٣) ولأن النمو المتصاعد لاتجاهات الهجرة قد يؤدي إلى إعاقة الثقافة والهوية النوبية وإلي إضعاف "خطوات مختلفة.. اتخذت لترسيخ مشاعر الاعتزاز بالعرق والوطن لدى النوبة ولإبقائهم في مناطقهم"^(٩٤) ثم يواصل قائلاً:

"لقد وضح لي أنه ليس من السهولة دائماً الموازنة بين متطلبات السياسة ومقتضيات التقدم الاقتصادي. فالمهاجر النوبي، مثلاً، يقوم بوظائف اقتصادية مفيدة في الجزيرة، وفيما اعتقد، كذلك عامل الصحة في الخرطوم والمهندس البحري في الخرطوم شمال. ولكن في نفس الوقت يتواجد هذا العامل الاقتصادي هنا. فالقطن (محصول) مهم وليس مجرد ثروة محلية، والشئ نفسه ينطبق على الحبوب. لقد جاءتني في أوقات شكاوى ثبتت صحتها من المكوك، عن ندرة عدد الرجال سليمي البنية الذين تبقوا لأعمال الزراعة المحلية".^(٩٥)

وكانت اقتراحات حاكم كردفان للسكرتير الإداري ولحكام الشمال الآخرين تدعوهم إلى وقف تجنيد العمالة النوبية واستبدال من يعملون منهم، ومحاصرة وإرجاع من لا عمل لهم. غير أن محاولات تطبيق هذه السياسة لم تنجح كثيراً.^(٩٦) وكان السبب الهام في ذلك هو الإخفاق في دراسة العوامل الأساسية لهجرة النوبة: العائد غير المجزي لزراعات الفلاحين المتخلفة، الضرائب، العمالة القسرية، والأجور المتدنية في مناطق جبال النوبة.^(٩٧)

وقد عبرت شبكة الوكالات التي أقيمت لإرغام النوبة الذين يعملون ويعيشون في المدن، على الرجوع إلى جبالهم وقراهم، عبرت عن تذمر الإداريين الحكوميين من تصاعد اتجاه النوبة للهجرة خارج المنطقة.^(٩٨) وحُدثت مدن مختلفة في كردفان وأواسط السودان كمراكز للوكالات النوبية التي يقوم المكوك والمأمير من خلالها بتسيير إجراءات عودة المهاجرين. كذلك تم تنسيق على مستوى عال بين السلطات المحلية، الشرطة والسكك الحديدية في هذا الأمر.^(٩٩) ولكن برغم هذه الجهود لإعادة النوبة إلى مناطقهم، فقد ذكرت التقارير بأن الوكلاء وجدوا صعوبة كبيرة "في إخراجهم من مخابئهم حيث كانوا كثيراً ما يقومون بتغيير أسمائهم ويدعون الانتماء إلى غير دائرة الملك الذي يسعى لإرجاعهم".^(١٠٠)

وبالرغم من صعوبة إعطاء أرقام فيما يتصل بالأعداد الحقيقية للنوبة الذين توجهوا للمناطق النيلية بحثاً عن العمل، إلا أن التقارير الحكومية سجلت نقصاً متزايداً

في الأيدي العاملة في المصانع ومزارع القطن التي يمتلكها الجلالة وفي قطاع شق الطرق في جبال النوبة.^(١٠١) في عام ١٩٤٣ كان قد تقرر الرجوع للسكرتير الإداري لتسوية النزاعات الإدارية التي تنشأ بين المديرين والمصالح الحكومية، أو عند الاختلاف على جدوى الأيدي العاملة.^(١٠٢) ولكن بعد عام واحد، ١٩٤٤، وجه مجلس العمل، عند تناوله لاستخدام الأيدي العاملة في المناطق الريفية، وجه المصالح بالكف عن تقديم طلبات عاجلة للأيدي العاملة المحلية، في حالات الطوارئ أثناء الموسم الزراعي.^(١٠٣) وعلى إثر ذلك أمر السكرتير الإداري مدير كردفان:

"بترتيب الأمور مع مصالح العمل بمديريتكم بحيث تمتنع عن التجنيد المحلي للأيدي العاملة ومنافسة مزارعي القطاع الخاص في نزوة الموسم الزراعي، باستثناء حالات الطوارئ القصوى، وبعد التشاور مع السلطات المحلية، بذل الجهد لكي يظل الأجر اليومي في مستوى ٦-٧ قروش".^(١٠٤)

أفادت هذه السياسة الجلالة والزعماء التقليديين الذين استخدموا العمالة المأجورة للتخلص من الأعشاب وإزالة الجذور ونظافة الحقول والحصاد. وقد اصطدم هذا الاتجاه بواحد من الأهداف الأصلية للسياسات الزراعية الاستعمارية التي سعت، كما سنرى لاحقاً، إلى الحد من ظهور رأسماليين زراعيين في جبال النوبة. وتدل هذه النتيجة على تناقضات سياسات الدولة الاستعمارية في مجالات الزراعة والاستخدام في علاقتها مع السياسة النوبية غير المتماسكة، مع الفشل الذريع في حماية الفلاحين النوبة من استغلال الجلالة، وهيمنة الثقافة العربية الإسلامية، لم تتجح الإدارة الاستعمارية في الواقع، في إعاقة تطور طبقة الرأسماليين الريفيين ممثلة في التجار الجلالة وهناك أدلة ضافية تبين كيف تحولت الإدارة الأهلية المحلية لأنزع تجند الأيدي العاملة لكبار مزارعي القطن من الجلالة والزعماء التقليديين.^(١٠٥) علي وجه التحديد أثناء التوسع في زراعة القطن ما بعد ١٩٤٥، ووصل إلى ذروته مع الحرب الكورية، عندما لم يقتصر استخدام العمالة النوبية على مزارعي القطن المحليين من الجلالة، فحسب، بل تم ترحيلها، على نفقة الحكومة للعمل في جني القطن بمشروع الجزيرة".^(١٠٦)

لقد دللنا هنا على أنه يتعلق باستخدام العمالة النوبية، لم تتجح السياسة النوبية في الاحتفاظ بالنوبة في مناطقهم، فعلي العكس من نوايا وإعلانات هذه السياسة، لعبت المصالح الحكومية والإدارة الأهلية دوراً هاماً في تجنيد العمالة المأجورة لفائدة بيروقراطية الدولة وطبقة الرأسمالية الزراعية الناشئة في الإقليم وعلى نطاق القطر.

١- المجموعة من الأدبيات تبحث في هذا الموضوع وتتاول قضايا أفريقية شبيهة
أنظر:

Lonsdle, J. and Berman, B., "Coping with the Contradictions, the Development of the Colonial State in Kenya, 1895", Journal of Africa History vol. 20, 1979 pp. 486-505, Yong, C. "Patterns of Social Conflict: State, class and Ethnicity" Daedalus, vol. 3, no. 2, spring 1982, pp. 74-81, Amin, S.,S "The class struggle in Africa, Africa Research Group, report 2, Boston, 1969, pp. 34-38, and Tignor, R. L. "Colonial Chief and Chief less Societies", Journal of Modern Africa Studies vol. 9, no. 3, 1971, pp. 339-359.

2- Ellses, R. J., The Kingdom of Tegali, Sudan Notes and Records, vol. 18. part, 1, 1935, pp. 24-33.

3- Cudsi, A. op. cit., p. 105.

٤- أنظر أدناه في الجزء الذي يتناول تطور الحكم المحلي في المنطقة. لدراسة مفصل
أنظر:

Kenrick, J. W. "The Kingdom of Tegali 1921-1946", Sudan Notes and Records, vol. 29, 1948, pp. 143-150, and "Tegali Kingdom outline o
كتاب مجهول وبلا تاريخ

5- Vican Miles, A. L. W, Nuba Mountains: Their past Future, 1930, Unpublished Report, School of Oriental Studies, Durham University, p. 10.

6- Ibid., pp. 3-4.

7- Ibid., p. 9.

8- Cudsi, A. op. cit., p. 71.

9- Ibid., p. 71.

10- Ibid., pp. 10-11.

11- Cudsi, A., op. cit., p. 67.

12- CIVSEC, 5/1/3/10, Central Record Office, Civil Secretary Memorandum, 20/12/1930.

13- Cudsi, A. op. cit., p. 67.

14- Ibid., p. 68.

15- Ibid., p. 69.

16- Ibid., p. 69.

17- Ibid., p. 70.

18- Ibid., p. 70.

19- Nadel, S. F., op. cit., p. 294.

٢٠- صحيفة كردفان الأسبوعية، عدد رقم ٤٣٠ يوم ٢٩/٤/١٩٥٥ ص ٣٩ و ٤٥.

Kordofan Weekly, no. 430, 29/4/1955, p. 39 and p. 45.

21- Cudsi., A. op. cit., p. 79.

22- Ibid., p. 91.

23- Ibid., p. 94 and p. 96.

24- Salih, K. O., op. cit., pp. 40-64, and March, G. F., "The Development of native Agriculture in the Nuba Mountains of Kordofan Province". Sudan Pamphlet, vol. 49, 1936, p. 78.

٢٥- لتفاصيل أوفي أنظر:

Cudsi, A. op. cit., pp. 97-117, Salih, K. O. op. cit., pp. 40-64, كاتب بدون
"War in The Jebels" Sudan Notes and Records, vol.22, pp. 89-
101

26- Ibid.

27- Cudsi, A., op. cit., p. 117.

28- Cudsi., A., op. cit., p. 105.

29- Ibid., p. 116.

30- Ibid., p. 102.

31- Ibid., p. 116.

32- Ibid., p. 109.

33- Gillan. A., "Some Aspects of Nuba Administration" Sudan Government Memorandum, no. 1, 6/4/1932 Sudan library. University of Khartoum, document no. 23976/8 HE.

34- Cudsi, A. op. cit., p. 106.

35- Cudsi, A. op. cit., and Loiria, A., The Southern Policy, memo., Department of Political Science, University of Khartoum, بدون تاريخ

36- Berll, E. A., Colonialism and Underdevelopment in East Africa:

The Politics of Economic Change 1919-1939, Heineman, London, 1978- p. 41.

37-Ibid., p. 41.

38- Salih, K. O., op. cit. p. 67.

39- Sillan, A. op. cit. p. 6.

40- Ibid., p. 7.

41- Ibid., pp. 11-12.

- 42- Ibid., p. 20.
- 43- Ibid., pp. 20-21.
- 44- Vicar Miles, A. L.W. op. cit., p. 17.
- 45- Ibid., p. 3.
- 46- Ibid., p. 11.
- 47- Ibid., p. 11.
- 48- Ibid., pp. 11-12.
- 49- Sudan Government. Nuba Mountains Province Annual Report, 1922, p. 212.
- 50- Vicar Miles, A.W., op. cit, p. 23.
- 51- Sudan Government, Nuba Mountains Province Annual Reports, 1922, p. 212.
- ٥٢- أسرعت بعض البيوتات التجارية الأجنبية في إعادة تأسيس أوضاعها التجارية في الأبيض بعد نهاية الدولة المهدية. في مدن الأقاليم الأخرى وجد الجلاية أنفسهم في منافسة مع صغار التجار الأجانب (يونانيين، مصريين، وسوريين) الذين عملوا كوكلاء محليين للمؤسسات التجارية التي تعمل في مجال التصدير والاستيراد. وكان لشبكة المعاملات التي أسسها الجلاية في السابق مقرونة بمعرفتهم الواسعة بجمال النوبة والعلاقات المتداخلة مع السكان المحليين، الفضل في المحافظة على أوضاعهم التجارية في مناطق معينة. وقد أحال الحاج العوض محمد نور، أحد تجار كادوقلي، إلي ما أسماه "المبادرات، مجهودات وصعوبات المجازفة" في فتح طريقهم وفي المحافظة على روابطهم مع السكان المحليين. مع ذلك، باندلاع الحرب العالمية الأولى تم إعلان معظم المناطق المهمة، ضمناً، بوصفها "مناطق تجارية" لعائلات معينة من الجلاية منها: المقبول في تلوذي، شبيون في الدلنج، ود إبراهيم في لقارة، الغبشاوي في رشاد، حياة الله في أبي جبيهة، ومحمد نور والسنجك في كادوقلي والشايب في البرام وتلوذي. مقابلة مع الحاج العوض محمد نور، كادوقلي، ١٩٨٢/١١/١٨.
- 53- Sudan Government, Governor General Reports: 1913.
- 54- Sudan Government, Governor General Reports: 1913. p. 79. University of Khartoum, Sudan Library, document no. 87 AB.
- 55- Ibid., p. 189.
- شهد وصول خط السكك الحديدية إلي الأبيض ١٩١١ مما يثير الاهتمام هنا ملاحظة أن المركز التجاري لغرب السودان.
- 56- Henderson., K. D. op. cit. p. 17.

٥٧- تابع الإداريون الاستعماريون بانزعاج بالغ النفوذ السياسي والاقتصادي المتصاعد للعرب الجلابة والبقارة، وما أن يؤدي إليه من أضرار على النوبة.

58- Gillan, A. op. cit., p. 20.

59- Salih, K. O. op. cit., p. 82.

60- Sudan Government, Governor General Reports: 1930.

61- Gillan, A. op. cit., p. 20.

62- Salih, K. O. op. cit., p. 82.

63- Nadel, S. F. op. cit, pp. 481-499. كذلك Sanderson, L. "Educational Development in The Nuba Mountains Region of the Sudan" Journal of Africa History, vol. 4. no. 2, 1963, pp. 241-247.

64- Loiria, A. L. op. cit., p. 494.

65- Sudan Government, Governor General Reports: 1934.

66- Nadel, S. F. op. cit., p. 494.

67- Awad, M. H. op. cit., 225.

68- Loiria, A. L. op. cit., pp. 10-11.

69- Woodward, P. Political Factors in the Changing Structure of Administration: A comparative Study, Development Studies and Research Centre, Discussion paper 14, Khartoum University, April 1982, p. 13.

٧٠- أنظر الفصل السادس لدراسة مقارنة عن تدمير النخب الأفريقية المتعلمة من الزعماء المحليين أثناء الفترة الاستعمارية، أنظر:

Tingor, R. L. op. cit., p. 351-355.

71- Gillan, A. op. cit., p. 5.

72- File Kn. P. 1. A. 4., Rashad Archives, A Report of The Advisory Council for Northern Sudan.

73- Amin, S. op. cit., p. 34.

74- Newbold, D. "Development the Nuba Mountains", in Henerson, K. D., The Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London, 1952, p. 495.

75- Salih, K. O. op. cit., pp. 101-151.

76- Cudsi, A. op. cit., p. 109.

77- Ibid., pp. 107-112.

٧٨- مقابلة مع إبراهيم حميمة، كبير مفتشي التعليم بالمنطقة، الدلنج، ١٨/١٠/١٩٨٢.

79- Cudsi, A. op. cit. p. 195, Saeed, A. op. cit., pp. 314-315, File Kn. P. 60. E. 25. Dilling Archives From D. C. to Kordofan Governor, 14/11/1950, and File

Kn. P. 60. E. 25. Dilling Archives From D.C. to Kordofan Governor, 12/6/1950.

٨٠- مقابلة مع الفاتح النور، رئيس تحرير جريدة "كردفان" الأسبوعية، الأبيض
and Cudsi, A. op.cit., p. 105. ١٩٨٢/٤/١٩

81- File Kn. P. bb. D. 10 Kadugli Archives, D. C. Report. 12/2/1933.

82- Ibid.

83- Salih, K. O. op. cit., pp. 67-69.

٨٤- أنظر الأبواب (٦-٧-٨)

85- INTEL. 4/2/10, Nuba Mountains Province Annual Report, 1923.

86- Ibid.

87- Ibid.

88- INTEL 4/1/10, A Note by the Chairman of Labour Committee 29/11/1921.

89- Salih, K. O. op. cit., p. 329.

90- Quoted in Salih, K. O. op. cit.

91- Salih, K. O. op. cit., p. 328.

92- Ibid.

93- CIVSEC 35/2/7. Correspondence, from Gillan, Governor, of Kordofan, to civil secretary, 24/3/1932.

94- Ibid.

95- Ibid.

96- Ibid.

97- File Kn. p. 67. B. 1. Dilling Archives, from D.C. of Jebels district to D.Cs. of EL-Obeid, Kosti, Wad Madani, Hassahiesa, and Khartoum North, 18/5/1947.

98- File Kn. p. 35. G. 1. Rashad Archives from D.C. of Eastern Jebels to Governor of Kordofan, 6/2/1945. كذلك File Kn. p. 35. G. 1. Rashad Archives from D.C. of Eastern Jebels to D.C. of Eastern Kordofan. 23/1/1945.

99- Ibid.

100- File Kn. p. 35. F. 1. Kadugil Archives from D.C. Central District to D.C. Jebels District 24/7/1949.

101- File Kn. p. 35. F. 1. Rashad Archives from D.C. to local agricultural officers of Abu-Gubieha and Kadugli, 6/1/1942. Also file Kn. p., 73. D. 5. Rashad Archives Letter to Mek Adam Jeili from D.C. 6/1/1942 file kn. p. 37. C. 1. Kadugli Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 14/7/1947, and File Kn. p. 37. D. 6. Kadugli Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 17/4/1943.

102- Ibid.

- 103- File Kn. p. 37. C. I. Kordofan Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 5/9/1944.
- 104- File Kn. p. 37. C. I. Kadugli Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 10/7/1944.
- 105- File Kn. p. 37. D. 5. Rashad Archives, from D. C. Jebels District Tegali Rural District Council, 19/6/1948.

للمزيد عن الدور الذي لعبه قادة الأهالي كوكلاء وتعبئة العمالة المحلية في المنطقة
أنظر: مذكرة للملك آدم جيلي يدعو لجلب عمالة في الزراعة.

File Kn. p. Rashad Archives, 4/8/1948, File Kn. p. Rashad Archives, from Abu Gubieha Adminisrtive office t D. C. of Tegali 27/12/1948, also File Kn. p. 35. F. 1, Kadugli Archives, from D.C.. of Kadugli Chairman of Tegali Rural District Council, 1/12/1948.

- 106- File Kn. p. 37. D. Rashad Archives, from D. C. of Tegali to all administrative officers in Region.

الفصل الرابع

إنتاج القطن والبنية الزراعية في جبال النوبة

١٩٢٤-١٩٥٢

مقدمة:

أحدث إدخال القطن كمحصول نقدي رئيسي في الإقليم تحولاً كبيراً في البنية الاجتماعية - الاقتصادية لجبال النوبة وسيبحث هذا الفصل في التحولات التي طالت البنية الزراعية، بغرض التعرف على القوي الاجتماعية الرئيسية المتنافسة ومصالح كل منها. وكان لاستثناء القطاع الخاص الأجنبي من الاستثمار في صناعة القطن، والدور الاقتصادي لصناعة أقطان جبال النوبة، كان لها تداعيات هامة على التجار الجلابية. فقد احتكرت صناعة أقطان جبال النوبة عمليات تسويق وتصنيع المنتج. وعندما وجد الجلابية أنفسهم محرومين من المشاركة في هذه المجالات التي تتيح تراكم رأس المال، انتقلوا لزراعة القطن، مستخدمين في ذلك مواردهم التجارية فظهروا كمنتجين كبار للقطن متقدمين في ذلك بكثير على البدو البقارة، المستوطنين الفلاتة والفلاحين النوبة وسيلقي هذا الفصل بعض الضوء على العوامل التي شكلت عملية التمييز المذكورة في المنطقة. إلي ذلك أعطت السياسة الاستعمارية الأبوية، التي نظرت للإقليم باعتباره "منطقة متخلفة" أعطت المبررات لغياب الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والتعليمية، والتي كان أحد نتائجها تهيمش السكان النوبة المحليين واستثناءهم من الوظائف القيادية والسلطة.

١٤ مصادر موارد الدولة الاستعمارية وإنتاج القطن:

بعد فتح السودان عام ١٨٩٨ مباشرة، واجه البريطانيون الصعوبات المتصلة بإدارة أكبر أقطار أفريقيا. حتى العشرينات من هذا القرن كانت أهمية السودان كمستعمرة بريطانية هي في الأساس أهمية إستراتيجية. بالرغم من ذلك واجهت إدارة القطر صعوبات بالغة نتجت عن الطبيعة المتخلفة لموارده المادية والبشرية. وقد اتبعت الحكومة الاستعمارية، في تعاملها مع المشاكل المالية أثناء العقود الأولى للحكم الثنائي الانجليزي - المصري، اتبعت سياسة زراعية نتج عنها: "تحسن بطئ ولكنه مطرد، مستمد من منتجات مختلفة حبوب أكثر، المزيد من الذرة المطرية، المزيد من الجلود و - المورد الأفضل - المزيد من القطن".^(١)

وقد أدى إخضاع جبال النوبة لتسهيل إنتاج وتصدير كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، مثل الذرة، الفول السوداني والسمسم التي كان يتم في السابق استبدالها بالنقد. وتحكم التجار الجلابة في جمع وتصدير هذه المنتجات، والتي وفرت الضرائب المفروضة عليها مورداً للإدارة الاستعمارية. وشملت مصادر الدخل الأخرى ضرائب القطعان التي تجمع من البقارة. ولكن عملية إخضاع وإدماج النوبة في البنيات الاستعمارية محصورة في التجار الجلابة، سكان المدن، والعرب البقارة. إلى ذلك تسبب انهيار الأسعار في عام ١٩٢١، في كساد كميات كبيرة من الحبوب وخسائر ضخمة للحكومة، بالإضافة إلى الخسائر التي تعرض لها المنتجون.^(٢)

كان لابد من إيجاد مصادر للموارد حتى تتمكن بنيات الدولة الاستعمارية من العمل بصورة عادية. لذلك طبقت في عام ١٩٢٢ تجربة استبدال ضريبة الدقينة والعتب بالعرش (وهي ضريبة للحبوب) في جبال معينة وبالأخص في مناطق الدلنج وكادوقلي.^(٣) تم تعميم هذه الضريبة في عام ١٩٢٥ وطُورت لما عُرف فيما بعد بنظام الربط. والذي عني إعداد قائمة بدافعي الضرائب والمبلغ الذي يجب على كل منهم أن يدفعه.^(٤) حدثت هذه التحولات، التي صُممت لجعل عملية جمع الضرائب أكثر كفاءة بعد أن انخفضت الموارد المتصلة من جبال النوبة من ١٦,١٧٦ جنيه مصري في عام ١٩٢١ إلى ٨,١٧٥ جنيه في عام ١٩٢٢^(٥) وتزامن ذلك مع الفترة التي بدأت فيها عملية الإخضاع مرحلة تأسيس البنيات السياسية والإدارية والاستعمارية في المنطقة. للمحافظة على هذا الوضع، كان:

"لابد من إنفاق مبالغ كبيرة.. في استخدام القوات العسكرية لمساعدة الإدارة في فرض أوامرها، والحفاظ على السلام".^(٦)

كانت هناك أيضاً حاجة لموارد مالية من أجل تحسين وتوسيع شبكة الاتصالات.^(٧) ولكن الحكومة الاستعمارية، لاعتبارات مصالحها السياسية، كانت حذرة في فرض ضرائب إضافية لتغطية هذه النفقات. لأن الضرائب الباهظة وأساليب القهر التي مورست في جمعها كانت من الأسباب الرئيسية لمقاومة النوبة للحكام الأتراك - المصريين ولحكام الدولة المهدية. لذلك تم في نهاية الأمر، في أوائل العشرينات تخفيض معدلات الضرائب للمساعدة في دفع عملية إعادة الثقة.^(٨)

حتى يمكن زيادة حجم الموارد الضريبية، قررت الإدارة الاستعمارية في نهاية الأمر تشييط تجار التصدير بزراعة القطن.^(٩) نظراً للصعوبات المالية، اتجهت النية في البداية للقطاع الخاص للاستثمار في زراعة القطن. وقد شجعت ملائمة "التربة الطينية"

لمنطقة جبال النوبة،^(١٠) وطول فترة هطول الأمطار، والظروف المناخية المناسبة شجعت على زراعات تجريبية للقطن المصري والأمريكي ما بين ١٩١١-١٩١٣.^(١١) وسمح لشركة من شرق أفريقيا بإجراء تجارب في القطن المصري طويل التيلة والأمريكي قصير التيلة في منطقة تلودي، حققت محصولاً جيداً.^(١٢) غير أن المشاكل المتصلة بالعمالة وغياب البنية التحتية الخدمية دفعت هذه الشركة للتحول من التجارب الزراعية إلى مساعي استغلال موارد المنطقة المعدنية.^(١٣) وجاء المسعى الثاني في عام ١٩٢١ من شركة بريطانية "Sudan Cotton Fuel Development Co." وبرغم تخلف شبكة الاتصالات قامت الشركة بشراء واختيار أنواع جديدة من الأقطان لزراعة مساحات تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ فدان.^(١٤) غير أن المشروع الذي كان يمكن أن يتطور إلى استثمار ضخم لزراعة القطن تم تأجيله، مؤقتاً، نظراً للكساد التجاري الذي حدث في أوائل العشرينات.^(١٥) وقد استمرت المشاكل التي واجهت التجارب التي أجراها القطاع الخاص الأجنبي، حتى منتصف العشرينات. كان من ضمن تلك المشاكل: غياب البنية التحتية الخدمية، مثل محطات البحوث، وسائل النقل، وخدمات الإرشاد الزراعي وصعوبة - وهذا هو الأهم - إيجاد التمويل الأولي.^(١٦) وأبدى الإداريون الحكوميون قلقهم من أن معدلات أرباح العاملين للقطاع الخاص العادية (عالية) "درجة تجعل من المستحيل تأمين أسعار معقولة للمزارعين".^(١٧) كان هناك شعور بضرورة نوع من التدخل الحكومي، لذلك عقدت عدة اجتماعات في لندن، للاتفاق على أساس لعمل مشترك بين عاملين من القطاع الخاص والحكومة، بين ممثلين للحكومة و "British Cotton Growers Association, Sudan Plantation Syndicate The Empire Cotton Growing Corporation" ومجموعة من مالكي مصانع القطن بلانكشير.^(١٨) وقد تمت مناقشة عدد من المشاريع في سياق هذه الاجتماعات.

اهتمت هذه المفاوضات المبكرة، في الأساس، بالإجابة على السؤال عن سيتحمل المخاطر المالية المترتبة على توفير رأس المال اللازم لتسيير هذه الصناعة. في نهاية الأمر تم الاتفاق على مشروع تشارك فيه شركتان هما ECGC - BCCA الحكومة الاستعمارية في تأسيس شركة.^(١٩) وتم الاتفاق على أن يكون نظام توزيع الأرباح شبيهاً بالنظام المتبع في مشروع الجزيرة، وأن يكون مجال عمل الشركة في شراء وحلج وتسويق الأقطان المنتجة في جبال النوبة، وأيضاً الأقطان التي تنتج في المديرية الجنوبية.^(٢٠) غير أن الحاكم العام أرجأ تكوين هذه الشركة متعللاً في ذلك:

"بإستحالة التنبؤ بالطرق التي يجب التعامل معها مع صناعة إنتاج الأقطان لكي تخدم بأفضل صورة مصلحة المزارعين المحليين والقطر على العموم".^(٢١)

وتقرر بدلاً من ذلك إطلاق يد الحكومة في إدارة مشاريع القطن على الأقل في مراحلها الأولى^(٢٢) وتركزت مفتوحة احتمالات السماح لرأس المال الخاص بتملك صناعة القطن عندما التزم موظفو الحكومة بخلق إطار يسمح بالاستثمار (الخاص)^(٢٣)، ولكن لأسباب عديدة لم يخلق هذا الإطار. وكان الدافع الأساسي وراء استثناء رأس المال الخاص (الأجنبي والوطني)، هو القلق الأبوي والوصاية على المزارعين النوبة وضرورة المحافظة على الاستقرار السياسي. إلى ذلك فإن اتفاقية لتوزيع الأرباح بين الحكومة، الشركات الأجنبية والفلاحين النوبة، كان من الممكن أن تؤدي إلى قيام مشروع زراعي جامع شبيه بمشروع الجزيرة^(٢٤) وبرغم الكفاءة المعترف بها لهذا النوع من المشاريع، كان هناك خوف من أن يؤدي ذلك إلى تهيش صغار الملاك الزراعيين وإلى أنواع أخرى من التمييز^(٢٥) لذلك تبلور اعتراض شديد على إقامة "جزيرة سوداء" في منطقة جبال النوبة^(٢٦). وكان هناك أيضاً تردد كبير في السماح لرأس المال المحلي بأن يقود التطور الزراعي، لأن ذلك سيؤدي إلى ازدياد نفوذ الجلاية، الذين نظر إليهم بوصفهم وكلاء للتعريب والأسلمة. بدلاً من ذلك اقترحت الحكومة الاستعمارية إستراتيجية تقوم على مبدأ "ترييف النوبة" (Villagization of the Nuba) لإيجاد إطار لتنمية زراعات الفلاحين^(٢٧) ونود أن نثبت هنا، أن إستراتيجية زراعات الفلاحين، والاستثمارات المحدودة في إقامة صناعة الأقطان ساعدت في الحفاظ على وتوسيع مصادر الموارد، دون أن تحدث تحولاً حاسماً في القاعدة الإنتاجية للزراعة في المنطقة، ومن ثم لم ترتفع معدلات الإنتاجية ارتفاعاً ملحوظاً كما تم إضعاف الإمكانات الديناميكية لزراعات الفلاحين^(٢٨).

صناعة الأقطان في جبال النوبة:

بعد أن قررت الحكومة حجب رأس المال الخاص عن المشاركات في صناعة القطن، اتجهت لحث السكان المحليين على زراعة القطن، مستخدمة في ذلك مزيجاً من التشجيع والإكراه. وتمثل الجانب الإكراهي من هذه السياسة في فرض الضرائب، وقد سجل تقرير رسمي الأثر المباشر الذي أحدثته فرض الضرائب في خلق الطلب على النقود، والذي أدى بدوره إلى انخراط الفلاحين في زراعة القطن^(٢٩) وأشار التقرير إلى الكيفية التي أسهم بها إقرار ضريبة على أفراد المزارعين بدلاً من العشر في ١٩٢٥، تم تعميمها على أجزاء مختلفة من المنطقة في السنوات التالية، في زيادة المساحات المزروعة قطناً^(٣٠) أما فيما يتصل بالتشجيع بواسطة الفنيين والموظفين الإداريين للحكومة، فقد تواصلت الدعاية لزراعة القطن، والتي كانت الحكومة قد بدأتها منذ عام

١٩٢٤، لمدة طويلة واتخذت أشكالاً مختلفة. وبينما وجدت الحكومة أنه من المناسب مخاطبة الجلالة مباشرة بواسطة المجموعة الفنية تركت مخاطبة العرب البقارة والفلاحة والفلاحين النوبة ليقوم بها زعماءهم ومكوكهم.

وبرغم الصعوبات في حث النوبة على زراعة القطن، ارتفع الإنتاج ارتفاعاً هائلاً أثناء العشرينات، كما يوضح ذلك الجدول أدناه:

جدول رقم ١-٤ يوضح انتاج القطن في جبال النوبة

الموسم	قنطار صغير (١٠٠ رطل)	السعر
٢٥/١٩٢٤	٤٦١ قنطار	٦٠ قرش للقنطار
٢٦/١٩٢٤	٩٠,٨٠٨ قنطار	٥٥ قرش للقنطار
٢٧/١٩٢٤	٢٦,٥٧٣ قنطار	٥٥ قرش للقنطار
٢٨/١٩٢٤	٤١,٩٩٩ قنطار	٥٥ قرش للقنطار

المصدر: حكومة السودان، التقرير السنوي للحاكم العام ١٩٢٩.

نتيجة لتوسع الإنتاج بدأت الحكومة تفكر ملياً في تحسين البنية التحتية ووسائل التسويق. وبحلول عام ١٩٢٧ كانت صناعة القطن قد تجاوزت مرحلة التجريب وأكدت جدواها الاقتصادية. وكانت السنوات ٢٨/١٩٢٧ هي التي تقررت فيها ترتيبات إضافية لتمويل البنيات التسويقية على أسس تجارية كما لو كانت "شركة تجارية".^(٣١)

صناعة أقطان جبال النوبة: التمويل والآليات التسويقية

استثمرت الحكومة في ١٩٢٧ مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري في تسويق القطن.^(٣٢) ولكن رغم قيام الحكومة بتوفير بعض المتطلبات التمويلية الأخرى من مصادر كانت تحت تصرفها، إلا أن الاستثمار الكلي في صناعة الأقطان ظل في مستوى متدن، كما سنوضح ذلك فيما يلي: كان الاحتياطي الكلي هو المصدر الأساسي الذي ساعد الحكومة في إحداث استقرار في تمويل صناعة أقطان جبال النوبة وتقليل المخاطر المرتبطة به. وبما أن هذا الاحتياطي تم بالامتناع الفعلي عن إعطاء الفلاحين السعر الكامل لمنتجاتهم. يمكن القول بأن الفلاحين النوبة هم الذين تحملوا عبء هذا الاستقرار في عمليات التمويل. وتمثل هذه المقولة بالتأكيد وجهة نظر اتحاد مزارعي جبال النوبة كما سنرى في الفصل السادس. كان مزارعو القطن الذين يقومون بتسليم

إنتاجهم لمراكز تسويق القطن، عادة في نوفمبر وديسمبر، يتلقون مبالغ نقدية عن هذا الإنتاج. بسعر ثابت يتم تحديده مقدماً للموسم الزراعي المعين، ويقوم بتقدير هذا السعر الثابت لمنتج موظفو الدولة على أساس تقديرات ينظر إليها باعتبارها تعكس السعر العالمي المحتمل. ^(٢٣) بعد تقدير السعر العالمي التقريبي يحول إلى معادلة في بورتسودان ^(٢٤) ثم يحسب المبلغ الذي سيتلقاه المنتج بأن يخصم من هذا السعر قيمة الضرائب والخدمات المقدمة من الدولة (رسوم التصدير، البذور، النقل من المنطقة إلى الساحل، تكاليف الحلج والتسويق) وبذلك يكون تحديد سعر القطن في سوق القطن في المنطقة. هذا السعر الذي يتلقاه المنتج يثبت في أكتوبر قبل أن تبدأ أسواق القطن في استقبال الإنتاج في نوفمبر. ويتوصل شراء القطن لعدة أسابيع، ولا تتمكن الحكومة من التخلص من كل الكمية إلا بعد عدة أشهر. ^(٢٥) ففي هذه الأثناء يمكن أن تحدث تغيرات كبيرة في أسعار السوق العالمي. بعد انتهاء وكيل الحكومة من شراء كل الإنتاج، يتم حلج القطن (بعد أن تم تشييد محالج القطن في الثلاثينات) وترحيله إلى بورتسودان مع الفائض عن متطلبات الزراعة من البذرة، ويتم تسويق البذرة (التي لم يكن المزارعون يتلقون أي مبالغ نظيراً لها حتى عام ١٩٥٣) والقطن بأفضل الأسعار الممكنة. إذا حدث وكانت أسعار السوق العالمي أكبر من التقدير الأصلي يحول الفرق إلى احتياطي التمويل. أما إذا كانت الأسعار العالمية أقل فيتم السحب من الاحتياطي لتغطية العجز ولخسائر الناتجة. إن التحديد الفعلي لسعر المنتج يعتبر عملية معقدة، ^(٢٦) غير أن شكاوى المنتجين من أن السعر يقدر عادة بصور منخفضة وجدت رواجاً، خصوصاً في بداية الخمسينات، عندما صار احتياطي التمويل كبيرة نسبياً (قدرت باثنين مليون جنيه مصري عام ١٩٢٥). ^(٢٧)

كانت الأهداف من حجز جزء من نصيب منتجي القطن استناداً إلى الإداريين الاستعماريين، ذات طبيعة مزدوجة: "أولاً: يشكل (ذلك) جزءاً من سياسة الحكومة لمحاربة التضخم، بمنع تداول كميات زائدة من النقد في الأوقات التي ترتفع فيها أسعار القطن، وثانياً، والذي يكتسب أهمية على المستوى البعيد، لأنها تسمح ببناء احتياطي قوي يساعد على دعم دخول المزارعين في الأوقات التي تنخفض فيها الأسعار" ^(٢٨)

وبالطبع فقد كانت هنالك سنوات انخفضت فيها الأسعار العالمية للقطن. ففي عام ١٩٢٧ شطبت الخسائر الناجمة مقابل الاحتياطي، وبينما حولت أرباح بلغت ١١٠,٠٠٠ جنيه مصري إلى احتياطي التمويل في موسم ٢٩/١٩٢٨، ^(٢٩) تسببت أسعار السوق المتدنية في العام الذي يليه، في خسارة بلغت ٣٩,٠٠٠ جنيه، انخفضت

إلى ٢٧,٧٢٢ جنيه على الحكومة، بعد السحب من الاحتياطي. ^(٤٠) في الواقع كانت الحكومة تخسر، وقد وضع الكساد التجاري في نهاية ١٩٢٩-٣١ صناعة أقطان جبال النوبة في حافة الانهيار.

صناعة أقطان جبال النوبة والكساد التجاري العالمي في أوائل الثلاثينات:

لم يؤثر الهبوط الشديد في حركة التجارة العالمية في بداية عقد الثلاثينات، بطرق مختلفة، على مصادر موارد الحكومة الاستعماري، فحسب، بل أيضاً على أوضاع قطاعات مختلفة من الأوساط الفلاحية، وكان نزول أسعار الأقطان لمنتج إلى ٢٦ قرشاً للقنطار يعني أن منتجي الأقطان الذين كانوا سيستعينون بالعمالة المأجورة لن يحققوا أية فوائد. ^(٤١) من هنا اعتمدت السياسة الحكومية للمحافظة على وإعادة تنشيط إنتاج القطن، اعتمدت على أصحاب الحيازات الصغيرة من الفلاحين، الذين واصلوا إنتاج القطن حتى يتمكنوا من دفع الضرائب المفروضة عليهم للحكومة. ^(٤٢) وقد اعترفت هذه السياسة بالدوافع الاقتصادية لقطاع الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة، والتي تمثلت في:

"اعتبار العمل المبذول شرطاً لا بديل عنه للحصول على ناتج العمل، وهو المحصول الغذائي - الذي يمثل الموضوع الأساسي لاهتمام (المزارع). أما المحصول النقدي - ناتج فائض العمالة - فهو شيء إضافي". ^(٤٣)

بعد أن ضمنت الحكومة الاستعمارية استمرارية إنتاج الحبوب بأسعار منخفضة، لجأت مستخدمة في ذلك كل قدراتها على التشجيع والإكراه، (المأمير الإداريين، الشبكة الإدارية والدعاية للزعماء المحليين) إلى حث الأوساط الفلاحية النوبية على مواصلة إنتاج القطن في ظل أسعار متدنية. وقد عكس بيان حاكم كردفان إلى مأمير الإدارة تصميم الحكومة الصريح في هذا الأمر:

"إنه من واجبنا كأولياء لأمر (الفلاح النوبي) أن نحاول، بكل لغة ممكنة، إفهامه أن من المحتمل أن تظل كل الأسعار سيئة، وأن من مصلحته مواصلة زراعة القطن بأسعار تقل كثيراً عما يتوقع في الماضي. ^(٤٤) (التأكيد من المؤلف).

حرص الإداريون البريطانيون على عدم استعداد الفلاحين النوبة بإرغامهم على زراعة القطن وكذلك دفع الضرائب بأي ثمن. فقامت الحكومة، في المناطق التي عجز فيها الفلاحون عن الحصول على المبالغ الكافية لدفع الضرائب، ولاعتبارات المصلحة السياسية، إلغاء ضرائب بلغت ٢,٦٠٠ و ٦٠٠ جنيه مصري على التوالي. ^(٤٥) ولكن

ظلت تلك حوادث معزولة، إذ ذكر أن الفلاحين في بقية المناطق قاموا بتسديد ما عليهم من ضرائب. زراعة مساحات أكبر من القطن بعد أن تعودوا (بصورة متزايدة) على أسعار المتواضعة. ^(٦٤) هذا التشكيل الناجح لتوقعات الفلاحين. الذي استخدمت فيه كل من الوسائل القسرية (الضرائب) والدعاية المكثفة، ساعد في تمهيد الطريق لتوسع كبير في صناعة القطن.

في الحقيقة كانت قدرة الفقراء وصغار الفلاحين على الاقتطاع من حاجاتهم المعيشية الضرورية، وعلى الضغط على أنفسهم بتوجيه قدر أكبر من العمل الأسري لإنتاج المحاصيل النقدية. هي الوسطة التي تجاوزت بها صناعة القطن الكساد وعبرت بها إلى الانتعاش، والتوسع كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢-٤). وقد أشار تقرير للحكومة الاستعمارية لانضباط الفلاحين النوبة قائلاً:

"كان واضحاً أن السواد الأعظم من السكان قد قاموا في صبر بتخفيض مستوى معيشتهم وحافظوا بجدارة على الموروث السوداني في التحمل في أوقات الشدة. ^(٤٧)

جدول ٢-٤ إنتاج القطن في جبال النوبة ٣١/١٩٢٩ إلى ٤٠/١٩٣٩

الموسم	المساحة بالفدان	الإنتاج بالقنطار	سعر القنطار بالقرش
٣٠/١٩٢٩	غير متوفر	١٤٧,٣٨٠	٥٥
٣١/١٩٣٠	٤٣,٠٠٠	١٥٠,٠٤٦	٥٠
٣٢/١٩٣١	٤٦,٠٠٠	١٢٤,٦٩٩	٢٦
٣٣/١٩٣٢	٣٢,٠٠٠	٨٢,٦٠٨	٢٨
٣٤/١٩٣٣	٤٧,٠٠٠	٢٤٠,٩٣٧	٣١
٣٥/١٩٣٤	٨٠,٠٠٠	٤٠٦,٨٢١	٣١
٣٦/١٩٣٥	٩٥,٠٠٠	٣٧٥,١٥٠	٣١
٣٧/١٩٣٦	١٢٥,٠٠٠	٣٠٩,٠٠٠	٣٧
٣٨/١٩٣٧	١١٦,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٣٧
٣٩/١٩٣٨	١١٠,٠٠٠	٣١٩,٤٢٧	٣٢
٤٠/١٩٣٩	١١٥,٠٠٠	٤١١,٠٠٠	٣٥

المصدر: الحاكم العام، التقارير السنوية، ١٩٣٠-١٩٤٠.

٥,٤,٤ صناعة أقطان جبال النوبة: مشاكل العمالة ولبنية التحتية:

بعد نجاح الحكومة في أن تعبر بصناعة أقطان جبال النوبة سنوات الكساد التجاري العالمي اتجهت لكي تحدد بوضوح سياستها الزراعية في المنطقة، وقد حددت أهداف هذه السياسة في:

(أ) إيجاد محصول نقدي رئيسي (القطن المصري)، (ب) إيجاد محصول أو محاصيل نقدية معاونة خصوصاً (السهم والفل السوداني) ومحصول غذائي منتظم (حبوب) في حالة هبوط الأسعار وأيضاً لأغراض الدورة الزراعية. (ج) استخدام الحيوانات في العمليات الزراعية للحراثة والنقل. (٤٨)

وفي الوقت الذي عبرت فيه هذه السياسة عن الاتجاه للتوسع في إنتاج القطن كمحصول نقدي شددت أيضاً على ضرورة الاكتفاء الذاتي لصناعة القطن فيما يتصل بالمتطلبات الغذائية، بكلمات أخرى، تأسست هذه السياسة على قاعدة أن إنتاج الأقطان يجب ألا يكون بصورة كاملة، على حساب محاصيل الحبوب ولكن لزيادة معدلات إنتاج القطن كان هنالك أيضاً اتجاهاً لمنع التداول التجاري للمحاصيل الغذائية. وتبع ذلك أن مستويات استثمار رأس المال وتنظيم الإنتاج تمت كلها بصورة حدثت بفعالية من تطور الإنتاج السلعي باستثناء القطن، في جبال النوبة. وأبقت على وسائل الزراعة التقليدية خاصة في مجالات إنتاج المحاصيل الغذائية. (٤٩)

وبالرغم من أن الحكومة قامت بتوفير رأس المال الاستثماري، إلا أنها شددت على الاستقادة القصوى من الموارد المحلية. وكانت المشاكل الرئيسية التي واجهت الإدارة حينئذ، تتصل بتوفير العمالة الزراعية وبناء البنية التحتية الخدمية، وسبق أن أشرنا إلى أن السياسة النوبية يمكن فهمها بوصفها تبريراً للإبقاء على النوبة في مناطقهم، ليس فقط بغرض عزلهم عن المؤثرات العربية، ولكن أيضاً للاحتفاظ بإمداد كاف من الأيدي العاملة لإنتاج القطن الذي يتطلب عمالة كثيفة. وقد استخدمت أجهزة الحكومة المحلية في تسهيل نشر أيدي عاملة في مناطق معينة في مراكز الإنتاج. وتنمية العمل الجماعي ليتولى مجالاً كاملاً من النشاطات تشمل بناء المنشآت العامة، الجسور والطرق ومحاربة الآفات. (٥٠) وقد شاع استخدام العمالة القسرية التي لعبت دوراً هاماً في شق الطرق المؤدية إلى مناطق الإنتاج. (٥١) وكان نظام السخرة (العمل الجماعي) يحمل كل قرية مسؤولية بناء وصيانة الطرق التي تربطها بالقرى والمراكز الأخرى. (٥٢) في بعض الحالات، التي لم يكن فيها السكان قد انضموا بعد لعمليات إنتاج المحصول النقدي، وهو أمر انطبق على بعض محليات النوبة حتى أواخر الثلاثينات، كان العمل القسري يستخدم بدلاً من الضرائب. (٥٣)

فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بترحيل القطن، اعتمدت الحكومة في البداية على الوسائط المحلية الموجودة (الجمال). ولكن كانت هنالك صعوبات هائلة في الترحيل، خاصة في موسم الأمطار الذي يستمر في شهر مايو حتى نوفمبر^(٥٤) كان من الممكن، في موسم الجفاف، أن يستخدم وسائل النقل من عربات وحيوانات، شبكة الطرق الموجودة، ولكن في موسم الأمطار تصبح كثير من الطرق والممرات غير صالحة للاستعمال، بالنظر لمواقع مراكز الإنتاج الرئيسية، مثل ذلك عقبة حقيقية لتوسع الصناعة، خاصة وأن مناطق لإنتاج القطن الرئيسية في تلودي وكادوقلي تبعد ١٠٠ و ١٦٠ ميلاً على التوالي من المجرى النهري.^(٥٥) إضافة إلى ذلك، كان ترحيل أقطان جبال النوبة بالنقل النهري أو السكك الحديدية، لمسافات تصل إلى ١٠٠٠ ميل، إلى المحالج في عطبرة وسنار، أمراً مكلفاً للغاية.^(٥٦) والسبب الرئيسي في ذلك هو الاحتفاظ بتكلفة ترحيل القطن بواسطة السكك الحديدية مرتفعة جداً، بغرض تحصيل إيرادات أكبر للدولة، وقد سبب التوسع في إنتاج القطن، بدءاً من ١٩٣٥، ضغطاً كبيراً لشبكة المواصلات. ونظراً لقلة الناقلات الممكنة ونقص قطعان الجمال، فكرت السلطات في إنشاء سكك حديدية لجبال النوبة، غير أن الحكومة المركزية قامت في ١٩٣٦ بتأجيل بناء هذا الامتداد للسكك الحديدية لأسباب مالية. بدلاً من ذلك تقرر صرف مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري (في الفترة من ١٩٣٥ - ٤٠) لتحسين شبكة المواصلات المحلية ولتشبيد طريق دائم يربط كالوقلي، كادوقلي والدلنج.^(٥٧)

ولا يعني غياب تطور مؤثر في شبكة الاتصالات، أن الحكومة الاستعمارية لم تستثمر في هذا المجال. فقد أكمل جسر على خور أبي حبل في عام ١٩٢٦ طريقاً دائماً لاستعمال العربات بين الأبيض والدلنج، ومد خط تلغراف يربط بالأبيض بالدلنج وكادوقلي، وفي العام التالي، إلى تلودي، وفي نفس العام، ٢٨/١٩٢٧ اكتمل طريق الأبيض-تلودي عبر هيبان وديلامى، في عام ١٩٢٩ تم شق طرق جديدة، منها: الدلنج-الأبيض، الدلنج-كادوقلي، ديلامى-الأبيض، ديلامى-الرهد، كادوقلي-تلودي، وتلودي-توشا.^(٥٨) بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة سنة ١٩٣٠ بشراء أسطول من عشرة لواري ماركة "Thornycraft" ومقطورة للمساعدة في ترحيل منتجات تلودي إلى تونجا على مجرى النهر.

وقد وجهت الحكومة معظم استثماراتها، ليس للصرف على تجهيز المنتجين بالمعدات الزراعية الحديثة، ولكن لتحسين عمليات تسويق وتصنيع القطن، فبالإضافة إلى شبكة الطرق كان إنشاء ستة محالج في كادوقلي، الدلنج، لقاول، أم برمبيطة،

كالوقى، وأبي جبيهة، من بين المجالات الرئيسية للاستثمار في صناعة القطن. (٥٩) ومثل تركيب معصرة زيوت بذرة القطن في كادوقلى مجالاً آخرًا للاستثمار الرأسمالي، فقد كان يتم قبل عام ١٩٢٨ تصدير البذرة، لأن السعر العالمي الذي زاد عن ٤,٤٤ جنيه مصري للطن كان يدر عائداً مجزياً. (٦٠) ولكن بعد فترة قصيرة جعل تدهور الأسعار عملية التصدير أمراً غير مجز في ظل تكلفة الترجيل المرتفعة. في موسم ١٩٣٤/٣٥ بلغت كميات البذور المنتجة ١٥,٠٠٠ طن ومع إنشاء محالج القطن كان متوقفاً لهذه الكمية أن تزيد زيادة كبيرة، لذلك تم إنشاء المعصرة لإنتاج كميات من الزيوت تكفي لتغطية الطلب في الأسواق المحلية (٦١)

ويبدو أن أحد الاعتبارات المهمة وراء الاستثمار في مجالات التسويق والتصنيع بدلاً من مجالات إنتاج القطن، يرجع إلى الرغبة في إبطاء عملية التشكيل الطبقي في مجتمع النوبة. ومع ذلك فقد ولد الأثر التراكمي لهذه التطورات تحولات عميقة في بنية ذلك المجتمع. فبالرغم من تبني إجراءات سياسات مختلفة لمنع ظهور طبقة رأسمالية زراعية فإن ذلك لا يعني أن الإدارة الاستعمارية نجحت في الحد من النفوذ المتصاعد للجلابة، أو أن توزيع وسائل الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال) كان عادلاً بين الأفراد والمجموعات المختلفة.

٢,٤ التفاوت الاجتماعي وسط الفلاحين ١٩٢٤ - ١٩٤٥:

في الوقت الذي أدى فيه إنتاج القطن، بطرق عديدة، إلى تقوية مواقع النفوذ الاقتصادي التي حصل عليها الجلابة والبدو البقارة قبل عقد العشرينات، بالرغم من ذلك تطور فيما بعد نمط اجتماعي واسع اخترق التمايزات الإثنية، فقد جذب الإنتاج السلعي مجموعات إثنية مختلفة في عملية دفعت نسبياً، التمايزات وسط قطاع الفلاحين، ومع ذلك فقد كان هذا التحلل متفاوتاً وبطيئاً، ولم تكن عملية التشكل الطبقي قد تطورت بعد لإبراز التداخل بين العوامل الإثنية والطبقية يستخدم التحليل التالي معايير إثنية في تحليل التمايز الاجتماعي للفلاحين في جبال النوبة.

كانت العوامل المباشرة التي أدت إلى تفريق السكان المحليين في طبقات وفئات فلاحية مختلفة، هي مدى توفر الأرض والأيدي العاملة، وكان الأكثر أهمية ليس هو اتساع الأرض المملوكة، وإنما مساحة الأرض المزروعة، وكانت العمالة هي العامل الحاسم في تحديد هذه المساحة، لذلك ما كان مهماً لصغار ومتوسطي الحال من الفلاحين هو العدد المتوفر من أفراد الأسر الناشطين اقتصادياً. بالنسبة لهؤلاء كان العدد الأكبر (يعني) حجماً أكبر من منتجات مختلفة. (٦٢) في الجانب الآخر، كانت قدرة الأغنياء من

المزارعين والرأسماليين الزراعيين على استئجار العمالة، هي العامل الأهم، وتبرز أهمية العمالة أيضاً من حقيقة أن معظم العمليات الزراعية الحاسمة في إنتاج القطن تحتاج عمالة مكثفة، مثل إزالة الحشائش، الحصاد وتنظيف الحقول، فكانت الشريحة التي تتجح أكثر من غيرها في التحكم في استخدام الأيدي العاملة هي التي تخرج بأكبر مساحة من الأرض المزروعة وتنتج فائضاً كافياً لاستثماره في زراعة مساحات أكبر أو في العمل التجاري أو التعليمي. فقد استثمر كبار مزارعي القطن من الجلابة رأسمالهم في تنظيف الأرض وفي استئجار العمالة للقيام بالعمليات الزراعية من هنا كانت عملية تراكم رأس المال التي مكنت الجلابة في الظهور كرأسماليين زراعيين هي نفسها التي أدت إلى تهميش الفلاحين النوبة.

خلفاً لدراسات أخرى حديثة، نعتقد بأن التطور الجنيني للرأسمالية الزراعية في جبال النوبة لم يبدأ -فجأة- مع قيام مشاريع الزراعة الآلية المطرية المملوكة للقطاع الخاص في أواخر الستينات بل تطورت علاقات الإنتاج الرأسمالي عبر فترة طويلة، ونشير بذلك إلى العملية البطيئة والتدرجية التي تجاوز بها نمط الإنتاج الرأسمالي (بعلاقات تضافر متعددة) تشكيلات الإنتاج المحلية والسلعية الصغيرة. تميزت هذه المرحلة بالتنافس بين الطبقات والشرائح المختلفة حول السيطرة على الأرض ورأس المال -فوق كل ذلك- على الأيدي العاملة. لتوضيح الفرص المتفاوتة في الحصول على الموارد، والطرق، التي ارتبطت بها عملية التمايز وسط الفلاحين المحليين، بالمعايير الإثنية، يقدم الرسم التخطيطي التالي تعريفات "النموذج المثالي" لشرائح الفلاحين، التي ظهرت في سياق في تطور إنتاج القطن. (١٣)

جدول ٤,٣ فئات المزارعين في منطقة جبال النوبة (جدول)

الشريحة الفلاحية	المساحة المزروعة	العمالة المستخدمة	التصرف في الفائض
فقراء (غالباً من النوبة)	أقل من ٣ فدان	عمالة أسرية	محصولات غذائية إضافية
صغرا (نوبة، عرب)	٣-٧ فدان	عمالة سارية	الحبوب والماشية
متوسطين (الفلاتة)	٧-١٥ فدان	عمالة سارية ومأجورة	الزراعة والأبقار
أغنياء (جلابة)	١٥ فدان وأكثر	عمالة مأجورة في الغالب	الزراعة والتجارة

المصدر: المؤلف.

كبار مزارعي القطن الجلابة:

دفعت سياسة الحكومة الاستعمارية، بحظر بيع الأراضي، وسعيها لمنع ظهور طبقة رأسمالية ريفية في جبال النوبة، دفعت الجلابة للاعتماد على أوضاعهم في البنية الاجتماعية المحلية لتدبير الحصول على الأرض. وقد وفرت لهم علاقاتهم الطويلة مع الشيوخ والمكوك والنظار المحليين، الذين كانوا حماة الأرض، وعلاقات الزواج مع السكان المحليين، الحق في المطالبة بأرض لأفسهم وبينما كانت الأراضي متوفرة، نظرياً لكل فرد من أفراد المجموعة، حددت التكلفة العالية للتنظيف من قدرات الفرد على زراعة مساحات جديدة، فقد قدرت التكلفة المتوسطة لنزع الأشجار وتنظيف فدان واحد في أواخر الأربعينات بجنييهين سودانيين^(١٤). لذلك بينما قام فقراء وصغار الفلاحين بممارسة نظام الزراعات المتنقلة (Shifting Cultivation) على مساحات محدودة، والذي كان كثيراً ما يؤدي إلى رقع زراعية مبعثرة، استطاع الجلابة تنظيف مساحات عديدة من الأرض، وقد قدر كولفين (Colvin) متوسط مساحات الأرض الزراعية للجلابة بـ ١٠ - ٢٠ فداناً.^(١٥) غير أن تقديراتي الشخصية، التي اعتمدت فيها على مصادر عديدة، تشير إلى أن كثيراً من الجلابة قاموا في الفترة من ١٩٢٤ - ٤٥ بزراعة مساحات بلغت في المتوسط أكثر من ٥٠ فداناً.^(١٦) ولم يقتصر ذلك على الجلابة وحدهم، حيث كانت الفرصة متاحة للكثيرين من زعماء النوبة التقليديين لزراعة مساحات واسعة أيضاً. كان العامل الحاسم هو استخدام العمالة المأجورة لتنظيف وزراعة الأرض.

ليس من السهل تقدير الأرباح الحقيقية التي جناها الجلابة من اشتغالهم بإنتاج القطن، ولكن الدلائل تشير إلى أنها كانت أرباحاً كبيرة، وبرغم تصنيفهم كمزارعين تقدميين بواسطة الإداريين الاستعماريين، لم يكن المزارعون الجلابة متحمسين للاستثمار في القاعدة الإنتاجية لزراعتهم. إذ لم تشجعهم التكلفة المنخفضة، نسبياً، لتنظيف قطعة أرض جديدة والانتقال إليها بعد إنها كالمساحات القديمة، لم يشجعهم ذلك على استخدام المخصبات والتقانة الحديثة.^(١٧) لذلك ذهبت معظم أرباحهم بجانب استصلاح الأرض، في توسيع أعمالهم التجارية، وفي صناعة زيوت بذرة القطن. كذلك دفعهم تخلي الحكومة عن مشروع سكك حديد جبال النوبة إلى استثمار أرباحهم في مجال النقل. وصارت الحكومة تستخدم ناقلاتهم بصورة متزايدة لنقل القطن. على سبيل المثال دفعت الحكومة، في موسم ١٩٣٧/٣٨ حوالي ٢٤,٥٠٠ جنيه لسكك حديد السودان، لنرحيلها للأقطان، ومبلغ ١١.٥٠* للمقاولين المحليين من الجلابة.^(١٨)

الفلاحون متوسطو الحال من الفلاتة:

قامت سياسة الإدارة البريطانية فيما يتعلق باستيطان المهاجرين النيجيريين (الفلاتة، الهوسا، البرنو، والبرقو) في جبال النوبة على الأسس التالية .. الأول، أن هجرة غير محدودة من غرب أفريقيا لمنطقة جبال النوبة، خاصة في المراحل الأولى "لنهضة النوبة" ليس مرغوباً فيها، والثاني، أن السماح "لأقلية تقدمية" من النيجيريين بالافتتات على الأراضي الصالحة للزراعة التي تحتاجها "أغلبية متخلفة" من النوبة من المحتمل أن يؤدي إلى نقص في الأراضي. ^(٦٩) كذلك أدركت الحكومة أن محاولة إبعاد كل المهاجرين من غرب أفريقيا يعتبر عملاً قاسياً وعديم الجدوى، ولكنها قررت إن من المصلحة ضبطهم وتقليل أعدادهم. وبما أن الإدارة الاستعمارية كانت تنظر إليهم بوصفهم سلسي القيادة ومطيعين للقانون وعاملين ذوي بين فقد سمحت الحكومة للمستوطنين الفلاتة بإقامة مستعمرات زراعة في البرداب بالقرب من كادوقلي وأم علوان في الجزء الشمالي من الإقليم. ولمنع تعدي المهاجرين من غرب أفريقيا على الأراضي المخصصة للنوبة، أدخل نظام الأذونات، الذي يحتم على كل أسرة مهاجرة من غرب أفريقيا استخراج أوراق تتضمن موافقة السلطات المحلية. ^(٧٠)

مع تواصل هجرة الفلاتة، ^(٧١) تقرر، في آخر الأمر، إرسال الفائض من هذه الهجرة إلى تقلي، حيث كان بعض من الفلاتة قد استوطنوا من سنوات طويلة، وقد خصصت لاستيطانهم في الثلاثينات المنطقة الممتدة بين العباسية والجبال الشرقية وحدود كردفان الشرقية، وكان السبب في اختيار هذه المنطقة أراضيها الزراعية الجيدة التي تصلح لإنتاج الحبوب، الفول السوداني، السمسم والقطن، وقربها من خط السكك الحديدية الأمر الذي يتيح للفلاتة تصدير منتجاتهم بتكلفة أقل من مناطق الجبال الغربية. ^(٧٢) وكان اختيار هذه المنطقة يعني أيضاً أن الأعداد الفائضة من الفلاتة يمكن توجيهها بسهولة إلى مشروع الجزيرة ومناطق الشرق لمقابلة الطلب على الأيدي العاملة هنالك.

وقد برهن المستوطنون الفلاتة على حيوتهم ونشاطهم في العمل الزراعي، وقوة إصرارهم في مساعي الحصول على أراض كافية للزراعة. كانوا أناساً شديدي الطموح، وساهموا إلى حد ما، مع مزارعي القطن الجلابة في كلا من المساحات الواسعة التي فلقوها، والتي تراوحت ما بين ١٠ - ١٥ فدان وفي استخدامهم للعمالة المأجورة في العمليات الزراعية. ^(٧٣)

ويبدو أن الهدف المبدئي لهذه السياسة كان يرمي لاستخدام المستوطنات الزراعية للفلاحة لإقامة الدليل العملي للنوبة على الفوائد المترتبة على زراعة القطن كمحصول نقدي، وقد لعب المزارعون الفلاحة دوراً هاماً بالتوسع في إنتاج القطن غير أن هذا التطور ولد لديهم الحاجة لأراضي إضافية. كذلك كان من المؤمل أن يؤدي استيطان الفلاحة في تقلى إلى تجنيب النوبة المنافسة على الأرض الزراعية، ويبدو أيضاً أنه كان من مصلحة الحكومة الاستعمارية خلق قطاع فلاحي ثري من غير الجلابة لاستغلال السهول الخصبة الواسعة في منطقة تقلى، وكما سنرى في الفصل الثامن، فقد كانت لمساعي البريطانيين الرامية إلى الحد من القوة الاقتصادية المتزايدة للجلابة، باستخدام الفلاحة كانت لها أبعاد سياسية، في وقت كانت فيه الوطنية السودانية تتجذر وسط الجلابة والمتعلمين الشماليين. ويكفي أن نقول هنا أن البنية الاجتماعية للفلاحة أتاحت لزعمائهم التقليديين تطوير علاقات نافعة مع الموظفين الحكوميين،^(٧٤) تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات التي يؤديها أتباعهم، وبالظهور كفلاحين أثرياء. وقد دخل بعض من هؤلاء المستوطنين الفلاحة بنجاح في الأعمال التجارية المحلية وفي قطاع الحرفيين في مدن النوبة. من وجهة نظر الحكومة، بدا أن إمكانية ظهور الفلاحة كمنافسين للجلابة، قد فاقت أي تهديد يمكن أن يشكلوه على النوبة، ذلك أنه تقرر أن البدو البقارة هم الذين يمثلون التهديد المباشرة على التطور الزراعي.

البدو البقارة وزراعة القطن:

سبق وأن أشرنا في الفصل الثاني إلى السيادة التاريخية التي مارسها العرب البقارة على النوبة. وبينما كانت السياسة الزراعية الاستعمارية تشجع البقارة على زراعة القطن للتصدير، فقد سعت في نفس الوقت أيضاً إلى إضعاف نفوذهم على الفلاحين النوبة بإعادة ترتيب فرص كل منهما في الحصول على الأرض. وقد صنفَت السياسة الحكومية الأراضي حول الجبال إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) وتمتد من سفح الجبل إلى مسافة ثلاثة أميال منه، المنطقة (ب) تمتد ست أميال أخرى إلى الخارج، المنطقة (ج) تمتد من المنطقة (ب) إلى حدود إقليم جبال النوبة. المياه داخل هذه المنطقة، للنوبة دون غيرهم من المجموعات، بالإضافة إلى ذلك، أتيح للنوبة استخدام ثلثي أفضل الأراضي الصالحة للزراعة والرعي والسكن، وكذلك مصادر المياه داخل هذه المنطقة، للنوبة دون غيرهم من المجموعات، ولم يسمح لغير النوبة باستعمال هذه الأراضي إلا بعد استيفاء حاجة النوبة منها. في المنطقة (ج) أعطى للنوبة الحق في نصف الأراضي والمراعي ومصادر المياه.^(٧٥)

بالنظر إلى الصراع الطويل بين البقارة والنوبة حول السهول يبدو أن الغرض الأساسي لهذه السياسة هو إرغام البقارة والنوبة على التراجع عن السهول قبل استيطانها بواسطة النوبة، كيف استطاع العرب بالرغم من ذلك الحصول على الأرض وإنتاج القطن بكميات أكبر من النوبة؟

بالرغم من أن الاتجاه العام لسياسة الأرض الاستعمارية يغلب حقوق النوبة على غيرهم من المجموعات، إلا أن رسم حدود واضحة بين المجموعات الإثنية المختلفة خلق مشاكل لم يكن منها مفر، فعندما قامت قبيلة المسيرية العربية بالتعدي على أراضي النوبة في الثلاثينات، كان رد الفعل المبدئي للموظفين الحكوميين مجموعة من الإجراءات القاسية التي تروحت بين فرض الغرامات إلى تخريب فرقان المسيرية وإبعادهم عن المنطقة. ^(٧٧) ولكن لم يَمُ كل الموظفين الحكوميين بتطبيق هذه السياسة المنحازة للنوبة وتمكن العرب المسيرية في غرب كردفان، في الجبال الغربية، وفي الزراعة أحياناً، ولكن بما أن الأراضي كانت مخصصة للنوبة، لم يكن بوسعهم التثقل فيها كمجموعة قبلية. ^(٧٨) وقد دفعت ندرة الأراضي الزراعية والمراعي أولاد النوبة (وهم جزء من قبيلة عرب الحوازمة الرواقية) للتعدي على أراضي النوبة، حتى تمت تسوية الموضوع بتخصيص منطقة لهم في مناطق أخرى من الإقليم. ^(٧٩) وقد أجبر آخرون على الزراعة في مستوطنات مبعثرة مثل تاش، ويرلي، كابا، برداب، وأزرق بالقرب من هيبان. ^(٨٠) بكلمات الموظفين الحكوميين... "لقد استقروا عملياً وبعد قليل ستتقنت روابطهم القبلية لأنهم لم يعودوا يجتمعون في القوز". ^(٨١) في عام ١٩٢٨ ذكرت التقارير أن ٣٠% فقط من العرب كانوا يتقنون بمواشيهم في الجبال الشرقية. وكان الباقي قد استقروا بالتدريج كمزارعين للقطن. ^(٨٢) وقد أثارت مستوطناتهم المبعثرة مخاوف في الجانب البريطاني من أن التطبيق الصارم لسياسة الأرض يهدد بتسريع عملية التفتت القبلي وتشتت بعض البقارة الحوازمة ^(٨٣) ولما كان أحد المبادئ المهمة للسياسة الزراعية الاستعمارية الحد من ظهور طبقة من السكان الذين لا أرض لهم (Landless) في الريف السوداني ^(٨٤) فقد شعرت الإدارة البريطانية بأن مثل هذا التشتت سيجعل من هؤلاء العرب صيداً محتملاً للحركة السودانية الوطنية الصاعدة. وبذات الأهمية كان اهتمام بيروقراطية الدولة بالمحافظة على نظام الزراعات الصغيرة، الذي يؤمن الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالاحتياجات المعيشية للسكان المحليين. ^(٨٥) وقد أدى الأثر المتراكم لهذه العوامل إلى تصاعد نداءات الموظفين الحكوميين، لفتح المجال أمام العرب للحصول على الأرض وإقامة "أرض قبلية" للبقارة. ^(٨٦) لذلك ظهر نمط

جديد لتوزيع الأرض لمقابلة ما اعتبره بعض الرسميين "حقوق (العرب) التاريخية" في الانتقال إلى أراض النوبة للزراعة والرعي.^(٨٧) إلى ذلك، أثارت استجابة النوبة البطيئة، في البداية، للانخراط في إنتاج القطن التساؤلات عن مدى حكمة الاحتفاظ بالأرض للنوبة، ودفعت بعض الموظفين لعدم الالتزام الصارم بحرفية سياسة الأرض وكان من نتيجة ذلك إن كثيرا من الحدود الزراعية التي تم رسمها بواسطة الحكومة للاحتفاظ بالأرض للنوبة، صار ينظر إليها بوصفها مجرد "قصاصات من الورق"،^(٨٨) وتم بالتدريج تخفيف القيود على العرب.

ومن هنا، وبالرغم من سياسة الأرض المحابية للنوبة، فقد خفف اندفاع العرب نحو إنتاج القطن من الكثير من قيود هذه السياسة وكان ذلك واضحا من القدر الذي شاركوا به في إنتاج القطن، ففي العام ١٩٣٧/٣٨ ساهم عرب تلودي بـ ٩٢,٤% من إنتاج القطن، بينما ساهم النوبة في تلودي بـ ٧,٦% من الإنتاج.^(٨٩) من الجانب الآخر ركز النوبة في تلودي على الحبوب، وقد بلغ نصيبهم في إنتاج الذرة ٨٣,٧% مقارنة بـ ١٦,٣% للمجموعات غير النوبية التي كانت -في الغالب- مجموعات عربية.^(٩٠)

وقد اتجه العرب على نطاق منطقة جبال النوبة إلى التركيز بصورة أساسية على القطن، والاعتماد على النوبة في إمدادهم بالمواد الغذائية. ولم يرحب البريطانيون بهذا التطور، إذ أنهم اعتبروا العرب مسؤولين عن تخلف النوبة عن المشاركة في إنتاج القطن والمساهمة في تقدمه، بتشجيعهم للروابط التقليدية، حيث يقوم النوبة (المسترقين السابقين) بإمدادهم بالحبوب والأيدي العاملة الرخيصة.^(٩١) وبالرغم من أنه لا يمكن القول بأن كل المزارعين العرب انتفعوا بإنتاج النوبة للحبوب، فإن بعض الأدلة تشير إلى أن المزارع العربي العادي كان في وضع أفضل من مثيله من أبناء النوبة^(٩٢). كان متوسط مساحة المزرعة وسط مزارعي القطن العرب في تيرا ماندي والبييري يتراوح بين ٥ إلى ٦ فدان. ربما يزيد قليلاً عنه وسط مزارعي النوبة. وإن كانت هنالك أيضا فئات من المزارعين العرب تراوحت مساحات مزارعهم بين ٧ فدان في وورل والقفيز و ٨ فدان في ود أبودحش إلى ١٠ فدان في القردود.^(٩٤) وكما ذكر سعيد استغل مجموعة النظار العرب والزعماء التقليديين، مواقعهم في بنية السلطة، كحماة وحراس للأرض يتقاضون الرواتب والدقندي (إيجار الأرض)، استغلت كل ذلك للظهور كفلاحين أثرياء ومتوسطي الحال، يستخدم جزء صغير منهم العمالة النوبية المأجورة وينتفعون بخدمات قضاء الدين من أتباعهم^(٩٥) واستناداً إلى حماية بلغ متوسط مساحة

المزرعة وسط هذه الشريحة ١٥ فدانا في منطقة الدلنج^(٩٦) يمكن لذلك القول بصورة عامة بأن المزارعين العرب توزعوا بين فئات الفلاحين الثرية، والمتوسطة والصغيرة.

٤,٢,٢ الفلاحون النوبة وتدهور الانتاجية الزراعية :

رأينا في الفصل السابق أن خلاصة السياسة النوبية كان في مجموعها بمثابة عملية إعادة تركيب اجتماعي بواسطة الإدارة الاستعمارية، بغرض التعامل مع المظالم المتراكمة التي تعرض لها النوبة في الفترات السابقة لدخول البريطانيين، وسنتناول لاحقاً التفاوت بين أهداف السياسة ونتائجها على أرض الواقع، وذلك عند مناقشة التأثيرات الاجتماعية للمحاصيل النقدية على الفلاحين النوبة ولكننا سنعبر عن وجهة نظر ترى أنه وبعيداً عن النوايا السياسية، فإن الموروث الذي خلفته عهود الاسترقاق قد شكل بصورة كبيرة، على الأقل في الفترة بين ١٩٢٠-١٩٤٠ مزيج من استجابة النوبة لإنتاج المحصول النقدي مع شعور داخلي حذر تجاه الاستغلال، الشيء الذي أدى فيما بعد لتعبنتهم ضد السياسة الحكومية التي سعت لدفعهم إلى إنتاج القطن بشروط غير ميسرة.

نتيجة لتدخلات القوى الأجنبية، الاسترقاق والحروب القبلية الداخلية، تراجع الفلاحون النوبة في القرن التاسع عشر (إن لم يكن قبل ذلك) إلى الأراضي العليا، حيث طوروا هنالك ما يكفيهم من الزراعة الحوضية غير أن زيادة السكان والكثافة الزائدة للعمليات الزراعية أدت تدريجياً إلى تعرية التربة، ونشوء الملكيات الخاصة وانتشار سوق الأراضي.^(٩٨) وفي مقابل الحيازات الجماعية التي انتشرت في الأراضي المنخفضة وسط العرب، فقد كانت الحيازات التي نشأت في الأراضي العليا وسط النوبة تميل إلى الملكية الخاصة.

شكل الإرث التاريخي للنوبة طريقتهم في الاستجابة لعملية إنتاج القطن. وبصورة عامة فقد كان تفضيل الفلاحين النوبة التركيز على الحبوب (الذرة) أكثر من القطن أمراً عميق الجذور، حتى لدى أولئك الذين انخرطوا في زراعة القطن منهم. ويعزى ذلك إلى فترة الاستعمار السابقة وإلى الضرائب الباهضة والاسترقاق والمجاعات، التي عانى النوبة منها في الفترة التي سبقت مجيء البريطانيين،^(٩٩) والتي قاد أثرها المتراكم إلى استمرار تشبث النوبة بنمط الإنتاج العائلي، والذي تركزت آليات البقاء فيه حول تأمين إنتاج كاف من الحبوب لتجنب المجاعات ولمقابلة طلبات الغزاة المحتلين، وإنتاج القليل للتسويق.

وقد اتجهت السياسة الزراعية الكولونيالية للبريطانيين إلى تعديل -وليس تحطيم- تقليد الإنتاج العائلي، وذلك بتشجيع النوبة لإنتاج كميات أكبر من القطن لمنافسة العرب والفلاتة والجلابة، بالرغم من ذلك لم يستغل الفلاحون النوبة الأرض التي فُرِزت لهم لزراعة القطن في المناطق (أ) و (ب) و (ج)، إلا قليلاً، وكان من ضمن الأسباب التي أدت إلى ذلك: انعدام ثقة النوبة في الدخلاء (امتلك بعض البقارة عبيداً حتى عام ١٩٢٨)، غياب البنية التحتية الخدمية في الأراضي المنخفضة (مثل مياه الشرب أوقات الحصاد وفي فصل الصيف)، والمسافات الطويلة التي تفصل بين القرى على الجبال ومزارع النوبة على الأراضي المنخفضة، وقد قوبلت مجهودات الموظفين الاستعماريين لإقناع النوبة للنزول إلى السهول بنجاحات محدودة كما يشير إلى ذلك متوسط مساحات مزارع فئات مختلفة من الفلاحين النوبة، في عام ١٩٣٧/٣٨، لم يتعد متوسط المساحة المزروعة في تلودي ٢,٥ فدان، بالرغم من أنها قد بلغت ١٤,٨ فدان في كورانجو وتاروجي. (١٠٠)

هذه الأرقام تدل على تفاوت الاستجابة لدى المزارعين النوبة في فترة ١٩٢٤-٤٠ فقد استجابوا بصورة إيجابية في بعض المناطق، ولكنهم كانوا على وجه العموم مترددين في زراعة القطن. (١٠١) ذلك أن النوبة كانوا في الأساس منتجين للحبوب، فقد خصصوا ٨٧% من أراضيهم في تلودي لزراعة الذرة و ٢% فقط لمقابلة الضرائب ومتطلبات أخرى، لجا فقراء وصغار الفلاحين النوبة إلى تسويق جزء من إنتاجهم من الحبوب، أو العمل لدى مزارعي القطن العرب والفلاتة والجلابة، كعمالة زراعية مأجورة، وقد أدى تدفق الفلاتة مقروناً بالاستقرار التدريجي للعرب البقارة وانخراطهم في إنتاج المحصول النقدي، أدى ذلك لزيادة الطلب على إمدادات الحبوب الغذائية. (١٠٢) لقد كان في مقدور الفلاحين النوبة بمساعدة محدودة من الحكومة في توفير الخدمات اللازمة (التخزين، إمدادات المياه، المبيدات الحشرية) لإنتاج كميات أكبر من الحبوب لمقابلة هذه الاحتياجات وتأسيس وضع قوي لأنفسهم في سوق المواد الغذائية، ولكن مساعي الحكومة الاستعمارية المستمرة لجبرهم إلى إنتاج القطن أحبطت هذه الاحتمالات. لأنها كانت ترى أن تخصص النوبة وتركيزهم على إنتاج الحبوب ليس من مصلحتهم، وأن إنتاج القطن يتضمن قيمة في حد ذاته، وأن العرب هم المسؤولون عن إبطاء تقدم النوبة في إنتاج القطن. (١٠٤) من هنا سعى موظفو الحكومة لتشجيع النوبة على اللحاق بالعرب البقارة في إنتاج القطن، غير أن انتقال النوبة على إنتاج القطن استغرق وقتاً طويلاً. على سبيل المثال قام العرب والفلاتة والجلابة، في عام ١٩٣٨

بزراعة ٣٨,٨٥٠ فدان من جملة ١١٠,٠٠٠ فدان زرعت قطن، بنسبة بلغت ٨٠% من المساحات المخصصة للقطن في ذلك الموسم. ^(١٠٥) من جانب آخر بلغت مساحات الذرة، المزروعة بواسطة النوبة، في نفس الموسم، ٢٦٤,٧١٠ فداناً من جملة ٣٥٠,٥١٠ خصصت لذلك المحصول ^(١٠٦) ومع ذلك فقد نجحت المساعي المستمرة للموظفين السياسيين والزراعيين الحكوميين، مقرونة بغياب المرافق المناسبة لتخزين الحبوب، نجحت تدريجياً في تغيير هذا النمط من التركيبة المحصولية بجذب النوبة إلى إنتاج القطن وقد تطور هذا الاتجاه بصورة أقوى من فترة توسع القطن ما بعد عام ١٩٤٥، كما تدل على ذلك الأعداد المتزايدة من النوبة الذين انتقلوا لزراعة القطن مقارنة بالعرب، على سبيل المثال ارتفع هذا العدد في منطقة كادوقلي من ١,٨٦١ في ١٩٤٧ إلى ٥,٤٠٣ في عام ١٩٥١. ^(١٠٧)

ولكن حتى قبل الحرب العالمية الثانية، قلل غياب أماكن التخزين من دور النوبة كموردين للحبوب. ذكر فيكارمايلز (Vicar Miles) أن معظم الحبوب التي ينتجها المزارعون النوبة كانت من يتأثر بشدة بالتسوس، إلى الحد الذي: "يفسد معظمه إعداده سنة جيدة ولا يسمح بتخزينه لعام آخر" ^(١٠٨)

كان هذا النوع من الحبوب الذي يتأثر بالتسوس، من الأنواع سريعة النضج التي برهنت على صلاحيتها في أوقات الجفاف وأيضاً في مواسم الأمطار الجيدة، ^(١٠٩) كذلك كانت حاجة الفلاحين إليها كبيرة لمقابلة احتياجاتهم المعيشية ولكن عندما اهتمت الحكومة بمحاربة الآفات والأمراض اقتصر ذلك بالكامل تقريباً على تلك التي تؤثر على القطن، المحصول النقدي الرئيسي الذي يتم تسويقه وتصنيعه بواسطة الحكومة، ترتب على ذلك إعادة تخصيص المزيد من أراضي الفلاحين النوبة والعمالة الأسرية للقطن، على حساب الذرة، والذي أدى بدوره إلى الإضعاف التدريجي لمكانة النوبة كموردين للحبوب.

كان من نتيجة هذا الاتجاه لتخصيص مساحات أكبر وعمالة أكثر لزراعة القطن، أن تزايد اعتماد الفلاحين النوبة ذوي المساحات الصغيرة على تأجير أنفسهم كعمال زراعيين، وأيضاً على الاقتراض من الجلاية بنظام (الشيل) بغرض شراء الذرة. ^(١١٠) إلى ذلك أدى تآكل القاعدة المعيشية إلى التقليل من الفرص المتاحة لصغار ومتوسطي الفلاحين للاستفادة من العمل الجماعي (النفير). فقد كان توفر كميات كافية من الذرة لصناعة نوع من البيرة المحلية، كان ذلك من العناصر الضرورية لتعبئة القرية لهذه النوع من العمل.

أحياناً استطاع بعض متوسطي المزارعين استخدام النقيير لزيادة مساحاتهم المزروعة، وبالتالي ما حصده من محصول، ولكن لم ينتج عن ذلك وضع تراكمي مستمر، ثم فيه التوسع في الرقعة المزروعة باستعمال أساليب حديثة، أو الانتقال إلى التجارة، وكانت العادة وسط متوسطي المزارعين من النوبة هو استخدام لفائض لديهم في شراء الأبقار وذبحها في وليمة لسكان القرية، كوسيلة لكي يصبح المتصدق واحداً من "الأعيان" وبالرغم من أن مثل هذه الممارسات من الممكن أن تبرز أحقية حاملها في المزيد من العمل الجماعي، إلا أنها لم تؤد إلى نشأة شريحة من الفلاحين الأثرياء مماثلة لتلك التي نشأت وسط الجلابة والفلانة. (١١١)

تساعد هذه العوامل مجتمعة في فهم نمط التمايز الذي قسم النوبة إلى أغلبية من الفقراء وصغر الفلاحين، وأقلية صغيرة من متوسطي الحال والأثرياء، انحدر معظمهم، في أغلب الأحوال، من العائلات التقليدية الحاكمة، ظلت هذه البنية الطبيعية سائدة حتى ستينيات القرن العشرين. (١١٢) وفي ظلها تمتع الفلاحون النوبة بقرار من الأمن وفرت لهم قدرتهم على المحافظة على زراعتهم المعيشية التقليدية وبذلهم للمزيد من جهدهم في النشاطات الزراعية، وبإضافة مساحات جديدة مهما صغر حجمها للمساحات المزروعة، غير أن نمو القطاع الزراعي الرأسمالي في الستينيات قلل بالتدرج من هذا الأمان النسبي الذي تمتع به الفلاحون. وكان أن قاد التهديد بالتفكك والتصدي الذي تمثلته الزراعة الرأسمالية، ضمن عوامل أخرى قاد إلى أن يمنح صغار الفلاحون دعمهم ومساندتهم للحركة القومية النوبية، كما سنشرح ذلك في الفصل السابع والثامن من هذه الأطروحة.

الفلاحون النوبة وصناعة أقطان جبال النوبة:

انخفضت المساحات المزروعة قطناً في جبال النوبة أثناء الحرب العالمية الثانية من ١٠٥,٠٠٠ فدان عام ١٩٤٠/٤١ إلى ٤,٤٢٠ في عام ١٩٤٥/٤٦، وانخفض الإنتاج الكلي من ١٩٦,٠٠٠ قنطار عام ١٩٤٠/٤١ إلى ١٧,٨٩٨ قنطار عام ١٩٤٥/٤٦. (١١٣) وكان ذلك بسبب سياسة الحكومة التي خصصت الأراضي والقوة العاملة لإنتاج المحاصيل الغذائية. لكن بعد الحرب مباشرة عادت الحكومة مرة أخرى لتشجيع إنتاج القطن. هذه المرة بالجوء غالباً، لما عرف باستراتيجية الزراعة على مساحات واسعة في مقابل الزراعة المكثفة غير أنه لا بد من ملاحظة أن إحدى الاستراتيجيتين لا تستثنى الأخرى بالضرورة، وأن الفرق بينهما، يجب أن ينظر إليه باعتباره في التركيز على إحداها كان استراتيجية الزراعة المكثفة التي كانت قبل الحرب ترمي لزيادة الإنتاجية، ويدخل في ذلك إدخال الحيوان في العمليات الزراعية

يهدف الانتقال بأساليب الزراعة النوبية من مرحلة المعزقة (الطورية) إلى مرحلة الحراثة بواسطة الثيران.^(١١٤) وقد عكس أحد كبار موظفي الحكومة هذه الاتجاهات وعبر نسبة إيمانه باحتواء الإقليم على إمكانات هائلة للتطور الزراعي بقوله:

" أنه مثله في ذلك مثل منطقة القضايف -الدندر - الرهد، يجمع بين الجنوب في خصوبته والشمال في سهولة الوصول إليه، وتتيح له منطقة البقارة احتياطياً من الطاقة الحيوانية لنقل والحراثة وإنتاج الروث، ووسائل الاتصال فيه جيدة. والكثافة السكانية عالية. بما يكفي لتنمية المنطقة سريعاً نسبياً، وبكفاءة".^(١١٥)

وقد تطلبت هذه السياسة استثمارات كبيرة في البنية التحتية الخدمية، مثل إيجاد مصادر كثيرة للمياه، يسهل الوصول إليها، وتشبيد الطرق وتدريب المزارعين، بواسطة موظفي الإرشاد الزراعي، على استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، وإقامة محطات البحوث الزراعية لتطوير أنواع جديدة من البذور المهجنة.^(١١٦) وقد ذكر أن هنالك مكاسب عديدة يمكن الحصول عليها من خلال تنمية زراعة الفلاحين النوبة وفق هذه الخطوط، مثل التأمين ضد المجاعات والزيادة الكبيرة في الإنتاجية، وسهولة الإشراف على المزارعين والمحافظة على خصوبة التربة بالإضافة إلى إدخال الحراثة بواسطة الثيران.^(١١٧) وقد تجلت توجهات استراتيجية الزراعة على مساحات واسعة من خلال التعامل مع المعوقات المالية والعملية للاستثمار في أواخر الثلاثينات. فقد كانت إحدى فرضيات هذه السياسة هو تمتع منطقة جبال النوبة بطاقات كامنة لإنتاج إضافي من القطن (القطن، الذرة، السمسم، الفول السوداني) ناتجة من عدم الاستغلال الكامل لمدخلات الإنتاج، وعلى وجه الخصوص توفر مساحات شاسعة من الأراضي البكر. وقد قامت الإدارة الاستعمارية في المراحل الأخيرة للحرب، وضع خطط لتوطين الجنود بالنوبة.^(١١٨) فبالنظر إلى الكساد المتوقع في سوق العمل في المراكز الحضرية، وفي توافق مع السياسة النوبية، تقرر إعادة تأهيل الجنود النوبة ومنحهم السهول الخصبة شرق وشمال جبال النوبة.^(١١٩)

واعتبرت مشاريع الاستيطان، التي أطلق عليها "مزارع النصر" أكثر من مجرد رمز لهؤلاء الجنود العائدين إلى ديارهم.^(١٢٠) قد رأى أن يكون لاستراتيجية التوطين هذه:

"أثر سياسي عظيم وسيكون لها قيمة باقية وستشكل إضافة للتوجهات الزراعية"^(١٢١)

وكان قد تقرر إقامة مزارع النصر في جبال النوبة والمديرية الشمالية بوصفها المديرية اللتان جاء منهما العدد الأكبر من جنود قوة دفاع السودان، حيث كان ٦,٩٨٩،

أي حوالي ٢٥,٧% من الجنود النوبة وجاء ٥,٠٣٢ حوالي ١٨,٧% من الشايقية نوى الأصول الشمالية.^(١٢٢)

وقد تزامنت خط إعادة تأهيل الجنود النوبة مع مشاريع أخرى كانت ترمي لإدخال نظام الري والتوسع في مشروع خور أبي حبل في الجزء الشمالي من الإقليم وكان الغرض من توسيع المشروع إنتاج كميات إضافية من القطن وزيادة إنتاج الذرة لتحويل الإقليم من منطقة تعاني العجز في الحبوب إلى منطقة مصدرة للحبوب.^(١٢٣) وتمت إقامة مزارع النصر على هيئة تعاونيات شبيهة بمستوطنة الدم جمد الزراعية قرب تلودي^(١٢٤) حيث كانت الأرض والمعدات الزراعية مملوكة جماعياً، بعد أن وفرت الحكومة الجزء الأكبر من المعدات، كما احتكرت الحكومة عملية تسويق القطن. وبالرغم من أن النتائج كانت مشجعة، بما يسمح بتطبيق التجربة على نطاق أوسع، إلا أنها اقتضت استثماراً حكومياً أولاً.^(١٢٥) غير أن الحكومة لم تقم بتوفير المتطلبات الرأسمالية للمستوطنات الزراعية التعاونية، مما تسبب في أن يقوم كثير من الجنود بتأسيس مزارعهم وأعمالهم التجارية الخاصة بهم.

تبنت الحكومة سياسة مزدوجة تقوم على إجراءات الإيجار ومساعي الإقناع لدفع الفلاحين النوبة لزيادة إنتاجهم من القطن. وكان من الترتيبات المهمة في هذه الإستراتيجية ضبط وتشديد النظام الضريبي، فقد استقنأ موظفو الحكومة في عام ١٩٤٦ النوبة عما إذا كانوا يفضلون زيادة الضريبة الشخصية (الدقية)، أم دفع ضريبة جديدة عن القطعان.^(١٢٦) وقد وافق النوبة على دفع ضريبة القطعان، في الوقت الذي اختار فيه العرب والفلاتة زيادة الضرائب المفروضة أصلاً، وفي عام ١٩٤٧ طلب من معظم النوبة في جميع أنحاء الإقليم تسديد ضريبة القطعان الجديدة.^(١٢٧) ومع ذلك ما أن حلت بداية عام ١٩٤٨ حتى طلب من جميع الفلاحين (النوبة والعرب والفلاتة) دفع رسوم تعليم قدرت بـ ٧% من مجموع الضريبة الشخصية وضريبة القطعان.^(١٢٨) وشجعت الحاجة للحصول على النقود لتسديد هذه الضرائب مقرونة بالأسعار المرتفعة للقطن، شجعت على إحداث نمو مطرد في إنتاج القطن، فقد ارتفعت أسعار المنتج في موسم ١٩٤٦/٤٧ من ٤١ قرشاً إلى ٩٠ قرشاً للطنطار (١٠٠ رطل).^(١٢٩) ويرجع الفضل إلى اتخاذ السلطات لهذا الإجراء بقدر كبير، إلى الأرباح المتراكمة في الصندوق الاحتياطي، والتي كان من الممكن هذا الارتفاع في الأسعار زيادة الطلب على بذرة القطن في موسم ١٩٤٧/٤٨.^(١٣٠)

وكما هو موضح في الجدول رقم (٣-٤)، زاد إنتاج القطن زيادة هائلة في الأعوام التي تلت، وقد تم تحقيق هذا التوسع في الإنتاج، إلى حد كبير، من خلال زيادة الرقعة المزروعة وليس بزيادة الإنتاجية التي ظلت على ما كانت عليه من قبل أي حوالي ٣,٧ قنطار للفدان، وكان أكثر المستفيدين من هذا التوسع هم مجموعات الجلابية والزعماء التقليديين حيث كان بمقدورهم تنظيف مساحات أكبر من الأراضي السهلية وإيجار عمالة أكثر.

جدول ٤,٤ التوسع في إنتاج القطن في جبال النوبة في فترة ما بعد ١٩٤٥

الموسم	المساحة بالفدان	الإنتاج بالقنطار	السعر
٤٧/١٩٤٦	٢,٢٢٦	٦,٦٢٧	٩٠ قرشاً
٤٨/١٩٤٧	٢٢,٧١٧	٩٢,٩٧٤	٩٠ قرشاً
٤٩/١٩٤٨	٦٥,٨٠٦	٢٠١,٥٨٦	١٣٧ قرشاً
٥٠/١٩٤٩	٧٦,٠٣٠	٢٣٠,٠٠٠	١٣٧ قرشاً
	١١٦,٨٧٢	٢٩٨,٩٠٧	١٣٧ قرشاً

* المصدر: أرشيف جريدة كردفان الأسبوعية ١٩٥١ - ١٩٤٧.

أضاف الازدهار الذي صاحب الحرب الكورية دافعاً جديداً للتوسع في زراعة القطن في الإقليم، إذ أنه لزيادة الطلب العالمي على أنواع القطن الأمريكية. فقد قفزت الأسعار العالمية للقطن في الموسم ٥١/١٩٥٠ إلى مستويات فاقت كل تصور، وكان من نتيجة ذلك أن بيعت أقطان جبال النوبة بأسعار بلغت في المتوسط ٥٣ قرشاً للرطل بدلاً من ٣٦ قرشاً، وهو السعر المقدر الذي تم على حساب سعر المنتج، ^(١٣١) وبلغت جملة المبالغ المحولة إلى الصندوق الاحتياطي في ذلك العام ٨١٢,٩٢١ جنيهاً سودانياً كاملة. ^(١٣٢) في موسم ٥٢/١٩٥١ بلغت جملة المبالغ المودعة في الصندوق الاحتياطي مليونين من الجنيهات، كان معظمها مستثمراً في بنوك أجنبية. ^(١٣٣) ولكن بالرغم من هذه الأرباح المتصاعدة لصناعة القطن في جبال النوبة، إلا أنه لم تستثمر منها إلا القليل في زراعات الفلاحين، وفي الوقت الذي انتفع فيه الكثيرون من الفلاحين بالزيادة الهائلة في أسعار القطن. ظلت نسبة كبيرة منهم (٨٠%) مدينة للتجار الجلابية ولغيرهم من المقرضين في المنطقة.

لقد أدى التوسع في زراعة القطن ما بعد عام ١٩٤٥ إلى إضعاف الأساس المعيشي لزراعة الفلاحين النوبة، ودفعت إلى الأمام بعملية التمايز الاجتماعي. وكذلك تركت السياسات التي تبناها البريطانيون أثرها على البرجوازية الصغيرة النوبية. إذا قلل غياب المرافق التعليمية والاجتماعية الأخرى من فرص أفراد هذه الطبقة في نصيب عادل في السلطة وفي الوظائف الحكومية. ولأهمية تأثير البرجوازية الصغيرة بشرائحها المختلفة على تطور الحركة الفلاحية والقومية النوبية فإنها تستحق أن نفرد لها جزءاً منفصلاً في هذا الفصل.

٤,٧ أصول طبقة البرجوازية الصغيرة النوبية ١٩٢٠-١٩٥٠:

يستخدم مصطلح البرجوازية الصغيرة هنا للإشارة إلى مجموعتين عريضتين تخرقان الفواصل الإثنية والدينية، وتشمل المجموعة الأولى أصحاب الصنائع والحرفيين وصغار التجار وأثرياء الفلاحين أو "الأعيان" كما يطلق عليهم في المنطقة. أما المجموعة الثانية فتضم الكتبة وصغار الموظفين والمعلمين ورجال الشرطة والجنود ورجال الدين مثل القساوسة والفقهاء. وهذه الوظائف الأخيرة أفرزتها النشاطات المتزايدة لقطاع الدولة في الخدمات التعليمية والاجتماعية. وتكتسب الصفوة الحضرية المتعلمة من البرجوازية الصغيرة، والتي تنتمي إلى المجموعة الثانية، تكتسب هنا أهمية خاصة. إذ أنها هي التي كانت أكثر تحديداً في التعبير عن المسائل المتعلقة بالاضطهاد الثقافي والهوية القومية والتطلعات الاجتماعية-الاقتصادية لمن نظرت إليهم هذه الشريحة باعتبارهم "شعبها" وسنرى فيما بعد أن الأثر التراكمي للسياسات التي تبنتها الإدارة الاستعمارية البريطانية، وكذلك حكومة ما بعد -الاستعمار، قد سدت طريق الصعود الاجتماعي والاقتصادي أمام شرائح البرجوازية الصغيرة المختلفة.

الزراعة والتجارة:

على العكس من الجلاية لم يتمكن أثرياء الفلاحين والتجار النوبة من إعادة استثمار أرباحهم المتولدة من الزراعة والتجارة في التوسع في العمليات الزراعية. وقد تناولنا في الفصل الثاني العوامل التاريخية التي أحاطت بسيطرة الجلاية على شبكة التجارة الداخلية. وبالرغم من أن البريطانيين تمكنوا من إضعاف الموقف الاقتصادي للجلاية، إلا أنهم لم ينجحوا في زعزعة احتكارهم الفعلي للتجارة المحلية في الحبوب والسلع الاستهلاكية. كذلك انتهت المجهودات الحكومية لمساعدة النوبة في ارتياد مجالات التجارة والعمل التجاري من خلال الجمعيات التعاونية للمستهلكين، انتهت إلى فشل ذريع أما بسبب منافسة الجلاية لها أو سوء الإدارة والفساد الذي استشرى فيها.

(١٣٤) وكان من الأسباب المهمة أيضاً ندرة السلع الاستهلاكية وتحكم الجلابة في خطوط إمدادها. لذلك واجه حتى أولئك الجنود والضباط العائدون، الذين تم تسريحهم بعد الحرب العالمية الثانية، والذين سعوا لاستثمار مكافآتهم في أعمال تجارية صغيرة، واجه حتى هؤلاء منافسة شرسة من الجلابة الذين سبق لهم أن رسخوا أوضاعهم من قبل. (١٣٥) فقد بلغ عدد الجنود السابقين الذين عادوا إلى مناطقهم عام ١٩٤٧، ٤١٣٢ جندياً سابقاً جملوا معهم مكافآت بلغت ١٦,٠٠٠ جنيهًا سودانياً (١٣٦) وانضم بعض منهم مرة أخرى إلى بيئاتهم المحلية واستأنفوا نشاطهم الزراعي المعتاد. ولجأ عدد كبير منهم إلى شراء الأبقار بما لديهم من أموال بينما سعت مجموعة صغيرة لتأسيس أعمال تجارية صغيرة منافسة للجلابة والتجار الآخرين. (١٣٧) وتمت إعادة تجنيد بعض منهم في الشرطة والأقسام الحكومية الأخرى على المستوى المحلي. (١٣٨) ولكن بسبب سيطرة الجلابة على التجارة واحتكار البريطانيين لإدارة الدولة والشرطة لم تكن هنالك إلا القليل من فرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى، لذلك، وبالرغم من أن بعض الجنود العائدين صاروا مزارعين ناجحين وملاك أبقار، إلا أن الكثيرين منهم كانوا ساخطين على قلة الفرص في القطاعات التي يسيطر عليها غير النوبة. وسنرى فيما بعد أن هذه المشاعر كان لها أثر هام في نمو القومية النوبية.

المراقق التعليمية:

تحددت أهداف السياسة التعليمية البريطانية في جبال النوبة فيما يلي: "إعطاء الأعراق السوداء المتخلفة تعليماً يمكنها من الاستفادة القصوى من الطاقات الإنتاجية لأبنائها وأراضيها .. ولمساعدتها في التخلص من عقدة الدونية القديمة في مقابل العرب (البقارة) والتجار (الجلابة)، والتي منعت صحو الوعي العرقي". (١٣٩)

في البداية اعتمدت الحكومة على "البعثة السودانية المتحدة Sudan United Mission لتوفير المعلمين وفتح المدارس في المنطقة، وفي مقابل أطلقت يد البعثة في تدريس المسيحية للنوبة، وقد وفرت الحكومة مساعدات مالية في صورة منحة (على الرأس)، وكان أن فتحت أول مدرسة في هييان عام ١٩٢٣، وأخرى في عبري في العام الذي يليه. (١٤٠) بالإضافة إلى هاتين المدرستين، فتحت الحكومة أربعة مدارس أولية (كتاب) في تلودي والدنج وكادوقلي ورشاد. ولكن كانت غالبية التلاميذ في المدارس الأربع الأخيرة، إما من العرب أو من النوبة المستعربين، (١٤١) وعندما صار واضحاً أن هذه المدارس في طريقها لكي تصبح مراكزاً للقومية السودانية العربية، قامت الحكومة بإغلاقها جميعاً في عام ١٩٣١. (١٤٢) وفي العام التالي قرر المجلس

للبعثة السودانية المتحدة إقبال مدرسة المك للكتبة، والتي صممت لتدريب النوبة على العمل في الحكومة المحلية.^(١٤٣) وقد حدد عمل البعثة السودانية المتحدة بعد ذلك في المنطقة الوسطى من هيبان، بعد أن تقرر أنها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وأتيحت الفرصة لمجمع الرسالي المسيحي Christian Missionary Society الذي تمت دعوتـه عام ١٩٣٣ للقيام بمهام تعليمية في الجبال الغربية.^(١٤٤) وقام هذا المجمع بافتتاح محطات في كل من الدلنج. (١٩٣٤)، سلارا (١٩٣٤) وكادوقلى (١٩٣٥)، ولكن لم يمض طويل حتى وضع نيوبولد (Newbold). حاكم كردفان، أن المجمع الرسالي لا يختلف عن البعثة السودانية المتحدة. وإنه لا يهتم في الأساس بالتعليم، بل تصب معظم جهوده في اتجاه التبشير البروتستانتي. وقد أثمرت مجهودات نيوبولد في إحداث تحول في السياسة التعليمية، بافتتاح مدرسة حكومية أولية في سلارا في شهر نوفمبر من عام ١٩٣٤، ولكن خلافات مع المجمع الرسالي واختلافات أخرى حول السياسة التعليمية أجلت افتتاح المدرسة حتى عام ١٩٣٩.^(١٤٥) وبتعبير صالح:

"بمعايـنة سجل أعمال البعثات التبشيرية خلال هذه الفترة (١٩٣٣-١٩٣٩) كم كان مذهلاً أن نجد أنه لم يتم تأسيس حتى مؤسسة تعليمية واحدة، ولا حتى مدرسة أطفال"^(١٤٦) وفي عام ١٩٤٤ حدث تحول آخر في السياسة التعليمية سمح بموجبه بتدريس الدين الإسلامي في مدارس النوبة. وصار بوسع النوبة المسلمين التدريس في مدارس النوبة، كما ألغيت القيود التي تمنع النوبة من دخول المدارس العربية والعكس، وقامت الحكومة بافتتاح مدرسة متوسطة لكل من النوبة والعرب.^(١٤٧)

وكان هذا التطور في جزء منه استجابة لإقبال النوبة الشديد على التعليم، والذي عبرت عنه أعداد المتقدمين للمدارس في عام ١٩٣٤ في مقابل الفرص المتوفرة، كما هو موضح أدناه:^(١٤٨)

جدول ٤,٥ يوضح فرص التعليم في جبال النوبة عام ١٩٣٤

كاتشا ١٧٣	متقدم لـ ٤٣ مكان
كادوقلى ١٧٨	متقدم لـ ٥٥ مكان
سلارا ١٠٠	متقدم لـ ٤٥ مكان
الدلنج ٨٠	متقدم لـ ٢٠ مكان

المصدر: الحاكم العام، التقارير السنوية، ١٩٣٤.

ومن الواضح أن السياسة البريطانية التي قصرت تعليم النوبة على مدارس خاصة لغير العرب وسمحت للإرساليات بالقيام بعملية التعليم هذه، من الواضح أنها فشلت فشلاً ذريعاً. وكانت النتيجة النهائية هي مشاعر السخط وسط البرجوازية النوبية الصغيرة، التي رأت أن المنافذ قد سدت أمامها مرة أخرى.

بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، شرعت إدارة ما بعد المرحلة الاستعمارية في سلسلة من الإجراءات التي تهدف للإسراع بعملية تكامل مدارس النوبة مع مدارس الشمال وقد عارضت البعثات التبشيرية هذه الإجراءات مدعية أحقيتها في تعليم النوبة، بالرغم من سجلها الهزيل في هذا المجال. ^(١٤٩) ومع ذلك لم يكن سجل إدارات ما بعد الاستعمار بأفضل حالاً من البريطانيين، وبدأ الشعور بنتاب الصفوة المتعلمة بأن قضايا التعليم الخاصة بهم أصبحت معتركاً لثقافتين متفوقتين ومتنافيتين - ثقافة المبشرين الغربية المسيحية والثقافة الشمالية العربية الإسلامية - لم يبذل أنصارهما، في الواقع إلا القليل لإمدادهم بالمدارس التي يحتاجونها. ^(١٥٠)

وقد دفع واقع التعليم النوبي، الذي لم يكن مرضياً مقارنة بالنظام السائد في كل من شمال وجنوب السودان، ^(١٥١) دفع البرجوازية الصغيرة المحلية لكي تنظر إليه بوصفه ترسيخاً لبنيات الاستعمار الجديد، التي ترمي للحفاظ على الإقليم كمنطقة هامشية للمنطقة النامية نسبياً على امتداد نهر النيل.

على الرغم من أن نوايا الاستعمار الأبوية، التي عبرت عنها السياسة النوبية، قد تكون مختلفة، إلا أن النتائج النهائية لهذه السياسة خلقت نظاماً خدم إلى حد كبير دولة التجار الجلابة. وقد تم جذب النوبة إلى المشاركة في إنتاج القطن، الذي وفر مورداً للدولة ولكنهم لم يحصلوا من الحكومة على الموارد التي تكفل لهم منافسة المزارعين الجلابة. وبالتالي فبالرغم من تحسن الظروف المعيشية كانت هنالك، مع نهاية الفترة الاستعمارية، العديد من أسباب السخط، على وجه الخصوص من جانب البرجوازية الصغيرة وقد وجدت هذه المشاعر، آخر الأمر، في القومية النوبية، مجالاً للتعبير عنها. ولكن قبل أن نتناول هذا التطور السياسي، فإنه من الضروري أن نعالج بتفصيل أكثر الدور الذي لعبه التجار الجلابة في المنطقة. فبالرغم من التضارب بين مصلحة بيروقراطية الدولة في توسيع قاعدة مواردها، ومصلحة الجلابة في رفع ربحيتهم إلى الحد الأقصى كمزارعين كبار للقطن وكتجار، إلا أن هاتين الفئتين برزتا بوصفهما الأكثر انتفاعاً بالتطورات الزراعية لما بعد ١٩٤٥. وكان واحداً من النتائج العامة لهذه التطورات تعزيز و تأكيد وضع الجلابة كـأسماليين زراعيين، سنتناول في الفصل القادم الكيفية التي وضعت بها هذه العملية الأساس للتقارب المصلحي، وأخيراً التحالف بين الجلابة وموظفي الدولة.

- 1- Gaitskel, A, أورده Ali, T. A., The Cultivation of Hunger; Major Determinants of Agricultural Development in the Sudan: 1956 – 1964, Ph. D. Thesis, University of Toronto, 1982, p. 43.
 - 2- Sudan Government, Governor General, Annual Reports, 1921, p. 47.
 - 3- Governor General. Annual Reports, 1922, p. 61.
 - 4- Ibid., p. 61.
 - 5- Ibid., p. 60.
 - 6- March, G. f. "The Development of Native Agriculture in The Nuba Mountains Area of Kordofan Province", Sudan Pamphlet, vol. 49, 1963, p. 78.
 - ٧- تم في عام ١٩٢٣ تشييد طريق تلودي الأبيض لحركة السيارات، وقد توفرت العربات التي تجرها الثيران بانتظام بين الدلنج والدلامي والرهدي ورشاد، انظر: Governor General. Annual Reports, 1922, p. 60.
 - 8- Ibid.
 - 9- Vicar Miles, A. L. W., op. cit., p. 21.
 - 10- Colvin, R. C., Agricultural Survey in The Nuba Mountains, Nuba Mountains Cotton Industry, Kadugli, 19939, pp. 1-2 and 4-6. Also Dakhila, 2/5/18, and Central Record office, "Soil Conservation Committee Report on Kordofan", Khartoum, 10/4/1943.
 - 11- Governor General. Annual Reports, 1913, p. 184, and p. 212.
 - 12- Vicar Miles, A. L. W., op. cit., p. 20.
 - 13- File kn. P. /12. B. 12., Kadugli Archives, from Kordofan Governor to Oswald Bentley, 9/4/1936.
 - 14- Sudan Government, Governor General, Annual Reports, 1921., p. 31.
 - 15- Ibid., p.13, and Vicar Miles, A. L. W. op. cit., p. 21.
- ويذهب فيكار مايلز (Vicar Miles) إلى أنه لولا الكساد العالمي في عام ١٩٢١، لأدارت هذه الشركة، في الغالب، صناعة أقطان جبال النوبة التي تأسست في أعقابها، وليس الحكومة.
- Vicar Miles, A. L. W., op. cit., p. 20 – 21.
- 16- Ibid.,
 - 17- Salih, K. O., The British Administration in The Nuba Mountains 1989 – 1956.

- 18- Tothill, J. D. Agriculture in the Sudan, Oxford University Press, London, 1948, p. 842.
- 19- Ibid., p. 842.
- 20- Ibid., p. 483.
- 21- Ibid., p. 843.
- 22- Ibid., p. 843. Newbold, D., op. cit., p. 493.
- 23- Niblock, T. Classes and Exploitation in Sudan, memo, p. 15.
- 24- Ibid., p. 15.
- 25- Newbold, D., op. cit., p. 492.
- 26- Ibid., p. 493.
- 27- Gillan, A., op. cit., pp. 20-25.
- 28- دراسة تناقش دور الدولة الاستعماري في إنتاج المحاصيل النقدية في أفريقيا انظر: Rimmer, D., "Economics of Colonialism", Journal of Africa History col. 19, No. 2., 1978. pp. 265 – 273, Tosh, J. "The Cash Crop Revolution in Tropical Africa, An Agricultural Appraisal", African Affairs, vol. 69, no. 314, January 1980, pp. 79 – 49. and Brett, E. A. op. cit. and O. Brien, J. "Primary Export Production and the Structure of Underdevelopment" in El-Hassan, A. M., (ed), Wssays on the Economy and Society of the Sudan, Economic and Social Research Council, Khartoum, 1977, p., pp. 33 – 56.
- 29- Governor General. Annual Reports, 1926, p. 59.
- 30- Ibid., p. 59.
- 31- Governor General. Annual Reports, 1930, p. 77.
- 32- Governor General. Annual Reports, 1927, p. 35.
- 33- Financial Secretary Office, Press Statement on the Nuba Mountains Cotton Industry, Khartoum, 12/5/1952.
- 34- Ibid.
- 35- Ibid.
- 36- Ibid.
- ٣٧- جريدة كردفان الأسبوعية، رقم ٤٣٠، ١٩٥٥/٤/٢٩.
- 38- Financial Secretary Office, op. cit.
- 39- Governor General, Annual Reports, 1931, p. 35.
- 40- Ibid.
- 41- Governor General, Annual Reports, 1931, p. 35.
- 42- Ibid.

- 43- O'Brien, J. op. cit., p. 47.
- 44- Gillan, A. quoted in Salih, K. O. op. cit, p. 285.
- 45- Salih, K. O., op. cit. pp. 285 - 286.
- 46- Governor General, Annual Reports, 1933, p. 57.
- 47- Ibid.
- 48- File kn. P. /2. M. 2, Kadogli Archives, Minutes of Delami Conference on Nuba Mountains Economic Development, 30 – 31/1/1950.
- ٤٩- يتفق هذا مع الحجج المذكورة في الفصل السابق. إذ ساعد التحول الجزئي في الاقتصاد على تضيق الآفاق السياسية للفلاحين النوبة.
- 50- CIVSEC, 37, B. 15., Central Record Office, from Governor of Kordofan of Civil Secretary, 15/4/1930.
- 51- Ibid.
- 52- Ibid.
- تم التأكيد على هذه المسألة في مقابلات مع أمين على عيسى، الدلنج
١٩٨٢/١٠/٢٤، وحمد لودي (مرشح الجبهة المعادية للاستعمار في
انتخابات ١٩٥٣)، كادوقلي ١٩٨٢/٢/٩.
- 53- CIVSEC, 37. b. 15. Central Record Office, A./Government Reports, 18/6/1931. Le. File kn. P., 12. b. 21. Kadogli Archives from Oswald Bentley to Governor of Kordofan, 23/2/1936.
- 54- Salih, K. O. op. cit. p. 297.
- 55- Governor General, Annual Reports, 1926, p. 94.
- 56- Salih, K. O., op. cit., p. 297.
- 57- Governor General, Annual Reports, 1927, pp. 124 – 125.
- 58- Salih, K. O. op. cit., p. 297.
- 59- Ibid.
- 60- Ibid., p. 300 and Colvin, R. C. op. cit., p. 28.
- 61- Kursany, I., "Peasants of the Nuba Mountains' Reviews of African Political Economy, No. 26. July 1983., p. 37.
- 62- Based on colvin, R. C. op. cit. p. 10.
- وومقابلات مع أمين علي عيسى وأحمد مالك شايب، الخرطوم، ١٩٨٣/٢/٢٠.
- ٦٣- مقابلة مع محمد أحمد صديق، الدلنج ١٩٨٢/١١/٦.
- 64- Colvin, R. C. op. cit. p. 20.

65- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports, 1937/38.

مقابلة مع حاج عوض محمد نور، كادوقلي، ١٩٨٢/٥/٢٨. وإرشيف
اتحاد فلاحي جبال النوبة، كادوقلي ٥٢ - ١٩٥٦.

and NMFU Archives, Kadogli, I. 952 - 56.

66- Colvin, R. C., op. cit., pp. 28 - 29.

67- Ibid., p. 29.

68- File kn. p. 66. e. 22. Kadogli Archives from Governot of Kordofan to D. C., 29/1/1934.

69- Ibid.

70- For figures, sec File kn. p.. 1. F. 1.34 (3), Kadogli Archives, from Governor of Kordofan to D. C. 21/2/1993, and Salih, K. O. op. cit., p. 312.

71- File kn. p. 66. B. 14. Rashed Arcives, from Chairman of Tegali Rural District Council of Governor of Kordofan, 5/5/1949, and CIVSEC, 64. 1. 1, Central Record Office fom Senior Inspector of Agriculture of Governor of Kordofan, 4/4/1944.

72- Colvin, R. C. op. cit., p. 10.

73- File kn. p. bb. E. 21. 2. Kadogli Archives, a government report on the Fellata question, no date.

74- Salih, K. O. po. Cit., pp. 305 - 306.

75- Ibid., p. 306.

76- Ibid., p. 314.

77- File kn p. 66. E. 22., Kadoglu Archives, from, D. C. of western Jebel of Governor of Kordofan. 8/7/1939.

شدد موظفو الحكومة في نفس التقرير على أن المسيرية مشاكلهم الخاصة
التي تتعلق بالأرض، وأنها تماثل في حداثتها مشاكل الأرض عند النوبة،
لذلك فإن أخذ الأرض من المسيرية لإعطائها للنوبة كمن "ينهب من بيت
(Peter) ليعطي باول (Paul).

78- Salih, K. O., op. cit. p. 310.

79- File kn. p. 66. E. 25., Kadogli Archives, A note of the Hawazma Amalgamation by D. C. of western Jebels, 18/2/1934.

80- Ibid.

81- Ibid.

82- Ibid.

83- Awad, M. H. op. cit., p. 225.

84- Vicar Miles, A. L. W. op. cit. p. 24.

85- File kn. p. 66. E. 22. Kadogli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 8/7/1939.

هدفت السياسة البريطانية إلى تحقيق الاستقرار في مراكز القوى الريفية
السودانية باللجوء إلى مبدأ دار القبيلة. انظر:

Adams, E. A., "The Baggara Problem: Attempts of Modern change
in Southern Darfur and Southern Kordofan", memo no date, p. 11.

86- File kn. p. 66. E. 22. Kadugli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 8/7/1939.

87- Vicar Miles, op. cit. p. 26. انظر أيضاً Newbold, D. op. cit., p. 495.

للاطلاع على نداءات بعض الإداريين لفتح السهول للعرب بحفر الآبار فيها.

88- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports, 1937/38.

89- Ibid.

90- Vicar Miles, A. op. cit., pp. 22 – 24 .

91- Salih. K. O., op. cit. p. 326.

يمكن أن يعزى هذا التعاون وسط المزارعين العرب، الذين يمدون يد
العون لبعضهم البعض من خلال نظام البرامكة، لدراسة وصفية عن هذا
النظام، انظر: Colvin, R. C. op. cit. pp. 11 – 12.

92- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports, 1937/38.

93- Ibid.

94- Saeed. A. op. cit., 315 – 316.

٩٥- مقابلة مع إبراهيم حسيمة، الدنج ١٨/١٠/١٩٨٢.

96- Bolton, R. C. "Land Tensue in the Sudan" in Tothill, J. D. op. cit. p. 197.

لدراسة أكثر تفصيلاً، انظر:

97- colvin, R. c. op. cit. and pp. 12 – 13.

98- Vicar Miles, A. L. W. op. cit., pp. 22 – 24.

99- Department of Agriculture and Forests, op. cit.

100- File kn. p., 2. M. 1. Kadugli archives, from Assistant D. C. of Governor of Kordofan, 30/4/1952.

101- Department of Agriculture and Forests, op. cit.

102- Vicar Miles, A. L. W. op. cit. p. 23.

103- Ibid.

- 104- Department of Agriculture and Forests, op. cit.
- 105- Ibid.
- 106- NMFU Archives, 1952 – 56, Kadugli.
- 107- Vicar Miles, A. L. W.. op cit. p. 22.
- 108- Ibid. p. 22.
- 109- NMFU Archives, open letter from the Union President to the Director of Agriculture, 10/3/1952. بتاريخ ٢٧٦. أيضاً كردفان الأسبوعية عدد رقم ١٩٥٣/٣/١٤.

١١٠- في احتفال عام نظم بمناسبة أعياد طقس السبر، يتم ذبح قطيع من الأبقار يمتلكها احد الفلاحين النوبة الأثرياء أو متوسطي الحال، وليمة لأهالي البلدة، وتعبيراً عن كرم صاحبها واهتمامه بالجماعة، والعادة ما يحصل المالك بعد ذلك على لقب يصبح به من "أعيان البلدة". ويتراوح الحد الأدنى من الأبقار المطلوب لمثل هذا الاحتفال ما بين ٢٠ إلى ٥٠ بحسب المكان، مما يؤكد أن ثروة كبيرة من الأبقار يتم تدميرها، كما أعيت عملية تراكم رأس المال، مقابلات مع إبراهيم شوم - شوم، تلودي، ١٩٨٢/٥/٢٧، وأمين على عيسى اللنج، ١٩٨٢/١٠/٢٤.

١١١- بنمو القطاع الزراعي الرأسمالي في الستينات، بدأت الفوارق بين الطبقات تتخذ ملامحاً واضحة، وتقدمت عملية التمايز مرحلة أخرى إلى الأمام، انظر:

Adam, F. H. And Khidir, M., "Development of Small Scale Agriculture", in el-hassan, A. M. (ed), ILO, Growth Employment and Equality, Khartoum University Press. Khartoum, 1978, [[. 86-95, El-Hadari, A. M. op. cit. and Wood, R. G. op. cit.

- 112- Governor General, Annual Reports, 1940 – 1947.
- 113- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports 1933, pp. 56 – 58
- 114- Newbold, D. . op. cit., p. 492.
- 115- 115 CVISEC, 64/1/1. Central Record Office, from Senior Inspector of Agriculture ro Director of Agriculture, 1/11/1944, and Governor – General Annual Reports, 1954.
- 116- CIVSEC, 64/1/1., Central Record Office, from Inspector of Agriculture to Governor of Kordofan, 4/1/1944.
- 117- Ibid.
- 118- Ibid.
- 119- Ibid.

- 120- Governor – General, Annual Reports, 1947, p. 190
 - 121- CIVSEC. Central Record Office, from Governor of Kordofan to Inspector of Agriculture, 5/1/1944.
 - 122- CIVSEC, Central Record Office, from Governor of Kordofan to Inspector of Agriculture, 5/1/1944.
 - 123- CIVSEC, Central Record Office, from Senior Inspector of Agriculture to Governor of Kordofan, 4/1/1944, and Governor General, Annual Reports, 1942 – 1944.
 - 124- File kn. p. JDK/6.S> 3.1, Kadugli Archives, Proceedings of Jebels District Mek's Meeting, 7-8/2/1984.
 - 125- Ibid,
 - 126- Ibid.
 - 127- Governor – General, Annual Reports, 1947.
 - 128- Governor General, Annual Reports, 1984.
 - 129- File kn. P., 2 M. 1. KAdugli Archives, Financial Secretary Office: Press Stetemnt of the Nuba Mountains Cotton Industry, 12/5/1952.
 - 130- Ibid.
 - 131- Ibid.
 - 132- File kn. P., 12. B. 12, Kadugli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 10/6/1955.
 - 133- File kn. P., 12. B. 12. Kaugli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 10/6/91955.
 - 134- File kn. p., 2. M. 23 Kadugli Archives, Minutes of the Nuba Mek's Meeting in Delami in February 1947, 3/3/1947.
 - 135- Governor General, Annual Reports, 1947, p. 190 .
 - 136- Ibid.
 - 137- Ibid.
 - 138- File kn. P., Kadugli Archives, a note on the Governkment Educational Programme for 1935 by Province Educational Officer, 20/7/1934.
 - 139- Ibid., p. 179.
 - 140- Ibid., p. 180
 - 141- Gillan. A., op. cit. p. 3, ;Salih, K. O. op. cit. pp. 181 – 182.
 - 142- Salih, K. O., op. cit .p. 201.
 - 143- Ibid., p. 233.
 - 144- Ibid., p. 239.
 - 145- Ibid., p. 239.
 - 146- Ibid., p. 239 – 240.
 - 147- Sanderson, L. op. cit. p. 243.
 - 148- Salih, K. O. op. cit., p.. 243.
 - 149- Sanderson, L. op. cit. p. 245.
- ١٥٠- مقابلة مع حمد كودي، كادوقلي، ١٩٨٢/١٢/٩.
- 151- Sanderson, L., op. cit., p. 246.

الفصل الخامس

تحالف الجلالة وبيروقراطية الدولة ١٩٥٢ - ١٩٦٦

مقدمة:

رأينا في الصفحات الماضية كيف لجأت الدولة الاستعمارية، مدفوعة برغبتها في الحفاظ على مصادر قوية ومستمرة للموارد، كيف لجأت لسد الطريق أمام مشاركة رأس المال الخاص في تسويق وتصنيع القطن. وفي هذا الفصل سندفع بأن اهتمام دولة ما بعد - الاستعمار - بتوسيع مصادر مواردها، أدى إلى تغيير في السياسة الحكومية. وقد أبرز هذا التغيير الاهتمام المشترك بين كبار موظفي الدولة ورأس المال الخاص في الزراعة الآلية. وكان من المفارقة أن هذا التطور لم يحدث إبان فترة إدارة الحزب الوطني الاتحادي الموالية للجلالة. التي حكمت البلاد بعد الاستقلال مباشرة. في الواقع قام سياسيو الحزب الوطني الاتحادي وموظفون حكوميون على مستوى عال بكبح التوجه نحو الزراعة الآلية في جبال النوبة في أعوام ١٩٥٤ - ٥٦ وإنما جاء التحول السياسي مع الحكم العسكري عام ١٩٥٨ وسنتناول فيما يلي العوامل التي دفعت إلى هذا التحويل بما في ذلك تدخل البنك الدولي في القطاع الزراعي للإقليم، وسيبرز العرض معالم الإطار العام للعلاقات المتغيرة بين القوى الاجتماعية المختلفة في الإقليم، وتكون الموضوعات الرئيسية هي: أن الأسس الاقتصادية للتحالف بين كبار موظفي الدولة من جانب، والزعماء التقليديين والتجار الجلالة من جانب آخر، قد تمت إقامتها، وهو تطور هدد بزعة زراعات صغار الفلاحين في المنطقة، ومهد الطريق للتحالف بين الفلاحين وقيادة البرجوازية الصغيرة في اتحاد جبال النوبة في الستينات. (انظر الفصل الثامن).

١.٥ رأسمال الجلالة والسياسة الزراعية ١٩٥٠ - ١٩٥٤

١.١.٥ الجلالة وتسويق القطن:

في بداية الخمسينات وصل المد التوسعي للقطن كمحصول نقدي، في فترة ما بعد الحرب، إلى مستويات عالية خاصة بعد ارتفاع أسعاره ارتفاعاً شديداً بسبب اندلاع الحرب الكورية.^(١) وقد حفزت الأرباح المتراكمة بعضاً من التجار، للدخول في مبادرات مشتركة مع مؤسسات سودانية وأجنبية وذلك لتجديد مساعيهم للدخول في مجال تصنيع وتسويق القطن.^(٢) غير أنه تم إحباط مسعى الجلالة والمؤسسات التجارية للمشاركة في تسويق وحلج القطن، مرة أخرى، بواسطة الموظفين الحكوميين، كان

موقف الحكومة المبني أن رأس المال الخاص يجب أن لا يتولى، في آخر الأمر، عملية تسويق القطن. ^(٣) غير أن الحجة التي استخدمت في السابق، في أن رأس المال الخاص في الإقليم يفتقر إلى المصادر المالية، استخدمت مرة أخرى في عام ١٩٥٢ لسد الطريق أمام تحرك الجلابة. وقد تم التعبير عن ذلك "بالشك في قدرة القطاع الخاص على توفير التمويل أو الهياكل التنظيمية اللازمة لشراء المحصول والتصرف فيه". ^(٤)

كانت هنالك في الأساس، حجتين رسميتين تعارضان كسر الاحتكار الحكومي لتسويق القطن، الأولى أن هنالك مخاطر مالية كبيرة في تسويق القطن الأمريكية قصيرة التيلة. وقد أكد كبار موظفي الدولة أنه في حالة قيام رأس المال الخاص بتولي عملية تسويق القطن. فإن الحكومة لا تملك أن تقوم بدور المشتري الاحتياطي لتأمين المزارعين ضد الخسائر التي يمكن أن تتجم نتيجة لذلك، وبالنظر إلى فارق الزمن الذي يفصل بين شراء القطن الخام وبيعه محلوجا، فإن المشتريين من القطاع الخاص سيضطرون إلى تخفيض عروضهم بشدة للتعويض عن المخاطر المحتملة. وذهب هؤلاء الموظفون إلى أن المزارعين:

"لا بد أن يحصلوا في المدى البعيد على عروض أسوأ في ظل القطاع الخاص، إلا إذا تم استحداث أسلوب ما لتفادي هذا الخل". ^(٥)

على أية حال لم تبدل في الواقع أي جهود لاستحداث أو حتى استكشاف هذه الإجراءات المطلوبة لتجاوز هذا الخل، عن طريق تقليل الفارق الزمني بين شراء وبيع المحصول. وتقوم الحجة الحكومية على افتراض أساسي يرى بأنه تجب حماية الفلاحين من الوسطاء والمؤسسات الخاصة باللوائح الحكومية وبتنظيم تسويق الأقطان. ولكن في الحقيقة مهد الاحتكار الحكومي الطريق لعدم الكفاءة وإهدار الموارد والاستغلال بواسطة الحكومة، كما سنرى في الفصل السادس.

وبينما تم تغليف الحجة الأولى في تعابير أبوية، فإن الحجة الثاني هي حجة فنية مبنية على منطق اقتاد المقادير. كان هنالك تخوفا من أنه في ظل رأس المال الخاص، يجب التعامل مع الأقطان التي تمر عبر مصانع الحلج في دفعات منفصلة حسب ملاكها المختلفين، بدلا من التعامل معها كدفعة واحدة مستمرة، وأن هذا سيؤدي إلى تأخير في عملية الحلج، خاصة في بداية الموسم (بينما يراكم المشترون كمياتهم) وإلى اختناقات في آخر الموسم. ^(٦) من هنا فإن النتيجة النهائية من وجهة نظر الحكومة، تكون نقصا كبيرا في طاقة الحلج ^(٧) وعلى الرغم من الواجهة الفنية لهذا المنطق، فإن النقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها هنا هي أن كبار موظفي الحكومة كانوا أكثر اهتماما

بالحفاظ على البنيات الاحتكارية لصناعة أقطان جبال النوبة، منهم بالسماح باشتغال قوى السوق. إذ أن تدخل رأس المال الخاص في العمليات تسويق القطن كان سيؤدي إلى الانقراض من الموارد التي تجنيها الدولة من الضرائب وفروقات الأسعار.

وكانت نتيجة منع الجلابة من المشاركة في التسويق والتصنيع، أن انتقلوا برؤوس أموالهم تدريجيا على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وعلى وجه الخصوص إلى التجريب في الزراعة الآلية خلال الخمسينات.

٢.١.٥ التجار والزراعة الآلية:

شكلت جملة من الظروف المحلية التوجه نحو الزراعة الآلية في منطقة جبال النوبة، فقد تحكمت ثلاثة عوامل في التوجه الذي ساد في أوساط الموظفين الحكوميين لإشراك رأسمال الجلابة في الزراعية الآلية. أولا أن تطور الزراعة الآلية سيشغل الجلابة عن السعي للتدخل، وفيما بعد، التحكم في تسويق وتصنيع القطن. وثانيا: أن الحكومة المحلية ستستفيد كثيرا من الميكنة الزراعية، إذ أنها ستؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية من خلال رسوم إيجار الأرض والعشر والقبانة. ^(٨) وأخيرا: كان تشجيع الحكومة لميكنة الزراعة يهدف إلى اللحاق بأمر واقع في تطور الزراعة الآلية سبق أن طبق في منطقة تقلى.

وقد أجريت التجارب الأولى في الزراعة الآلية في المنطقة الشرفية من إقليم جبال النوبة. وهي منطقة وهبت سهولا خصبة ممتدة كما أنها سهلة الاتصال بالمراكز التجارية في أم روبة والأبيض وكوستي وأواسط السودان، مما يجعلها مركزا محتملا للتطور والتوسع الزراعي. ^(٩) والأكثر أهمية، أن البنية الاجتماعية في تقلى، بخلاف مثيلاتها في الأجزاء الأخرى من الإقليم، كانت أكثر تطورا، وتميزت بالفوارق الاجتماعية بين الزعماء المحليين التجار الجلابة المستوطنين الفلاتة والفلاحين النوبة إضافة إلى ذلك أقامت المجموعات الثرية، عبر السنين، علاقات وروابط وثيقة مع موظفي الحكومة. وفيما يتصل بهذا الأمر فقد اعتاد الإداريون البريطانيون وكذلك موظفو الحكومة السودانية على اتخاذ مواقف مستقلة نسبيا عن الحكومة المركزية بتشجيعهم للفلاحين الأثرياء والتجار الجلابة على استخدام الوسائل الآلية في الزراعة. وكانت مجموعة الفلاحين الأثرياء في المنطقة، بعد أن فشلت في الحصول على موافقة الحكومة على إجراء تجارب في الحراثة بالثيران عام ١٩٨٤، قد استغلت وضعها السياسي والإدارة المتميز، لدفع مجلس ريفي منطقة تقلى على توفير قسم لتأجير الجرارات، حتى يتمكنوا من التوسع في المساحات المزروعة، ولم يرق المجلس بتأجير

جراراته للمزارعين بأسعار رمزية، فحسب بل شجع المأمور الإدارة الأغنياء منهم باقتناء جراراتهم الخاصة كذلك. ^(١٠) وكان أن توسعت المساحة المزروعة بالجرارات المستأجرة من مجلس ريفي منطقة تقلى، توسعا كبيرا، خاصة في مناطق العباسية وأبي جبيهة والليزي، وتراوح متوسط المساحات المزروعة بين ٧٠ إلى ١٥٠ فدان في عام ١٩٨٤. ^(١١) وقد أقلق الأثر المحتمل لقسم تأجير الجرارات على الأرض التي تم تخصيصها لاستخدام الفلاحين النوبة، أقلق حاكم كردفان، الذي حذر من مخاطر التعدي على الأرض ومصادر المياه التي تمتلكها الغالبية من الفلاحين.

كانت الحكومة غير متحمسة لتشجيع أثرياء الفلاحين على التوسع في المساحات المزروعة، لخشيتهما من تنشئة رأسماليين ريفيين، غير أن ذلك لم يكن متفقا مع سياسات مجلس ريفي منطقة تقلى، الذي واصل تحت تأثير مجموعات الفلاحين الأغنياء، تشجيع الجلابة على استخدام الجرارات للأغراض الزراعية. قادت السياسة التي تبناها مجلس ريفي منطقة تقلى إلى انقسامات وسط بيروقراطية الدولة حول قدرات الزراعة الرأسمالية والتداعيات السياسية لمثل هذا التطور. ولم يبرز هذا التركيز على جوانب مختلفة من السياسة الزراعية من قبل شرائح مختلفة في جهاز الدولة، إلى العلن، إلا خلال الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٤. وبالتدريج اتخذ الخلاف طابعا إداريا - قانونيا، بتفسيرات متباينة لسلطات وحدود صلاحيات المجالس المحلية كما نص عليها قانون الحكم المحلي لعام ١٩٥١ على سبيل المثال، فيما يتعلق بتخصيص بالحقوق الخاصة في الأرض دعم قانون عام ١٩٥١ السلطات الممنوحة لمجلس ريفي منطقة تقلى في قانون الحكم المحلي (المناطق الريفية) لعام ١٩٣٧. ^(١٢) انظروا للنفوذ المتصاعد لأثرياء الفلاحين في مجلس ريفي منطقة تقلى، تحرك الإداريون الحكوميون في المراكز وعلى مستوى الإقليم لتقليص هذه السلطات التي سمحت للمجلس بتخصيص الأراضي لكبار المزارعين. وقد قلل اهتمام البريطانيين بالحفاظ على الاستقرار السياسي في المنطقة من تعاملات حل وسط مع الجلابة، لذلك عندما تحرك موظفو الحكومة المحلية لتخصيص الأراضي لكبار المزارعين اعترضت وزارة الزراعة، وعللت اعتراضها بأن سياستها هي:

"عدم تشجيع هذا النوع من الزراعة بواسطة القطاع الخاص، في الوقت الحاضر (١٩٥٢) حتى يتمكن حماية الزراعة المستقبلية لمساحات واسعة من الأراضي، تكون قد ظلت بكرة أو غير مستخدمة إلا قليلا" ^(١٥)

كان الهم الغالب للإدارة البريطانية هو تلافي التداعيات الاجتماعية لتطور قطاع رأسمالي زراعي بجانب زراعات الفلاحين النوبة. وبالتالي تحركت السلطات

المركزية للحد من نفوذ المجالس المحلية. فكان ان أخضعت أحكام قانون الحكومات المحلية لعام ١٩٥١ والذي أعطى سلطات واسعة للمجالس المحلية، لللائحة صادرة من السكرتير الإداري، وقد منعت هذه اللائحة مجلس ريفي منطقة تقلى من تخصيص الأرض للزراعة الآلية في أي مكان تابع للمجلس. ^(١٦) وعلى الرغم من أن هذه اللائحة لم تعطل بالكامل السلطات التقديرية من المجلس المحلي، إلا أنها فرضت عليه قيودا وأطالت الإجراءات الإدارية، كما شددت على أن التصديق على مشاريع الزراعة الآلية لا يصدر إلا عن حاكم كردفان بالتشاور مع وزارة الزراعة، وقد طلب من المتقدمين للحصول على التصديق استيفاء عدد من الشروط تتعلق بمساحة وموقع الأرض (حتى يمكن إدخالها في نظام البور) وأنواع المحاصيل التي ستزرع. إضافة إلى ذلك احتفظت وزارة الزراعة لنفسها بالحق في إعلان المستفيد بإخلاء الأرض خلال ثمانية أشهر دون المطالبة بتعويض. ^(١٧)

وقد وقفت هذه السياسة الزراعية إضافة إلى المتطلبات المالية الضخمة للميكنة أما م تطور قطاع الزراعة الآلية، فلم يتمكن إلا عدد قليل من التجار الجلابة من شراء جراراتهم الخاصة، بينما انتفع أولئك الذين لم يكن في استطاعتهم شراء الجرارات بخدمات تأجير الجرارات، بسعر جنيه واحد للجرار في الساعة، لزيادة مساحات مزارعهم. ^(١٨) وقد استمر الموظفون الحكوميون المحليون في تقديم هذه الخدمة بحجة ان مجلس ريفي منطقة تقلى يرغب في "تشجيع الزراعة بالوسائل الآلية وفي تنشيط مبادرات القطاع الخاص". ^(١٩)

ولهذا السبب كان هنالك توتراً بين الإدارة المحلية في الجزء الشرقي من منطقة النوبة، والتي ساندت تطور طبقة من الرأسماليين الزراعيين، والحكومة المركزية التي تركز اهتمامها على الاستقرار السياسي، وقد عبر المأمور الإداري لمنطقة تقلى عن هذا التوتر عندما كتب في عام ١٩٥٢ قائلاً:

"هل لي أن أسأل لماذا تريد وزارة الزراعة كل هذه المعلومات؟ إنهم يحملون فكرة غير واضحة المعالم عن أنهم يريدون البدء في مشاريع للإنتاج الآلي للمحاصيل في جبال النوبة، و بقدر ما استطعت أن أتبينه حتى الآن، فإنهم لا يعلمون متى ستمكن تجاربهم، ولا في أي وقت سيكون لديهم الجهاز الفني اللازم، ولا في أي مكان ستقام هذه المشاريع، ولا يعرفون مساحة الأرض التي يريدونها، ولا عدد السنوات التي سيحتاجون فيها هذه الأرض. ولكن يبدو أنهم يرغبون في جعل الأمور غاية في الصعوبة أمام كل رجل مبادر يرغب في زيادة إنتاج البلاد. إن (سياسة) الوزارة تبدو لي أنانية، وغير ضرورية ومقيدة" (التأكيد من المؤلف). ^(٢٠)

وقد شدد موظفو المجلس، في دفاعهم عن موقفهم، على أنهم لا يفعلون أكثر من تأجير الجرارات، وأهم غير مختصين بتوزيع الأراضي^(٢١) وكان الحصول على الأرض الزراعية يتم إما من خلال وضع المستفيدين في البنية الاجتماعية كنظار مكوك، أو عمد، أو من خلال روابط المنفعة مع لسلطات الأهلية (كما هو الحال مع الجلابة في تلودي، الليري وكادوقلي).^(٢٢)

أهمية تجارب القصارف:

في أماكن أخرى من السودان عملت الإدارة البريطانية على تنمية الزراعة الآلية بحماس كبير، فقد أجريت التجارب الأولى على الزراعة الآلية في مشاريع زراعية صغيرة حول بلدة القصارف، قام فيها الفلاحون بزراعة مساحة ٨٢ فدان بالنرة والقطن والسمسم. استخدمت في هذه المساحات العمالة العائلية ووزع عائد المحاصيل بالتساوي بين المزارعين والحكومة.^(٢٣) غير أن تقرير ١٩٥٤ حول هذه التجارب نصح بعدم الاستمرار في المشاريع الصغيرة معللاً ذلك بقلّة العائد وعدم كفاءة المزارعين المشاركين الذين تتنازعهم المشاغل الأخرى، واقترح تقرير الوزارة، كخط بديل لتطوير الزراعة، إقامة مزارع كبيرة تحت إدارة فرد واحد وفي عام ١٩٥٣ أقيمت عدة مزارع مساحة الواحدة منها ١٠٠٠ فدان، واقترحت مشاريع شبيهة في مناطق أخرى.^(٢٤) وقد أعطى التوجه الرئيسي للتقرير سنداً كاملاً للتجار وأثرياء الفلاحين، الذين انتقلوا إلى الزراعة الرأسمالية، وإذا كان سيستفاد من الدروس لهذه التجربة في جبال النوبة، فإنها ستفيد بلا شك، الجلابة والزعماء التقليديين.

كانت مصادقة الحكومة على تقرير مجموعة العمل حول مشاريع الزراعة الآلية، عام ١٩٥٤ أمراً هاماً، استناداً على شيرد (Shepherd) تزامن عدم ومساندة التقرير لمصالح التجار والفلاحين الأغنياء مع المصالح البريطانية كما قدرتها الإدارة: "فقد أوشكت البلاد على الاستقلال، وأراد البريطانيون أن يتركوا ورائهم طبقة حاكمة رأسمالية ومؤيدة للغرب بقدر الإمكان. كانت غالبية طبقة التجار تفق وراء الدعوة للاستقلال، وهي التي يستمد قيادة ما بعد - الاستقلال بأنزعها السياسية والاقتصادية، لذلك فإنها تمثل زبونا أهم بكثير من أولئك الفلاحين الزراع".^(٢٥)

نتيجة لهذه السياسة، بدأ موظفو الحكومة باستكشاف ردود فعل النوبة إزاء الرأسماليين الريفيين، وذلك بجمع المعلومات من المجالس المحلية في المناطق التي رشحت لإقامة مشاريع الزراعة الآلية.^(٢٦) وإذا أخذنا في الاعتبار التركيب الاجتماعي للمجالس المحلية، والتي انحازت قواعد التمثيل فيها ضد فقراء وصغار الفلاحين لم يكن

مستغرباً أن ينقل المأمور الإداري لمنطقة تقلى للحكومة المركزية ما يلي: "لقد تشاورت مع بعض العمدة والنظار حول المشاعر العامة نحو الرأسماليين المحليين، وقد اتفقوا جميعاً على أنه لا توجد مشاعر سيئة ضدهم، وأنه لا مخاطر من قبلهم بصورة مستديمة، في مقابل المساعدة في إجراء التجارب".^(٢٧)

و لكن ظل كبار موظفي الدولة على العموم، ممانعين لإطلاق يد الرأسماليين المحليين في الزراعة في جبال النوبة. وقد برز اتجاه بالسماح لهم بإجراء تجاربهم الأولية في مناطق معينة، وترحيلهم، إذا اقتضت الضرورة إلى أجزاء أخرى لتفادي النزاعات المحتملة مع صغار المزارعين والرعاة،^(٢٨) وكان ذلك على الرغم من أن بعض الإداريين أشاروا إلى أنه لا يوجد ضمان بأن الرأسماليين الزراعيين سيكونون موافقين على ترك مزارعهم والانتقال إلى تلك المناطق التي تقترحها الحكومة.^(٢٩) ذلك أن الانتقال من مكان إلى آخر يعني التضحية بالمصروفات المبدئية لنظافة الأرض، وسينظر إلى أوامر الحكومة بالانتقال بوصفها مزيداً من القيود غير المعقولة على العمل الاستثماري للجلابة.

تسبب الموارد المحدودة للجلابة والزعماء التقليديين في احتياجهم لمساعدة وحوافز الحكومة. وقد أعلنت الحكومة أنها لا تملك الموارد اللازمة التي يطلبها الرأسماليون الزراعيون، ولكن بذلت بعض المجهودات لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية على سبيل المثال اقترح حاكم كردفان عام ١٩٥٣، أن يقوم رأس المال الأجنبي بتولي ميكنة الزراعة وتنشيط التنمية في الإقليم، ممهداً الطريق بذلك لرأس المال الوطني^(٣٠) مبدئياً، لم يكن الإداريون المحليون معترضين على الاستثمار الأجنبي في المنطقة، بشرط تحديد نصيب عادل من الأرباح للمجلس المحلي. ومع ذلك فقد كانوا يغفلون رأس المال الوطني، الأمر الذي عكس دعم ومساندة الإدارة المحلية للجلابة، على وجه الخصوص في الفترة التي سبقت الاستقلال، عندما لعب الجلابة دوراً قانداً في الحركة الوطنية السودانية.^(٣١)

لذلك كان متوقفاً، مع جلاء البريطانيين، أن تصعد إلى السلطة حكومة مركزية سودانية تحمل توجهات أكثر تعاطفاً مع مصالح الجلابة في جبال النوبة، ولكن في الواقع واصلت حكومة ما بعد الاستقلال سياسة حماية زراعات الفلاحين، كما سنرى لاحقاً.

خلال الفترة ١٩٢٤ - ٥٢، كانت عملية تنظيم زراعات الفلاحين تدار مركزياً بواسطة موظفي وزارة الزراعة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في المصالح المعنية. وقد تسبب إخفاق صناعة أقطان جبال النوبة في التعامل مع المد التوسعي للقطن، ما بعد عام ١٩٤٥، تسبب في كثير من التأخير وعدم الكفاية من جانب الجهاز الإداري. (٢٢) وترتب على ذلك أن فكر كبار الموظفين الزراعيين في إمكانية زيادة عددية الجهاز الفني، والاستفادة من غير الفنيين من الموظفين الجديدين، الذين يمكن أن يضطلعوا بالعديد من الواجبات الإدارية الخاصة، التي كان يؤديها المفتشون الزراعيون. وقد اقترح أيضاً أن يترك شراء وتحويل القطن إلى المحالج لمهندسي المحالج حتى يتفرغ المفتشون الزراعيون للاهتمام بعملية الإنتاج مع المزارعين.

وهكذا قبل أن يبدأ موسم تسويق الأقطان ١٩٥٢/٥٣، كانت قد تمت إعادة تنظيم صناعة أقطان جبال النوبة تحت إدارة مدير عام، وذلك بهدف لا مركزية الإدارة عن الرئاسة في الخرطوم، وفي نفس الوقت إيجاد إدارة محلية أفضل، (٢٤) بالإضافة إلى ذلك تم إدخال فئة جديدة من الموظفين هم "ضباط الأقطان"، للقيام بعمليات تسويق الأقطان وتصنيعها عبر محالج الأقطان، وأمكن بذلك تقريب المفتشين الزراعيين المؤهلين في المنطقة لكي يخصصوا كل وقتهم للمسائل الزراعية الحقيقية، وكذلك تحرير المهندسين الميكانيكيين من عمليات تشغيل المحالج اليومية، كي يتفرغوا لأعمال الصيانة والتصميم. (٢٥) بعد أربع سنوات أخرى، في عام ١٩٥٦، وكجزء من عملية سودنة الوظائف الإدارية، تمت مرة أخرى إعادة تنظيم الصناعة والتوسع فيها لاستيعاب خريجي المدارس الزراعية والريفية الجدد، انظر الرسم التوضيحي رقم (١-٥) في هذا الجزء. ولم يقتصر هذا التوسع في البيروقراطية الزراعية على الجهاز الزراعي في صناعة أقطان جبال النوبة. فقد شهدت المصالح الأخرى المتصلة بالزراعة توسعاً شبيهاً. مثل مصلحة البيطرة، استخدام الأراضي والمياه الريفية وأقسام الغابات، بالإضافة إلى الحكومة المحلية.

رسم توضيحي رقم (١-٥)

الهيكل الإداري لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٢٤ - ١٩٦٦

٢٤ - ١٩٥٢	مدير الزراعة (الخرطوم)	محطة رشاد مفتش و ٣ زراعيون
	المفتش الأول للزراعة (الأبيض)	
	صناعة القطن جبال النوبة ٣ مفتشو زراعة ٥ زراعيين	
	مدير الزراعة (الخرطوم)	
	المدير العام لصناعة القطن في جبال النوبة	
	المفتش الأول للزراعة (كادقلي)	
٥٦ - ١٩٦٧	محطة الدلنج مفتش و ٣ زراعيون	محطة رشاد مفتش و ٣ زراعيون
	مدير الزراعة (الخرطوم)	
	المدير العام لصناعة القطن في جبال النوبة	
	المفتش الأول للزراعة (كادقلي)	
٥ زراعيون	محطة الدلنج مفتش ومساعد مفتش ٥ زراعيون	محطة رشاد مفتش ومساعد مفتش ٥ زراعيون
	تالودي مفتش ومساعد مفتش ٥ زراعيون	

المصدر: أرشيف مؤسسة جبال النوبة الزراعية، كادوقلي.

ساهم عاملان في توسيع بنيات البيروقراطية الزراعية في المنطقة، أحدهما محلي والآخر قومي. فقد تم، أولاً: تعيين مجموعة جديدة من الموظفين وذلك عند تكوين الهيئة الاستشارية لجبال النوبة في ١٩٥٣. وهي الهيئة التي أوكلت إليها مهمة دراسة مشاكل الفلاحين، ومن ثم مساعدة الحكومة في التصدي للتأثير المتصاعد لاتحاد مزارعي جبال النوبة (انظر الفصل السابع)، وثانياً، شهدت التطورات السياسية في منتصف الستينات

توظيف نخبة إدارية" جديدة غالبيتها من الشماليين.^(٣٦) فقد فتحت عملية سودنة الخدمة المدنية ونقل السلطة من البريطانيين إلى حكومة وطنية، الفرص لاستيعاب الشماليين في صناعة أقطان جبال النوبة. ومن المهم هنا ملاحظة أن إعادة تنظيم صناعة أقطان جبال النوبة لم تؤد إلى تحول أساسي في نظرة إداريي الدولة إلى الفلاحين النوبة، إذ "علت [عملية التوظيف الجديدة] من شأن الأفندية" في أوساط المتعلمين الشماليين،^(٣٧) الذي ورثوا نظرة المستعمرين البريطانيين للفلاحين، النوبة بوصفهم متخلفين وغير مبدعين.^(٣٨) لكل ذلك، ومع اقتراب موعد الاستقلال في ١٩٥٦، كان قد تم التوسع في الهياكل الإدارية لصناعة أقطان جبال النوبة، بينما ترسخت النظرة الاستعمارية للفلاحين النوبة، وتم التأكيد على وتبني السياسات نفسها.

من المظاهر المشتركة بين خطتي تنمية صناعة أقطان جبال النوبة للأعوام ١٩٥٣*٥٤ و ١٩٥٥/٥٦ توجيه معظم الاستثمارات إلى شبكة التسويق وإلى المتطلبات الرأسمالية لتصنيع القطن مثل شراء محالج جديدة.^(٣٩) فقد كان الاعتقاد السائد أن "حصصاً ضخمة من الأرباح" ستعود من الاستثمار في المزيد من المصانع والآلات. كذلك تم تبرير الصرف على منازل ومرتبآت العاملين بحجة أن "حصصاً أضخم من الأرباح ستعود من تهيئة جهاز فني مؤهل فعلاً، ومتفرغ للتركيز على المشاكل الزراعية".^(٤٠) وعلى الرغم من ندرة المعلومات فإن الدلائل تشير إلى أن مبالغ ضخمة من الأموال الحكومية أنفقت في توسيع الهياكل الإدارية ومحالج القطن. على سبيل المثال زادت طاقة الحليج، بعد الاستثمارات الجديدة في هذا المجال في منتصف الخمسينات، من ٧٠٠,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٥٢ إلى ٤٤٦,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٥٧.^(٤١) ولكن في الوقت الذي تمت فيه هذه الاستثمارات، لم ينفق إلا القليل جداً على القطاع الإنتاجي للفلاحين، وكان أن أدى ضعف الاستثمار في البنية التحتية الخدمية، خاصة خدمات التمويل، إلى عدم الانتفاع بالزيادة الكبيرة في أسعار المنتج، والتي بلغت ٣٠% في عام ١٩٥٧، في تنشيط نمو مستمر في الإنتاجية الزراعية، كما هو موضح في الجدول رقم (١-٥)، ويمكن الدفع هنا بأن ركود وتذبذب مستويات الإنتاجية في الفترة ١٩٥٤ - ٦٠، وغياب أي زيادات معتبرة في المساحة المزروعة، لا يبرران هذا التوسع في البيروقراطية الزراعية.

المساحة المزروعة قطناً في جبال النوبة بالإنتاج والقطن والإنتاجية بالقطن لكل فدان

الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
٥٥/١٩٥٤	٢٣١,٣٦٦	٨٩١,٤٥٠	٣,٨٥ قطنار للفدان
٥٦/١٩٥٥	١٤٩,٩٦٦	٦٤٠,٩٧٤	٤,٢٧ قطنار للفدان
٥٧/١٩٥٦	١٢٦,٩٣٨	٣٣٩,٧٤٣	٢,٦٧ قطنار للفدان
٥٨/١٩٥٧	١٧٠,٢٧٥	٧٥٣,٤٧٧	٤,٤٢ قطنار للفدان
٥٩/١٩٨٥	١٩٨,٣٠٠	٥٧٤,٠٢٤	٢,٨٩ قطنار للفدان
٦٠/١٩٥٩	١٤٣,٢٤٧	٢٣٦,٢٤٧	١,٦٥ قطنار للفدان

المصدر: صناعة أقطان جبال النوبة، التقارير السنوية ٥٥/١٩٥٤ - ٦٠/١٩٥٩

وقد شكل هذا الوضع، القائم على الاستثمار في مجالات الإدارة والآليات، وغياب الاستثمار في إنتاج القطن والركود النسبي لمستويات الإنتاج شكل الأساس لتضارب المصالح بين البيروقراطية والفلاحين، إضافة إلى ذلك ساد توتر في العلاقة بين دولة ما بعد الاستعمار والجلابة، على الأقل خلال الفترة ١٩٥٤ / ١٩٥٨.

القيود على الزراعة الآلية ١٩٥٤ - ١٩٥٨ :

لم تعجل الإدارة السودانية الجديدة بعد ١٩٥٤ بإدخال أي تغييرات في السياسة المتعلقة بتنمية الزراعة الرأسمالية في منطقة جبال النوبة وقد يكون أحد الأسباب في هذا الأمر، أن توازن القوى في المنطقة لم يكن يسمح بمثل هذا التطور، هذا ما سوف يوضح في الفصل السابع، والسبب الآخر الهام أن السلطات المركزية بقيت رهينة الممارسات والمواقف الاستعمارية إزاء الفلاحين. ^(٢٢) وكان من نتيجة ذلك أن تمسكت هذه السلطات بما يمكن أن يسمى - في ظل غياب مصطلح أفضل - بـ "أخلاقيات المحافظة". غير أن هذا الموقف لم يستبعد، من ناحية المبدأ، التوجه لتنمية الزراعة الآلية في الوقت المناسب. أما في ذلك الوقت فقد تركز اهتمامهم على إقامة المشاريع الرائدة والتجريبية لتقويم وتوفير الخدمات الفنية والاجتماعية المناسبة لقطاع الزراعة الآلية. وكان الهم الأكبر بالنسبة لهم، إذا وافقت الدولة على الزراعة الآلية، فيجب أن تخضع هذه الزراعة لمراقبة وتوجيه مسؤولو الدولة وذلك بغرض المحافظة على

خصوبة التربة والاحتفاظ بمعظم السهول النوبية للاستفادة منها مستقبلاً بواسطة السكان المحليين. وقد شدد الموظفون على ضرورة توفير المعلومات والمرافق الفنية اللازمة للوقاية من التدمير المحتمل للتربة وإزالة الغطاء النباتي وتدمير الغابات. ^(٤٣) وكان هذا هو موقف الدولة ازاء ضغوط وملاحظات راس المال الوطني والاجنبي، وهو موقف عكس سياسة تشجيع الانتاج بما لا يؤدي الى تدمير الموارد الطبيعية. وشكلت اهمية تملك المعرفة والقدرة التقنية لادارة الزراعة الآلية مع الوعي بما تحمله من مخاطر، شكلت "حزمة محاذير" تسلح بها مسؤولو الدولة في محادثاتهم مع كبار المزارعين والشركات الاجنية. وجاء رد مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين على الطلبات التي تقدم بها ممثلون لمؤسسات اجنبية يطلبون فيها التصديق لهم الاستثمار في الزراعة المطرية، مؤكداً على ضرورة التأكد من توفر القدرات التقنية والادارية للمزارعين ومخاطر هذا النوع من الزراعة على البيئة، "وهذه في اعتقادي، واجبات حكومية، لا يجوز أن يكون عدم توفرها في الوقت الحاضر، مبرراً لتترك هذه السياسة" ^(٤٤) بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الضغوط المتصاعدة من جانب التجار والزعماء المحليين في جبال النوبة، أكد موظف حكومي كبير:

"نحن لا نستطيع الإدعاء بأننا نعرف ما يكفي عن الإنتاج الآلي للمحاصيل في منطقة جبال النوبة، بالصورة التي تمكننا من مقابلة التزامنا إعطاء النصح المناسب عن هذا الأسلوب في إنتاج المحاصيل. إن موقفنا الثابت هو أنه ليس هنالك ما هو أكثر ضرراً لقضية ما، مثل إدخال أفكار جديدة، من المغامرات العشوائية المتعسفة من النوع الذي يتصوره مقدمو الطلبات، ونحن نرفض بقوة سياسة تخصيص أرض لكل من يملك ما يكفي لشراء جرار وآليات، ويعتقد بالتالي أنه يستطيع إدارة مشروع الزراعة الآلية". ^(٤٥)

ويبدو أن كبار الموظفين قد قاموا، بمساندة من قادة الحزب الوطني الاتحادي، بوضع العقبات أما مساعي الجلاية دخول مجال الزراعة الآلية، إضافة إلى ذلك لم يكن هنالك مشروع لتوزيع الأراضي لمقدمي الطلبات في منطقة جبال النوبة، كما أن المسألة الحساسة المتعلقة بجواز السماح للأجانب أو المقيمين من غير السودانيين باستئجار الأرض لم يكن قد بت فيها بعد. ^(٤٦) وفي يونيو من عام ١٩٥٧ اجتمعت هيئة من كبار الموظفين وتداولت "الوضع الخطير الناتج من أن بعض الأفراد بدعوا فعلاً في اقتناء الجرارات لممارسة الإنتاج الآلي للمحاصيل"، في مناطق مختلفة من البلاد، وقد اعتبر الوضع مثيراً للقلق على وجه الخصوص في كردفان ودارفور، بسبب النزاعات

المحتملة التي يمكن أن تنشأ إذا ما سمح للجلابة بالتعدي على الأراضي التي سيستخدمها الرعاة والفلاحون.^(٤٧)

ونرى هنا أن الوضع السياسي الدقيق في المنطقة في منتصف الخمسينات والموقف المحافظ لكبار موظفي الدولة، هي العوامل التي أدت بصورة كبيرة، إلى فشل الضغوط التي مارسها الجلابة في فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨، للفوز بمساعدة الحكومة للزراعة الآلية، غير أن الآثار السالبة للوضع الاقتصادي ما بعد ١٩٥٧ على موارد الدولة، ومقدم الحكومة العسكرية قاد إلى تحول في السياسة الزراعية في جبال النوبة. وكما سنرى في الجزء القادم من هذا الفصل فقد حصلت الزراعة الآلية الرأسمالية أخيراً على التشجيع الرسمي.

السياسة الزراعية لحكومة ١٩٨٥ العسكرية:

بسبب عدم الكفاءة السياسية للتحالف الحاكم، المكون من البرجوازية والارستقراطية الريفية، والاعتماد على اقتصاد القطن كمحصول نقدي واحد، مع عوامل أخرى، فقد تعرضت الحكومة البرلمانية لضغوط سياسية واقتصادية من داخل وخارج البلاد.^(٤٨) وباستيلاء القوات المسلحة على السلطة في نوفمبر ١٩٥٨، تم حل البرلمان والأحزاب السياسية ومنعت النشاطات النقابية، ولجأ ضباط الجيش إلى الحكم من خلال المراسيم للحفاظ على نظامهم العسكري - البيروقراطي واتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لمواجهة مشاكل الاقتصاد السوداني، كان من بين هذه الإجراءات التعديل الفوري لنظام بيع القطن.^(٤٩) حتى ذلك الوقت كانت العادة هي الإمساك عن عرض الأقطان التي ينتجها القطاع العام، بما في ذلك أقطان جبال النوبة، للبيع وذلك لإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لتسويق أقطانه أولاً، وتسبب ذلك في تراكم غير مسبوق لكميات الأقطان غير المباعة والمخزنة من إنتاج القطاع العام. فقد زادت هذه الكميات من ٨٧,٠٠٠ بالة في سبتمبر ١٩٥٦ إلى ٤٠٠,٠٠٠ بالة في نهاية سبتمبر ١٩٥٧،^(٥٠) وكان الوضع في جبال النوبة بالغ السوء حيث فشلت الحكومة في بيع ٣٥,٥٦٦ بالة من جملة إنتاج المنطقة الذي بلغ ٧٣,٢٩٩ في عام ١٩٥٨.^(٥١)

وحتى يمكن تسهيل تسويق الأقطان قامت الحكومة بتخفيض رسوم المصادر وأسعار القطن.^(٥٢) كان لهذه التطورات تداعيات جد خطيرة. فقد تكدست بصورة كبيرة عائدات تصدير القطن. من ١٤,٥ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٥٦ إلى ٢٧ مليون في عام ١٩٥٧، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي من ٦٢ مليون جنينهاً إسترلينياً إلى ٨ مليون.^(٥٣) على المستوى المحلي، في جبال النوبة أبدى موظفو الدولة قلقهم حيث كانت

المجالس المحلية ومجالس المناطق تحصل على مواردها من الضرائب والرسوم المفروضة على القطن، وتمت زيادة الضرائب لتعويض النقص في الموارد،^(٥٤) غير أن المواقف المتطرفة المتزايدة لحركة الفلاحين في المنطقة في أعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٨، قامت بمصادمة هذه الإجراءات. وطالب الفلاحون والمزارعون بزيادات في أسعار المنتج، بينما واصل كبار مزارعو القطن والجلابة والزعماء التقليديين ضغوطهم على الحكومة لمدحهم بمدخلات الزراعة الحديثة. لذلك كان السؤال المركزي، حينما استولى الجيش على السلطة عن الكيفية التي ستمكن بها دولة ما بعد الاستقلال من توفير إيرادات جديدة.

العنف الحكومي والتوسع في زراعة القطن:

في الأعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٩ انخفضت المساحات المزروعة قطناً وكذلك مستويات الإنتاج الكلي وإنتاجية للفدان انخفاضاً ملحوظاً (انظر الجدول رقم ٥،١). إلى ذلك تدهنت كمية القطن التي تم حليجها فعلاً تدهناً كبيراً. حيث بلغت كمية القطن المحلوج لموسم ٦٠/١٩٥٩ في المراكز الثلاثة الرئيسية لحليج القطن في تلودي وأبي جبيهة وكادوقلي، نصف الكمية التي تم حليجها في موسم ٥٦/١٩٥٥. وكانت في أم برمبيطة ٤,٩٧١ قنطار في عام ٦٠/١٩٥٩ مقارنة بـ ٤٩,٥٦١ في عام ٥٦/١٩٥٥.^(٥٥)

وقد عزى الموظفون الحكوميون هذا التدهن إلى عدة عوامل، تراوحت بين انخفاض القوة الشرائية للأقطنان في مقابل محاصيل الحبوب، وتهديد المجاعة في عام ٥٩/١٩٥٨، والتي جعلت المزارعين يفضلون زراعة الذرة، وقلة الأمطار في بعض المناطق.^(٥٦) ومن العوامل التي ذكرت ضعف التنسيق بين المصالح الحكومية المختلفة، وتم التشديد بوجه خاص على ممانعة المسؤولين، في فرض اللوائح.^(٥٧) وذكر تقرير صناعة أقطنان جبال النوبة لموسم ٦٢/١٩٦١ أن قلة الأمطار وتوزيعها غير المتكافئ أسهم في تدهن إنتاج كل من المحاصيل النقدية والغذائية، والأكثر أهمية، أنه أضعف مقاومة نبات القطن لانتشار الأمراض التي تنقلها الخنافس والديدان (Flea Beetle, Poll Worms).^(٥٨) ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في هذا الوضع فشل محطة البحوث بكادوقلي التابعة لصناعة أقطنان جبال النوبة، والمصالح الحكومية الأخرى، في التقليل من تأثير الآفات، وفي تطوير أنواع جديدة لها مقاومة أكبر للأمراض.^(٥٩) ومع ذلك فقد كان بعض المسؤولين يرون أن العامل الأهم في هذا التدهن هو تكاسل الفلاحين وبكلمات أحد الموظفين: "لم تلعب الطبيعة أي دور في تدهن مقادير إنتاجهم من القطن إنما يرجع ذلك (في الأساس) للامبالاهم وتلؤكهم".^(٦٠)

وقد وجد تصور شبيه بهذا ، صدى له عند مخططي الحكومة العسكرية، الذين واصلوا في خطتهم العشرية. (٦٢/١٩٦١ - ٧٢/١٩٧١) السياسة الاستعمارية حول زراعة الفلاحين، بإعطائهم الأفضلية القصوى للتوسع الأفقي .. ولكن دون استثمار يذكر في مجال زيادة إنتاجية الفلاحين. ^(٦١) كان واضحا إن عبء إعادة تنشيط إنتاج القطن سيقع على عاتق صغار الفلاحين. إذ لم تكن السياسة هنا قائمة على استثمارات جديدة، بل على تصميم إجراءات تؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد الموجودة، لذلك تم التشديد بصورة خاصة على الحاجة لتنسيق أكبر بين المصالح الحكومية المختلفة (صناعة أقطان جبال النوبة، الحكومة المحلية، المحاكم والشرطة) لفرض اللوائح الصادرة عن صناعة أقطان جبال النوبة، مقارنة بلوائح الحجر النباتي وقانون القطن لعام ١٩٢٦. ^(٦٢) وقد حددت هذه اللوائح يوم الحادي والثلاثين من مارس من كل عام بوصفه الموعد، الذي يجب بحلوله أن يكون قد تم قلع وإحراق سيقان القطن، لمكافحة الأمراض، ويعرض عدم الالتزام بهذه اللوائح أصحابه من المزارعين لعقوبات شديدة، تتراوح بين عدم الأهلية لاستلام بذور القطن إلى الغرامات والسجن. ^(٦٣) وكان للتعاون الكامل للقادة المحليين (النظار والمكوك والعمد والمشايخ) في إبلاغ أتباعهم بتوجيهات الحكومة، والتأكيد على خطورة الوضع والمساعدة في التعرف على "المقصرين" قدر كبير من الأهمية، إذا كان لهذه اللوائح أن تكون ذات أثر. وفي ذات الاتجاه تم تكوين فرق من الزراعيين والشرطة وأعضاء المحاكم المحلية، في أوائل الستينات، لمراقبة الزعماء المحليين في حملات منتظمة للمراقبة والتبليغ عن سير العمليات الزراعية. ^(٦٤) وللمساعدة في تمويل هذه الحملات فرضت السلطات المحلية "ضريبة قطن" جديدة. ^(٦٥) أضافت المزيد للطابع القهري لهذه الإجراءات، وسنقوم بمناقشة تداعياتها في باب لاحق.

جانب آخر هام في هذه الإجراءات هو زيادة طفيفة في القسط الثاني لصرفيات القطن للمنتجين مرتبطة بإزالة وحرق سيقان القطن، كان يرجى من ربط الصرفية الثانية بإكمال هذه العمليات، أن يكمل فقراء وصغار المزارعين هذه المهام باكراً، ويتفرغوا بعد ذلك لأداء أشغال جزئية أخرى، تمكنهم من تحسين مداخيلهم، كان الافتراض أنه:

"كلما بكرنا في إزالة التوتر الذي يصاحب التوقع، كلما كان ذلك أفضل إذ سيكون لذلك أثره النفسي على الإنتاج الكلي وإنتاجية المزارع، وبالطبع فإن قسماً ثانياً سيكون الحافز الأكبر للإنتاجية." ^(٦٦)

كان هنالك اعتبارين وراء هذا الإجراء، الأول: ان تسديد الضرائب لن يتأخر (الدقنية والقطعان)، إذ سيكون لدى الفلاحين ما يكفي من النقد، وثانياً: أن القسط الثنائي والذي هو جزء متأخر من السعر، مستحق للمزارعين، لن يصرف إلا بعد أن يثبت الفلاحون أنهم قد نظفوا مزارعهم وأحرقوا سيقان القطن.^(١٧) وقد أسهم الأثر المزدوج لهذه الإجراءات والقائم على الإكراه والتشجيع، أسهم في زيادة غير مسبوقه في إنتاج القطن، وفي موسم ١٩٦٢/٦٣ بلغت جملة إنتاج القطن أعلى مستوى لها على الإطلاق، كما هو موضح في الجدول رقم (٢-٥).

وقد انعكس هذا التوسع في إنتاج القطن في طلبات المجالس المحلية لزيادة كميات بذرة القطن التي تحصل عليها، لتوزيعها عبر قنواتها، على سبيل المثال طلب مجلس ريفي الجبال الشمالية حصص تبلغ ١٢٠٠٠ قنطار من بذرة القطن يخصص للمجلس في موسم ١٩٦٢/٦٣ ومثل ذلك زيادة بلغت ٤,٣٠٠ قنطار عن العام السابق، وكان المجلس يخطط لزيادة تبلغ ٣٥% من عدد مزارعي القطن من الفلاحين.^(١٨) وعلى الرغم من أن موظفي صناعة أقطان جبال النوبة كانوا يعتبرون أن زيادة في أعداد مزارعي القطن تتراوح بين ١٧% و ٢٠% هي هدف أكثر واقعية،^(١٩) وقد كان جلياً أن المجالس المحلية كانت تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تطوير زراعة القطن.

جدول رقم (٢-٥) المساحة المزروعة قطناً، جملة الإنتاج بالقنطار،

والإنتاجية بالقنطار للفدان، والأسعار خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤

الموسم	المساحة بالفدان	جملة الإنتاج	الإنتاجية	السعر
٦١/١٩٦٠	١٦١,٠٠٠	٢٨٥,٦٣٢	٣,٦٣	١٩٠ قرشاً
٦٢/١٩٦١	٢٠٦,٠٠٠	٥٧٤,١٠٠	٢,٧٨	١٩٠ قرشاً
٦٣/١٩٦٢	٢٤٨,٠٠٠	١,٠٢٩,٥٤٩	٤,١٥	١٩٠ قرشاً
٦٤/١٩٦٣	٢٣٨,٠٠٠	٧٠٦,١٩٢	٢,٩٦	١٩٠ قرشاً

المصدر: صناعة أقطان جبال النوبة: التقارير السنوية ٦١/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٣

لأغراض هذه الأطروحة في الفصول التالية، من المهم أن نشدد هنا على أن التوسع في زراعة القطن قد أنجز على حساب استعداد فقراء وصغار الفلاحين على الحكومة. فقد أحسوا أنهم قد أرغموا على إضافة المزيد من الأرض لزراعة القطن،

وتوجيه المزيد من العمالة العالية إلى إنتاج المحصول النقدي. وسنتناول في الفصل الثامن تداعيات هذا الأمر على حملة احتجاج الفلاحين ضد الضرائب وعلى التحالف الناشئ بينهم وبين الصفوة المتعلمة من البرجوازية الصغيرة النوبية.

كان من النتائج الأخرى العامة للتوسع في إنتاج القطن الصراخ الذي تفجر بين العناصر المختلفة للبيروقراطية الزراعية، حول توزيع الموارد العائدة على الدولة، فقد نمت الاختلافات بين صناعة أقطان جبال النوبة والمسؤولين الحكوميين المحليين حول المصلحة الحكومية التي أسهمت بأكبر قدر من التوسع والتي تستحق بالتالي النصيب الأكبر من العائدات.^(٧٠) إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الدور المعترف به، الذي قام به النظار والمكوك والعمد والشيوخ في التمهيد لزيادة إنتاج القطن، فقد شعر هؤلاء القادة المحليون بالتجاهل، وشكوا من أنهم لم يمنحوا نصيباً معقولاً من عائدات الإنتاج^(٧١) ومع ذلك أن أبدى هؤلاء القادة، في موسم ١٩٦٢/٦٣ تلكوا ملحوظاً في التبليغ للمحاكم المحلية والمسؤولين عن المزارعين المقصرين. وقد أخذ المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة علماً، في نشرة وزعت لأعضاء المجالس الريفية ومجالس المناطق بالتجاء شيوخ القرى والمكوك والعمد إلى عدم تقديم قوائم مزارعي القطن الذين قاموا بتنظيف حقولهم، وأولئك الذين لم يفعلوا.^(٧٢) وحتى تتلافى الحكومة المركزية استعداء هؤلاء الزعماء، قررت في عام ١٩٦٣ زيادة أنصبتهم فيما يمكن أن يتحقق من التوسع في الإنتاج. وكان الفلاحون هم الذين وقع عليهم عبء تحمل هذه المنهج الجديد للزعماء التقليديين في سلم البيروقراطية الزراعية. إذ تم جمع مليم واحد كضريبة عن كل قنطار، في صندوق خاص للزعماء التقليديين تذهب ١٠% منه للعمد والمكوك ويتم توزيع المتبقي بالتساوي على الشيوخ، وأصبح توزيع عائدات الصندوق بالنسبة لهؤلاء شرطاً لكي يكملوا مهامهم في الإشراف على قلع سيقان القطن، وتنظيف الحقول وتوزيع البذور.^(٧٣) وبذلك أمكن تأمين تعاون الزعماء التقليديين، إلا أن ذلك تم على حساب استعداء فقراء وصغار الفلاحين، الذين استاءوا لفرض ضريبة أخرى على أقطانهم.

الحكم العسكري ومكنة الزراعة:

مقارنة بتجاهلها النسبي لزراعة الفلاحين، خصت الخطة العشرية للحكومة العسكرية استثمارات ضخمة لتطوير ٣٠٠,٠٠٠ فدان بالزراعة الآلية في منطقة النوبة، وعهد إلى البنك الزراعي السوداني باستكشاف الوسائل لإيجاد التمويل اللازم للمساعدة في هذا التطور^(٧٤) وقد خطط لهذه المساحة بالإضافة إلى ٥٠٠,٠٠٠ فدان أخرى في منطقة القصارف أن تسهم في زيادة إنتاج القطن الأمريكي قصير التيلة والذرة

والحبوب الزيتية. وكان من بين أهداف الخطة العشرية تنويع الصادرات، فقد قررت هذه الخطة أن يساهم القطن في الصادرات سينخفض من ٦٥ إلى ٦١% خلال الستينات. في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الحبوب الزيتية (الفول السوداني والسمسم) من ١٣ إلى ١٩% (٧٥) وسيتم توجيه جزء من إنتاج القطن للمساعدة في تنفيذ مشروع الخطة لإحلال الواردات، وذلك بإمداد مصنعين للنسيج سبق تشييدهما في الخرطوم بحري، و ٦ مصانع أخرى تقرر بناؤها في جبال النوبة، باحتياجاتها من القطن. قد عبر المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة عن هذه المسألة قائلاً:

"لذلك فإننا ننوي إضافة أكبر مساحة ممكنة لإنتاج القطن، لمقابلة احتياجات مصانع النسيج المحلية، وفي الوقت نفسه تأمين فائض مناسب لإرضاء أسواقنا التقليدية في الخارج." (٧٦)

كذلك اعتبرت الزراعة الآلية مناسبة بصورة خاصة، لإنتاج الذرة وكان الهدف من زراعتها القضاء على مخاطر المجاعات في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، زيادة إمدادات الحبوب الغذائية لمقابلة الزيادة المتسارعة في أعداد سكان المراكز الحضرية، والتي بلغت ٢,٣% سنوياً. (٧٧) لكل هذه الأسباب كانت الزراعة الآلية مسألة إيجابية بالنسبة لكل موظفي الدولة تقريباً: "إذ أنها ستسمح بإضافة جديدة، وإدخال أساليب أفضل للزراعة، وتقلل من تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى أنها ستساعد في تلافى الاختناقات التي تخلفها ندرة العمالة". (٧٨)

ولكن على الرغم من موافقة الدولة على إيجابيات المكنة، فقد نشأت اختلافات بين أولئك الذين يرغبون في أن يقتصر دور الدول على إقامة النماذج العملية وتوفير البنية التحتية للخدمة للقطاع الخاص، وأولئك الذين نادوا بدور رائد للقطاع العام وإشراف وثيق على المشاريع الكبيرة التي يديرها الأفراد، وبرغم أن تجارب المكنة الباكورة التي أجريت في منطقة القضايف اعتمدت كنماذج للزراعة الآلية في المناطق الأخرى، إلا أنه لم يتم تبنيها فوراً في منطقة جبال النوبة، إذ دفعت خصوصية الوضع الزراعي في المنطقة بالمسؤولين الحكوميين للمطالبة بإجراء "تجارب جديدة" في المنطقة. وقد استندت حججهم أولاً على التخلف المفترض للفلاحين النوبة ومن ثم الحاجة للحصول على معلومات اجتماعية كافية عن المعوقات التي تعطل عملية تحديث الزراعة وثانياً على الحاجة للتجارب لتوفير معلومات موثوقة عن خصوبة الأرض والدورة الزراعية، وعن أفضل السبل لزيادة إنتاجية الأيدي العاملة باستخدام المخصبات والبذور والمبيدات الحشرية. (٧٩)

غير أن السبب الآخر العام للمطالبة بتجارب إضافية في جبال النوبة تمثل في دفع مصالح ذلك القطاع من البيروقراطيين الزراعيين الذي كانوا يرغبون في رؤية دور أكبر لرأس مال الدولة في الزراعة الآلية. وكما سنرى لاحقاً، فقد فضل الحكم العسكري رأس المال الخاص للجلابة في آخر الأمر. لكن أثناء وبعد فترة الحكم العسكري جرى تطوير مواز لمشاريع "المزارعين المشاركين" التي كانت عبارة عن شراكة بين رأسمال الدولة وزراعة الفلاحين، والتي استمرت بها تقليد المشاركة التي سادت في صناعة أقطان جبال النوبة.

مشاريع المزارعين المشاركين:

كان الهدف الرسمي لهذه المشاريع هو استكشاف السبل لتنمية علاقة مشاركة قوية بين الحكومة والفلاحين. ومع ذلك كان الدافع الأساسي هو التعرف على الظروف التي يمكن أن تساعد في إنجاح مشاركة رأس المال العام في عملية الإنتاج مستفيداً فائدة كاملة في ذلك من العمالة العائلية الرخيصة للفلاحين. كان الهدف هو زيادة حجم المواد الغذائية القابلة للتسويق وإنتاج المحاصيل النقدية. لهذا السبب أقيمت في عام ١٩٥٨ أربعة مشاريع في أم جاركو (الذلنج)، برواب (تلودي) كيواكيا (رشاد) والزلطية (كادوقلي).^(٨٠) وسنقوم في هذا الجزء باستعراض مختصر لهذه التجارب فيما يتصل بحيازة الأرض، وتنظيم الأيدي العاملة للفلاحين في العمليات الزراعية وتوزيع الأرباح.

على الرغم من أن الحكومة قامت بتوفير الأراضي لهذه المشاريع، إلا أن الحقيقة هي أن معظم هذه الأراضي تم الاحتياز عليها من أراضي الزراعة التقليدية للفلاحين. وانطبق ذلك، على وجه الخصوص، على حالة مشروع أم جاركو في منطقة الجبال الشمالية، حيث طلب من أهالي مرتج والنيمينج الانضمام بأراضيهم بأسعار نقل كثيراً جداً عن قيمتها في السوق،^(٨١) مما جعل من هذا الأمر، في الواقع، مصادرة صريحة لأراضي الفلاحين التقليدية.

وقد قسم مشروع أم جاركو، مثل باقي المشاريع الأخرى، إلى ثلاثة أقسام: اثنان منها تبلغ مساحة كل واحد منهما ٥٢٠ فدان، وتبلغ مساحة القسم الثالث ٥٨٠ فدان.^(٨٢) وتم إتباع نظام الدورة الزراعية الثلاثية بتخصيص أحد الأقسام لزراعة القطن، وقسم ثان للذرة ويظل الثالث بوراً، وذلك على الرغم من إدخال مشروعين آخرين لمحاصيل أخرى (السمسم والدخن)، وقد عمل المشروع بنظام حواشات مساحتها ١٠ فدان خصصت ٥ منها للقطن و ٥ للذرة أو لمحصول آخر. وقسمت أرض كل مزارع إلى مساحتين من مساحات المشروع الثلاثة. إذ كانت كل المساحة، سواء كانت

٥٢٠ فداناً أو ٥٨٠ فداناً، تزرع بمحصول واحد.^(٨٣) والغرض من ذلك هو تيسير قيام الحكومة بالعمليات الزراعية الآلية من حراثة وبذر للبذور. وتركزت العمليات التي تتطلب عمالة مكثفة (إزالة الحشائش، الحصاد، القلع، ونظافة الحقول) في داخل المشروع ليقوم بها المزارعون المشاركون.

كان إنتاج هذه المشاريع أقل من المتوقع ولكنه أفضل من المتوسط العام لإنتاج مزارع الفلاحين. على سبيل المثال بلغت إنتاجية القطن في مشاريع الزراعة الآلية الصغيرة، في موسم ١٩٦١/٦٢، ٤. قنطاراً للفدان مقارنة بـ ٢,٨ قنطاراً للفدان في زراعة الفلاحين "التقليدية".^(٨٤)

كانت المستويات الأعلى للإنتاجية تعني أن إداري هذه المشاريع كان بوسعهم أن يعلنوا أنهم كانوا على أقل "تأجحين جزئياً" وبناءً على التقارير الرسمية، فقد حقق الفلاحون أرباحاً وزادت مداخيلهم "زيادة طفيفة" وكان الدليل على ذلك أن معظمهم طلبوا تجديد مشاركتهم في الحواشات.^(٨٥)

وكان أكثر فئات الفلاحين استفادة من هذه المشاريع، أولئك الفلاحين الذين لم يمتلكوا أرضاً، والذين انضموا لهذه المشاريع ببساطة، لكي يحصلوا على الأرض.^(٨٦) فمن بين ٢٠٢ حواشة وزعت في مشروع أم جركوا ٦٧/١٩٦٥، ذهبت ١١٤ إلى أولئك الذين لم تكن لديهم أراض زراعية في الأماكن المجاورة.^(٨٧) أما الفئات الأخرى التي انتفعت من هذه المشاريع، فكانت مجموعات الزعماء التقليديين وصغار التجار الذين حازوا أكثر من حواشة واحدة. ومع ذلك فقد فشلت هذه المشاريع، بصورة عامة، في جذب الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة، وهي الفئة الأساسية التي هدف المسؤولين الحكوميون إلى إشراكها في الزراعة الآلية. فقد كان الاتفاق الذي يقسم الأرباح بالتساوي بين الفلاحين والإدارة، بالنسبة لهم، إتفاقاً غير عادل، إذ يقوم المزارعون بأداء معظم العمليات التي تتطلب عمالة مكثفة. وقد انعكس لاحقاً عدم رضا أولئك الذين انضموا للمشاريع في البداية، في حجم العمالة التي خصصوها لمزارعهم التقليدية الخاصة، بدلاً من الحواشات التي بدعوا يميلون لاعتبارها مزارع فرعية.^(٨٨) كرد فعل على هذه الأوضاع، قامت الإدارة بسحب الحواشات من المزارعين بتعويضات قليلة، وبدأت بحذر في السماح للقادة التقليديين (المكوك والعمد والشيوخ) وصغار التجار، باحتياز أكثر من حواشة واحدة، واستخدام العمالة المأجورة للزراعة.

على الرغم من الاستجابة المتباعدة لصغار الفلاحين، استمرت فئة الموظفين الحكوميين في المستويين الأوسط والأسفل، في التأكيد على نجاح هذه المشاريع، وسعوا جاهدين، في سياق جهودهم لتطوير مشاركة رأس المال الحكومي، إلى توجيه الموارد الحكومية الضئيلة نحو المشاريع التي تديرها الحكومة، غير أن محاولاتهم لم تمض دون صعوبات، وواجهوا مقاومة كبيرة من التجار الجلابية، وكذلك من كبار موظفي الدولة، الذين نظروا على المشاريع الصغيرة باعتبارها فاشلة، ونادوا بدلاً منها بمشاريع الزراعة الآلية الضخمة التي يديرها رأس المال الخاص.^(٨٩)

المشاريع الخاصة الكبيرة:

لا اعتبارات المصلحة السياسية، انحازت الحكومة العسكرية إلى جانب التجار الجلابية، وهو موقف عبرت عنه العجلة التي نظم بها دخولهم إلى مجال الزراعة الآلية. كان المسؤولون في وزارة الزراعة يصرون في السابق، على إقامة التجهيزات اللازمة، من شاكلة البنية التحتية والمؤسسات الخدمية، قبل دخول مشاريع الزراعة الخاصة الكبيرة إلى جبال النوبة. وأصدرت العديد من اللوائح القانونية والإدارية لمنع المضاربين من القطاع الخاص من الانتقال إلى المجال الزراعي للمنطقة. فمن وجهة نظر المسؤولين لم تكن هناك إلا فئة محددة من الناس. هي التي تستحق التشجيع للمشاركة في الزراعة الآلية هم:

"أولئك القادرون مالياً، والمؤهلون فنياً، المهومون بهذا العمل، والذين يحبون الأرض من أعماق قلوبهم، أما الجشعون فيجب ألا يسمح لهم بالمجيء إلى هذه المنطقة، لأنهم يخربون أكثر مما يصلحون". (التأكيد من المؤلف)^(٩٠) ويجب، قبل التصديق النهائي، التقدم لطلبات إلى سلطات المديرية والسلطات المحلية، وإيراز شهادة أرض (تحدد صلاحية المتقدم ووضعه القانوني)، وشهادة أهلية، وتصريح بالزراعة الآلية.^(٩١) غير أن القادة العسكريين، في سياق توسيع القاعدة الاجتماعية لحكمهم في أوساط الجلابية والزعماء التقليديين، لم يأبهوا كثيراً بهذه اللوائح، فكان أن تم تخفيف القيود وتجاوز الاعتبارات الفنية، وأدخلا التعديلات لتسهيل عملية تسجيل الأراضي بواسطة الموظفين الحكوميين، وللسماح لمالكي الجرارات بتأجير جراراتهم لآخرين. كانت الآليات العامة لتخفيف القيود هي تغيير هياكل ومهام الهيئات الحكومية المكلفة بتوزيع الأراضي للزراعة الآلية، قبل استيلاء القوات المسلحة على السلطة، وافق حاكم كردفان على خطة وضعها برنامج تطوير المياه الريفية واستخدام الأراضي، حددت إستراتيجية لتنظيم الزراعة الآلية في الجبال النوبية والشمالية وفي جنوب وأوساط

تقلى^(٩٢). وقد خولت سلطة التصديق النهائي بهذه المشاريع لمجلس مكون من ممثلين لوزارة الزراعة، صناعة أقطان جبال النوبة، المجلس المحلي المختص وحاكم كردفان، الذي كان له دور رئيسي في عملية اتخاذ القرار، في عام ١٩٥٩ تم حل هذه الهيئة وشكلت الحكومة العسكرية بدلاً منها، هيئة توزيع الأراضي الزراعية، التي تكونت من حاكم كردفان، مدير الزراعة وعضوين من المجالس المحلية المرشحة لكي تقوم المشاريع في مناطقها.^(٩٣) بعد ثلاث سنوات، في عام ١٩٦٢ وإثر نداءات تطالب بتمثيل أوسع داخل الهيئة وتوزيع الأرض وفق خطة مدروسة جيداً، تمت إعادة هيكلة الهيئة وتوسيع عضويتها، ولكن ليتم توطيد وتعزيز سلطات العناصر البيروقراطية - العسكرية داخل الهيئة.^(٩٤) كذلك انعكست العجلة التي استجابت بها السلطات العسكرية لمطالبات الجلابة طويلة العهد في الإجراءات التي اتخذها الحكام العسكريون لتيسير تطور الزراعة الآلية في الإقليم.

بعد عام ١٩٥٨ بدأ اثنان من تجار الإقليم بصفة تجريبية، إقامة مشاريع كبيرة للزراعة الآلية.^(٩٥) وكان تعاون الإدارة العسكرية الجديدة حيوياً في الحصول على وتنظيف الأرض، التي تم استجارها بلا مقابل للسنة الأولى بالمقارنة مع المشاريع الصغيرة التي تديرها الحكومة، كانت المشاريع الخاصة ذات ربحية عالية، كما هو موضح في الجدول رقم (٣-٥).

جدول رقم 3-5 الدخل والمنصرفات والأرباح لمشروع م. أ. صديق (١٩٦٠ - ١٩٦٧)

الكلية		المتوسط
الدخل	٦٦,٢٢٧ جنيه سوداني	٩,٤٦١ جنيه
المنصرفات	٥٤,٣٤١	٧,٧٦٣ جنيه
الأرباح	١١,٨٩٦	١,٦٩٨ جنيه

المصدر: مقابلة مع م. أ. صديق، الدنج ١٩٨٢/١٢/٢٥ و Gail, R. G. op. cit. P. 331.

لقد تم الحصول على هذه الأرباح على حساب الالتزام الصارم بالسياسة المحصولية للحكومة التي أعطت الأولوية للقطن على الذرة. وعلى الرغم من أن كلا المزارعين ركزا أكثر على القطن أثناء السنة الأولى، إلا أن المشاكل المتعلقة بنسبة العمالة وتدني أسعار المنتج جعلتهما يتحولان إلى زراعة الذرة التي كان الطلب عليها

كبيراً. وقد جذب نجاح هذه المشاريع التي يديرها القطاع الخاص، والأرباح التي تحقّقها، انتباه الجلالة والزعماء التقليديين إلى الاستثمار في مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة، ولكنهم من واقع وضعهم كتجار أساساً، تحركهم دوافع الرغبة في تحقيق أقصى الأرباح، لم يظهروا إلا القليل من الاهتمام بالمحافظة على خصوبة التربة، بإقامة مصدات الرمال، أو حتى الالتزام بالسياسة الرسمية التي شددت على أولوية إنتاج القطن كمصدر للعملة الأجنبية.

كان توزيع الأراضي التي خصّصت للجلابة يتمّ دون مسح حقيقي لخصوبة الأرض، والغطاء النباتي والغابي، ولاستخدام الأرض ومصادر المياه. وأدى غياب مثل هذه المعلومات إلى أن يجد المسؤولون في وزارة الزراعة صعوبات جمة في إبداء النصّح حول الدورات الزراعية والسياسات المحصولية المناسبة. وقد بلغت المساحة الكلية للمشاريع التي تمّ التصديق عليها لموسم ١٩٥٩/٦٠، ١٠,٠٠٠ فدان مشروعات في كلّ الدلتا (هبيلة)، كادوقلي (إرام الطاش) ورجل الفولة (دنقر راس). وأربعة مشاريع في رشاد (القرود وتويي)^(٩٧) وحتى يمكن فتح أراضي إضافية لتوفير الحبوب لمنطقة الجنوب وجبال النوبة، قررت هيئة التنمية في عام ١٩٥٩ توسعاً محدوداً من ٧٠,٠٠٠ فدان للزراعة في هبيلة والجديد المطير، و ٧٠,٠٠٠ فدان أخرى بنظام الدورة في نفس المنطقة.^(٩٨) وذكر أن الحكومة حجزت مساحة الشركة — ١٠,٠٠٠ فدان التي تمّ التصديق بها في هبيلة. للمزارع النموذجية لمستوطنات الفلاحين. وقد أفاد حاكم كردفان، في رده على احتجاج مسؤولي صناعة أقطان جبال النوبة على المعدل الذي تمّ به توزيع (الأرض) بصورة غير سليمة بأن عام ١٩٦١ شهد تخصيص مساحة بلغت في مجملها ٣٦,٠٠٠ فدان لأفراد معينين، وأن ٥٨,٠٠٠ فداناً يجري تحضيرها.^(٩٩) وتمت الإشارة أيضاً إلى أن الخطة العشرية نصت على زيادة في أراضي الزراعة الآلية في جبال النوبة تصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ فدان.^(١٠٠)

وتشير الأدلة إلى أن الحكام العسكريين والإداريين كانوا يشجعون الزراعة الآلية لاعتبارات تتعلق بالمصلحة السياسية. لكسب دعم ومساندة الجلالة وللمحافظة على مصالحهم الخاصة كملاك محتملين لهذه المشاريع. ولكن مهما كانت دوافعهم، فإن النقطة المهمة هي أن هذا القطاع من البيروقراطيين كان في الحقيقة يعمل، بشكل ما، على ترقية مصالح الرأسماليين الزراعيين. فقد شدد حاكم كردفان في خطاب إلى أولئك الذين حثوا على زراعة آلية سليمة ومخططة، قائلاً:

لقد حان الوقت لكي نقرر، فإنني لا أجد سبباً يمنعنا من تشجيع بل حت
مقدمي الطلبات المؤهلين على أن يبدعوا، بشرط أن يعملوا تحت الإشراف الوثيق على
الأقل خلال الموسم الأول. ويجب أن نؤمن لهم النجاح، لأنه بدون ذلك لن تصل
رؤوس الأموال إلى منطقة الجبال". (التأكيد من المؤلف).^(١٠١)

يقف هذا الإعلان في تناقض حاد مع نوايا الإدارة البريطانية في إرغام غير
النوبة على التراجع عن السهول النوبية. ومهما كانت الطريقة التي استخدمت بها هذه
المشاريع فإن النتيجة الهامة المستمدة من هذه الأحداث، هي الطريقة التي انحازت بها،
في آخر الأمر، دولة ما بعد الاستعمار ضد الفلاحين النوبة ولصالح التجار
والبيروقراطيين الذين ينحدر أغلبهم من الشمال. في موسم ١٩٥٦/٦٠ صدقت التجار
والبيروقراطيين الذين ينحدر أغلبهم من الشمال. في موسم ١٩٥٦/٦٠ صدقت الحكومة
على زراعة مشاريع للسماح لبعض التجار الجلابة بالبدا في تشغيل مشاريع آلية كبيرة.
^(١٠٢) وفي يوليو من عام ١٩٦١ وزعت ٢٤ مشروعاً جنوب شرق هبيلة. ومن بين
أصحابها ال ٢٤ كان ١٨ من التجار، عاش وعمل ثمانين منهم في الإقليم، وجاء العشرة
الباقون، وعمل أحدهم محامياً بينما كان أحدهم مزارعاً ينتمي إلى أحد عائلات الحولامة
القيادية. ^(١٠٣) لقد كان توجه التجار وموظفي الخدمة المدنية والزعماء التقليديين للعمل
في الزراعة الآلية جزءاً من توجه عام، لدى شرائح معينة، في الطبقة الراسمالية في
ذلك الوقت. ^(١٠٤) فقد أوحى صلاتهم الوثيقة بالقيادة السياسية للحكم العسكري، وحاجة
الأخيرة للمحافظة على وتعزيز قاعدتها الاجتماعية، أوحى للسلطات للقيام بعملية منظمة
ومتفق عليها لإجازة القوانين اللازمة لتسهيل تسجيل الأرض وإيجاد الجرارات
والتجهيزات الأخرى اللازمة للزراعة الآلية. كذلك أدت المتطلبات المالية الضخمة
اللازمة لتشغيل هذه المشاريع إلى مجهودات حكومية لتأمين العون المالي والفني من
البنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى.

٤٠ البنك الدولي والزراعة الآلية في جبال النوبة (١٩٦٢ - ١٩٨٦) البنك الدولي والزراعة في جبال النوبة:

مهد استيلاء الجيش على السلطة في عام ١٩٥٨ الطريق إلى اتفاقية المعونة
الأمريكية، والتي تم إبرامها بعد شهور قليلة من ذلك التاريخ. ^(١٠٥) وقد فاتحت هذه
الاتفاقية المجال أمام المزيد من العون الأجنبي للزراعة في السودان. بعد إعادة النظام
البرلماني الديمقراطي عام ١٩٦٤، دفع تدهور معدلات الأرباح في مشاريع الري
بالطلّبات على النيل، إلى تحرك الدولة لتسهيل انتقال رأس المال الخاص العامل في

مجالات التجارة والزراعة في المناطق النهرية، إلى مجال الاستثمار في الزراعة الآلية في جبال النوبة، الذي كان أكثر ربحية. (١٠٦) غير أن الزراعة الآلية تتطلب استثمارات مبدئية ضخمة. وهنا كان دور العون الأمريكي والبنك الدولي دوراً حاسماً.

كانت المتطلبات الاستثمارية الأكثر إلحاحاً تتمثل في إزالة الأشجار وتنظيف الأرض. (١٠٧) وفي عام ١٩٦٥ أبرمت وزارة المالية والاقتصاد اتفاقاً مع البنك الدولي يقدم بموجبه البنك قرضاً قيمته ٩,٤٨٣,٠٣٧ جنيه سوداني، لتغطية نفقات تنظيف الأرض في منطقتي القصارف وجبال النوبة. (١٠٨) وتشمل قيمة القرض المكون النقدي الأجنبي، الذي بلغ ٧٥% من المكون المحلي، وفي نفس العام أخطر رئيس مجلس الوزراء الجمعية التأسيسية، مؤكداً تصميم حكومته على توسيع مساحات الزراعة الآلية، أن سيتم زيادة المساحة المزروعة إلى ٨٠٠,٠٠٠ فداناً في منطقتي القصارف وجبال النوبة. (١٠٩) أدى هذا التدخل مع تدخلات تالية للبنك الدولي إلى دعم التحالف، في ظل الحكم البرلماني الثاني في السوداني، بين التجار وموظفي الخدمة المدنية والزعماء التقليديين، ترجع جذوره إلى فترة الحكم العسكري بين ٦٤ - ١٩٥٨، وقد مثل هذا الدعم تحولاً حاسماً في ميزان القوى (على المستويين القومي والإقليمي) ضد تحالف الفلاحين النوبة مع البرجوازية الصغيرة.

وكما سنرى لاحقاً، فقد عبرت الأحداث التي سبقت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وتلتها مباشرة، تعبيراً عميقاً عن الوزن السياسي لهذا التحالف النوبي، وقدرته على تهديد مصالح الطبقات الحاكمة. وقد دفع ذلك أحزاب الوطني الاتحادي والأمة والشعب الديمقراطي، وهي الأحزاب السياسية التي تمثل هذه الطبقات، إلى اللجوء إلى تكتيكات مختلفة لإرضاء بعض قطاعات الفلاحين، وتأجيج صراعات الأجنحة بين القطاعات المختلفة في قيادة اتحاد جبال النوبة بهدف زعزعته وإضعافه. وكان اتحاد جبال النوبة ينادي بتوجيه الموارد الحكومية إلى فقراء وصغار المزارعين من خلال تطوير الجمعيات التعاونية والخدمات الاجتماعية والمشاريع الآلية الصغيرة التي تدعمها الدولة. وسنرى في الفصل الثامن أن اتحاد جبال النوبة كان يريد مشاركة أكبر لرأس المال الدولة في الزراعة في جبال النوبة، غير أن موازين القوى كان في صالح رأس المال الخاص.

كان التناقض الرئيسي الآخر الذي أشرنا إليه في هذا الفصل هو الخلاف بين مستويات بيروقراطية الدولة المختلفة، حيث اتجه كبار البيروقراطيين إلى تفضيل رأس المال الخاص، بينما انحازت المستويات الدنيا إلى الاستثمارات الحكومية. خلال الفترة ١٩٦٥/٦٨ تم، بدرجة كبيرة التوفيق بين هذين التوجهين المصلحين في الاستراتيجية

المقترحة للزراعة الآلية. وقد شهدت تلك الفترة مساعي للمواعاة بين أولئك الذين يؤيدون رأس المال الخاص (التجار، الزعماء التقليديين، بالإضافة إلى كبار البيروقراطيين) وأولئك الذين ينادون لدور أكبر لرأسمال الدولة، ويعكس الشكل الخاص لمؤسسات والسياسات التي تعاملت مع الزراعة الآلية في جبال النوبة، إلى حد كبير الطريقة التي عولجت بها هذه التوترات الكامنة والتناقضات المصلحية.

الرأسماليون وزراعة الفلاحين:

في عام ١٩٦٨ أسست الحكومة، بطلب من البنك الدولي مؤسسة الزراعة الآلية، وذلك لتسهيل مشاركة البنك في المشاريع الآلية، وكان يرجى أن تؤدي هذه المشاريع إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسية (الذرة) وإنتاج فائض تصدير من الذرق القطن، بغرض الحصول على العملات الصعبة.^(١١٠) وقد أوكل إلى مؤسسة الزراعة الآلية مهمة تخصيص الأرض، وتوزيع الموارد المالية والفنية التي وفرتها وكالات رأس المال الأجنبي على القطاعين العام والخاص.

وفي مسعى للتوفيق بين المصالح المختلفة، تم تنظيم قطاع الزراعة الآلية ليوفر الخدمات لفئات مختلفة من المنفعين، فقد قامت مؤسسة الزراعة الآلية بتشغيل ثلاثة قطاعات: قطاع المزارع الحكومية، قطاع إشرافي والقطاع الخاص. وقد استخدمت المزارع الحكومية العمالة الزراعية المأجورة بدلاً من "المزارعين المشاركين" أو كانت تديرها مجالس حكومية، وكانت ترمي لتحقيق هدفين: الأول، إنتاج كميات كافية من الحبوب لإبعاد شبح المجاعات، والثاني، أن تصبح مراكز للتدريب والتجريب والبحوث تقدم النموذج للقطاع عن قوة ربحية الميكنة الزراعية.^(١١١) وصمم القطاع الإشرافي لتشجيع وتطوير صغار الرأسماليين الزراعيين، الذين استأجروا أراض بمساندة البنك الدولي وإشراف مؤسسة الزراعة الآلية، ويقوم البنك الدولي، عبر مؤسسة الزراعة الآلية، بتوفير التمويل للأفراد من أصحاب المشاريع لتنظيف الأرض وشراء المعدات الزراعية.^(١١٢) ولم يكن يطلب من هؤلاء الرأسماليين الزراعيين غير دفع مبلغ ١٠٠ جنيه سوداني عبارة عن رسم تنمية، في البداية وإيجار شهري بواقع ٥ قروش للفدان، بينما كان يصدق للمزارع الواحد بـ ١٥٠٠ فدان. وكما هو متضمن في اسم القطاع، كان على مؤسسة الزراعة الآلية أن تمارس إشرافاً وثيقاً ومشاركة في هذه المشاريع بتوفير الخدمات اللازمة. أما في القطاع الخاص فتبلغ مساحة أكبر المشاريع ١٠٠٠ فدان، بإيجار مساو للقطاع الإشرافي، مع الفارق أن المزارعين مطالبون بالحصول على رأس المال المبدئي من مصادر أخرى، غير المصادر المتاحة للقطاع الإشرافي.^(١١٣)

وكان يفترض أن معظم أصحاب المشاريع الخاصة سيكونون من التجار، غير أن متطلبات توفير رأس المال المبدئي لم تشكل عقبة فعلية، حتى لموظفي الحكومة والزعماء التقليديين، إذ كان بإمكان المرشحين لحيازة مشاريع زراعية، بعد استخراج شهادة بتحديد الموقع من مؤسسة الزراعة الآلية، واستخدام هذه الشهادة للحصول على تمويل من البنك الزراعي. (١١٤)

وعلى الرغم من إعطاء الأسبقية في توزيع هذه المشاريع للسكان المحليين والجمعيات التعاونية الزراعية، فقد كان التجار الجلاية والزعماء التقليديين، الذين سعوا لإقامة مشاريعهم الخاصة منذ الخمسينات وأوائل الستينات، هم أول المستفيدين من هذه المشاريع. ذلك أن إصرار البنك الزراعي وأقسام القروض في المؤسسة الزراعية الآلية، على حيازة المقترضين لممتلكات توفر ضمانا لتسديد القروض، مثل تمييزا ضد فقرا وصغار الفلاحين في الإقليم. (١١٥) وقد انطبق ذلك حتى على بعض أثرياء الفلاحين والعاملين في الحكومة المحلية، الذين حصلوا على تصديقات بمشاريع زراعية، إذ وجدوا بسبب افتقاره لرأس المال الكافي، صعوبة شديدة في إدارتها، وانتهى بهم الأمر إلى إيجارها بالباطن لتجار أغنياء من خارج المنطقة.

وقد سعت حكومة حزب الأمة ١٩٦٧ في محاولة منها لإرضاء فقرا وصغار الفلاحين، على إحداث تغيير في سياستها الزراعية في الإقليم. (١١٦) وتم لذلك حل صناعة أقطان جبال النوبة، واستبدلت بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، كفرع لمؤسسة العامة للإنتاج الزراعي. وأدخلت قاعدة "المشاركة الزراعية" ومؤسسة جبال النوبة الزراعية. وتحددت مهام مجلس إدارة مؤسسة جبال النوبة الزراعية، وفق هذا النظام، في وضع الخطط السنوية و"التنظيم والإشراف على تطبيقها" بالإضافة إلى القيام بعمليات ترحيل وتخزين وتصنيع وتسويق المنتج (١١٧) في الجانب الآخر كان على الفلاحين القيام بكل العمليات الزراعية الحقلية مثل بذر البذور وإزالة الحشائش والحصاد وتنظيف الحواشات ويزرع صافي الأرباح من بين القطن والبذرة لمؤسسة الدولة للأقطان على النحو التالي:

٧٨,٥% للمزارعين، ١٥,٥% لمؤسسة جبال النوبة الزراعية، ٢% لصندوق الاحتياطي، ١% لصندوق الخدمات الاجتماعية، ٣% للحكومة المحلية. (١١٨) وتم حساب هذه الأرباح بناء على سعر ثابت للقطن الخام تمت زيادته مع بداية السياسة الجديدة عام ١٩٦٧ من ١,٨٠ جنيه سوداني للقطنار إلى ٢,٢٥ جنيه كحافز للمزارعين لزيادة الإنتاج. (١١٩) غير أن هذا التغيير لم يؤد كذلك إلى رفع الإنتاجية الزراعية، وبعد عدة

سنوات، وفي مسعى لتحسين الأوضاع المعيشية المتدهورة للفلاحين، بدأت الحكومة في تحديث قطاع الزراعة التقليدية، على أساس ميكنة المساحات المحدودة لزراعات الفلاحين، وتم إدخال هذه المشاريع التحديثية في أجزاء عدة من الإقليم، كما هو موضح في الخارطة رقم (١-٥) ورغم توفير الحكم لأكثر الاستثمارات الرأسمالية المبدئية والتمويل والإشراف الفني والإداري. فقد تلقت هي أيضا معونة ومساندة المانحين الأجانب مثل الصندوق العربي، وزارة التنمية البريطانية لما وراء البحار، العون الألماني ووكالة التنمية الأمريكية. وقام البنك الدولي بمهام التنسيق بين نشاطات هذه الهيئات الدولية.

بوجه عام تركزت نشاطات هذه الهيئات على أوضاع صغار المزارعين داخل مشاريع الزراعة الآلية الصغيرة، وقامت بتبني إستراتيجية لتطوير زراعة الفلاحين باستخدام المعدات الزراعية والعمالة العائلية للفلاحين.

عكست الأشكال المختلفة لتنظيم الإنتاج الزراعي المصالح المتضاربة للقوى الاجتماعية المتنافسة، بيروقراطية الدولة (الذين كان بعضهم يفضل رأس المال الحكومي وآخرون رأس المال الخاص)، الرأسماليون الزراعيون، أثرياء الفلاحين والمنتجون الزراعيون الذين كانوا في غالبيتهم من صغار الفلاحين، وقد انضم رأس المال الدولي، بعد أن تعرف على ثراء وتعدد موارد الزراعة الفلاحية، إلى دولة ما بعد الاستعمار لعدم عملية إعادة بعث وتنشيط اقتصاد الفلاحين ذوي الملكيات الزراعية الصغيرة (١٢٠). وفي الوقت نفسه تعاون رأس المال الدولي مع الحكومة على تطوير الزراعة الرأسمالية الكبيرة، التي هددت بزعزعة زراعة الفلاحين.

حاولنا في هذا الفصل التعريف بالمصالح المختلفة المتمثلة في بعض الاستراتيجيات الزراعية المقترحة لتنمية جبال النوبة في فترة ١٩٥٤ / ١٩٦٨، وسواء تطورت الزراعة في جبال النوبة في إطار الملكيات الصغيرة للفلاحين أو في الإطار الرأسمالي أو بمزيج من الإثنين، فقد كان ذلك تعبيراً عن توازن القوى بين الطبقات والشرائح المتنازعة وأوضح السرد كيف سارت الأحداث في الخمسينات والستينات: التوسع في البيروقراطية الزراعية، استيلاء الجيش على السلطة عام ١٩٥٨، وتدخل البنك الدولي الذي أدى لتحول ميزان القوى لصالح تحالف الجلالة وزعماء النقليديين وكبار موظفي الدولة وضد فلاحي الإقليم والبرجوازية الصغيرة.

كانت المواضع الرئيسية للبابين الرابع والخامس هي بيان الكيفية التي تمت بها إعادة إنتاج تخلف الاقتصاد النوبي، جزئياً بسبب فشل نمط الإنتاج الرأسمالي "السائد" في التدمير الكامل أو تحويل أنماط إنتاج الفلاحين والسلعية الصغيرة. وتناولنا في الفصل الرابع الكيفية التي طورت بها الرأسمالية الاستعمارية الإنتاج السلعي دون السماح بنشأة طبقة رأسمالية زراعية. وقد تم دفع عملية تطور الرأسمالية الزراعية في مرحلة الاستعمار الجديد بتشجيع نشط من دولة ما بعد الاستعمار ورأس المال العالمي، كما هو موضح في هذا الفصل، وقد كانت عملية المحافظة على والتحلل التدريجي للأنماط الفلاحية والسلعية الصغيرة، في الحقيقة عملية صراع بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المتنازعة وسيتناول الفصل القادم هذه المسائل عند مناقشة السياسات التي أدت لتخلف النوبة. وقد حدد السرد حتى الآن العوامل البنيوية الأساسية وراء الصراع بين الطبقات والشرائح وستقدم الآن لتقصي التاريخ والأنماط المتغيرة لهذه التحالفات والمواجهات السياسية.

- ١- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٣/٥٤
- ٢- مقابلات مع عمر الخليفة، كادوقلي، ١٩٨٢/١١/٦، العوض محمد نور، كادوقلي ١٩٨٢/٥/١٨، ومحمد أحمد صديق، الدلنج، ١٩٨٢/١١/٦، وجميعهم من التجار الجلابة ومزارعي القطن في الخمسينات.
- 3- File kn. p. 2/ M. 1, Talodi Archives, Minutes of Delami, Conference on Economic Development of the Nuba Mountains. February 1952.
- 4- Ibid.
- 5- Ibid.
- 6- Ibid.
- 7- Ibid.
- 8- File kn. p/2. M. 1 Kadugli Archives, from Senior Inspector of Agriculture of NMCI General Manager, 19/2/1955.
- 9- Tothill, J. O. op. cit. pp. 831 – 834, and Newbold, D. op. cit., p. 492.
- 10- File kn. p/2. M. 1., Rashad Archives, from Director of Local Government of Kordofan Governor, 22/4/1952.
- 11- File kn. P/2 M. 1 Rashad Archives, from Kordofan Governor to D. C. to Tegali. 10/4/1948.
- 12- File kn. P/2 M.1 Rashad Archives, Minutes of Tegali Area Agricultural Committee, 18/5/1948.
- 13- Ibid.
- 14- Ibid,
- 15- File kn. P/1 M. 5/2 Kadugli Archives< from Kordofan Governor to D. C. of Tegali.
- 16- Ibid,
- 17- File kn. P/1 H. 5/2 Kadugli Archives, from Kordofan Governor to Director of Local Government, 29/5/1952.
- 18- File kn. P/1 H 5/2 Kadugli Archives from D. C. of Tegali to Kordofan Governor, 21/6/1952. File kn. p/2 J. 3 Rashad Archives from Executive Officer of Tegali Rural district Council to Kordofan Governor to Director of Agriculture, 19/6/1952.
- بسبب معارضة الحكومة نزح بعض الجلابة إلى القضايف حيث توسعت الزراعة الآلية بسرعة أكبر منها في جبال النوبة.
- 19- File kn. p/2 J. 3 Rashad Archives, from Executive Officer or Tegali Rural District Council to Kordofan Governor, 18/6/1952.
- 20- Ibid,
- 21- Ibid.
- 22- File kn. p/2 M. 1 Rashad Archives, from D. C. of Tegali to Kordofan Governor, 14/6/1952
- للإطلاع على بعض الطلبات من كبار مزارعي القطن من الجلابة إلى حاكم كردفان انظر: File kn. P. /2. M. 1., Rashad Archives,

(أ) من خلف الله وفضل الله الحاج، ١٩٥٢/٧/١ (وقد أرفق مع طلباتها خطاب تركية من ناظر الليري سمح لهما فيه بالتصرف في مساحات واسعة من الأراضي).

(ب) من محمد التيجاني، ١٩٥٢/٦/٩

23- Shepherd, A. "Capatialist Agriculture in the Sudan's During Prairies". Development and Change, vol. 14. 1983. p. 300.

للمزيد انظر وزارة الزراعة، تقرير ورشة العمل حول مشاريع إنتاج المحاصيل الآلية، الخرطوم، ١٩٥٤.

24- Ibid. P. 300.

25- Ibid., p. 301.

26- File kn. p. / 2. A. 10, Rashad Archives, from Kprdofan Governor to D. C's. to Tegali and (Jebel) Railing, 17/8/53.

27- File TRC. / 2. J. 4., Rashad Archives, from Kordofan Governor to D. C. of Tegali. 13/12/1953.

28- Ibid.

29- Ibid.

30- File kn. p. 2 M.; 1 Rashad Archives, Minutes of the Board of Economics and Trade Meeting, 3/5/1950.

31- File TRC. / 2 J. 4., Rasahd Archives, from Executive Officer of Tegali Rural District Council of Kordofan Governor, 11/4/1954.

32- File kn. p. 2. M.; 1 Rashad Archives, Minutes of the Board of Economics and Trade Meeting, 3/5/1950.

33- Ibid.

٣٤- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٢/٥٣.

35- Ibid.

36- Nugdalla, S. A. The Sudanese Political Leadership: A Study of Elite Formation and Conflict in a Modernizing Society, Ph.D. Thesis University of Manchester, 1973. pp.. 326 – 340.

37- Ibis. P. 328.

38- NMCI Archives< Proceeding of Agriculturalists Conference on the Problems of Nubia Agriculture, 1952.

٣٩- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٥٣/٥٤ أيضا خطوط تنمية صناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٥/٦٥.

٤٠- أرشيف صناعة أقطان جبال النوبة، خطط التنمية ١٩٥٥/٦٥.

41- File kn. p. 2. M. 1., Kadugli Archives, from NMCI General Manager to Director of Agriculture. 11/1/1955.

42- Ali, T. M. A. p. 18.

43- File kn. p./LURWD, 58. C. 18 Kadugli Archives.

من مدير المياه الريفية واستخدام الأراضي إلى مدير الحكومة المحلية ١٩٥٧/٦/٢٩

44- File kn. p./MCIS. 80.3.18 Kadugli Archives..

من مدير وزارة التجارة والصناعة والتمويل إلى مدير الزراعة ١٩٦٥/١٠/١٨

45- File kn. p./MCIS. 80.3.18 Kadugli Archives..

من مدير الزراعة إلى مدير كردفان ١٩٥٧/٥/٢٩.

46- Ibid.

47- File kn. p. / LURWD, 58. C. 18. Kadugli Archives,

من مدير استخدام الأراضي والمياه الريفية، إلى مدير الحكم المحلي ١٩٥٧/٦/٢٩.

48- Kitchen, H. A., "The Sudan in Transition", Current History, vol. 37. July 1959, pp. 35 – 40, Aries, "The Sudan and Democracy", African Affairs, vol. 61. July 1962, pp. 247 – 254, and Ali T. M. A. Cultivation of Hunger: Major Determinant of Agricultural Development in the Sudan. 1956 – 1964. Ph.D. Thesis, University of Toronto, 1982, pp. 213 – 224.

٤٩- تضمنت الإجراءات الأخرى تأسيس البنك الزراعي السوداني، والبحث عن القروض الأجنبية (الأمريكية). سبقت الإشارة إليه، ص ٢١٥.

50- Ibid.

٥١- التقرير السنوي لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٧/٥٨.

52- Ali, T. M. A., op. cit. P. 216.

53- First, R. The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup D'Etat, Allen Lane and The Penguin Press, London, 1970, pp. 126 – 144.

54- File kn. p. /2.M.1, Kadugli Archives,

من مدير وزارة الزراعة إلى مدير عام صناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٥٩/١/١٧

٥٥- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦٠/٦١.

56- File kn. p./2. M.1 Rashad Archives.

من الحاكم العسكري لتقلّى إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان، ١٩٦١/٣/٦.

57-Ibid.

٥٨- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦١/٦٢.

٥٩- نفسه .

٦٠- نفسه .

61- Ali, T. M. A. op. cit. p. 241.

62- File kn. 2/2.M.1 Kadugli Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى مزارعي جبال النوبة،

١٩٦١/٢/١٢. Kn. p/ 2. M. 1., Kadugli Archives.

من مدير مصلحة الزراعة إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة،

١٩٦٢/١/٢٧.

63-Ibid.

64- Ibid.

65- File kn. p./2. M 7.7., Rashad Archives,

من المأمور الإداري لتقلّى إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة،

١٩٥٨/٥/١٤.

66- Ibid.

67- File kn. p. 2/M. 1 Dilling Archives,

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلى رئيس المجلس التنفيذي
لكردفان. ١٩٦٢/٥/٢١.

68- File kn. p. 2/M. 1.1 Kadughli Archives.

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلى رئيس المجلس التنفيذي
لكردفان. ١٩٦٢/٥/٢١.

69- File kn. p.2/M.1., Kadugli Archives.

من مفتش الزراعة إلى رئيس المجلس التنفيذي، ١٩٦٢/٥/٢٩

٧٠- للإطلاع على الاتهامات والالتزامات المضادة بالتبديد وعدم الأمانة بين موظفي
الحكومة المحلية وموظفي وزارة الزراعة، انظر:

(أ) File kn. p.. 2/M. 1 Dilling Archives.

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلى رئيس المجلس التنفيذي
لكردفان. ١٩٦٢/٥/٢١.

(ت) File kn. P. 2/M. 1., Kadugli Archives,

من رئيس المجلس التنفيذي إلى الوكيل الدائم لوزارة الزراعة، ١٩٦٣/١/٢٦

71- File kn. p. /2. M. 1. Dilling Archives,

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلى رئيس المجلس التنفيذي
للمديرية ١٩٦٢/١٢/١٩.

72- File kn. p. /2. M. 1. Dilling Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى ضباط مجالس كادوقلي،
الدنج وتقلي، ١٩٦٣/٩/٢٦.

73- File kn. p. /2, M, 1., Kadugli Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى رئيس المجلس التنفيذي،
١٩٦٤/٦/١.

74- Ibid.

أيضاً التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٦٤/٦٥.

75- File kn. p. /2. M. 1., Kadugli Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى المأمور الإداري لجنوب
الجبال، ١٩٦٠/٤/٤.

76- Ibid.

٧٧- عثمان، م. س. "إمكانات ومشاكل ميكنة الإنتاج الزراعي في السودان" مداولات
المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية السودانية، المجلد ٢ الخرطوم، ١٩٦٥، ص
٣٥٤.

٧٨- القلب، مؤسسة الزراعة الآلية في مديرية كردفان، مداولات مؤتمر أركويت السابع حول التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في غرب السودان، معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٣/٥/٣.

٧٩- نفسه

٨٠- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٦١/٦٢.

٨١- تقرير من ناظر أجاني والكوايب إلى المأمور الإداري للجبال الشمالية ١٩٥٨/٨/٢٢. أيضا تقرير من ناظر أجاني والكوايب إلى المأمور الإداري للجبال الشمالية، ١٩٥٨/٣/١.

٨٢- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٦١/٦٢.

83- File kn. p. /2. A. 10; Dilling Archives,

من المأمور الإداري إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة،

Wood, G., op. cit. 308 – 311. وأيضاً ١٩٥٨/٣/١٣

٨٤- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٦١/٦٢.

85- Wood, G., op. cit. 314 – 315.

86- Ibid.

87- Ibid., pp. 314- 315.

88- File kn. p.2/ A. 10. Dilling Archives.

من المأمور الإداري إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة،

١٩٥٨/٣/٩. أيضا التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة.

١٩٦١/٦٢.

٨٩- للإطلاع على التركيب الاجتماعي للمجلس التنفيذي للمديرية انظر الفصل الثامن.

90- File kn. p. 2/A. 2/1., Kadugli Archives.

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى مأمور مديرية كردفان

١٩٦١/٧/١٦.

91- Ibid.

92- File kn. p. /2. A. 10. Kadugli Archives,

من حاكم كردفان إلى مدير الحكم المحلي، ١٩٥٨/٦/١٠.

93- File kn. p. /2. A. 10., Kadugli Archives.

من مدير الحكم المحلي إلى مدير وزارة الحكم المحلي، ١٩٥٨/٦/١٠

لم يراع تكوين هيئة توزيع الأراضي الزراعية تمثيل الفلاحين. فقد كان كل

أعضائها من البيروقراطيين، ويرأسها رئيس المجلس التنفيذي للمديرية.

وضمت في عضويتها ممثلين لوزارة الزراعة، المجلس المحلي للمنطقة التي

يتم فيها توزيع المشاريع، مدير الغابات، مدير استصلاح الأراضي، وممثل للقوات المسلحة.

94- File kn. P). /2. A. 10., Dilling Archives

من رئيس المجلس التنفيذي للمديرية إلى الضابط التنفيذي لمجلس ريفي شمال الجبال، ١٩٦٢/٤/٤.

٩٥- هنالك عدة عوامل دفعت الحاكم العسكري (المأمور الإداري) لتجاوز القنوات الرسمية لتوزيع المشاريع الزراعية بالإضافة إلى اعتبارات المصالح السياسية. كثيراً ما كان للحاكم العسكري مصلحة شخصية في الزراعة الآلية. حيث كان يتوقع أنه سيتم مشروعاً بعد تقاعده، في عام ١٩٥٩، عندما أعفى ثاني أكبر الأعضاء رتبة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأحيل للمعاش، منح ٣٠٠٠ فدان من أراضي الحكومة. وبعد عدة سنوات شهد السودان تكالب كبار الضباط على المشاريع الزراعية الخاصة. وقد قام البنك الزراعي السوداني، مخالفاً بذلك القوانين التي تحكمه بتمويل موظفي الحكومة المتقاعدين، السياسيين، والتجار والزعماء التقليديين، انظر:

ومقابلة. Nugdalla, S. A. op. cit. pp. 243 - 244, Ali. T. A. M., op. cit. p. 247.

مع محمد المعتصم مدير البنك الزراعي، فرع الدلنج، الدلنج، ١٩٨٢/١٠/١٠.

٩٦- مقابلة محمد أحمد صديق، الدلنج، ١٩٨٢/١٢/١٣.

97- File kn. p. /2. A. 1/2 Kadugli Archives,

من مأمور مديرية كردفان إلى المأمور الإداري ١٩٦٠/٤/٢٠.

98-File kn. p. /2. M 1 . Kadugli Archives.

من الحاكم العسكري للجبال إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان،

١٩٦١/٧/٣. أيضاً File kn. p. /2. M. 1 Kadugli Archives تقرير موجه إلى

مدير مكتب التنمية، ١٩٦٠/٧/٢٥.

99- File kn. p. /2. M. 1. Kadugli Archives,

من الحاكم العسكري للجبال إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان،

١٩٦١/٧/٣، أيضاً File kn. p. /2. M. 1, Kadugli Archives،

من الحاكم العسكري لكردفان إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة

١٩٦١/٦/٢٩.

100- Ibid.

101- File kn. p. /2. M. 1, Kadugli Archives,

من المأمور الإداري إلى الحاكم العسكري لكردفان، ١٩٦٠/٤/١٦.

- ١٠٢- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦١/٦٢.
- 103- File kn. p. /2. M. 1 Kadugli Archives,
من الحاكم العسكري للجبال إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان،
File kn. p. /2. M. 1 Kadugli Archives, أيضاً، ١٩٦١/٦/٣
من الحاكم العسكري لكردفان إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة
١٩٦١/٧/٢٩.
- 104- Nugdalla. S. A. op. cit. pp. 243 – 244.
- 105- Ali. T. M. A., op. cit. p. 228.
- ١٠٦- أخبار الأسبوع، رقم ١٠٩، ١٩٦٩/٢/١٣، أيضاً مقابلة مع محمد سعيد الحاج،
مدير الخدمات الزراعية، كادوقلي، ١٩٨٢/٥/٢٠.
- 107- File kn. p. /2. A. 10 Kadugli Archives,
من وكيل التخطيط الاقتصادي (وزارة المالية والاقتصاد) إلى مدير
الإدارة الإفريقية (البنك الدولي للتنمية وإعادة التعمير)، ١٩٦٥/٥/٢٠.
- 108- Ibid.
- ١٠٩- مداولات الجمعية التأسيسية، جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦، ومكتبة السودان، جامعة
الخرطوم.
- 110- Sudanow, October 1977, p. 43.
- 111- Ibid.
- 112- Ibid.
- 113- Ibid.
- ١١٤- التلب، أ. سبقت الإشارة إليه.
- ١١٥- مقابلة مع محمد المعتصم، مدير البنك الزراعي، الدلنج ١٩٨٢/١٠/١٠.
- ١١٦- مقابلة مع ميرغني حسين زكي الدين (وزير الزراعة ١٩٦٦ - ١٩٦٩)،
الأبيض، ١٨٢/١٢/٢٥.
- ١١٧- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦٧/٦٨.
- ١١٨- سعد الدين، م. أ.، "القطن في جبال النوبة قبل تحديث الزراعة التقليدية"،
مداولات ندوة المشاريع الحديثة في جبال النوبة، كادوقلي، ٢٧ -
١٩٧٩/١/٢٩
- ١١٩- نفسه.
- 120- illiams, G. "The World Bank and the Peasant Problems", in Williams, G.
(ed) Rural Development in Tropical Africa "The MacMillan Press Ltd.
London. 1981, pp. 16 – 51.

الفصل السادس

حركة فلاحي جبال النوبة ١٩٤٦-١٩٥٢

تعاظم النشاط السياسي الطبقي

مقدمة:

في الفصل الرابع ذكرنا أن إدماج فلاحي النوبة بواسطة الرأسمالية الاستعمارية قد أدى إلى تواتر بطيء في التفاوت بين الفلاحين. وقد تطرقنا أيضاً لأثر التوسع في إنتاج القطن علي ثروات الزراع من الجلالة والعرب، وتناولنا أيضاً الترابط المتبادل بين الطبقة والعوامل العرقية وهذا الفصل يتضمن مزيداً من التوضيح للمصالح المتباينة لقطاع الفلاحين المختلفة في الاقليم بتسليط الضوء بشكل خاص علي الطبقات لكن هدفنا الرئيسي في هذا الفصل هو مناقشة العوامل المحلية والقومية التي أحاطت وبطرق مختلفة أسهمت في نشأة إتحاد مزارعي جبال النوبة.

بينما لا أنكر أهمية العوامل الوطنية، لكنني أري هنا بأن العوامل الخاصة بالمجتمع الفلاحي النوبي هي التي أدت إلى قيام واستمرار حيوية حركة فلاحي النوبة وسيوضح هذا الفصل كيف استطاع فصيل مسيطر وثرى من فلاحي الجلالة أن يستفيد من الحركة الوطنية المناهضة للبريطانيين ويكسب تأييد جماعة مهمة من الزعماء التقليديين مما مكنه في تطور لاحق نقل فلاحي النوبة إلى حركة قوامها الزراع تناقض الحكومة الاستعمارية قوة مثل هذه الحركة الفلاحية وضعفها الموروث ستتم مناقشتها في هذا الفصل والفصل الذي يليه.

١-٦ معاناة الفلاحين - جذور الغبن

لقد رأينا كيف إعتمدت الدولة الاستعمارية البريطانية علي الضرائب المفروضة علي اقتصاديات الحيازات الزراعية الصغيرة للحصول علي الموارد وبوجه عام كان معدل الضرائب المرتفع هو أحد السمات الرئيسية للمعاناة التي مر بها فلاحو النوبة تحت الحكم البريطاني، فتزداد الضرائب من وقت لآخر أو تفرض ضرائب جديدة كنا في الفصل الرابع قد ذكرنا بإيجاز المعدلات الضريبية المتزايدة باستمرار والمفروضة علي الفرد " الدقنية" وعلي الاكواخ والعشور، وأكثرها أهمية الزيادات الضريبية التي استحدثت في النصف الاخير للاربعينات، وعلي الاخص زيادة معدل ضريبة التعليم

الذي قدم في عام ١٩٤٨، وهذا قد حددت له نسبة ٧٠% من مجموعة ضريبي الفرد "الدقنية" والقطعان مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة عندما حدد المعدل كنسبة مئوية من ضريبة الفرد "دقنية" فقط^(١) عارض مكوك النوبة هذه الزيادة الجديدة، وخير شاهد علي ذلك هو مك وسط وجنوب النوبة الذي أبان بأنه غير مستعد لتحصيل ودفع الضريبة الجديدة وأوضح:

"أن الضرائب قد زيدت مرتين خلال عامين. كنا قد سئلنا عام ١٩٤٦ عما إذا كنا نفصل زيادة ضريبة الفرد "الدقنية" من ٢٥ قرشاً إلى ٣٠ قرشاً أو فرض ضريبة علي القطعان فأخترنا الأول وما إن بدأ عام ١٩٤٧ حتى طلب منا دفع ضريبة أبقار والتي دفعناها. والآن المطلوب منا ضريبة تعليم بمعدل ٧% من إجمالي ضريبي الفرد "الدقنية" والقطعان"^(٢).

إضافة إلي تأكيد الواضح بأنه سوف لن يدفع ضريبة التعليم طالب المك أيضاً بعدم فرض أي ضرائب إضافية لحين امتصاص صدمة الزيادات الأخيرة وانفراج حدة الضغوط الاقتصادية^(٣) بنفس المنوال. أبان مك اخر بان الضرائب المفروضة علي القبيلة لعام ١٩٤٨ قد تم دفعها بما فيها ضريبة القطعان الجديدة، لكنه ليس علي استعداد أن يقبل مسؤولية تحصيل ضريبة التعليم^(٤) تحدث كلا المكين نيابة عن أولئك الذين لم يكن قد سبق لهم دفع ضريبة التعليم (مناطق دلماي، هيبان وريكا) اما المكوك الذين سبق لهم تحصيل ودفع ضريبة التعليم فقد دفعوها كنسبة مئوية من ضريبة (الدقنية) الفرد وليس من إجمالي ضريبي الدقنية والقطعان. أما مك غلفان كرقول فهو الوحيد الذي حاول تحصيل المعدل الضريبي البالغ ٧% من إجمالي ضريبي الدقنية والقطعان.^(٥)

جانب آخر مهم للشعور بالغبن وعدم الرضا يتمثل في أن الزيادات الضريبية لم تطبق علي كافة قطاعات السكان المحليين. فالجلاية، الذين كانوا يدفعون ضرائب التجارة، لم يدفعوا ضريبة التعليم، وكذلك في داخل مناطق النوبة كان هناك تفاوت في المعدلات الضريبية المفروضة. عندما احست الحكومة بالتداعيات الخطيرة لفرض ضريبة جديدة، شرعت عام ١٩٤٩ في توحيد معدلات كافة الفئات الضريبية في مناطق وسط النوبة^(٦) هذا إلي تجميد ضريبة التعليم الجديدة، لكن الهيكل الضريبي ظل السبب الرئيسي للشعور بالغبن بين جميع فئات الزراع في فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار.

إن المعدل المرتفع للضريبة المباشرة وغير المباشرة المفروضة علي محصول القطن قد تسبب في احداث تضرر لافئ للنظر. فإن نسبة ال ٢٠% من صافي عائد القطن المخصصة لصناعة قطن جبال النوبة NMCI خلال الفترة البريطانية كانت

مقسمة علي اساس ١٠% لتغطية المنصرفات الحكومية في الإشراف، التسويق التصنيع والأبحاث. كانت شكوي الزراع ترتكز بشكل أساسي هنا علي حقيقة أن خدمات صناعة قطن جبال النوبة NMCI تسعر باعلي من قيمتها وهي متدنية الكفاءة وعلي الاخص وتسويق القطن (الوزن، الترحيل، التخزين، الفرز، والبيع) كما تم أيضاً فرض رسوم إضافية لتغطية بعض العمليات التسويقية. ففي عام ١٩٥١ علي سبيل المثال، سحبت صناعة قطن جبال النوبة مبلغ ١٧,٤٩٦ جنية من نصيب الفلاحين من عائدات القطن لتغية جزء من رسوم ترحيل الإنتاج لذلك العام^(٧) وفي أوائل عام ١٩٥٠ تعين ان لتقريغ وتعبئة الجوال وحوالي ١٥-٢٥ قرشاً مقابل نقل الجوال إلي السوق^(٨) هذه الرسوم الأخيرة بلغت ما يقارب ثلث ما يحصل عليه المنتج مقابل جوال القطن الواحد.

تبقى مصدر لآخر لمعانة الفلاحين متمثلاً في المعدل العالي للغرامات المفروضة عليهم عند عدم إتباعهم المواعيد المقررة لزراعة القطن وعند فشلهم في نظافة الحقول بعد الحصار في عام ١٩٤٧ علي سبيل المثال، ودفع مزارعون تلودي مبلغ ٢,٠٠٠ جنية في شكل غرامات، وهو مبلغ يساوي ثلث إجمالي ضريبة الدقنية التي تم تحصيلها في تلودي ذلك العام^(٩) كان اثر هذه الضرائب والرسوم الغرامات المفروضة علي مزارعي القطن واحداً بين النوبة والجلابة، وهذه المعانة المشتركة هي التي أسهمت في تحالف جميع المزارعين في اتحاد مزارعي جبال النوبة.

نظام التسعيرة:

تدخل الحكومة في تسويق القطن كان مبرراً من منطق حماية مصالح المنتجين. احد الركائز المحورية لهذا المنطق يعتمد علي منظور أن القطاع الخاص تنقصهم الإمكانيات المالية اللازمة للتسويق الكفاء واستغلالهم للفلاحين.

الصورة الانطباعية عن التجار الجلابة كاستغلاليين قد سبق تسليط الضوء عليها ولا تحتاج لمزيد من الإسهاب هنا، نريد أن نوضح بان الاحتكار الحكومي للتسويق كان مصدراً لثلاثة أضعاف من الغبن، واحد منها اشترك فيه جميع المزارعين وتمثل ذلك في السعر المتدني للمنتج الذي عرض عليهم طيلة الثلاثينات والأربعينات وكذلك التكلفة العالية لعمليات التسويق التي استمرت في الخمسينات بعد تحسن الأسعار والثاني تأثر به صغر الفلاحين بشكل خاص وتتل ذلك في فشل نظام الاحتكار الحكومي في تقديم خدمات انتمائية للمنتجين كانوا يحتاجونها. والثالث يتعلق بالجلابة الذين ارادوا الدخول في تسويق القطن بانفسهم مسألة التسليف الزراعي سنتناولها في الأجزاء ادناه في هذا الجزء سنركز علي نظام التسعيرة والتكلفة العالية للتسويق.

السؤال الموضوعي عما إذا كانت تكلفة التسويق عالية أم لا فهذا حقاً خارج موضوعنا- بالرغم من احتمال ان يكون الإحتكار قد ادي إلي إرتفاع التكلفة وغياب الكفاءة الإدارية^(١٠) النقطة المهمة- علي أي حال- هي ان المزارعين قد احسوا بأن التكاليف عالية. احد الامثلة التي سبقت الإشارة إليه هو تكلفة ترحيل جوال القطن. خلال السنوات الأولى لصناعة قطن جبال النوبة كان المزارعون يستخدمون قفاف من السعف لتسويق القطن وغيره من المنتجات الزراعية وفي وقت لاحق، وبعد التوسع في زراعة القطن في الثلاثينات، فرضت الحكومة علي المزارعين استخدام الجوالات لضمان نظافة القطن. كانت هذه الجوالات يتم توفيرها بواسطة صناعة قطن جبال النوبة وتستطيع قيمتها من المزارعين كما علمنا من قبل لكونهم من كبار زراع وتجار القطن كان لدي الجلابة الرغبة في كسب الإحتكار الحكومي وفي هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق تسويق القطن الأخرى. كسر الإحتكار الحكومي يعني تمكين الجلابة من توفير الجوالات ليس لانفسهم فقط بل لغيرهم من المزارعين الآخرين. وهنا كان لصغار المزارعين مصلحة في وجود مورد آخر، يعمل علي اساس تنافسية لتوفير الجوالات، أو بمعنى آخر خدمات تسويقية بديلة أخرى لمنتجات القطن، لما يمكن لمثل هذه المنافسة من أن تؤدي إلي خفض تكلفة التسويق إجمالاً.

بالنسبة لتسعير القطن فإن واحداً من اهم اسباب الغبن كان يتعلق بعملية تصنيف القطن وهو تصنيف يقوم علي معيار نظافة القطن المنتج لضمان نظافة جني القطن يتم تصنيف الإنتاج وفقاً لدرجات مختلفة ولكل درجة سعرها في أوائل الثلاثينات، علي سبيل المثال كانت أسعار الدرجات المختلفة هي:

٣٧ قرشاً للقطار من الدرجة الأولى و ٣٤ قرشاً للقطار من الدرجة الثانية و ٣٢ قرشاً للقطار من الدرجة الثالثة و ٢٧ قرشاً للقطار من الدرجة الرابعة^(١١) تساءل المزارعون عن الجدوي من وراء وجود أربع درجات مختلفة لكل درجة سعرها لنفس نوعية القطن المنتج في الأقليم. ثانياً، بينما كان هناك نوع من القبول لبعض الإجراءات المتعلقة بضمان نظافة لقيط القطن، إلا انه لم تكن هناك وسائل معيارية لقياس نظافة القطن. في العديد من المناطق كان موظفو صناعة قطن جبال النوبة يستخدمون وسائل مختلفة لتصنيف القطن. تضمنت سجلات إتحاد مزارعي جبال النوبة ما يفيد بأن نوعية قطن في منطقة ما قد يصنف كدرجة أولى ونجد بأن نفس النوعية تصنف مدرجة ثانية أو ثالثة في مناطق أخرى من الأقليم^(١٢). وجد منتجو القطن انفسهم في موقف صعب: فإما أن يقبلوا بتصنيف متدني لإنتاجهم وبالتالي تسعير متدني أو يتحملوا تكلفة الترحيل

لأسواق قطن أخرى يعتقد بأن نظام التصنيف فيها أفضل ثالثاً، صدرت عدة شكاوي من مزارعي القطن تعلقت بمؤهلات الموظفين الزراعيين المسؤولين عن تصنيف القطن^(١٣) وبالرغم من التأكيدات الحكومية الدالة على أن الضوابط الصارمة التي يستخدمها موظفو صناعة قطن جبال النوبة إنما هي أصلاً قصد من ورائها تحقيق سعر عال لقطن النوبة، إلا أن جميع فئات الزراع، بدرجاتهم المختلفة شعروا بأن نظام الفرز غير منصف وكان أكثر غيظهم منصباً على عدم إتساق نظام فرز القطن ونوعية الموظفين المسؤولين عنه.

الشكوي الأساسية الأخرى حول نظام التسعير كانت على الطريقة التي استعملت بها صناعة قطن جبال النوبة صندوق الاحتياط لتثبيت الأسعار. لمعظم المزارعين في الخمسينات بدأ تثبيت الأسعار أشبه ما يكون بالسرقة بحلول شهر أكتوبر ١٩٥٠. علم أن إنتاج محصول القطن الأمريكي سوف يكون متدنياً جداً وأن الولايات المتحدة ستقلل الكمية المسموح بتصديرها^(١٤) كانت النتيجة أن قفزت أسعار القطن إلى مستويات غير مسبقة، وبيع إنتاج جبال النوبة بمتوسط سعر عالمي بلغ ٥٣ قرشاً للرطل بدلاً من ٦٣ قرشاً للرطل بحسبانه السعر المحدد للمنتج^(١٥) بالرغم من أن المزارعين قد دفعت لهم أسعار أعلى من أي وقت مضى واستلموا نقداً مبلغاً مقداره ٦٨٣,٨٠٧ جنيهاً تمثل حصتهم وهي ٨٠% فإن ما لا يقل عن ٨١٢,٩٢١ جنيهاً قد تم تحويلها للاحتياطي^(١٦) وهذا أدى إلى زيادة المبالغ المحولة إلى صندوق تسويات المزارعين ووصلت بنهاية موسم ١٩٥١-٥٠ إلى ١,٣٣٣,٦٥٠ جنيهاً. استمر ازدهار القطن وتمكنت الحكومة من بيع ٧٠% من محصول ١٩٥٢-٥١ بزيادة ملحوظة في السعر أكثر مما كان متوقعاً في بداية الموسم^(١٧) أما الـ ٣٠% المتبقية فقد بيعت بأسعار أقل من التقديرات السابقة للمرة الثانية، يتم تحويل مبلغ لا يستهان به لصندوق الاحتياطي ونتيجة لذلك قدر المبلغ الذي وصل لخزينة صندوق تسويات المزارعين بمليونين جنية بنهاية موسم ١٩٥٢-٥١^(١٨).

الأسعار العالية للقطن في أوائل الخمسينات زادت كمية النقد في أيدي مزارعي القطن وهذا أدى بدوره إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية التي واكبت أواخر الأربعينات. على أي حال فإن سياسة الحكومة الرامية لكبح التضخم بالحد من كمية السيولة المتداولة نتج عنها توسع صندوق الاحتياطي إلى مستويات غير مسبقة. أحد أهداف الصندوق حسب ما أوضحته الحكومة مسبقاً هو تقليل التذبذب في دخل المزارعين الناجم عن التقلبات في سعر السوق العالمي لأقطان الأنواع الأمريكية^(١٩) علاوة على ذلك، كان

يتعين علي الحكومة إدارة هذا الصندوق لمصلحة مزارعي القطن ونتيجة للكيفية التي عولج بها الأمر شعر المزارعون أن صندوق الاحتياطي قد قلل إلى الحد الأدنى من عائداتهم النقدي وإضافة لذلك احسوا بمرارة لانهم لم يروا أي فوائد من الصندوق تأتيهم في شكل منصرفات حكومية علي الخدمات الزراعية المهمة.^(٢٠) بجانب ذلك فسياسة تخفيض الانفاق الحكومي (للحد من التضخم) التي اتبعتها الدولة في وقت أرتفعت فيه أسعار القطن في السوق العالمي وما صاحب ذلك من أرتفاع مضطرد لأسعار السلع المعيشية الأساسية (انظر الجدول ٦-١)، بدا كل ذلك وكأن الجهات الرسمية لا تعير أي اهتمام لمصالح المنتجين الزراعيين.

جدول (٦-١)

زيادة اسعار السلع الأساسية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٠

النوع	الوحدة	١٩٣٨	١٩٥٠	إجمالي الزيادة مئوياً
قماش قطن	ياردة	٠,٠١٥	٠,٠٧٨	٧٢٥%
سكر	رطل	٠,٠١٩	٠,٠٤٠	٢١١%
بن	رطل	٠,٠٢٥	٠,١٩٣	٧٢٢%
ذرة	كيلو	٠,٠٥٠	٠,١٤٠	٢٨٠%
زيت طعام	رطل	٠,٠١٥	٠,٠٦٥	٤٣٣%
لبن حليب	رطل	٠,٠٠٥	٠,٠٢٠	٤٠٠%

المصدر: الحزب الشيوعي السوداني، دراسات في الاقتصاد السوداني، بحث دوري رقم ٦ أبريل ١٩٨٠ صفحة ٢١-٢٢

* كيلو: قياس سعة يعادل ١٦,٥ لتراً.

رفض الحكومة زيادة سعر القطن للمنتج جعل المزارعين الأكثر فقراً - بوجه خاص - ضحايا للسعر المرتفع للذرة مصدر الغذاء الرئيسي، حين أرتفع سعر المد (٧ أرطال) منها من قرشين إلي ٧ قروش وذلك خلال الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١.^(٢١) وهذا خلق درجة من التوتر بين الفلاحين الفقراء والجلابة الذين كانوا يسيطرون علي سوق الذرة. لكن مازال الفلاحون والجلابة يرغبون في التحالف للضغط علي السلطات

لتخصيص جزء من موارد صندوق الاحتياطي للخدمات الزراعية ترتيب الأولويات لهذه الخدمات مثل: هل تخصص موارد الصندوق للزراعة الآلية (ميكنة الزراعة) ام لتمويل القروض الزراعية كان مسألة خلافية ورغم ذلك فإن حجم الصندوق المتنامي وضع بالفعل بعض الأسس لقيام تحالف مبدئي بين الزراع من مختلف الطبقات.

مشكلة القروض الزراعية (الشيل):

الشيل تعني حرفياً السند أو الدعم، وهو لفظ شائع يستعمل لوصف نظام ائتماني موظف لمصلحة دائنين غير تقليديين^(٢٢) في جبال النوبة، اتخذ نظام الشيل أشكالاً مختلفة وفقاً لاحتياجات بعينها يحتاجها الفلاح وشروط تسديده للقروض حسبما يحددها مقرض المال. هنالك أربعة أنواع من الشيل في الاقليم أولاً الفلاحون الفقراء الذين يحتاجون إلي النقود، لشراء احتياجاتهم من الطعام والسكر والقماش لذا يبيعون جزءاً أو كل محاصيلهم (ذرة، سمسم، أو قطن) قبل وقت بعيد من أوان حصادها^(٢٣) سواء اكان البيع نقداً أو عيناً، فطن المحصول دائماً يثمن ويشترى بأقل من سعر السوق. ثانياً، عندما تستدين أسرة فلاح مالاً لتشتري به سلعاً استهلاكية، وغالباً ما يكون بائع هذه السلع هو نفس مقرض المال فيبيعها بسعر مرتفع جداً يبلغ في بعض الحالات ٣٠٠% سعرها الأصلي^(٢٤) تكون المعاملة هكذا إذا إتفق علي تسديد القروض نقداً، أما إذا كان عيناً من قبيل الذرة أو أي محصول آخر، فإن شروط التسديد تحدد بحيث يضمن التاجر/ المقرض معدلاً ربحياً مماثلاً، مثلاً: ان يتم تسليم المحصول عندما يصل سعر السوق إلي ادني مستوي^(٢٥). وفي اغلب الأحيان يقوم التاجر بتخزين المحصول لحين إرتفاع الاسعار لضمان الربح. ثالثاً في الحالات التي يحتاج فيها المزارع لنقد لتغطية تكاليف (الطواري) كالزواج مثلاً فيطلب منه دفع معدل سعر فائدة مرتفع يتراوح بين ٥٠% و ١٠٠% حسبما يراه مقرض المال^(٢٦) رابعاً، ظهر نوع آخر من انواع الشيل في تقلي وكان مرده لنقص العمالة الزراعية حيث تم التوسع في إنتاج القطن بواسطة أثرياء التجار^(٢٧) وهنا عند استلام الفلاحين للقروض -نقدية كانت أم عينية- فيشترط عليهم تسديدها بالعمل في مزارع التجار أو مقرضي المال الحاجة لهذا النوع من العمل يكون عادة في ذروة الموسم الزراعي، مثل فترات إزالة الاعشاب والحصاد^(٢٨) وعادة ما يترتب علي ذلك ان تصبح مزرعة الفلاح نفسه عرضة للأعشاب أو الطيور. وتبعاً لذلك أزداد اعتماد فقراء وصغار المزارعين علي التجار للإستدانة منهم اكثر واكثر علي الشيل ظل يتواصل.

العوامل الطبيعية مثل التقلبات المناخية، الآفات الجراد والأمراض أسهمت بلا شك في إستدامة مديونية الفلاح على أي حال، فإن منظومة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية داخل صناعة قطن جبال النوبة، قبل الإستقلال وبعده كان عاملاً أساسياً في هذه المديونية وأن احتكار تسويق القطن قد مكن الحكومة من انتزاع العمل الإضافي للفلاحين دون أي تحسن ملحوظ في الخدمات أو تقديم استثمار كاف في العملية الإنتاجية. الأثر المزدوج لهذه العوامل الطبيعية والاجتماعية فرض حتمية القروض للإنتاج الزراعي لجبال النوبة وفي موقف يكون فيه نظام الشيل هو المصدر الفعلي الوحيد للقروض الزراعية.

"طغت المديونية المزمنة..وسقطت الإنتاجية ومستوي المعيشة"^(٢٩) جاء في تقرير حكومي في الستينات بان ممارسة الشيل ومعه التدني المستمر للعائد النقدي من الإنتاج الزراعي للفلاحين وتحويل اعمالهم من مزارعهم الخاصة جعل من المستحيل علي الفلاحين ليس فقط التوفير والاستثمار بل لتحقيق مستوى معيشي معقول.^(٣٠) المستفيدون الرئيسون من مديونية الفلاحين كانوا التجار الجلابة الذين استخدموا الشيل كآلية لتعبئة العمالة الزراعية والاحتفاظ باحتكارهم سبل جمع الإنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية.^(٣١)

حاولت الحكومة الاستعمارية بدون نجاح يذكر، الحد من أنشطة التجار كمقرضين وهذا يعزى أساساً لإعتمادها علي إجراءات إدارية دون بذل لمحاولة جادة لإنشاء مؤسسات ائتمانية بديلة تحل محل نظام الإقراض الأهلي إجراءات هذه السياسة كانت مستمدة من (سياسة النوبة) مثل قانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢، وقد صممت لتتحكم في الرخص التجارية وتنظيم أنشطة الجلابة أرتقي هذه الخط من هذه السياسة درجة اعلي عام ١٩٤٧ عندما تحركت الحكومة لقفل الدكاكين المتناثرة في الجبال والقرى لتتشي -كبدل لها- مراكز تجارية صغيرة في مناطق مناسبة لتسهيل مراقبة الحكومة علي أنشطة التجار^(٣٢) لكن الدافعية المتصاعدة للحركة الوطنية السودانية قاومت وناهضت التحركات الرامية للحد من أنشطة الجلابة الذين كانوا يطالبون بإلغاء قانون المناطق المقفولة.

كلما حاولت الحكومة ان تقل شيئاً حيال الشيل باعت جهودها بالفشل ففي منطقة كادوقلي، علي سبيل المثال فإن محاولة إنشاء جمعية تعاونية في أوائل الخمسينات لتقديم مساعدات مالية للمزارعين قد فشلت ويعزى فشلها أساساً إلي ان المسؤولين عنها اختلسوا مال الجمعية^(٣٣) إضافة لذلك فإن التسويات الزراعية بأمر قرر

دفعت موظفي الحكومة للتخلي دفعة واحدة عن أي خطط لإنشاء جمعيات تعاونية للانتماء الزراعي والأسباب التي قدمت تشير إلى إفتقار الفلاحين للمهارات التنظيمية اللازمة لإدارة الجمعيات التعاونية وكذلك عدم كفاية الموارد الحكومية والموظفين لتقديم المساعدة المطلوبة.

موضوع الإنتماء الزراعي قدر له ان يصبح محوراً جوهرياً يعبىء ويحشد حوله فقراء وصغار الفلاحين ويعتبر كذلك واحداً من أبرز وأهم القضايا لكونه في واقع الأمر قد أضعف التحالف بين هؤلاء الفلاحين والطبقة الثرية والمتوسطة من الفلاحين.

شح موارد المياه ومضالم أخرى:

العديد من العمليات الزراعية خلال الصيف وفترة الحصاد تعتمد علي توفر المياه في السهول حيث تقع المزارع الرئيسية للفلاحين خلال الصيف يقوم الفلاح بقطع وحرق سيقان القطن وتنظيف الأرض استعداداً للموسم الجديد وكذلك بذر بذور الحبوب سريعة النضج (مثل الدخن والذرة النضاج) وذلك في عملية تعرف باسم "الريميل"^(٣٤) وتعزي أهميتها لكونها توفر مورداً للغذاء للأسرة قبل أوان حصد الذرة بعد موسم الامطار يحتاج أيضاً لمياه الشرب حتى يتمكن الفلاحون والعمال الزراعيين من القيام بعمليات الحصاد.

وبالرغم من بعض الاستثمار في مجال إنشاء خزانات المياه إلا أن ذلك لم يكن ليفي بالطلب المتزايد علي إمدادات المياه ، ويبدو أن المشكلة الرئيسية كانت تتمثل في التكلفة العالية للآليات اللازمة لإنشاء هذه الخزانات^(٣٥) في بداية الخمسينات وبدلاً عن سحب الأموال اللازمة لشراء هذه المعدات من صندوق الاحتياط علي سبيل المثال قررت الحكومة تطبيق برنامج يهدف إلي التوسع في الحفائر والآبار في المنطقة خلال فترة زمنية طويلة وباستخدام المعدات الموجودة^(٣٦) غياب الاستثمار المالي الحكومي اضعف عملية التوسع في امدادات المياه وبالتالي اثر سلباً في خطط توطین النوبة في أوائل الخمسينات وترتب علي ذلك ضالة فرص حصول فقراء الفلاحين علي أراضي خصبة. أعداد كبيرة من فقراء الفلاحين من كواليب، تيرا، لوتورو، هييان، اجانق ونيمانق لم يكن لديهم سبيل للحصول علي أراضي طينية ويعود ذلك اساساً للزراعة المكثفة في مزارعهم بالقرب من الجبال مما اضعف خصوبتها وبسبب نقص المياه في السهول^(٣٧) كذلك تم إرجاء الخطط الرامية لإستغلال السهول الشرقية الخصبة في تقلي بسبب عدم كفاية الموارد الحكومية لتوفير المياه^(٣٨) المحصلة النهائية لهذا هي إزدياد حدة المنافسة بين طبقات الفلاحين المختلفة حول المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة

وكان فقراء الفلاحين ضمن أكثر الفئات تضرراً أينما قامت الحكومة بتخصيص موارد لتحسين إمدادات المياه في الإقليم كان ذلك أساساً لمصلحة مجموعتين كبار مالكي الأبقار لتشجيعهم علي إمداد المدن باللحوم وكبار زراع القطن الذين استفادوا من التجارب التي أجريت في ميكنة الزراعة^(٣٩) التوسع في المحاصيل النقدية والزراعية المكثفة لبعض مناطق زراعة القطن بالإضافة إلي الرحل من شمال كردفان الذين ضاقت بهم مواردهم المائية فارتحلوا جنوباً كل هذه العوامل جعلت من إمداد المياه موضوعاً محورياً من هموم الغالبية من فلاحي النوبة مع ظهور الحركة الوطنية السودانية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات فزدادت بصورة ملحوظة مخاطر الاضطراب السياسي الذي يمكن ان يترتب علي النقص في خزانات المياه في تأمله لهذا الاحتمال كتب حاكم كردفان محذراً من أن:

"المطالبة بتحسين إمدادات المياه الريفية إذا تطورت إلي اضطراب قد تشوش علي العديد من الخطط الطموحة لتطوير الجنوب (جبال النوبة)".^(٤٠)

في أوائل الخمسينات جعلت حركة مزارعي جبال النوبة من مسألة إمدادات المياه هدف من الاهداف المركزية في اجندتها حول التحول الزراعي، وكذلك استعملت الاحزاب السياسية الوطنية مسألة توفير المياه كوسيلة لإستقطاب الدعم في نضالها الذي تمخض عنه الاستقلال.^(٤١)

مظلمة أخرى لبعض المزارعين في جبال النوبة ارتبطت بالميكنة الزراعية وهنا ولمصلحة أثرياء الفلاحين سعت الحكومة لتوجيه جزء اكبر من مواردها تجاه الميكنة الزراعية وكانت قد سبقت الإشارة في الفصل الخامس إلي إمكانية أن يؤدي النمو في هذا القطاع إلي خلق صراع مصالح بين الغالبية من فقراء وصغار الفلاحين وكبار مزارعي القطن من الجلابة لكن في أوائل الخمسينات كانت المظالم المشتركة بين جميع أو معظم المزارعين قد تعددت، ومسألة الميكنة الزراعية لم تعد مصدر انقسام لبعض الوقت وعلي الأخص فكل المزارعين كانت لديهم مصلحة في تقليص السيطرة الإدارية الحكومية علي هياكل صناعة قطن جبال النوبة وإخضاع الموظفين الحكوميين للمحاسبة وإفساح الطريق امام المزارعين في إدارة صناعة القطن. بإعتقاد العديد من المزارعين- علي سبيل المثال- بأنه لولا عدم سيطرتهم علي صناعة قطن جبال النوبة فإن الغرامات الباهظة التي فرضت عليهم لعدم التزامهم بالجدول الزمني لكان بالإمكان تخفيضها أو إلغائها كلية لكن النقطة المهمة هنا انه بينما كانت هنالك مظالم مشتركة تؤثر علي جميع فئات المزارعين كانت هنالك ايضاً مظالم يمكن ان تفرق بينهم لذا عند

توضيح قيام حركة فلاحي- مزارعي جبال النوبة، يتعين أن نولي بعض اهتمامنا لأسس التحالف الطبقي.

مظالم الفلاحين وتحالفات الفلاحين:

في الفصل الرابع سرداً عن إدخال القطن كمحصول نقدي في إقليم النوبة، وتعرفنا على العديد من الطبقات الاجتماعية والفئات التي نشأت بعد ذلك يرتبط بهذا السرد، الأجراء اعلاه التي تعرفنا فيها على المظالم الرئيسية للمزارعين وظهرنا أياً من المظالم كانت تؤثر على أية فئة حسب مدي هذه المظالم كان من المحتمل نشوء "تحالفات مصالح" مختلفة هذه التحالفات سيتحكم فيها بشكل واسع عامل المصالح الاقتصادية لمختلف فئات الفلاحين وهذه بدورها سوف تحدد شكل التحالف الذي سيتم بين مختلف طبقات الزراعة عليه يمكن أن تنشأ تحالفات مختلفة وفقاً لدواعي ظروف مختلفة، وذلك يعتمد على طبيعة القضايا العامة والصراعات الرئيسية التي تنشب بين مثل هذه الطبقات والفئات، مثل الفلاحين التجار والدولة.

من الواضح أن حركة فلاحي النوبة التي ضمت مزارعي القطن الجبلية كان من الأرجح أن تنجح لو وجهت جهودها تجاه معالجة المظالم المشتركة بين جميع المزارعين، مثال ذلك، الضرائب الباهظة على القطن، صندوق الاحتياط ونظام التسعيرة كما سنري قيادة الجبلية كانت في غاية الفاعلية في توحيد المزارعين ضد الحكومة الاستعمارية البريطانية لكن إذا قدر لمثل هذا التحالف أن يستمر في نجاحه في توحيد جميع فئات المزارعين حول مظالم مشتركة فإن ذلك يعتمد على شروط خاصة سنتناولها بالنقاش أدناه.

سنري كيف بعد الفترة ١٩٢٠-١٩٥٠ والتي تميزت بإستكانة وخضوع فلاحي النوبة، ان الوعي السياسي النوبي قد استنهض بشكل كبير من جراء أحداث خارج عالمهم المحلي، الصغير. هذه الاحداث شملت الحركة الوطنية السودانية والإضرابات التي قامت بها إتحادات العمال في المدن، والدور الذي لعبته صحيفة كردفان فى بث الوعي السياسى والنقابى. كما ان صحوة فلاحي النوبة لم يكن مبعثها، وبالكامل، وضعهم كمنتجين فحسب، إذ ان ثقافتهم وتطلعاتهم الإثنية (كما سنري في الفصولين ٧-٨) لعبت دوراً مهماً في تشكيل نظرتهن للقضايا الرئيسية والصراعات والمعاناة التي واجهوها جراء الحاقهم القسرى بالاقتصاد السلعي. ان بداية انبثاق الوعي والاحساس بالذاتية النوبية، لا يقوض، على أي حال الفكرة الأساسية، أن الوعي الفلاحي النوبي قد تشكل، خلال فترة ما بعد ١٩٤٥-، نتيجة مجابهتهم ومعاناتهم لمظالمهم التي تركزت

حول قضايا ذات مصلحة اقتصادية مباشرة مثل الانتماء الزراعي وإمدادات المياه، وما إلى ذلك. ومن جانب النظرة التاريخية الكلية، فإن الحركة الوطنية السودانية لم توسع وعي فلاح النوبة فقط لكنها أيضاً امتدتهم بالوسائل لتحدي الاستعمار البريطاني، وغرزت بذور المقاومة لظلم القوى الخارجية.

لقد أشرنا سابقاً إلى كيف حاول البريطانيون الحد من الأفق السياسي لفلاحي النوبة بحصرهم داخل مؤسساتهم الاجتماعية التقليدية وقيمها. الهياكل السياسية/ الإدارية التي أنشأها البريطانيون للحفاظ على نظامهم الاستعماري قد سبق توضيحها في الفصل الثالث، حيث أشرنا إلى أن تدخل الحكومة الاستعمارية البريطانية قد قوض إمكانية تطور قيادة نوبية فاعلة، قيادة قادرة على التعبير عن مظالم الفلاحين وتبرز تمثيلاً أصيلاً على المستويين الإقليمي والقومي. الزعماء القبليون المحليون، الذين تعاونوا مع الإدارة البريطانية، قد لعبوا دوراً مهماً في الوقوف أمام تطور مثل هذه القيادة هنالك. ظاهران هنا علينا أن نلاحظهما في وقت واحد.

فلاحو النوبة الذين يشكلون قوة كبيرة بدون قيادة فاعلة وصفوة نوبية من البرجوازية الصغيرة تظهر كقوة مهمة ذات مهارات تنظيمية وسياسية. ظهور الحركة الوطنية السودانية أتت برابطة وحدوية إيدولوجية بين الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، ومنتقل الآن لنرى كيف كان لنمو القومية السودانية (الحركة الوطنية) أثراً مهماً في نشر الوعي السياسي بين فلاحي النوبة، كيف أنه حدد شروط تحالف الفلاحين مع كل من البرجوازية الصغيرة والجلابة، وهي القوى الرئيسية الدافعة في النضال ضد الحكم البريطاني.

٢.٦ الحركة الوطنية والنشاط النقابي:

١.٢.٦ الحركة الوطنية والفلاحون النوبة:

انتشار الحركة الوطنية من الشمال إلى جبال النوبة خلال أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات دار حول توجهات مختلفة، مع وضع كل توجه مضموناً إيدولوجياً مختلفاً للحركة الوطنية السودانية. مثل اتجاه السودان للسودانيين حزب الأمة، إلا أن أبرز هذه التوجهات، من حيث تأثيرها على الحركة السياسية في جبال النوبة، هما الاتجاه الوطني - الإتحادي والاتجاه الراديكالي - الشيوعي^(٤٢) التوجه الإتحادي عكس خطأ وطنياً برجوازياً للتحرير والقوي الاجتماعية التي كان يمثلها، كانت أكثر ميلاً للتحرير السياسي المحض. واحسن ما يمثل هذا التوجه شعارهم: تحرير لا تعمير^(٤٣) القاعدة الاجتماعية لهذا التوجه شملت طائفة الختمية، البرجوازية الوطنية، التجار. من جانب آخر، فإن الاتجاه الراديكالي - الشيوعي، عكس تصوراً أكثر جذرية للحركة

الوطنية السودانية، تصور ذهب لاهداف الحركة الطنية إلى أبعد مما رآه الاتحاديون، حيث تمثل التحدى فى تغيير البنية الاقتصادية - الاجتماعية التى خلفها الاستعمار. وبوجه عام عكس هذا التوجه رغبات قطاعات كبيرة من متقفي البرجوازية الصغيرة، الطبقة العاملة وفقراء وصغار الفلاحين.

تشارك التوجهين نفس الهدف من منطلق شنهما لنضال ضد الاستعمار البريطانى لكن الاختلافات بينهما وانعكاس هذه الاختلافات على فلاحى جبال النوبة كانت لها اهميتها كما سنرى فى الفصل السابع.

كان الاتحاديون أكثر رغبة فى حشد تأييد المحليين فى حركة عني بها أساساً مناهضة البريطانيين، لذا كانت أهم مرتكزاتهم تقوم على الجانب السياسى للنضال الوطنى. من الناحية الأخرى، كان الشيوعيون أكثر رغبة فى تشكيل تحالف عريض للقوى العاملة والتى كانت ترغب فى إحداث تغيير اقتصادى اجتماعى هذا التغيير على أى حال، كان قمينا بأن يقوض امتيازات وسلطات الجلاية والزعماء التقليديين والاستقراطية الدينية الفلاحون الأغنياء والتجار الجلاية شكلوا القاعدة الاجتماعية للاتحاديين المنضمون تحت الحزب الوطنى الاتحادى من ناحية أخرى، فإن كلا من الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الشيوعى السودانى تبنا فى اطروحاتهم مظالم فلاحى النوبة.

مهما كانت أهمية التوتر والاختلافات بين الاتحاديين والشيوعيين فإنه ينبغى عدم تضخيم هذه الاختلافات فقد كانت هنالك أيضاً مساحات اتفاق بين التوجهين، وهذه الأرضية هي التى كان لها دوراً مهماً فى إنجاح بناء ائتلاف جامع لكل الفلاحين ضد البريطانيين رأينا فى الفصل الأول بأنه وفقاً لاستراتيجية الحزب الشيوعى السودانى، فإن النضال ضد الاستعمار البريطانى هو نضال تحرر وطنى، خلال هذه المرحلة من التحرر الوطنى يصبح التناقض الرئيسى هو ما بين القوى الوطنية والحكومة الاستعمارية البريطانية أثر هذا الطرح بطريقة ملحوظة فى حركة فلاحى جبال النوبة وهي فى مرحلة تشكلها أولاً كما أشرنا فى الفصل الأول، فإن هذا المفهوم لم يستبعد قيام تحالف مع البرجوازية الوطنية. ومن هذا المنطلق يمكن معاملة موقف فلاحى النوبة المناهض للبريطانيين مثله مثل موقف أى قوى أخرى داخل الحركة الوطنية، وتشمل الجلاية.

ثانياً بالرغم من ان الاطروحات السياسية للجبهة المعادية للاستعمار قد عكست وعمقت راديكالية الفلاحين إلا ان هذه الراديكالية على الأقل خلال أوائل الخمسينات كانت أساساً سياسية وليست اجتماعية اقتصادية وكانت ضد البريطانيين أكثر من كونها

ضد الرأسمالية بكلمات أخرى فقد عبر عنها وفقاً للخط الوطني والمناهض للاستعمار وليس داخل الحركة الوطنية^(٤٤) فقد تعاون الاتحاديون المؤيدون للجلابة مع الشيوعيين في تشكيل اتحاد مزارعي جبال النوبة.

كما في أنحاء الأقليم الأخرى، جاء تحدي القيادات الموالية للبريطانيين من النخبة المثقفة وقطاع من البرجوازية التجارية، أي الجلابة في ١٩٤٧ ادي توطين ضباط الجيش النوبة العائدين من الحرب العالمية الثانية دوراً مهماً في تحدي الزعماء المحليين الموالين للبريطانيين إن أثار تجارب هؤلاء الرجال عليهم انفسهم وعلي من حولهم كانت عميقة الأثر. فأن وجودهم قد شجع وحفز السكان المحليين الجهر بمطالبهم في التعليم والخدمات الزراعية^(٤٥) وفي بعض الحالات تم تقديم عرائض ومطالب تدعو لإنشاء هيكل إدارية محلية لتوفير الخدمات^(٤٦) كان أثر هذه الأحداث علي وعي الفلاحين مهماً لكونه قد جعلهم يدركون واقعهم الذي يعيشون فيه والاشكال الممكنة للفعل المتاح لهم لتغيير فرص حياتهم لقد ظهر عملياً للفلاحين بأنه ليس لديهم مطالب مشروعة فحسب، بل ان من الممكن لهم القيام بفعل لإزالة مظالمهم.

الوضع الاقتصادي المتردي في جبال النوبة انعكس في الندرة المتصاعدة للغذاء في كثير من المناطق ونشأ وضع شبيه بالمجاعة في الأقليم في منتصف عام ١٩٤٩ جاء في تقرير لجنة مركزية للإغاثة ودرء المجاعة بأن مناطق في الأجزاء الشرقية من الأقليم علي وشك نفاذ المحاصيل الغذائية فيها وانها علي شفا مجاعة^(٤٧) وفي نفس العام مات جوعاً اكثر من ثلاثين فرداً.^(٤٨)

المعاناة القاسية لفلاحي النوبة دفعت أعضاء النوبة بالجمعية التشريعية لتقديم مطالب للحكومة لإصلاح اوضاع مزارعي القطن و تبني الاعضاء القياديون من النوبة بالجمعية التشريعية مظالم الفلاحين وطالبوا بأن تكون معاملة مزارعي القطن في جبال النوبة مثل معاملة المزارعين في الاقاليم المختلفة في السودان، وبوجه خاص طالب أعضاء النوبة بصرف مقدم نقدي (في شكل سلفيات) لمزارعي القطن. رفضت الحكومة هذا الطلب بحجة ان السلفيات تصرف فقط في المشاريع التي يزرع فيها القطن تحت إشراف حكومي لصيق^(٤٩) والذريعة الأساسية للحكومة هي انه ليس هنالك ضمان بأن القطن المنتج سوف يغطي اي سلفيات قد تدفع للمزارعين.^(٥٠)

طالب أعضاء النوبة أيضاً بزيادة لأسعار القطن لأن الزيادة الطفيفة التي دفعت للمزارعين لم تكف عيش الكفاف لا سيما مع الإرتفاع المتزايد لأسعار الحبوب عند فشلهم في إحراز أي تقدم في مسألة الأسعار طلب أعضاء النوبة من السلطات الاستعمارية توزيع جزء من اموال صندوق احتياط القطن علي المزارعين.^(٥١)

مرة أخرى لم تستجب الحكومة لهذه المطالب وفي محاولة لتهدئة وإرضاء أعضاء النوبة كشفت الحكومة بعض التفاصيل الخاصة بصندوق احتياط القطن في العام السابق تم إعادة تنظيم حسابات صناعة قطن جبال النوبة وقفل حساب الاحتياطي علي مبلغ وقدره ٢٧٣,٠٠٠ جنيهاً^(٥٢) ولامتصاص غضب المزارعين اعلنت الحكومة بان جزءاً من هذا المبلغ سيخصص لتغطية رأس المال البالغ ١١٦,٤٤٤ جنيهاً الذي دفع عند تأسيس مشروع القطن في جبال النوبة^(٥٣) إضافة لذلك فإن مبلغاً وقدره ٢١,٨٦٤ جنيهاً سوف يخصم من صندوق الاحتياط مقابل الضرائب السودانيين ككل.

رفض الحكومة مطالب مزارعي القطن فيما يتعلق بقضايا زيادة الأسعار السلفيات الزراعية وتوزيع مال صندوق الاحتياط كان بمثابة نكسة للقادة التقليديين ونظرة منتجي القطن للإدارة البريطانية بدات تحت لكن المؤكد بأن النتيجة المباشرة هي ان مصداقية القادة التقليديين الموالين للبريطانيين قد أنهارت تماماً. أن فشلهم في إحداث تغييرات حقيقية عكس عجزهم في استغلال علاقاتهم الحكومية ومنابر البرلمان في معالجة المظالم الاقتصادية لفقراء وصغار الفلاحين بحكم اتصالهم اللصيق بالفلاحين كان الزعماء المحليون من الدرجات الدنيا والمتوسطة (مكوك عمد وشيوخ) متفاعلين جداً مع مظالم الفلاحين وفشل القادة التقليديين الاعلي درجة في إحداث اي تغيير في سياسة الحكومة نتج عنه ان بعضاً من الرتب الدنيا أصبح اكثر انتقاداً لمن هم أعلي منهم درجة هذه الانقسامات أفضت إلي عجز وعدم فعالية الزعماء المحليين في وقف تيار الحركة الوطنية السودانية بالرغم من ان الشيوخ والعمد كانوا ينظرون بإرتياب عميق إلي الشباب المتعلم من النوبة والجلابة وخيبة السياسيين لم يكن بوسعهم محاولة تحقيق أيا من مطالب الفلاحين وخيبة املمهم في القادة التقليديين الاعلي درجة خلقت مساحة استغللتها الاحزاب القومية للمناورة ومحاولة استمالتهم نحوها وادي ذلك لتشرذمهم وفتح الطريق الى اختراق قواعدهم وسط الفلاحين.

تدريجياً بدات اعداد كبيرة من الفلاحين تري ان مصالحها يمكن ان تخدم بطريقة افضل إذا انضموا إلي الحركة الوطنية ذات القاعدة العريضة والتي يقودها الجلابة ونخبة من متقفي البرجوازية الصغيرة ولا ينبغي ان يفهم من ذلك بأن صغار الفلاحين لم يكن لديهم صراع مصالح مع كبار منتجي القطن بالجبال، إنما هذا يعني بان الاختلافات بين الطبقات المختلفة للزراع قد طغى عليها الهدف الأسمى والاكبر الا وهو النضال ضد الاستعمار البريطاني.

حركة الفلاحين المناهضة للبريطانيين:

شهد النصف الأخير للاربعينات أحداثاً وطنية كان لها تداعياتها الهامة علي مزارعي القطن في جبال النوبة واكثرها اهمية نشاط نقابات إتحاد مزارعي الجزيرة ونقابة عمال السكة حديد في فترة ١٩٤٦-١٩٤٧ وفي سبيل سعيهم لكسب التأييد وسط الفلاحين والقوي العاملة حشد كل الحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي مظاهرات عام ١٩٤٦ كانت هذه الاحداث بمثابة نقطة البداية للنشاط السياسي الشعبي الذي اتخذ شكل مظاهرات وتجمعات سلمية.^(٥٤)

الطبقات التي كانت اشد تائراً بالضغوط الاقتصادية بعد الحرب كانت هي الأكثر قبولاً واستعداداً للإنخراط في مثل هذه الوسائل الحديثة للمنظمات السياسية.

كان من بين هذه الطبقات مزارعو القطن الذين انخفض عائددهم بانخفاض أسعار القطن العالمي^(٥٥) في تقريره عن كيف اثرت الحركة الوطنية علي حركة الفلاحين في مشروع الجزيرة في وسط السودان لاحظ كرسني بان تشكيل ونشاط الاحزاب السياسية الذي "اقترن مع نضال عمال السكة الحديد" كان له اثر مهم علي فلاحي الجزيرة^(٥٦) في يونيو ١٩٤٦ أدى ٩٠% من مزارعي الجزيرة البالغ عددهم ٢٥,٠٠٠ القسم بالآلا يزرعوا القطن ودخلوا في إضراب تدعيماً لمطلبهم القاضي بأن ما اقامته الحكومة كصندوق احتياط (يقدر بحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ جنية) يجب ان يعاد دفعة إليهم^(٥٧) كانوا في حاجة للمال لمقابلة التكلفة الزراعية العالية وكذلك قدمت شكوي بواسطة المزارعين مفادها انه ليست لديهم فكرة عن حجم صندوق الاحتياط أو اي قرار أو رأي في إدارة الصندوق أو مشروع الجزيرة ككل^(٥٨) وتذمر فلاحو جبال النوبة انهم لا يعلمون شيئاً عن مال الاحتياطي^(٥٩) لم ينفذ الإضراب إلا بعد وساطة لجنة خاصة من المجلس الاستشاري لشمال السودان بناءً علي توصية هذه اللجنة دفعت الحكومة للمزارعين مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيهاً.^(٦٠)

استخدام سلاح الاضراب وضع نهاية لسلبية أو عدم إكتراث الفلاحين بكلمات جيتسكيل Gaitskell (مدير المشروع) "انتهت ايام الحضانة"^(٦١) أحداث الإضراب، والمواجهة وما تلاها اظهرت علامات عن كيف ان قطاعاً كبيراً من الفلاحين أصبحت تحيا علي محض مصالحها الاقتصادية وبدأت تطالب بألية أفضل لتمثيلهم^(٦٢) اسعار للحاجة لإنشاء هياكل لتعكس وجهة نظر الفلاحين للإدارة ولسد الطريق أمام ظهور قيادة راديكالية اخذت الحكومة المبادرة وكونت في ابريل ١٩٤٧ كياناً لمزارعي الجزيرة.^(٦٣)

تطور آخر حدث في ١٩٤٦ وقدّر له ان يصبح مصدراً رئيسياً للدعم المستمر لحركة الفلاحين ألا وهو إنشاء نقابات العمال ويعود فضل الريادة في إنشاء هذه النقابات إلى هنية شؤون العمال التي أنشأها الحرفيون ومصلة الميكانيكا في سكك حديد السودان في عطبرة عام ١٩٤٦^(٦٤) بعد حوالي ثلاث سنوات قامت رابطة شئون العمال كذلك بإنشاء اتحاد لنقابات العمال ألا وهو اتحاد عام نقابات عمال السودان وهذا بدوره دعم باستمرار وساعد في تشكيل التوجه الايديولوجي لحركة الفلاحين خلال سنواتها الأولى^(٦٥) رابطة شؤون العمال والاتحاد العام لنقابات عمال السودان في المؤتمر السنوي الثاني صور حركة العمال والفلاحين كأنها جيش تحرير جنوده من الفلاحين وقيادة من العمال^(٦٦) وكذلك وصف التقرير الفلاحين انهم الحليف الأساسي للطبقة العاملة التي يحتاج لتعاونها الكامل في وقت بلغ فيه الاستغلال الاستعماري اسوأ درجاته^(٦٧) وركز التقرير علي اهمية دور الطبقة العاملة في تنوير الفلاحين عن كيفية التغلب علي استغلالهم وكما أشار التقرير إن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف هو أن يحذو الفلاحون حذو العمال في الوحدة والتنظيم والنضال^(٦٨) في واقع الأمر إن استراتيجية لتحالف عمال مزارعين قد أضحت مبدأ من أهم مبادئ الحزب الشيوعي في محاولته الرامية لخلق تنظيمات علي غرار نمط "كيسان سباه" Kisan Sabah الهندي^(٦٩) وهذا يوضح الاهتمام المبكر والصيق للحزب الشيوعي بجهة مناهضة الاستعمار بتشجيع مزارعي القطن بجلال النوبة علي تنظيم انفسهم.

الاثر المتنامي للحركة الوطنية إضرابات مزارعي الجزيرة والإثارة السياسية بواسطة عمال سكك حديد السودان والجهة المعادية للاستعمار كل ذلك ساعد علي "زيادة الإدراك وتنامي الوعي الاجتماعي" بين "جماهير العاملين" بعد الحرب^(٧٠) في جبال النوبة كانت المبادرة في إنشاء حركة الفلاحين لمؤيدي الحزب الوطني الاتحادي ومزارعي القطن الجلابة لكن دفعاً قوياً من الشيوعيين والجهة المعادية للاستعمار.

٢-٦ تكوين اتحاد مزارعي جبال النوبة:

تقنين البريطانيين للتجارة وعدم تشجيعهم للزراعة الآلية في إقليم النوبة أدباً إلي ان ينتقل بعض الجلابة إلي القضايف للعمل في النشاط الزراعة هناك في يونيو ١٩٥١ عاد احمد مالك شايب، وهو تاجر صغير مقره في كادوقلي ومن كبار مزارعي القطن من القضايف التي قضى فيها العامين الاخيرين "مجرّباً حظه"^(٧١) في الفرص المفتوحة الناجمة عن الزراعات الواسعة نجم عن فوائض الانتاج من السمسم والصمغ والذرة في منطقة القضايف في تلك الفترة وسياسة الحكومة للحد من التصدير، نجم عن

ذلك اسعار متدنية وتراجعا في التجارة و نزاع بين المزارعين و العمال الزراعيين وايضا نزاع بين سائقي الشاحنات والتجار، إذ كافحت كل مجموعة لضمان عائد لعملها أو راسمالها العريض. الاضرابات المظاهرات وغيرها من اشكال الاحتجاج المنظم ارغم الحكومة علي دفع الاسعار وتدخلت كمشتري، عاصر مالك شايب وشارك في تلك الاحداث وكان لواقع التجربة اثر لا يمحي من نفسه دفعه ذلك للتأمل في إمكانية قيام حركة الفلاحين النوبة عبر عن ذلك بكلماته:

"تلك الاحداث التي أدى فيها استخدام الميكنة الزراعية إلي زراعي هائل ونشاطات المجموعات المختلفة في الاحتجاج ألهمتني التأمل في فكرة إنشاء حركة جماعية لتحسين الاوضاع الزراعية والحياتية للمزارعين في جبال النوبة، حركة تناتي من داخل المزارعين أنفسهم". (٧٢)

متاثرا الى حد ما بالفكر الماوي، يعتقد احمد مالك أن الحركة التي يقودها الفلاحون يمكن أن تقود المجتمع، ويمكن أن توحد مختلف الطبقات والفئات المنخرطة في الإنتاج الزراعي وتشمل هذه الحركة العمال الزراعيين الفلاحين المزارعين الرأسماليين والتجار في جبال النوبة. كانت اول فئتين تستجيبان لافكار مالك كبار زراع القطن الجلابة والقادة المحليين للجبهة المعادية للاستعمار والذين كان قد اتصل بهم مالك بقصد تنسيق الجهود.

تزامنت هذه النشاطات مع تطور آخر بالغ الاهمية والمغزي في ديسمبر ١٩٥١ بدأت جريدة "كردفان" الاسبوعية حملة صحفية مكثفة لعكس وضع مزارعي القطن بجبال النوبة مع المد المتصاعد للحركة الوطنية، عملت "كردفان" الاسبوعية كمحفز ومنبر للزراع المحليين دور "كردفان" الاسبوعية يرجع للعام ١٩٤٦ عندما قام محررها بجولة في الأقليم وبدأ يكتب تقاريراً ويشن حملات دعائية حول قضية المزارعين في ١٩٤٧ قام المحرر بزيارة أخرى للإقليم ولجري اتصالات مع الزعماء المحليين بفرض تخليهم من موقفهم الموالي للبريطانيين بالرغم من ان بعض الزعماء المحليين أعطوا انذا صاغية للمحرر الفاتح النور لكن لم يظهر اي من القادة المحليين استعدادا للإشتراك في احتجاج ضد البريطانيين. السبب الرئيسي لهذا الامتناع هو إرتيابهم بأن "اهل المدن" سوف يخذلونهم في حالة حدوث مواجهة مع الحكومة. بوجه عام، لم تكن الظروف المساندة وقتها ملائمة لاحتجاج فلاحي منظم، لاسباب عديدة. وفي اتجاه تراكم الغضب الفلاحي بكشف المستور من واقع العلاقات الانتاجية، بدأت جريدة "كردفان" الاسبوعية في ١٩٥٢-٥١ في تناول، وبتفاصيل أكثر، مختلف القضايا تتراوح بين تلك التي تعني

مباشرة فقراء وصغار الفلاحين مثل الإثتمان الزراعي وإلى قضايا الميكنة الزراعية والزراعة في مساحات كبيرة وهي قضايا تهم الجلابة وأصحاب المال بوجه خاص^(٧٣) نشر هذه المعلومات مقترناً بالتساؤلات الوطنية الشعبية ساعد في تنوير وتعبئة المزارعين وأسهم تطوير الحركة خلال مراحلها الأولى.

نتيجة للاتصالات المبكرة التي أجراها مالك شايب مع مجموعة من الجلابة والحملة الصحفية لجريدة "كردفان" الأسبوعية، أخذ مزارعو القطن في كادوقلي المبادرة وكونوا لجنة تحضيرية في ديسمبر ١٩٥١ وهي اللجنة التأسيسية لمزارعي كادوقلي^(٧٤) ترأس مالك شايب اللجنة ورغم أن عضويتها قد شكلت من مختلف المجموعات الإثنية إلا إنها بقدر كبير انحصرت في كبار مزارعي القطن من الجلابة والقادة التقليديين كان لهذه اللجنة اتصالات بجريدة "كردفان" الأسبوعية والجبهة المتحدة والآخرى كانت تحالفاً واسعاً بين الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الوطني الاتحادي ومنظمات العمال.

مستفيدة من دوائر الجلابة الاجتماعية والتجارية، نشرت لجنة كادوقلي الدعوة للعمل النقابي في مدن ومناطق أخرى في الإقليم وحث فلاحو جبال النوبة علي "الوحدة، النظام والدفاع عن مصالحهم ضد تغول الإدارة الاستعمارية البريطانية" نشاط اللجنة أثار موجة من البرقيات للسلطات الاستعمارية احتجاجاً تركز علي ضرورة قيام حركة فلاحية جامعة إلا أن مضمون هذه الإحتجاجات قد عكس قضايا مصلحة لقطاعات مختلفة من فلاحو الإقليم علي سبيل المثال ركز بعضهم علي "معاناة الفلاحين من الفقر، الجهل والمرض"^(٧٥) علي الحاجة العاجلة لمعالجة مشكلة الشيل، بينما مجموعة من أثرياء الفلاحين في العباسية - تقلي احتجت علي كيف أن "تستري الحكومة قطننا بأسعار رخيصة نريد أن نبيعه بالمزاد العلني للشركات نطالب بإعادة نصيبنا في الصندوق".^(٧٦)

وفي اتجاه تصعيد احتجاجهم اتصل أثرياء الفلاحين بشركات تجارة في الخرطوم وأعلنت في الصحف عن استعدادهم لبيع قطنهم "لمن يعرض سعر سوق أعلى"^(٧٧) هذه الخطوة اضافت حيوية ونشاطاً لسلسلة احتجاجات الفلاحين وازدعت موظفي الحكومة الذين تحققوا بان هنالك حاجة للإتفاق حول بعض المظالم من وراء احتجاج الفلاحين، وايضاً الرغبة في إحتواء هذا الإحتجاج قبل ان يتطور أكثر. لهذه الغاية، عقد مؤتمر ضم المؤسسات الحكومية الزراعية والحكومة المحلية في الدلنج في فبراير ١٩٥٢.

فشل مؤتمر الدلنج الحكومي في الإيفاء بمطالب مزارعي القطن بإستثناء عرضه إشارات مبهمة ردأ علي تساؤلات حول نظام السلفيات الزراعية ومطالب أخرى غير عابئين بالاعتراضات الحكومية واستعداد الحكومة الظاهر للتعامل مع مظالم الفلاحين استمر مزارعو القطن في نشاطاتهم في مارس ١٩٥٢ كونت لجان مزارعين في الدلنج لقوا، تلودي، ابو جبيهة، كلوقي، أم برمبيطة، والعباسية، لكن مالك شايب ولجنة كادوقلي استحوذا الدور القيادي منذ البداية، واجهتهم صعوبة التآلف بين مختلف المصالح لمختلف فئات الفلاحين ولضمان تأييد كافة المزارعين. تبنّت اللجنة التأسيسية لمزارعي كادوقلي من منطلق إيمانها بصلاح وخير عامة الناس خطأ يعكس المطالب التي تعني مختلف الفئات والطبقات في مخاطبتها للحكومة أوضحت اللجنة التأسيسية لمزارعي كادوقلي أيضاً استعداد جميع الفلاحين للإنخراط في خط سير عملي لحماية وترقية مصالحهم وفي إحدى رسائلها للحكومة أوضحت هذه اللجنة التالي:

"نريد ان نعلم، وهذا واحد من حقوقنا، كل ما يتعلق بقطننا الذي ننتجه بمجهودات مضية نعرفونها جيداً، لو كنتم تعتقدون باننا الشعب الذي كان في الماضي وتعاملوننا علي هذا الاساس هذا خطأ ، انتم تتجاهلون الحقائق، عليه فإننا لن نقصر نشاطنا علي "كردفان" الأسبوعية بل سوف نمضي كلنا قدماً لكسب حقوقنا والدفاع عن مصالحنا." (٧٨)

القضايا التي أشارت إليها اللجنة كانت ذات طبيعة تعددية تشمل تلك المعنية خصوصاً بمصالح فقراء وصغار الفلاحين (الضرائب الباهظة السلفيات فرز القطن وتسعيه) وتلك التي تهم كبار مزارعي القطن (سيطرة الحكومة علي هياكل التسويق والتصنيع وغياب الميكنة) جنباً إلي جنب مع تلك المتعلقة بمعظمهم مثل الإرشاد الزراعي والبحوث. هذه التعددية المطلوبة السياسية، ان صح التعبير، توفر الاساس المادي والاجتماعي للخطاب الشعبي-السياسي.

ومنذ اواخر الابعينات من القرن الماضي، برزت شخصية احمد ملك شايب القيادية وميله لتمثيل مصالح المزارعين. عززت مكانته القيادية، نجاحه في التعبير عن مصالح جميع المزارعين، بمختلف فئاتهم، ونهجه منهجاً "شعبوياً" يتوخي صلاح وخير عامة الناس. من هنا اكتسب تطلع مالك شايب للقيادة مصداقيته، وكما ذكرنا ومنذ البداية جذب مالك شايب اهتمام مختلف الطبقات والقطاعات وتقاطعت خطوط اهتماماته لتشمل النواحي الطبقيّة والإثنية. قابل ذلك بنفس القدر ميلاً وسط معظم الفلاحين لتقبل مالك

شايب الجلابي ذي العلاقات اللصيقة مع النوبة كقائد يوثق به وكان ايضاً مؤثراً وفعالاً جداً في عرضه مطالب المزارعين علي الحكومة والشاهد علي ذلك "مسألة تذاكر القطن" في عام ١٩٥٢ درج المزارعون علي الاحتفاظ بتذاكر سوق القطن كمستندات لمال مستحق الدفع لهم.

في ابريل ١٩٥٢ وزعت بذور القطن لمزارعي كادوقلي للموسم الجديد لكن عند وضع علامة تفيد باكمال هذه العملية قام مكتب الزراعة المشهود له بعدم الكفاءة بحرق التذاكر بدلاً عن وضع أختاماً عليها^(٧٩) المزارعون المتضررون اخبروا بأنه ليس بالأمكان دفع أي مستحقات لهم خلال موسم ٥١-١٩٥٢، تم إستدعاء مالك شايب ولجنة كادوقلي لمعالجة الموقف^(٨٠) والطرح القوي الذي قدموه لتعويض فقدان تذاكر القطن عكس خيبة أمل واحباطاً واسعاً تجاه الحكومة.

في مايو ١٩٥٢ قامت لجنة مزارعي الدلنج بقيادة مجموعة من كبار زراع القطن الجلابية الموالين للحزب الوطني الاتحادي قامت بدعوة كل لجان المزارعين لاجتماع عام في الدلنج لتشكل اتحاد مزارعين عام، العديد من لجان المناطق بما فيها لقوا، تلودي، كالوجي، أبو جبيهة، أم برمبيطة والعباسية^(٨١) شاركت في المؤتمر التأسيسي لاتحاد مزارعي جبال النوبة وحضر المؤتمر أيضاً موفدون من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، اتحاد الصحفيين وممثلون من الأحزاب السياسية.

شكل (٦،١)

هيكل اتحاد مزارعي جبال النوبة

اللجنة التنفيذية للاتحاد

المجلس الاعلي للاتحاد

لجنة المنطقة

لجنة المنطقة

اللجنة الفرعية

اللجنة الفرعية

اللجنة الفرعية

٢٠٢-٦ اتحاد مزارعي جبال النوبة الهياكل والسياسات:

قام الاتحاد علي اللجان الفرعية، تتكون كل لجنة من عشرة اعضاء ينتخبهم فلاحو الجبل، القرية أو المدينة، وهذه اللجان تختار أعضاء منها للانضمام إلي لجان المناطق (٨٢) كل لجنة من اللجان الفرعية ولجان المناطق ترسل عضوين للمؤتمر العام السنوي للاتحاد. المؤتمر السنوي يحدد سياسات وأهداف الاتحاد يضطلع المؤتمر السنوي بانتخاب المجلس الاعلي للاتحاد. الأعضاء الثلاثون بهذا المجلس يتم اختيارهم كما يلي: ٧ اعضاء (بما فيهم رئيس الاتحاد، السكرتير وامين المال) من كادوقلي، وأربعة اعضاء من الدلنج وأربعة من لقافا وثلاثة اعضاء من كل من العباسية وابوجيبية وام برمبيطة وكالوجي وتلودي. من المجلس الاعلي للاتحاد، يقوم المؤتمر العام بانتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد ويكون توزيع أعضائها علي النحو التالي: كادوقلي ٤، الدلنج ٣، والثلاثة المتبقون يأتي بهم من لجان المناطق الأخرى، التمثيل داخل اللجنة التنفيذية مال ميلاً كاسحاً لصالح الجلابة ومالك شايب انتخب رئيساً للاتحاد والشيخ محمد الشريف قائد الجبهة المعادية للاستعمار انتخب اميناً عاماً (٨٣).

أختم المؤتمر بإصدار القرارات التالية كسياسة للاتحاد: قصر تصنيف القطن الذي تشتريه الحكومة علي درجتين فقط (نظيف وغير نظيف) السماح باستخدام البروش عند نقل القطن الخام دون أن يؤثر ذلك علي نوعية درجته، التوسع في عمل وتجارب البحث العملي في كادوقلي وتعيين فنيين لمعالجة مسالة الآفات وامراض النبات مشاركة المزارعين في إدارة صناعة القطن بغرض تقليل منصرفات صناعة قطن جبال النوبة وتنظيم الإنتاج والعمل علي خلق نظام تسعيرة أكثر انصافاً الحصول علي تفاصيل صندوق الاحتياط واتخاذ الإجراء اللازم لضمان حصول المزارعين علي انصبتهم فيه، تعيين مستشار قانوني لاتحاد المزارعين، إنشاء روابط وثيقة مع اتحادات المزارعين الأخرى واتحاد عام نقابات عمال السودان، يقوم اتحاد مزارعي جبال النوبة بعقد المؤتمر سنوياً كل مرة في مركز بالتوالي، وذلك لتقوية الروابط بين القيادة وقواعدها من الفلاحين^(٨٤) بالرغم من ان هذه السياسات قد عكست المصالح المتباينة لمختلف الفئات الزراعية، إلا أن الإسقاط الفاضح لمسألة السلفيات الزراعية والتي تؤثر علي الغالبية من فقراء الفلاحين، تشير إلي هنالك " محاباة للجلابة" في السياسة العامة.

٦-٦ التنظيم الواجبة والحلول الوسط:

منذ البداية كانت سياسة الحكومة تجاه اتحاد مزارعي جبال النوبة قد غلب عليها الإرتباك وعدم الإتساق في أول الأمر، اوضحت الحكومة بشكل قاطع بانه "لا

يوجد كيان تمثيلي لمزارعي القطن في الأقليم" (٨٥) لكن تبعاً للجميع بين الاضداد في السياسة الاستعمارية تجاه إنشاء نقابات للفلاحين بشكل عام (٨٦) ألمح موظفون حكوميون إلى إمكانية الوصول لحل وسط بالنسبة لاتحاد مزارعي جبال النوبة، واشير إلى توصيات مؤتمر المزارعين يمكن تمريرها إلى المؤتمر الاقتصادي لجبال النوبة (التابع للحكومة) وطلب أيضاً من الفلاحين تسليم دستورهم ومحضر اجتماعاتهم إلى الحكومة من خلال القنوات الإدارية الصحيحة (٨٧) هذا لا يعني أن الحكومة قد أعطت اعترافاً رسمياً باتحاد مزارعي جبال النوبة، ولا يعدو كونه إظهار لعزم الحكومة لمنع ظهور حركة مزارعين مستقلة، بأخذنا في الحسبان الريبة العميقة بين الحكومة والمزارعين فقد أدّى الموقف الحكومي المتذبذب والغير واضح حيال اتحاد مزارعي جبال النوبة إلى نشوء فترة من المواجهة التي بلغت ذروتها بإضرار مزارعي القطن في نوفمبر ١٩٥٢.

متجاهلين موقف الحكومة، شرع قادة الاتحاد في اداء ما اعتبروه أعمالاً قانونية إنفاذاً لسياسة المؤتمر قامت اللجنة التنفيذية للإتحاد بمراسلات وعقد لقاءات مع المسؤولين الحكوميين عبرت خلالها بإسهاب عن مظالم المزارعين وضغطت لإحداث تغييرات في السياسة والإعتراف بالإتحاد كممثل وحيد للمزارعين (٨٨) في هذه الأثناء فتحت الاتحاد مكاتبه الرئيسية في كادوقلي واعد الترتيبات لأعضائه للعمل في كافة أرجاء الأقليم لإرسال رسائل الاتحاد إلى الجهات المعنية، وتسجيل الأعضاء وجمع الاشتراكات وإنشاء لجان المناطق والأفرع. (٨٩)

هذه الخطوة التي اتخذها الاتحاد حيال تأسيس هياكله ازعجت السلطات الاستعمارية لا سيما وإن أعداد متزايدة من المزارعين بدات تظهر اهتماماً جاداً بالإتحاد (٩٠) كرد فعل لهذه الأنشطة لجأ موظفوا الحكومة على المستوى المحلي لحيل مراوغة لتعطيل الإجراءات. جاء في الرد علي رسالة أرسلها سكرتير الإتحاد في أغسطس ١٩٥٢ بأن صناعة قطن جبال النوبة تخضع لإعادة تنظيم واسعة سيتولي خلالها المدير العام المناطق به مسؤولية هذه العملية، الصدد، والتعامل مع عدة أشياء من ضمنها التعامل مع مطالب الإتحاد. (٩١) وفي هذا لجأت الإدارة المحلية أيضاً إلى استخدام لوائح وقوانين تكوين النقابات فقد تم أخطار سكرتير الإتحاد بأنه وفقاً للمادة ١٧ من قانون النقابات (١٩٤٨) لا يحق للإتحاد تسجيل أعضاء، أو جمع اشتراكات أو القيام بأي عمل لحين إكمال تسجيل الإتحاد (٩٢) إضافة لذلك ذكر أيضاً أن الحكومة ليست علي استعداد للإعتراف باتحاد مزارعي جبال النوبة لان تأسيسه لم يكن قانونياً (٩٣) كما قامت السلطات بمصادرة دفاتر الاشتراكات الخاصة بالإتحاد في كادوقلي وقاضت ثلاثة

اعضاء له في الدلتج لجمعهم اموالاً بدون إذن قانوني.^(٩٤) بدت هذه الاجراءات الحكومية لقادة الإتحاد بمثابة تغول مباشر على حقوق المزارعين في العمل النقابي وتعديا على مصالحهم.^(٩٥) حتى ذلك الوقت كان قادة الإتحاد علي قناعة بأن تسجيل الإتحاد لا يعدو أن يكون من الكليات خاصة وأن الخطوات الإجرائية المطلوبة للحصول علي اعتراف رسمي قد أوشكت أن تتم.^(٩٦) شعر قادة الإتحاد الآن بأن الحكومة قد عقدت العزم علي تقويض اتحادهم وهذا سارع الخطى في المواجهة مع الحكومة.

جاءت المواجهة عندما حاولت الحكومة أن تنق أسفينا بين الغالبية من الفلاحين من ناحية والجلابة من ناحية أخرى، لم تكن هنالك وسيلة افضل لتحقيق هذا إلا أن تقدم بعض التنازلات لفقراء وصغار المزارعين في مضممار السلفيات الزراعية. لقد وضح لنا مسبقاً كيف أن الجلابة ربطوا دورهم كتجار مع دورهم كمقرض مال، وكيف أن نظام الشيل والحد الذي بلغته مديونية المزارعين كانت وراء مطالبة فقراء وصغار الفلاحين بإدخال الائتمان الزراعي كواحدة من الوسائل لمعالجة حاجة الفلاح للنقد. معالجة هذه المسألة في ذلك الوقت لم تكن كافية، إذ قامت على دفع سعر المنتج على قسطين للمزارع، مع تأجيل دفع القسط الثاني للوقت الذي يكون فيه المارح في حاجة ماسة للسيولة، أي قبل بداية الموسم الزراعي الجديد، لذا تقرر بان يكون المبلغ المدفوع عند تسليم القطن ثلثي نصيب المزارع من عائد القطن الواحد. الصرافية الثانية ستكون الثلث المتبقي أو أي مبلغ آخر حسبما تقتضيه تحركات الاسعار في السوق العالمي. السعر العالمي سيحدد عما إذا كان مبلغ القسط الثاني احسن أم اسوأ من المبلغ المقرر أصلاً. إذا كان السعر العالمي أسوأ كثيراً من المبلغ المقرر، فيزداد القسط الثاني بالسحب من صندوق الاحتياط وإذا كان افضل كثيراً فيكون من الضروري المساهمة في صندوق الاحتياط. وفي ١٩٥٢ ادخلت الحكومة رسمياً نظام الصرافية الثانية للعمل به خلال تسليم الإنتاج في نوفمبر - ديسمبر تقرر أن يدفع مبلغاً مساوياً لثلثي سعر السوق المقرر للفلاحين كدفعة أولى، علي أن يدفع المتبقي من القيمة في نهاية الموسم (الخريف التالي) في شكل دفعة متأخرة أو دفعة ثانية.^(٩٧)

تكون الدفعة المتأخرة بمثابة وسيلة لتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعانيها فقراء الفلاحين خلال فترة الخريف. الدفعة المتأخرة ستزيد أيضاً تكلفة العمل عند وقت بذر البذور ، ويتوفر بعض المال في ايدي فقراء الفلاحين سوف لن يضطروا للعمل باجور منخفضة كعمال زراعيين اجراء في مزارع كبار زراع القطن^(٩٨) ربما كان لهذا أثره في تشجيع صغار الفلاحين علي توجيه المزيد من اعمال أفراد أسرهم إلي

مزارعهم الخاصة نتيجة لذلك، فإن المساحة التي يبذرها فقراء وصغار الفلاحين ربما ازدادت بشكل ملحوظ ويقابل ذلك تقليل مساحات كبار زراع القطن، بدأ وقتها كانما نظام الدفعة الثانية بشكل مصلحة مباشرة لصغار وفقراء الفلاحين رغماً عن ذلك فقد تبين انه لا بد من دعاية كافية للتغلب علي "الإحجام الطبيعي" للفلاحين لقبول أقل مما هو مقدر بسعر السوق لإنتاجهم في نوفمبر - ديسمبر^(٩٩) وللتغلب أيضاً علي أرتيابهم العميق حيال الحكومة لسنا في حاجة لنذكر بأن التجار الجلابة قد عارضوا نظام الدفعة المتأخرة لأنهم شعروا بأن النظام الجديد سوف يقلص دورهم كمقرضي مال وفرصهم في الحصول علي عمالة زراعية رخيصة فقراء وصغار الفلاحين، بدورهم، يمكن محاورتهم لإقناعهم بواسطة الجلابة وكبار زراع القطن من القادة التقليديين بان الدفعة المتأخرة سوف لن تدفعها لهم الحكومة أبداً، هنا كان للقوي لقيادة اتحاد المزارعين، المعادية للحكومة، سجلاً حافلاً من المظالم لتستخدمه في التآليب والدعاية لحشد مساندة الفلاحين المتذبذبين ومستفيدة ايضاً من النفوذ السياسي لأثرياء الفلاحين والقادة التقليديين علي اتباعهم، وسطوة القوة الاقتصادية للجلابة علي فقراء وصغار الفلاحين، فإن أرتياب الفلاحين المزمّن حيال الحكومة مقترناً بالروح التضامنية (ضد الاستعمار) الموحدة للحركة الوطنية السودانية قد أدي في نهاية الامر أن يتبع فقراء الفلاحين قادتهم من الجلابة وأثرياء الفلاحين في معارضة نظام الدفع المعدل.

إثر إعلان نظام الدفع المتأخر في أكتوبر ١٩٥٢ قرر اتحاد مزارعي جبال النوبة محاربته.^(١٠٠) في نوفمبر لخطر المجلس الاعلي للإتحاد أن مزارعي قطن جبال النوبة: "سوف لن يبيعوا قطنهم للحكومة ما لم تلب رغباتهم بان تدفع لهم بالكامل ودون اي خصم قيمة قطنهم خلال هذا الموسم الذي تميز بارتفاع الاجور، وبأن تتخلي عن قرارها بتحديد الاسعار وطريقة التسديد".^(١٠١)

كان هذا تعبيراً صريحاً عن مصالح الجلابة إرغام الحكومة علي دفع المبلغ بالكامل في موسم الحصاد سوف يسهل علي الجلابة الإيفاء بأجور العمالة الزراعية لكن القضية الأخرى خلف الاضراب- طلب تخلي الحكومة عن سياسة تحديد الاسعار لمصالح السوق الحر- لم تكن بأي حال لمصلحة الجلابة فقط فقراء وصغار الفلاحين سوف يستفيدون ايضاً من المنافسة بين صناعة قطن جبال النوبة والشركات الخاصة المتنافسين علي تسويق إنتاجهم الجلابة، علي اي حال بمنظوماتهم التجارية جيدة التأسيس كان حرياً بهم يكونوا المستفيد الرئيسي إذا سمح للشركات الخاصة بالعمل.

استخدام الإتحاد هذه المناسبة لتحريك لجانه القاعدية، ليستفيد من البنى التحتية للجلابة والمحافظة علي تحالف فاعل مع كبار زراع القطن من القادة التقليديين. وكانت الرسالة التي أبلغت للفلاحين هي أن الإدارة البريطانية يجب ألا يوثق بها، وأن مصير الدفع المتأخر ليس من المحتمل أن يكون مختلفاً عن صندوق الاحتياط الذي لا سيطرة للفلاحين عليه.^(١٠٢) بهذا الخطاب التحريضي، حث الإتحاد جميع منتجي القطن بجلال النوبة علي عدم بيع إنتاجهم ما لم تخطرهم قيادتهم، وقام بحملة تعبئة لتأكيد هذا المعني.

واجه اعتماد الادارة البريطانية علي القادة التقليديين الموالين للحكومة موقفاً حرجاً نتيجة لتحالف الإتحاد مع كبار زراعي القطن من الزعماء المحليين. والبقية البقية من القادة التقليديين الذين ظلوا علي ولاءهم للبريطانيين، وجدوا انفسهم بلا نفوذ ولا سلطة علي الفلاحين. اثر ذلك، انتقلت الحكومة لاسلوب أكثر فعالية: استغلال اختلاف المصالح بين مختلف فئات المزارعين علي الاخص التجار الجلابة والفلاحين النوبة. في نوفمبر ١٩٥٢ كررت إذاعة ام درمان بث برامج خاصة موجهة إلي فلاحى جبال النوبة تتبئهم فيها بالقضايا خلف الاضراب وكان التركيز منصباً علي حقيقة أنه:

"ما يسمى بإتحاد مزارعي جبال النوبة لا يعترف به كأتحاد رسمي، وهو منظمة يمولها التجار خاصة اولئك المعارضون للقسط المتأخر والذي سوف يوفر للمزارعين المال في وقت سيكونون في امس الحاجة إليه وهو الشيء الذي يصطدم بممارسات التجار الجشعة بإقراضهم المال مقابل رهنهم لإنتاجهم (الشيل)."^(١٠٣)

رغماً عن تأكيد قادة الجبهة المعادية للإستعمار في اللجنة التنفيذية .. بان اتحاد جبال النوبة هو " الممثل الحقيقي للمزارعين وانه أنشئ اصلاً لمحاربة اي مجموعة عديمة الضمير والمبادي سواء ان كانت من التجار أو غيرهم تعمل علي استغلال أعضائه"^(١٠٤) بالرغم من ذلك فهناك قدر كبير من الحقيقة في تأكيد الحكومة بان اتحاد مزارعي جبال النوبة يمثل مصالح التجار المزارعين. علي اية حال رغم الفوائد التي قد ينالها فقراء وصغار الفلاحين من نظام القسط المتأخر فإن ارتباط النوبة العميق تجاه السلطات الاستعمارية البريطانية مضافاً إليه الهياكل التنظيمية الفاعلة للجلابة قد حسما مصير الإضراب لمصالح اتحاد مزارعي جبال النوبة. فالإتحاد لم يضمن فقط تأييد الغالبية من فقراء وصغار الفلاحين وتأييد زعمائهم المحليين لكنه أيضاً حصل علي مساندة قطاعات اخري من السكان المحليين مثل التجار اصحاب المخازن والطواحين والقصابين، الحدادين والاسكافيين والنساء في سوق كادوقلي. ولإظهار تضامنهم مع الإتحاد، دخلت هذه المجموعات في اضراب ليوم واحد أصاب سوق كادوقلي بالشلل

التام، وروح التضامن هذه لم بمائلها إلا المزارعون انفسهم الذين ابدوا تأييداً كبيراً لقادة الاتحاد طيلة فترة الإضراب.^(١٠٥)

دخل رفض بيع القطن للحكومة اسبوعه الرابع بدون ظهور أي مؤشرات بأن المزارعين قد يذعنون للضغوط وللحملة الكلامية الحكومية^(١٠٦) عندما سارت مظاهره فلاحين في كادوقلي في ٢٨ نوفمبر لإظهار تأييدهم للإضراب. امر مامور المنطقة بإعتقال سبعة مزارعين وكل اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد^(١٠٧) هذا التطور بالإضافة إلي إشاعات مفادها ان الحكومة تستعد لتشديد الإجراءات ضد الاتحاد كان له الأثر في تصعيد المواجهة وفقاً لسجلات اتحاد مزارعي جبال النوبة في اليوم الذي يليه سارت مظاهرات مسلحة إلي مركز شرطة كادوقلي وطالبت بإطلاق سراح اللجنة التنفيذية والرئيس مالك شايب.^(١٠٨)

قدم قادة الاتحاد لمحاكمة عاجلة وفرضت عليهم غرامة مالية ومن ثم اطلق سراحهم من اجل ترضية المتظاهرين لكن في وقت متأخر نفس اليوم ٢٩ نوفمبر تم تعزيز قوة الشرطة واعتقل مئات المزارعين بحجة مخالفة القانون والنظام.^(١٠٩) بدأت المواجهة المسلحة بين قوة الشرطة والمزارعين وشبكة الوقوع ونزع فتيل التوتر اعلنت الحكومة في نفس اليوم استعدادها للتصديق للفلاحين بأنشاء "نوادي" لكن ليس اتحاداً^(١١٠) وكانت الحجة هي أن المزارعين خلافاً لعمال المصانع ليسوا موظفين مقيدين بعقد عمل مع الحكومة مقابل أجر^(١١١) وعدت الحكومة بالنظر بعين العطف إلي اي طلبات من المزارعين لإقامة نوادي تعني بالأحوال الاجتماعية لأعضائها هذا الوعد لم يؤثر علي قادة الاتحاد لكنه مرة أخرى كان علامة لضعف موقف الحكومة وهذا علي أي حال لم يكن كافياً ليرفع قادة الاتحاد الإضراب.

تسوية الإضراب: هدنة متوترة:

استمرت فترة الإضراب لمدة طويلة، من ٧ نوفمبر إلي ٧ ديسمبر وبمرور الزمن بدأت المصاعب التي تجسّمها المزارعون، بدأت تتخر في عزيمة المضربين. كان التجار هم الأكثر تضرراً إذ ان الإضراب عطل حركة التجارة بين جبال النوبة والأبيض المركز التجاري لغرب السودان، بالإضافة إلي هؤلاء هنالك الفلاحون الذين يعتمدون اعتماداً شبة كلي علي القطن كمصدر للدخل وأصبحوا أقل تحمساً كلما أوغل الإضراب معظم التأييد للاستمرار في الإضراب جاء من الفلاحين الأثرياء ومتوسطي الحال الذين كان تأمينهم النسبي لمعيشتهم وراء تأييدهم غير المحدود للاتحاد فإستعدادهم لتحمل مشاق الإضراب نبع من مصادر دخلهم التي جعلتهم لا يعتمدون بالكامل علي قطن كمحصول نقدي.

تفتوت درجات الصمود ازاء المصاعب التي خلقها الاضراب. فمثلا عبرت لجان المناطق الشرقية والغربية عن رغبتها الاستمرار في الاضراب حتى تعترف الحكومة رسمياً بالاتحاد، لكن من ناحية اخرى اظهرت لجان المناطق الشمالية والجنوبية علامات واضحة اظهرت إنحسار الروح التصادية فيها، وفي واقع الامر دعوا لوضع نهاية للإضراب^(١١٢)، سبب اختلاف مستويات التأييدان المناطق الشرقية والغربية لديها محاصيل نقدية اخرى تعتمد عليها خلال اضراب القطن^(١١٣) علي النقيض من ذلك المناطق الشمالية والجنوبية اعتمدت علي القطن كمحصول نقدي وحيد، ولذا لم يكن بوسع مزارعيها الصمود امام الضائقة الاقتصادية التي ولدها الاضراب.

أضافة لما سبق بدأت قيادة الاتحاد تحس بضغوط المجهودات التنظيمية والمالية اللازمة للاستمرار في الإضراب بعد دخوله أسبوعه الخامس. استشعاراً للإحباط المتزايد وسط فقراء وصغار الفلاحين وربما أيضاً لتخوف هؤلاء من أن اتحاداً يقوده الجلافة قد لا يقدم مصالحهم، ناشد بعض القادة الاتحاد تغييراً استراتيجياً الاضراب، وذلك بأن يخفف من حدة المعارضة لنظام الدفعة الثانية والتركيز علي المطالب المتعلقة بالاعتراف بالاتحاد. علي كل ووفقاً لما ذكره سكرتير الاتحاد عن تضامن وتأييد الفلاحين للجنة المركزية للاتحاد طيلة فترة الاضراب قد أضفي مصداقية للاتحاد كونه الكيان التمثيلي الوحيد لمزارعي القطن بجبال النوبة.^(١١٤)

بعد ان تيقنت قيادة الاتحاد من انها حققت واحدة من اهم اهدافها (مصادقية تمثيل الاتحاد)، بدا المناخ وكأنه قد نهي للوساطة والتوفيق بين الاتحاد والحكومة. وفي الحال تكونت لجنتان للوساطة من الاعيان والتجار في كل من كادوقلي والأبيض للتفاوض حول التسوية التي تنهي الاضراب وترضي اتحاد مزارعي جبال النوبة.^(١١٥) وكبادرة حسن نية، ولبدء الحوار وإحضار قادة المزارعين لمائدة المفاوضات، اطلقت السلطات سراح بعض اعضاء الاتحاد الذين كان قد سبق اعتقالهم كنتيجة للاضراب^(١١٦) وفي واقع الامر قبلت قيادة الاتحاد الاتفاقية التي توصلت إليها لجنتا الوساطة في ٤ ديسمبر ١٩٥٢.^(١١٧)

بمقتضى الاتفاقية لم تلزم الإدارة الاستعمارية نفسها للإيفاء بمطالب الاتحاد الرئيسية المتمثلة في: الاعتراف بالاتحاد صندوق الاحتياط مشاركة المزارعين في ادارة صناعة القطن لكنها علي كل قدمت بعض التنازلات اعطي المدير العام لصناعة قطن جبال النوبة تأكيداً بان " الحكومة جادة لتتحدث مع المزارعين". وفي هذا الصدد اشار إلي اتصالات مبكرة بسكرتير الاتحاد دون توضيح محدد الى متى وكيف سيكون ذلك.

شددت السلطات علي ضرورة التحقق من صحة مطالبة الاتحاد كونه الممثل الوحيد لمزارعي جبال النوبة،^(١١٨) وفي اتفاقية منفصلة مع قادة الاتحاد تعهدت لجنة وساطة الابيض بنقل الموضوع لحاكم كردفان ووعدت بالوصول إلي حل مرض في هذا الموضوع،^(١١٩) واحدة ن القضايا المهمة وراء الاضراب هو مصير صندوق الاحتياط، حيث لم تتراجع الحكومة عن موفها من الصندوق، ولم يقر لها الاتحاد بذلك. ابلغت الحكومة قادة الاتحاد بان رصيد الصندوق، وفقاً لتقدير صناعة قطن جبال النوبة، يبلغ اكثر من الواحد ونصف المليون جنية منها ٨٠٠,٠٠٠ جنية مودعة ببنك باركليز فائدة ٢,٢٥ في المائة.^(١٢٠) اما الاقتراحات الرامية باستثمار الصندوق في الخدمات الاجتماعية قد تم إرجاؤها علي أن يظل الصندوق علي هدفه الأصلي في تقليل المخاطر من تذبذبات الأسعار العالية. وافقت اللجنة التنفيذية - بعد ممانعة- علي نظام الدفعة الثانية، ويبدو ان الاعضاء الجلالة في اللجنة قد وصلوا إلي قناعة بان رفض النظام الجديد ربما أدي إلي تقويض تحالفهم مع فقراء وصغار الفلاحين الذين اقتصعوا بموقف الحكومة لن تصدر الدفعة المتأخرة كما يشاع بشكل واسع وأن المزارعين سيستلمونها قبل وقت قصير من بداية الموسم التالي.^(١٢١)

برفضه مطلب الاتحاد بالمشاركة في لجنة بيع القطن نحجج مدير صناعة قطن جبال النوبة بان الحكومة قد اولت ثقتها للجنة من الخبراء المختصين ببيع اقطان الجزيرة وجبال النوبة . لكن الحكومة لم توافق علي تزويد محطة ابحاث كادوقلي بالفنيين والمعدات للتوسع في تجاربها في استخدام المبيدات الحشرية، إضافة لذلك تعين ان تقوم صناعة قطن جبال النوبة بنشر حساباتها وتضعها في متناول المزارعين الذين يمكنهم بعدها رفع شكاويهم إلي حاكم كردفان والمراجع العام في الخرطوم.^(١٢٢) وقع علي الاتفاقية في ٤ ديسمبر ١٩٥٢ وفي اليوم التالي أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً تخطر فيه المزارعين بانه قد اعطيت ضمانات بدفع القسط الثاني. وطلب من المزارعين بعد ذلك تسليم قطنهم لمراكز التسويق الحكومية.^(١٢٣)

دشنت نهاية الإضراب والمواقف المختلفة التي تبناها كل من الاتحاد والحكومة، والمفاوضات نتائجها، دشنت مرحلة جديدة في مضمار السياسة وتوازن القوة بين مختلف المجموعات والفئات المتحالفة والمتصارعة. سنتناول في الفصل التالي تداعيات الاضراب علي التحالف بين كبار مزارعي القطن وفقراء وصغار المزارعين داخل الاتحاد، وعلي علاقات الاتحاد مع كل من الحكومة الاستعمارية والاحزاب السياسية القومية (الحزب الوطني الاتحادي، الجبهة المعادية للاستعمار وحزب الأمة).

وصف الاحداث في فترة ما بعد ١٩٤٥ يظهر أن القيادي للزعماء المحليين الموالين للبريطانيين قد ضعف بشكل كبير لأن الحكومة لم تستجب بشكل ايجابي لنداءات الجمعية التشريعية حيال رد بعض مظالم الفلاحين وعدم الرضا الذي احسه الفلاحون كنتيجة لفشل اعضاء الجمعية التشريعية التعاطف والتضامن مع الفلاحين. لكن هؤلاء المكوك والشيوخ لم يكونوا في قيادة السلطة السياسية او الموارد الاقتصادية والتي من شأنها ان تمكنهم من ممارسة الضغط علي الحكومة للإيفاء بمطالب الفلاحين عليه فقدوا بعضاً من الهيبة والاحترام وجذبهم القيادي، وربما يوضح هذا ارتيابهم تجاه الجلاية والنخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة المحلية القوتان اللتان اسهم قيامهما في إضعاف الزعماء الموالين للبريطانيين علي أي حال رغماً عن ارتيابهم حيال الجلاية والجهة المعادية للاستعمار إلا أن المكوك والشيوخ المحليين ساندوا الحملات النشطة التي قادها اتحاد مزارعي جبال النوبة ضد الحكومة البريطانية هذا التأييد املاه جزئياً حرصهم علي عدم فقدانهم مكانتهم السياسية بين الفلاحين وايضاً للحاجة الحقيقية لكيان يمثل مزارعي القطن بالاقليم.

لقد ناقشنا مجموعة العوامل التي شكل تحالف فئات المزارعين داخل حركة فلاحى النوبة وكيف أن الجلاية لعبوا دوراً محورياً في قيادة الحركة بالرغم من إضراب ديسمبر ١٩٥٢ رفع العديد من القضايا والمظالم المتصلة بمختلف فئات الفلاحين فإن خط القيادة المحابي للجلاية كان مؤكداً علي أي حال كما أن تأييد كل من المكوك المحليين والنخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة لاتحاد مزارعي جبال النوبة كان مقروناً بقيادة الاتحاد بإعطاء الاولوية لمظالم فقراء وصغار الفلاحين غياب التقدم هنا سيقود إلي داخل تحالف المزارعين في الاتحاد وهذا ربما فتح الفصل امام المكوك والشيوخ إضافة للنخبة للتعبير وبإصرار اكبر عن مصالح الفلاحين.

ملاحظات ومصادر:

- 1- File JDK 36.5.3/11, kadugli Archives, proceedings of Jebels District Meks meeting, Kadugli 7-8/2/1948.
- 2- Ibid.
- 3- Ibid.
- 4- Ibid.
- 5- Ibid.
- 6- Ibid.

٧- كردفان الاسبوعية رقم ٤٣٠، ١٩٥٥/٤/٢٩

- 8- NMFU Archives, Kadugli, 1952

٩- كردفان الاسبوعية رقم ٤٤، ١٩٤٧/٥/٢

١٠- لدراسة مفيدة لحالات اخري في افريقيا أنظر:

Williams, G., Marketing Boards in Nigeria, ROAPE, no. 34, December 1985, pp4-5.

- 11- Tothill, J.D., op.cit., p. 847.

- 12- NMFU Archies, Kadugli. 1952.

- 13- File JDK/36.5.3/ 11, Kadugli Archives, Proceedinds of Jebel District Meks meeting Kadugli, 7-5/2/1948.

وكردفان الاسبوعية ٣١٧، ١٩٥٣/١/٢٣

- 14- NMCI Archives, financial Secretary's Office, Press statement on he Nuba Mountains Cotton Industry 12.5.1952.

- 15- Ibid

- 16- Ibid

- 17- Ibid

١٨- كردفان الاسبوعية رقم ٢٦٥، ١٩٥١/١٢/٢٨

- 19- NMCI Archives, financial Secretary's Office, Press Statement op. cit.

٢٠- كردفان الاسبوعية رقم ٢٦٥-٢٨-١٢-١٩٥١ ورقم ٢٦٦-١/٤-١٩٥٢

٢١- كردفان الاسبوعية رقم ٢٦٦-١/٤-١٩٥٢

- 22- Shaw, D, J., The Effect of Money lending (Shayl) on Sudan, Problems of Agricultural Development in Sudan, Proceedings of Thirteenth Annual Conference, Khartoum, 1966, p. 56.

٢٣- مقابلة مع محمد المعتصم مدير البنك الزراعي، فرع الدلنج، الدلنج،

١٩٨٢/١٠/١٩.

٢٤- مقابلة مع الأمين علي عيسى الدلنج ١٩٨٢/١٠/٢٤ ومحمد إيراهيم، رشاد

١٩٨٢/٥١٤.

- 25-file Kn. P./2. G. 1., k ADUGLI Archives,

تقرير من مكتب حاكم كردفان في الأبيض ١٩٥٦/١/١٥

26- file Kn. P. /36. F. 4. Dadugli Archives from Governor of Kordofan to Director of Ministry of Trade, Industry and Supply, 30/5/1955.

واخبار الأسبوع ١٩٦٧/٩/٣٠.

27- file Kn.p. /2. M. 2 Rasahd Archives.

تقرير عن الموقف الزراعي وتحسنه ١٩٦٥/١/١.

28- Ibid

29- Shaw, D, J., op. cit. p. 57.

30- Report on Agricultural Situation..op., cit.,

٣١- كردفان الأسبوعية ١٩٦٧/٣/١٠

32- file Kn., p., 2. M, 23, Kadugli Archives, minutes of Meks meeting in Delami, 3/3/1947.

٣٣- كردفان الأسبوعية رقم ٤٣٠-٤٢٩/٤/١٩٥٥

34- file Kn. P. /2 . M. 2. Kadugli Archives, from Senior

35- file Kn, p. /2. M. 2. Kadugli Archives, minutes of Delami Conference on Economic Development of the Nuba Mountains, 9/2/1950

36-Ibid

37- Ibid

38- Ibid

39- Ibid

حيث ازدادت أعداد المواشي التي كان لتصديرها إلى المركز الحضرية ولأمداد مصنع كوستي مورست ضغوط علي الحكومة لإنشاء عدد من الحفائر بموازاة وادي أبو حبل لإكمال طريق المواشي إلى النيل الأبيض بالإضافة إلى أولي اهتمام خاص للتخصير لتجارب انتاج المحصول الآلي بتوجيه فريق حفر الحفائر في ١٩٥٠ للعمل توفير المياه لوحدة تجارب الزراعة الآلية في المناطق التي اختارتها وزارة الزراعة. Ibid

40- Ibid

41- Shepherd, A., Agricultural Capitalism and Rural Development in the Studies and Research Center, University of Khartoum, Khartoum, 1983, pp. 26-27.

42- Laqueur, W. Z., Communism and Nationalism in the Middle East, Routledge and Kegan Paul London, 1956, pp., 63-67.

محمد نوري الأمين الحركة اليسارية في السودان خلال الثلاثينات والأربعينات معهد الدراسة الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٤.

43- Nugdalla, S., A., op., cit., p. 237.

44- Amin. M. N., op. cit. pp., 10-121

45- Sudan Government, Kordfan Province Annual Reports,

46- Ibid. p. 189.

47- Proceedings of the Legislative Assembly, session on 24/1/1949.

48- Ibid

49- Proceedings of the Legislative Assembly, session on 31/2/1949.

- 50- Ibid
- 51- Proceedings of the Legislative Assembly, session on 31/2/1949
- 52- Ibid
- 53- Sudan Government, Kordfan Province Monthly Diary, February 1949.
- 54- Ibid
- 55- Fawzi, S., D., Labuor Movement in the Sudan 1946-1955, Oxford University of Khartoum, September 1957 p. 19.
- 56- Ibid
- 57- Kursany. 1., the Dynamic and Limits of Capitalist Development in Sudanese Agricultural, Development Studies and Research Center, University of Khartoum, September 1982, p.32.
- 58- Fawzi, S. D. OP. CIT.
- 59- Ibid
- 60- Ibid.
- 61- Gaitslell, A., Gezira: A Story of Development in the Sudan, Faber and Faber, London, 1959, p., 228.
- 62- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 20.
- 63- Gaitskell, A., OP. CIT. P. 258.
- دور الهيكل التمثيلي للمزارعين كان استشارياً محضاً لكن حقيقة ان معظم الاعضاء المنتخبين قد ساندوا الاضراب أفزعت السلطات البريطانية.
- 64- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 20.
- 65- Peasant Movement in the Sudan, Journal For Lasting Peace, for a people's Democracy, no. 27. July 1953.
- 66- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 115.
- 67- Ibid
- 68- Ibid
- 69- Laqueur, W.Z., op., cit. pp. 67-69.
- 70- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 27.
- ٧١- مقابلة مع احمد مالك شايب، الخرطوم، ١٩٨٣/٣/٣
- ٧٢- شايب احمد مالك ، تاريخ اتحاد مزارعي جبال النوبة في الخمسينات مذكرات شخصية.
- ٧٣- كردفان الاسبوعية، أرشيف الخمسينات، الاعداد من ١٩٥١/١٢/٢٩ إلى ١٩٥٢/٤/٢٥ الأبيض.
- 74- NMFU Archives, reports on Kadugli Cultivators Committee, Kadugli, 1951.
- 75- file Kn. P. 2. M. 1., Rasahd Archives,
- برقيات التأييد للجنة مزارعي كادوقلي ١٩٥٢.
- 76- file Kn. P. 2. M. 1. Rasahd Archives Report on Cotton Cultivators protest, 1952.
- 77- Ibid
- 78- NMFU Archives a Union letter to Kordfan Governor. 10/3/1952.
- 79- file Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from Ahamed Malik to Kordofan Governor, 17/4/1952.

80- Ibid

٨١- كانت تلك مراكز القطن الرئيسية وفي نفس الوقت مناطق النفوذ للجلابة. المناطق التي غالبيتها من صغار المزارعين انضمت مؤخراً وهذه شملت: الليري، كاكّا، ترتر، جديد، قردود دلامي، أبو كرشولة، أبو حيطان، كتلة، نيمّا، برداب، كيجّا، الخيل، البرام، امدورين وكرندل. في المجمل كانت هنالك ٢٣ لجنة فرعية تغطي تقريباً كل جبال النوبة.

٨٢- اول لجان مناطق تكون في ذلك الوقت شملت كادوقلي، السلتج، لقواوا، ام برمبيطة، العباسية، تلودي، أبو جبيهة وكالوجي. مناطق اخري انضمت في وقت لاحق file Kn. P. 2. M 1. Kadugli Archives محضر مؤتمر اتحاد مزارعي جبال النوبة ١٩٥٢/٥/٢٠.

83-Ibid

84-Ibid

85- file Kn. P. 2. 1., Kadugli Archives, from Inspector of Agriculture to Director of Ministry of Agriculture, 20/5/1952.

٨٦- ظلت الإدارة البريطانية ثابتة علي موقفها في معارضة اتحادات زراع مستقلة لكن في نفس الوقت تبينت الحاجة الآلية ما تمثل المزارعين. فوزي س . د. ذكر أنفأ، ص ٢٠.

87- file Kn. P. 2. M., Kadugli Archives, from inspector of Agriculture to Director of Ministry of Agriculture, 20/5/1952.

٨٨- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة ، كادوقلي ١٩٥٢ (١) من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي المامور الإداري بكادوقلي ١٩٥٢/٧/١٠. انظر أيضاً:

File Kn. P./ 1. A. 1., Rasahad Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي مدير الزراعة ١٩٥٢/٧/٢٤.

٨٩- ملف R. A.M.G. أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد، كادوقلي، ١٩٥٢/٨/٢٥.

90- File JDK. /10.B.4., Kadugli Archives District Commissioner Report September 1952.

91- file TD./1.A. 1., Rashad Archives, from Director of Agriculture to NMFU Secretary, 27/8/1952.

92- FILE Kn. P.,2., M. 1., Kadugli Archives from Kadugli's D.C. to NMFU Secretary., 27/8/1952.

93- file AGRIC/K/2.M. 1.,Kadugli Archives from Inspector of Agriculture (Kadugli- based) to Sheikh Mohamed al- Sharif, NMFU secretary, 28/8/1952.

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٢/٨/٢٥

٩٥- مقابلات مع (١) احمد مالك شايب ، الخرطوم ١٥/٣/١٩٨٣ و (٢) عبد الرحيم حسن الماظ كادوقلي ٩/١٢/١٩٨٢.

٩٦- ملف R.A M. G. أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من سكرتير الاتحاد إلى مفتش الزراعة ٨/٨/١٩٥٢ كذلك الملف TD./I.A.I الشريف رشاد، من مفتش الزراعة إلى سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة ١٨/٨/١٩٥٢

97- FILE Kn. P. 2.m. 2 Kadugli Archives from Governor of Kordofan to Civil Secretary 10/5/1952.

٩٨- كانت هذه حالة أثرياء الفلاحين في الجزء الشرقي من الأقليم.

99- file Kn .p. 2.M.1.Rashad Archives from District Commissioner to Kordofan Governor , 17/9/1952.

١٠٠- مقابلة مع شيخ محمد الشريف، كادوقلي ٣/١٢/١٩٨٢

101- file Kn. P. 2.. M. 1., Kadugli Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلى حاكم كردفان ٢/١١/١٩٥٢.

102- Ibid

103- file Kn.p.2.M.1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to Civil Secretary 16/7/1952.

104- file Kn., p., 2M. 1., Kadugli Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلى الإداري ١١/١١/١٩٥٢.

105-file Kn., p. 2.M. 1. Kadugli Archives.

من احمد خلف الله وخمسة تجار آخرين إلى السكرتير الإداري ١٥/١١/١٩٥٢.

106- file KN. P. 2., M., 1, Kadugli Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلى حاكم كردفان وإلى مدير تحرير "كردفان" الاسبوعية ٢٩/١١/١٩٥٢.

107- Ibid.

108- Ibid.

109- Ibid.

110- file Kn. p. 2.K. 1. Kadugli Archives statement by D.C .Kadugli. 29/11/1952.

111- Ibid.

١١٢- مقابلة مع احمد شايب مالك الخرطوم، ١٥/٣/١٩٨٣.

113- Ibid. Also see R,C, Colvin, op., cit., 113pp. 17-20

١١٤- مقابلة مع شيخ محمد الشريف ، كادوقلي ٣/١٢/١٩٨٢.

١١٥- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، تقرير عن لجنة الوساطة بين الاتحاد والحكومة كادوقلي ١٩٥٢/١٢/٤.

116- Ibid.

117- Ibid.

118- Ibid.

119- Ibid.

120- Ibid.

121- Ibid.

122- Ibid.

١٢٣- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من رئيس الاتحاد إلي مدير عام صناعة قطن جبال النوبة، ١٩٥٢/١٢/٥.

الفصل السابع

حركة مزارعي جبال النوبة: مأزق الجبهة المعادية للاستعمار والتحالف مع الرأسمالية الوطنية ١٩٥٣-١٩٥٧

مقدمة:

يبدأ هذا الفصل بتناول محاولات الحكومة الاستعمارية لإضعاف اتحاد مزارعي جبال النوبة بدق اسفين بين فقراء وصغار المزارعين من جانب والجلابة في قيادة الاتحاد من جانب آخر. لتحقيق هذه الغاية إنشأ البريطانيون لجنة مزارعين موالية للحكومة وقدمت بعض التنازلات لفقراء وصغار المزارعين لكن الاستراتيجية الحكومية هذه فشلت ويعزي ذلك بشكل كبير لطبيعة الحركة المناهضة للاستعمار والتي قادت الحزب الوطني الاتحادي لتشكيل تحالف في غاية الفعالية مع الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد مزارعي جبال النوبة خلال الانتخابات العامة في ١٩٥٣ والتي عن طريقها أنت للسلطة حكومة الحزب الوطني الاتحادي المؤيدة للجلابة، والتي فشلت بعدها في الإيفاء بمطالب الفلاحين. ادي هذا إلى تعرية الطبيعة المتبانية للتحالف العريض لمختلف فئات الفلاحين وعمق التوتر بين الاتحاديين والشيوعيين. كنتيجة لذلك تعرض الوضع المسيطر للجلابة لهجوم من قبل الجبهة المعادية للاستعمار وفصيل من صغار الفلاحين، وسوف نري كيف أن ظهور هذا الفصيل مقروناً بانشطة الكتلة السوداء قد قاد إلى تجذير حركة المزارعين واتخاذها لمواقف متشددة.

تحركات الشيوعيين في الجبهة المعادية للاستعمار كانت في غاية الأهمية لعملية التجذير هذه لكن استراتيجية الجبهة المعادية للاستعمار في تبني الجذب الطبقي فشلت لأنها لم تأخذ أعتبارها العوامل الاخرى الاكثر فعالية في تعبئة فلاحى النوبة بدلا عن مخاطبة الفلاحين كفلاحين، خاطبتهم الكتلة السوداء باعتبارهم إثنية - قومية (ethnic-nationality) مقهورة أدى هذا إلى منافسة أيولوجية بين الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء.

هدف مهم التحليل هو مناقشة الطبيعة الاجتماعية للمعارضة النوبية للجلابة، هذه المعارضة التي بدأت في النصف الثاني من الخمسينات مكتسبة طابعاً عرقياً - قومياً مشكلة بذلك تهديداً سياسياً لسيطرة الجلابة وكذلك تهديداً أيولوجياً للسياسة الطبقيّة التقليدية للجبهة المعادية للاستعمار.

بأتجاه أضعاف اتحاد مزارعي جبال النوبة، تطورت أساليب المراوغات الحكومية من أساليب تعطيل الإجراءات الإدارية واستخدام القانون إلى استراتيجية جديدة تهدف إلى أضعاف السند السياسي الذي حظي به اتحاد مزارعي جبال النوبة ووسط فقراء وصغار الفلاحين. حاول البريطانيون تحقيق ذلك عن طريق تنظيم وأعطاء سلطة للزعماء المحليين الموالين لهم والذين كانت صلاتهم وأسس قيادتهم قد تلاشت اثر التطورات السياسية في فترة ما بعد عام ١٩٤٥ كما أوضحنا ذلك في الفصل السادس. من حيث المبدأ كانت الوسائل الحكومية مشابهة لتلك التي تعاملت بها مع حركة مزارعي الجزيرة في اواخر الاربعينات عندما كونت لجنة استشارية موالية للحكومة وقدمت لها بعض التنازلات لاضعاف حركة المزارعين في جبال النوبة. كان تكوين لجنة مشابهة يعتبر امراً حتمياً لمواجهة المد المتصاعد للحركة الوطنية والروابط المتنامية بين قادة اتحاد مزارعي جبال النوبة وكل من الحزب الوطني الاتحادي والجهة المعادية للاستعمار الاستراتيجية التي أعتمدتها الحكومة الاستعمارية احتوت علي تنازلات جزئية تجاه حق المزارعين في اختيار ممثلين عنهم في اللجنة الاستشارية علي كل اتخذت بعض الإجراءات الخاصة لضمان ان تكون المحصلة النهائية لهذه العملية لصالح اختيار ممثلين موالين للحكومة.

في بداية الامر كانت خطة الحكومة ترمي للتعرف علي وجهات نظر القطاعات الأكثر "مسؤولية" من المزارعين وذلك عن طريق تعيين لجان استشارية في الأقليم الزراعية والتي لم يكن بها مزارعون مختارون.^(١) لكن علي ضوء التطورات السياسية في البلاد بشكل عام ودور اتحاد مزارعي جبال النوبة في الاقليم شعرت الحكومة بالحاجة "لممثلين منتخبين بشكل من الاشكال لمواكبة الروح الديمقراطية المتنامية في السودان"^(٢) كان القصد هنا هو تنظيم وتقوية قيادة الزعماء المحليين الموالين للبريطانيين لإضعاف التأثير السياسي النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة الذين لعبوا دوراً مهماً في إضعاف القيادة التقليدية. كان هناك إحساس بان غياب "الوعي السياسي المستدير" بين مزارعي جبال النوبة ربما جعلهم عرضة لتأثير المنظمات السياسية المناوئة للبريطانيين مثل الحزب الوطني الاتحادي والجهة المعادية للاستعمار واتحاد مزارعي جبال النوبة. ولحماية مزارعي النوبة من هذا التأثير من قبل الحركة الوطنية السودانية ومساعدتهم للانتقال من "التخلف السياسي للحدثة"^(٣) قررت الحكومة الاستعمارية إدخال الانتخاب غير المباشر.

استبعدت تماماً الانتخابات المباشرة للجان الاستشارية خشية ان يوفر ذلك منابر للقوي الوطنية تستخدمها لكسب مزيد من القوة للحركة المناوئة للاستعمار^(٤) بدلاً عن ذلك تقرر ان تقوم إدارة صناعة قطن جبال النوبة بضم موالين ينتخبون عبر القنوات التقليدية.^(٥) حسب العرف الاجتماعي، يتداول المجتمع المحلي في اموره والبت فيها عبر الاليات العشائرية والقبلية، الا ان الامور الهامة والمصيرية يتم تحويلها إلى مجالس أعيان القرى والكبار لحسمها. وبما أن هذا النهج الطبيعي (التقليدي) للوصول إلى القرارات في امور تتعلق بمصالح الجماعة كان ه السائد، قررت الحكومة بان يصبح مجلس الاعيان في كل منطقة زراعية بمثابة كلية إنتخابية ويكون مسئولاً عن انتخاب عدد من الممثلين للمنطقة.^(٦) ووفقاً لما ذكره موظف كبير في صناعة قطن جبال النوبة فإن هذه الطريقة كان لها: "فضل كبير في مقاومة الأثر الغير ملائم من المدن المحلية..(و) جعل ممثلي المزارعين مقبولين لدي الحكومة"(التاكيد من المؤلف).^(٧)

في يونيو ١٩٥٣ تم انتخاب ١٤٠ ممثلاً للانضمام للجنة الاستشارية لجبال النوبة وكان توزيعهم على النحو التالي ٣٥ عضواً من كل من نقلي ، الدلنج، كادوقلي والمنطقة الغربية لجبال النوبة^(٨) كل وفد من وفود المناطق الأربع يكون أيضاً لجنة استشارية بمنطقته قصد منها التعاون مع الضباط الزراعيين المعنيين على مستوى المنطقة. إضافة إلى ذلك كل لجنة استشارية بالمنطقة ترسل ثلاثة أعضاء لحضور اجتماع سنوي مع إدارة صناعة قطن جبال النوبة لعرض المشاكل الخاصة بمناطقهم. بالرغم من أنهم أعضاء اللجان الاستشارية بجبال النوبة كان باستطاعتهم التعبير عن المظالم المحلية، لكن كان من الواضح تماماً ألا يتوقعوا رداً فورياً أو إيجابياً من الإدارة.^(٩) كانت مهمة اللجان الاستشارية بجبال النوبة، بوجه عام، هي نقل شكاوى المزارعين وتصدر صناعة قطن جبال النوبة توصيات حولها وترسلها إلى الحكومة المركزية لإدارة صناعة قطن جبال النوبة لم تكن لها السلطة أو الصلاحية لمناقشة أو معالجة الأمور المتعلقة بالسياسات العامة.

اللجنة الاستشارية لاتحاد المزارعين:

بعد إنشائها للجنة الاستشارية، عملت الحكومة بعزم على كسب صغار وفقراء الفلاحين إلى جانبها ولتهنيئاً للجنة الاستشارية لتحل محل اتحاد مزارعي جبال النوبة وذلك عن طريق تقديم تنازلات وإجراء إصلاحات. وبعض هذه التنازلات كان أصلاً من مطالب قادة الاتحاد. ولقد نوهنا آنفاً إلى كيف أدى القصور في النظام المالي والمحاسبي إلى تأخير دفع استحقاقات المزارعين وعدم تعويضهم عن المبالغ المستحقة

مقابل فقدان تذاكر القطن. في اجتماعها الأول، قررت اللجنة الاستشارية لجبال النوبة، وبناء على اقتراح من موظفين حكوميين، قررت دفع المبلغ الخاص بتعويض التذاكر المفقودة إلى صندوق ضمان اجتماعي، ويدار هذا الصندوق للصرف على الأغراض الخيرية أو غيرها. وقرر أيضا أن يترك جانبا في بداية كل عام خمسة وعشرون في المائة من الصندوق لمقابلة المظالم المحتملة الناجمة عن فقدان التذاكر.^(١٠)

في نفس عام ١٩٥٣ أدخلت إجراءات خاصة أخرى تتعلق بالتسويق ونظام القسطين، بناء على توصية اللجنة الاستشارية لجبال النوبة، تم تمديد فترات وزن، شراء وفرز القطن في كل أسواق الإقليم. بالنظر لنظام الاتصالات المتخلف ومشاكل النقل التي تواجه أغلبية المزارعين، يعتبر هذا تنازلا مهما من الحكومة، وهو تنازل قد يمنع الجلابة التجار من القيام بدور الوسيط بين زراع القطن والفلاحين في المناطق النائية، بالإضافة لنظام القسطين، تؤكد تطبيقه لموسم ٥٣ - ١٩٥٤.^(١١) في الفصل السادس رأينا كيف أصبح تقسيط سعر المنتج على قسطين أحد الأسباب الرئيسية للإضراب عام ١٩٥٢. ورأينا أيضا كيف قبلت قيادة اتحاد مزارعي النوبة، بعد إجماع، نظام القسطينز وعلى أي حال، فقد فشل نظام القسطين في إشباع حاجة الفلاحين للسيولة. وكنتيجة لذلك كانت تذاكر القطن التي تخول لهم استلام مستحقات القسط الثاني إما تباع للتجار أو تعطي كضمانات للقروض. من أجل معالجة هذه المشكلة قامت الحكومة - وللمرة الثانية بناء على توصية من صناعة قطن جبال النوبة - بإصدار قرار يقضي بعدم جواز تحويل التذاكر للتجار إلا بتوكيل كتابي من الشيخ، العمدة، الملك أو الناظر.^(١٢) وتقرر الا يعطي هذا التصريح إلا في الحالات الاستثنائية التي قد تتطلب على مصاعب في غاية الحدة إذا لم يسمح لهم بتحويل التذاكر. إضافة إلى ذلك، شجع الفلاحون على الاحتفاظ بتذاكرهم والمطالبة بالقسط الثاني لأن الأخير حدد مبلغ أعلى نسبيا ومضمون حتى في حالة انخفاض السعر العالمي للقطن.^(١٣) اتخذ إجراء آخر بقصد حماية فقراء وصغار الفلاحين وذلك بتأجيل موعد القسط الثاني لأول مايو^(١٤) حتى يحصل المزارعون على أموالهم قبل وقت قريب من بذر البذور تجنباً لوقوعهم ضحايا للشيل.

كان موظفو الحكومة واثقين تماما من فعالية استراتيجتهم لإضعاف قيادة الجلابة لاتحاد المزارعين حتى أنهم سارعوا بعد وقت قصير من إنشاء اللجنة الاستشارية لجبال النوبة لإخطار قادة الاتحاد بأن "رابطتكم لا يمكن الاعتراف بها في السياق الحالي للقانون".^(١٥) هذا الرفض كان بمثابة نقطة افتراق في العلاقات بين الاتحاد والحكومة الاستعمارية وأذن بدخول مرحلة جديدة من نشاط الاتحاد كجزء من حركة وطنية، عريضة مناهضة للبريطانيين.

٢.٧ اتحاد مزارعي جبال النوبة والأحزاب السياسية ١٩٥٢

الاستراتيجية المتطورة للحكومة ولدت قلقا عميقا لدى قادة الاتحاد، ووصلوا إلى قناعة بأن السبيل الوحيد لتأكيد قيادتهم وخلق قوة دافعة لحركة الفلاحين والمزارعين بشكل عام، هو انتخاب إدارة وطنية، إدارة توفر لهم الإطار القانوني، الحماية والمساعدة الحكومية. وكان لا بد للاتحاد من التطلع للعمل مع مكونات الحركة الوطنية من احزاب ونقابات. من جهتها بدأت احزاب تمنى نفسها بالعمل أو التحالف مع اتحاد المزارعين متى ما حانت الفرصة. وجاءت الفرصة بانعقاد المؤتمر السنوي للاتحاد.

اهتمت الأحزاب السياسية (الاتحادي والأمة)، كثيرا بالمؤتمر السنوي لاتحاد مزارعي جبال النوبة (١٩٥٢)، فقد كان المؤتمر حدثا هاما لهذه الاحزاب في اطار سعيها لبناء قواعد إسناد إقليمية وتحالفات قبل الانتخابات العامة في نوفمبر. رئيس الحزب الوطني الاتحادي، إسماعيل الأزهرى، وعد المرتمر بالاستجابة لمطالب الاتحاد لو فاز حزبه بالأغلبية البرلمانية وشكل الحكومة.^(١١)

إدراكا لحقيقة أن اتحاد مزارعي جبال النوبة هو تنظيم قاعدي وفاعل ويمسك بمفتاح الأصوات لقطاعات واسعة من الفلاحين، تعهد ممثل حزب الأمة بوعود مماثلة، وإن بدا أقل حماسا فى بذل الوعود، في جو مشحون بروح وطنية طاغية (معادية للبريطانيين). موقف حزب الأمة الموالي للبريطانيين أضر بفرصه في بناء ائتلافات انتخابية فاعلة مع فلاحى جبال النوبة وعلى الأخص مع الجلابة الذين كانوا من المؤيدين المتحمسين للوطني الاتحادي. كما أن المواقع القوية للجلابة في التركيبات الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم مكنتهم من بناء ائتلاف انتخابي ناجح وداعم الحزب الوطني الاتحادي داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة. هذا بدوره، عمل على إضعاف قبضة حزب الأمة على العرب البقارة من السكان المحليين.

إضعاف القواعد المحلية لحزب الأمة:

خلال الحملة الانتخابية في ١٩٥٣ كان النفوذ القديم لحزب الأمة ببيتين عرب البقارة قد ضعف نتيجة عوامل ترجع إلى عدد من السنين، قبل مناقشة العوامل من المهم الإشارة إلى أنه بالرغم من أن غالبية النظار العرب ساندوا طائفة أنصار المهدي وحزب الأمة، إلا أن بعضا منهم مثل حوازمة رواوكة، على سبيل المثال - كانوا يساندون طائفة الختمية. موظف استعماري أوجز هذا الشكل الطائفي للتحالفات بقوله إما "كل الختمية الطيبين اتحادي أو، إذا كنتم لا ترغبون في عودة المصريين، فصوتوا لحزب الأمة".^(١٢) الاعتماد على التمايز الطبقي/الديني والتذكير بتاريخ القرن التاسع

عشر كانت من الممارسات الشائعة في الانتخابات. شعار الوطني الاتحادي "وحدة وادي النيل" عكسه ساسة حزب الأمة للفلاحين النوبة كأنما يعنى فتح الباب للمصريين الذي لا يزال سجلهم الاستعماري حاضرا في ذاكرة النوبة.

لقد عانى معظم النوبة وبعض العرب من حكام المهديّة أيضا. لم يجد الحزب الوطني الاتحادي صعوبة في تعرية سجل حكم المهديّة. لكن دون أن ينكر دور الطائفية في جذب قطاعات من الفلاحين خلف قياداتها، هنالك أيضا عوامل أساسية مهمة تحسب لنجاح الحزب الوطني الاتحادي في اختراق قاعدة اجتماعية تقليدية لحزب الأمة وسط العرب.

الأسباب الأساسية التي سهلت بناء تحالف على المستوى المحلي بين الوطني الاتحادي وعرب البقارة كانت بشكل كبير ذات طبيعة اجتماعية/اقتصادية، أولاً كان هنالك انخراط عدد كبير من العرب في إنتاج القطن. ثانياً، التوسع الهائل في المحاصيل النقدية في أوائل الخمسينات قد مكن الجلابة من توسيع مصالحهم التجارية وترسيخ مواقعهم كمقرضي مال وبالتالي مواقعهم السياسية بوصفهم أولياء علي زبائنهم من الفلاحين العرب والنوبة علي السواء.

مع ذلك، لم تضعف، بشكل جوهري، الولاءات السياسية والدينية التقليدية لعرب البقارة حيال الانصار رغماً عن استقرارهم وانشغالهم بإنتاج القطن وعلاقات السوق. لكن كان هنالك تغيير في مفاهيمهم السياسية تجاه الامور ذات الصلة بمصالحهم المباشرة وامكانية تعاونهم وتحالفهم مع مزارعين من قبائل واثنيات أخرى قد يؤدي إلي تحسين أوضاعهم. وهذا الإدراك قد عبر عن نفسه بمشاركتهم في الإضرابات، المظاهرات وسلسلة كاملة من النشاط السياسي المنظم الذي قام به اتحاد مزارعي جبال النوبة خلال ٥٢-١٩٥٣. يكاد يكون هذا حال الزعماء المحليين علي المستوى القاعدي والمستوي الوسيط الذين كان لهم تأثيراً مقدراً علي مستوي القاعدة وسط الفلاحين باتجاه دفعهم للعمل المشترك.

قابلت بعض قاعدة الفلاحين العرب الموالين لحزب الامّة والذين لعبوا دوراً نشطاً في احتجاجات الفلاحين في أوائل الخمسينات. شعرت بأن بعضاً من هؤلاء القادة، خاصة في فترات المواجهة مع السلطات البريطانية، كانوا أكثر اهتماماً بمصالح مزارعي القطن وبالتالي أقل رغبة للقيام بدور مساعدين محليين لحزب الامّة، مع احتفاظهم بتأييدهم لحزبهم.^(١٨) لا ينبغي أن يفهم من هذا بانهم ضد حزب الامّة، لكن مشاركتهم النشطة في احتجاجات الفلاحين بدت فعلاً كما لو انها وسعت افقهم السياسي لأبعد من مضمار دوائر الانصار - حزب الامّة، اصبحوا مدركين بان موقف الفلاحين

العرب المناهض للبريطانيين لم يجد تعبيراً فاعلاً عنه في الخط السياسي لحزب الأمة، حزب تضررت صورته كثيراً لعلاقاته الموالية للبريطانيين. لذا أود أن أدلل بأن سياسات اتحاد مزارعي جبال النوبة كان لها أثرها الهام على وعي وإدراك الفلاحين العرب، الأثر الكلي للإتحاد على الأقل مؤقتاً، خلق انقساماً بين ولاء الفلاحين العرب لحزب الأمة ومصلحهم المباشرة كمزارعي قطن. نتيجة لذلك تراخت القبضة السياسية لحزب الأمة على قواعده المحلية نسبياً وهذا الإهتراء والضعف قد خلقا جواً مناسباً للنشاط السياسي للجلابة وذلك باستخدامهم لإتحاد مزارعي جبال النوبة وتشكيل تحالفات محلية فاعلة مع الفلاحين العرب.

الدور المعلن لإتحاد المزارعين هو خدمة مصالح الفلاحين، لكن الميول السياسية، الغير معلنة، لهذا الإتحاد كانت بجانب خط الحزب الوطني الإتحادي. لعب الإتحاد دوراً حاسماً في تقوية الصلات والروابط الواسطة بين الوطني الإتحادي وعرب البقارة، خاصة القادة التقليديين للعرب سواء أكانوا تجاراً أثرياء أو متوسطي الثراء. هؤلاء كانت لديهم العديد من المصالح المشتركة مع المزارعين الجلابة، ورأي العديد منهم إتحاد المزارعين كتنظيم مفيد لتوصيل الخدمات الزراعية. وبينما قام كلا من الوطني الإتحادي والأمة بتوسيع قواعدهما للدعم الإنتخابي وسط الأسر الأرستقراطية القبلية العربية عن طريق تسييس الصراعات بين الأسر المتنافسة (الزبانية السياسية) بدأ اتحاد المزارعين وكأنه تنظيم للجميع، تنظيم فوق- القبلي ويرتفع فوق الانشقاقات والانقسامات وبالتالي هو مصدر قوة للوحدة والتعاون بين المزارعين.^(١٩) ينبغي إلا يؤخذ هذا للدلالة بأن السياسات الفتوية كانت غائبة عن إتحاد المزارعين والغالب إن الفئات داخل الإتحاد لم تكن في العادة تقوم على أسس قبلية.

بالرغم من مساعدة اتحاد مزارعي جبال النوبة للحزب الوطني الإتحادي في اختراق قواعد حزب الأمة التقليدية وجد الحزب الوطني الإتحادي صعوبة في كسر الميول المهدوية للقادة العرب في قمة الإدارة الأهلية. نجح الوطني الإتحادي على أي حال في كسب العديد من الزعماء المحليين في الدرجات الدنيا والوسط ومعهم الفلاحين العرب على مستوى القاعدة حيث يشعر الفرد بالتأثير السياسي للجلابة على هذا المستوى القاعدي بدرجة ملحوظة.

تاريخياً سبق الفلاحون العرب النوبة في البحث عن ترتيبات الشيل مع الجلابة والتجار الغرباء انتشار المعاملات السلعية، التداول الواسع للنقود وإعتماد الفلاحين والعرب على شراء الحبوب كلها قد ساعدت إكساب الجلابة وضعاً قوياً على زبائنهم

العرب. بينما من الصعوبة التأكيد الحاسم علي وجود علاقة ترابط بين السلوك الانتخابي ومديونية الفلاحين يبدو حقيقة أن وضع الجلالة في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي قد لعب دوراً هاماً في تشكيل نتائج التحالفات المحلية،^(٢٠) كنموذج للزبائنية السياسية في مجتمع زراعي. ومن المهم أيضاً التذكير بأن تأثير الجلالة لا يعود فقط إلي قوتهم الاقتصادية لكن أيضاً بسبب اندماجهم الجزئي في التركيبة الاجتماعية المحلية. هكذا، مارس الجلالة تأثيرهم الانتخابي بعدة اشكال لكن دورهم الحاسم كان في التأثير علي مستوى الزعماء المحليين والذين بدورهم كانت لديهم مقدرة لحشد تأييد الفلاحين العرب لصالح الوطني الإتحادي.

تحالف فلاحين تحت قيادة الوطني الإتحادي:

كان للتجار الجلالة من مزارعي القطن درجة كبيرة من التأثير السياسي ليس علي العرب فحسب بل علي الفلاحين النوبة. انعكس التأثير السياسي للجلالة في بناء تحالفات مع مكوك النوبة والشيوخ ونخبة البرجوازية الصغيرة، وعن طريق هذه التحالفات استطاع الجلالة تهيئة المسرح لانتصار الحزب الوطني الإتحادي في عام ١٩٥٣. تمثلت العناصر الحاسمة في بناء التحالفات هذه علي المستوى المحلي في خلق لعلاقات مع الزعماء علي المستوى القاعدي والوسيط. أشرنا سابقاً إلي أن عملية إدماج هؤلاء الزعماء المحليين في النظام الاستعماري قد اعاق احتمالات ظهور قيادة محلية ممثلة لقواعدها. العديد من قادة الإدارة الأهلية هؤلاء سبق لهم المشاركة في الأجهزة الدستورية التي انشأها البريطانيون، مثل الجمعية التشريعية وانتموا للحزب الجمهوري الاشتراكي والذي رغم اسمه كان حزباً موالياً للحكومة.^(٢١) عندما ادت تطورات ما بعد ١٩٤٥ إلي قلاقل وسط المزارعين وتعرض الفلاحين النوبة للآثر القوي من الحركة الوطنية في الشمال، انقسم الزعماء المحليون علي ثلاثة فصائل: أولاً كانت هنالك أقلية صغيرة انضمت إلي اللجنة الاستشارية لجبال النوبة متخذة بذلك نفس موقف الزعماء التقليديين من الدرجات الاعلي، ثانياً كان هنالك الذين اتخذوا موقفاً مناوئاً للبريطانيين وشاركوا في لجان المناطق واللجان الفرعية لاتحاد مزارعي جبال النوبة، ثالثاً كان هنالك الذين تأرجحوا بين مواقف موالة ومعاداة البريطانيين.^(٢٢) لكسب هذا الفصيل الثالث ركزت كل من الأحزاب القومية والحكومة الاستعمارية جهودها وقدر للجلالة بحكم مجمل اسباب نفوذهم ان يلعبوا دوراً له اهمية خاصة في كسب تأييد امثال هؤلاء القادة المحليين للحزب الوطني الإتحادي . وقد نقل تقرير لآحد الادرايين البريطانيين قصة مجموعة من المكوك الذين كانوا محسوبين علي الحزب الجمهوري الإشتراكي

كسبهم التّجار الجلابة لصالح الوطني الاتحادي، وقد بذل الجلابة جهودهم في مناطق أخرى من الاقليم لكسب التأييد السياسي للاتحاديين.^(٢٣) بهذا حصل الحزب الوطني الاتحادي علي آلية لا تقدر بثمن في إمالة هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يواليون زعمائهم المحليين علي الاخص لان بعضاً من هؤلاء قد حولت لهم صلاحيات قضائية وإدارية فطلب منهم أن يصبحوا من مرشحي الحزب.^(٢٤)

من الفصائل الاجتماعية المهمة الأخرى في الحلبة الإنتخابية فصيل البرجوازية الصغيرة وهو لفظ يستعمل هنا للإشارة إلي موظفي الحكومة النوبة والمهنيين وأولئك الفلاحين الأثرياء ويسمون عادة "الرجال الكبار". في الغالب الاعم، انقسمت الانتماءات السياسية للبرجوازية الصغيرة بين الجبهة المعادية للاستعمار، التي كانت تنادي بحكومة وطنية مستقلة منتخبة ديمقراطياً لتعالج مسألة التنمية غير المتوازية بتبنيها سياسات ضد الرأسمالية "والكتلة السوداء" التي نددت بالتجار الشماليين وموظفي الحكومة الذين هم "الحكام الجدد". معارضة الكتلة السوداء للجلابة جعلتها تتقارب مع الادارة البريطانية وهناك بعض الأدلة تشير إلي مساندة الموظفين البريطانيين للكتلة السوداء. حاول الحزب الوطني الاتحادي كسب الكتلة السوداء لجانبه وبعض المتعلمين من النوبة بوعدهم بإنشاء المزيد من المدارس والمستشفيات و تقليص صلاحيات المحاكم الأهلية وتوفير مزيد من فرص العمل للنوبة عن طريق إعادة تنظيم المجالس وسودنة الادارة المحلية. الا ان ما بدا وكأنه تقارب بين الكتلة السوداء والادارة البريطانية أضعف فرصة أي ائتلاف انتخابي مع الوطن الاتحادي. ولم يكن لدي الكتلة السوداء علي أي حال هياكل محلية تستطيع من خلالها العمل بفعالية وتشكل اغراء للعمل معها. اما الحزب الوطني الاتحادي فقد نجح في خلق روابط قوية مع مجموعات من النوبة في الحركة الوطنية المعادية للاستعمار مقارنة بالكتلة السوداء.

كانت الجبهة المعادية للاستعمار لها تنظيم فاعل وسط الفلاحين وعلي عكس الوطني الاتحادي والامة قدمت اطروحاتها الانتخابية في إطار المصالح المباشرة للغالبية من فقراء وصغار الفلاحين. فقد كانت الجبهة المعادية للاستعمار ضد ضريبة الدقنية (ضريبة الفرد) وضد السخرة وركزت هجومها علي الطبيعة الاستغلالية للهيكل الضريبي والطبيعة القهرية لنظام السخرة.^(٢٥) لكن بينما كان طرح الجبهة المعادية للاستعمار يختلف عن طرح الاتحاديين فما وحدهما هو المناهضة المشتركة للحكم البريطاني، كما راينا اعتبرت الجبهة المعادية للاستعمار النضال ضد الاستعمار مبدأ وهو إعتبار أدى لموقف مناهض للبريطانيين شبيهاً بموقفي الوطني الاتحادي والجلابة.

علي كل التحالف الانتخابي بين الكتلة السوداء والوطني الاتحادي لم يكن بلا مشاكل وسوف نري كيف ستتطور التوترات إلى مدى أبعد بعد الانتخابات.

كان لدى الجبهة المعادية للاستعمار مسألة أثارت حقها وهددت تحالفها مع الوطني الاتحادي ألا وهي نظام الانتخابات غير المباشر (الشبية بالنظام الذي استخدم في إنشاء اللجنة الاستشارية لجبال النوبة) والذي تقرر تطبيقه في أربعة من الدوائر الانتخابية الستة المخصصة لإقليم جبال النوبة هذه الدوائر الانتخابية الأربعة هي: الجبال الشمالية الشرقية، الجبال الشمالية الغربية، وسط النوبة، وكادوقلي^(٢٧) في تقلي شمال وتقلي جنوب. كانت الانتخابات مباشرة لان السلطات اعتبرت مواطني تقلي، سياسياً، أكثر تطوراً من الجبال الأخرى.

بنيت حجة الانتخابات غير المباشرة علي المفهوم الرسمي للحالة "البدائية" و"المتخلفة" للأقليم. وجهة نظر المسؤولين هي أن بطاقات ورموز الانتخابات في غاية التعقيد ليتعامل معها فلاحو النوبة.^(٢٨) الخطوة الأولى في هذه العملية الانتخابية تم إجراؤها في اجتماعات عامة تسجل فيها الموافقة عن طريق رفع اليد لاختيار عدد معين من المناديب، وكخيار آخر، في بعض الحالات، يترأس المكوك والزعماء عملية اختيار المناديب. هؤلاء المناديب، وهم عادة شيوخ عمد مكوك ورجال كبار، يختارون الكلية الانتخابية. أعضاء الجبهة المعادية للاستعمار وبعض المتعلمين من النوبة رأوا في هذا نظاماً يحرّم السكان المحليين من فرصة اختيار ممثلهم ويعطي فرصة للتأثير على الفلاحين بواسطة الزعماء إذا جاءت خياراتهم علي غير هواهم.^(٢٩) إضافة إلى ذلك نص قانون الانتخابات بأن لا يقل سن المرشح عن ثلاثين عاماً، فبالنسبة لأفراد البرجوازية الصغيرة والجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء الذين كان معظمهم قد اكملوا تعليمهم لتوهم، فقد نظروا إلى هذا الأجراء كأنه تهديداً موجهاً ضدهم لإخلاء الساحة للقادة التقليديين والدخلاء. لفظ "دخلاء" في هذه الحالة يغلب استعماله للإشارة للتجار الأجانب (مصريين، سوريين...) والذين حصلوا علي الجنسية السودانية وبالتالي أصبح بإمكانهم المشاركة في العملية السياسية، لكن كان واضحاً جلياً أيضاً امتعاضهم من الجلاية. كان هنالك شعور قوي وسط النوبة المتعلمين بأن الطريقة التي اجريت بها الانتخابات هدفت لحرمان شباب النوبة من الفرصة في المشاركة في السياسة المحلية والقومية.^(٣٠) أما من منطلق الجبهة المعادية للاستعمار فقد كانت الانتخابات غير المباشرة محابة لتحالف الطبقات الحاكمة (التجار الاجانب، القادة التقليديين والجلاية) واحزابها. في هذا السياق لعب اتحاد مزارعي جبال النوبة دوراً هاماً في استقطاب

الاتجاه المعادي للبريطانيين المتعلمين من النوبة المحليين والذين لم يكونوا بالضرورة موالين للجلابة (أنظر الشكل ١-٧) وأنه من خلال سيطرتهم علي اتحاد المزارعين الجلابة من التأثير علي الجبهة المعادية للاستعمار وإقناعها بأنه في حالة عدم وجود مرشح لها، بتعين تأييد مرشح الحزب الوطني الاتحادي.

إذن الحركة الوطنية السودانية والتي بداية عبرت عنها نخبة مثقفة شمالية هي التي جاءت بالعمل الايدولوجي والدافعية التي وحدثت مختلف فئات وطبقات الفلاحين بجبال النوبة، ونخبة مثقفي البرجوازية الصغيرة والجلابة ويعود لإتحاد مزارعي جبال النوبة والجبهة المعادية للاستعمار والحزب الوطني الاتحادي الفضل في تعبئة الفلاحين والفئات الاجتماعية والأخري خلال الانتخابات العامة التي اجريت في عام ١٩٥٣م.

1904-1905

تَحالف موالى للبريطانيين
للبريطانيين



انتخابات ١٩٥٣ وفوز الحزب الوطني الاتحادي:

لمعارضة التحالف بقيادة الجبلية المكون من الوطني الاتحادي الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد مزارعي جبال النوبة، أنشأ البريطانيون اتحاداً مضاداً تكون من الإدارة الأهلية وأحزاب سياسية كالحزب الاشتراكي الجمهوري وحزب الأمة- من هذه الأحزاب كان الاشتراكي الجمهوري أكثر ارتباطاً بالمصالح البريطانية وبذلت جهود مقدرة لترغيب قادة تقليديين ليصبحوا مرشحين في الانتخابات.^(٣١) أما بالنسبة لحزب الأمة فكان يؤمل في كسبه النخبين العرب والذين هم إتباع تقليديين للانصار وأسرة المهدي. لكن هذا التحالف الموالي للبريطانيين تضرر كثيراً نتيجة لروابطه الوثيقة مع اللجنة الاستشارية. واستطاع تحالف الوطنيين أن يستغل بنجاح التحضيرات لعقد المؤتمر العام الأول للجنة الاستشارية الإقليمية عام ١٩٥٣ (علي مستوى ممثلين من لجان المناطق) لإضعاف اللجنة الاستشارية والترويج لاتحاد المزارعين. ففي كادوقلي، مثلاً، رفضت ثلاث عموديات من أصل ست تعيين ممثلها في المؤتمر^(٣٢) وأدانوا اللجنة الاستشارية لأنها "غير ديمقراطية" واصرروا علي أن ممثلهم الحقيقي هو احمد مالك، رئيس اتحاد مزارعي جبال النوبة.^(٣٣) وعندما تكرر مثل هذا التأييد في مناطق أخرى، قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد تحدي السلطات الاستعمارية واستخدام سلاح الإضراب مرة أخرى، كان الغرض من الإضراب تحقيق هدفين: أولاً: المطالبة صراحة بالاعتراف الرسمي بالاتحاد، ثانياً: كان يؤمل أن يحقق الإضراب تعضيداً لتأييد الفلاحين للأحزاب الوطنية وأضعاف القاعدة الانتخابية لحزب الأمة والاشتراكي الجمهوري.

في منتصف نوفمبر أخطر الاتحاد المزارعين في كافة أرجاء جبال النوبة بالآسلموا انتاجهم من القطن للأسواق الحكومية ووضع شروط لرفع الإضراب: الأول، الاعتراف الفوري بالاتحاد، والثاني، رفع أسعار القطن وانهاء احتكار صناعة قطن جبال النوبة لتسويق القطن^(٣٤) بينما وجد المطلب الأول قبولاً أكبر لدى معظم فقراء وصغار الفلاحين، إلا ان كسر احتكار تسويق القطن كان في معظمه لمصلحة كبار مزارعي القطن والتجار. باستقطابه لمصالح قاعدة واسعة نسبياً تمكن الاتحاد من كسب انتخابات نوفمبر أثناء سريان الإضراب.

خرج الوطني الاتحادي منتصراً في معركة الانتخابات ونال كل المقاعد الستة في الإقليم بأغلبية مريحة في تقلي شمال، مثلاً، مرشح الاتحاد كسب ٣٢٦٦ صوتاً مقابل ٢٤٨٠ لمرشح حزب الأمة، والحزب الاشتراكي الجمهوري، نال ٦٤٦ صوتاً فقط.^(٣٥) كانت مؤازرة اللجنة الاستشارية للحزب الاشتراكي ركيزة أساسية في حملة

الحزب^(٣٦) وعروضها الهزيلة في كافة أنحاء الاقليم عكس مدي ضعف شعبية اللجنة الاستشارية مقارنة مع اتحاد المزارعين.

استقبل كل من اتحاد المزارعين والجلابة انتصار الاتحاديين بارتياح و"حس وطني عال"^(٣٧) علي أي، كان للانتصار تداعيات خطيرة ليس فقط علي إضراب مزارعي القطن، بل وعلي موازين القوة داخل الاتحاد، وتأثير هذه الموازين علي ادوات الصراع ومحتوى السياسات.

٤٧ حكومة الحزب الوطني الاتحادي:

مرحلة جديدة من المواجهة، ١٩٥٤

بعد النجاح الملحوظ للحزب الوطني الاتحادي في العديد من اقاليم السودان شرع بعد الانتخابات في تشكيل الحكومة، وهو الحدث الذي أدى إلي تغير رئيسي في ميزان القوى قومياً وإقليمياً. مزارعو القطن الجلابة في جبال النوبة أعلنوا تأييدهم للحكومة السودانية الجديدة وانتظرت الاخيرة منهم توفير الظروف الملائمة للاستقرار السياسي، بالأخص فيما يتعلق بإنهاء الإضراب كمبادرة حسن نية تجاه الحكومة الوطنية الجديدة. رفع اتحاد المزارعين الإضراب في الثاني من ديسمبر ١٩٥٣^(٣٨) بالمقابل طالب قاعدة الاتحاد الحكومة بالنظر في مسألة الاعتراف بالاتحاد بحكومة الحزب الاتحادي، الاثناء واصلت مؤسسة صناعة قطن جبال النوبة تكرار نواياها بالاستمرار في الخطوات التي شرعت فيها مسبقاً لتشكيل لجنة استشارية،^(٤٠) بالرغم من أن اللهجة الوفاقية التي تستشف من اقتراح مسئوليتها بأنه يمكن النظر في إنشاء كيان مشابه لكيان ممثلي مزارعي الجزيرة إذا قدم هذا الطلب رسمياً بواسطة مزارعي جبال النوبة^(٤١).

في فبراير ١٩٥٤ طالب وفد اتحاد مزارعي جبال النوبة الحكومة احترام وعودها قبل الانتخابات بتغيير ترتيبات بيع قطن جبال النوبة وتشكيل لجنة برلمانية للتحري في الصعوبات الاقتصادية للمزارعين.^(٤٢) إضافة لذلك طالب الوفد بتغييرات في نظام فرز القطن وتسجيل كل المزارعين لمساعدتهم في استلام حصصهم في صندوق الاحتياط والمبالغ المتأخرة، وكذلك طالب بمساعدة الحكومة لكبار مزارعي القطن بالتوسع في الإنتاج باستخدام الآليات. وكان رد الفعل الأول للحكومة هو إصدار بيان في مارس ١٩٥٣ حيال سياستها في علاقات العمل: إنه من المؤكد وبشكل عام أن تأخذ الإدارة علي عاتقها بناء موقف توفيقى وهذا يأتي فقط إذا وافقت الإدارة علي قبول مبدأ المشاورات المشتركة،^(٤٣) وتبع ذلك قيام وزارة الزراعة بتحول مبالغ من صندوق الاحتياط لرفع كمية القسط الثاني.

من أخرى، تم ابلاغ مزارعي جبال النوبة بأن مجلس الوزراء سيكون لجنة وزارية للتحري في المواضيع التي قدمها اتحاد المزارعين.^(٤٤) في أبريل تم تكوين لجنة وزارية للتعامل مع مطالب اتحاد المزارعين وإجراء تحقيق قبل التكوين الرسمي لرابطة المزارعين^(٤٥) وعلى اللجنة أن تتظر أيضاً في مسألة تسويق القطن، صندوق الاحتياط وإعادة تنظيم الإجراءات الحسابية والمالية لصناعة القطن. مطلب آخر ينبغي النظر فيه هو شكل المساعدة الحكومية اللازمة للتجار المزارعين الذين يرغبون في الميكنة الزراعية،^(٤٦) في نفس الوقت تم تجميد اللجان الاستشارية الإقليمية لحين التحقيق الوزاري فيها.

في أبريل ١٩٥٤ قامت اللجنة المكونة من قيادي اتحادي عضو بمجلس الوزراء وعدد من كبار موظفي الدولة بزيارة كادوقلي للتحري في هموم المزارعين^(٤٧) ما رآه كان بمثابة إنقساماً متنامياً بين قيادة الجلاية في اتحاد المزارعين وفصيل الجبهة المعادية للاستعمار الراديكالي. نظر القادة الجلاية للاستقلال الذي كسبه الوطني الاتحادي بجدارة، نظروا له كمرحلة تاريخية جديدة تقابل تحدياتها بالتعاون الكامل بين الاتحاد والحكومة ، بالنسبة للجبهة المعادية للاستعمار فإن مجني الاستقلال ينبغي ألا يستخدم كذريعة للتساهل حيال عدم رغبة الحكومة الوقوف على مظالم مزارعي النوبة . ساور قادة الجبهة المعادية للاستعمار الشك بأن الاستجابة الأولى للحكومة بدت كما لو أنها لصالح كبار مزارعي القطن القاعدة الانتخابية للحزب الوطني الاتحادي. أضاف قادة الجبهة انه إذا لم يتم إصلاح الهيكل الضريبي ونظام التسويق، وتوفير خدمات البنية التحتية والسلفيات لغالبية المزارعين فإنهم ومعهم صغار المزارعين سينظرون إلي ذلك وكأنه بمثابة دليل على موقف الحكومة المحابي للجلاية. برز اصرار وتركيز اعضاء الجبهة المعادية للاستعمار على احتياجات صغار وفقراء الفلاحين كتطور لم يرحب به الفصيل الموالي للجلاية، اذ راوا فيه بوادر اصطفاة للقوى داخل الاتحاد. أكد ذلك تشدد موقف الجبهة المعادي للاستعمار والثبات على مبدأ إن الالتزام المبدئي للاتحاد هو بفلاحي النوبة وليس بالحكومة.

بعض التجار وكبار مزارعي القطن بالاتحاد رفضوا علناً هذا "الخط المتشدد" للجبهة وبعض الجلاية انسحب من الاتحاد لأنهم شعروا أنه أصبح تحت تأثير "تفوذ الشيوعيين".^(٤٨) في الخرطوم، لاحظ قادة الوطني الاتحادي بقلق شديد ليس فقط الدور المتنامي باضطراد لأعضاء الجبهة المعادية للاستعمار داخل الاتحاد، لكن أيضاً لما اعتبروه "الخط الموالي لشيوعيين" لرئيس الاتحاد، أحمد مالك الشايب، القائد ذي الجاذبية الفائقة.^(٤٩)

الموقف الحرج داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة، فرض علي قادة الحزب الوطني الاتحادي اتخاذ مسلك حذر تجاه تناولهم لمطلب الاتحاد قدمت تنازلات مثل زيادة القسط الثاني، لكن قوبلت هذه التنازلات بمقابلة فائرة من قبل اللجنة المركزية للاتحاد^(٥٠) في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية بمناسبة المؤتمر السنوي الثالث لاتحاد المزارعين في مايو ١٩٥٤ عبرت قيادة الاتحاد عن عدم رضائها حيال ما اعتبروه أساليب تعطيل ومراوغة من جانب الحكومة. اللجنة التنفيذية لم تفهم:

لماذا تمنع حكومة الاتحاديين الاتحاد من تمثيل حقيقي للمزارعين. الاتحاد لم يتبنى مطلقاً أي قرار سري، انه يعلن قراراته في اجتماعات عامة وفي الصحف ليس هنالك قرار واحد ضد الغالبية من المزارعين، بالإضافة، دستور الاتحاد قد تم إرساله إلي الجهات المسؤولة.. المزارعون علي اعتقاد جازم بأن اتحادهم القائم هو الجهاز الوحيد الذي سيرعي مصالحهم. نضال هذا الاتحاد من اجل تجارة حرة للقطن، اوضاع أفضل في الصحة، التعليم والاسكان، سوف لن ينتهي بدون نجاح. {التأكد من المؤلف}^(٥١).

كان واضحاً أن اكثر مطالب اللجنة اهمية هو اعتراف الحكومة بالاتحاد ويستشف من بيانها تهديدات مغطاة بأقنعة شفافة تنذر بإضرابات إذا لم تف الحكومة بهذا المطلب^(٥٢).

انتهز فصيل الجبهة المعادية للاستعمار انتهزت المؤتمر السنوي لاتحاد المزارعين لنشر سياساته الراديكالية التي تتعلق بتلك القضايا ذات الاهمية الاساسية لفقراء وصغار الفلاحين مثل الائتمان الزراعي، الضرائب وخدمات البنية التحتية. رداً علي ذلك شجب الاعضاء الجلابة الموالون للحزب الوطني الاتحادي محاولات ربط حكومة الوطني الاتحادي بالاستعمار ومعاداة سياسات الاتحاد، وأشاروا للتأييد والمساعدات المستمرة التي قدمها الاتحاد لحركة المزارعين^(٥٣) الا ان روح الانحياز لصغار وفقراء المزارعين طغت علي المداولات، ومن المهم ان نشير هنا علي سبيل المثال بأن أهم قرار اتخذ هو المطالبة بإجراءات فعالة لمحاربة الشيل وإدخال الائتمان الزراعي^(٥٤).

من الواضح أن الوجهة الراديكالية لاتحاد مزارعي جبال النوبة قد ازعج الحكومة وרגماًعن التأثير المتنامي للجبهة المعادية للاستعمار إلا أن تحالف الجلابة - الاتحاديين استطاع أن يحافظ علي السيطرة علي قيادة الاتحاد، لكن إذا كان لزاماً

للوطني الاتحادي الاحتفاظ بالسيطرة علي قيادة الاتحاد فلا بد من تقديم تنازلات ملموسة. علي ضوء الخلفية وصلت حكومة الوطني الاتحادي إلي اتفاقية مع اتحاد مزارعي جبال النوبة في يونيو ١٩٥٤ عبر فيها المسؤولون الحكوميون عن استعدادهم للسماح للمزارعين بإنشاء روابط لكن فقط بعد التحقيق بأنها انشئت علي أسس المباديء الديمقراطية^(٥٥) إضافة لذلك وافقت الحكومة علي إنشاء رابطة ممثلي المزارعين بالانتخاب المباشر لتعمل علي نفس الأسس التي تعمل بها رابطة مزارعي الجزيرة بالرغم من ان هذا يبلغ درجة الاعتراف الضمني باتحاد مزارعي جبال النوبة، تقرر إجراء انتخابات جديدة للتحقيق من أن قادة الاتحاد قد تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية وأن هياكل الاتحاد تعمل علي أسس قانونية.

فصيل الجلالة- الاتحادي كان يريد إجراء انتخابات بأسرع ما يمكن لوقف التأثير المتنامي تدريجياً للجبهة المعادية للاستعمار علي أوساط مزارعي القطن بالتالي، وافقت الحكومة علي إجراء الانتخابات في نوفمبر- ديسمبر ١٩٥٤ تحت اشراف لجنة محايدة.^(٥٦) واتفق ان علي الهيئة المنتخبة وضع دستور وتمارس فوراً اعمالها القانونية بصفتها الممثل الوحيد لمزارعي جبال النوبة.^(٥٧) في الواقع نسبة للتأخير في وضع القوانين واللوائح والاجراءات الانتخابية لم تجري الانتخابات حتى يناير ١٩٥٦ وكما سنري، هذا أعطي الجبهة المعادية للاستعمار الوقت الكافي لتثبيت اقدامها وتمتين قاعدتها وفقاً لطرح معاذ للجلالة.

٤٧ المعارضة المتنامية حيال الجلالة ١٩٥٤-١٩٥٦

ظهر بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ شعور متنامي مناهض للجلالة في الاقليم وكانت هذه المعارضة للجلالة تأتي بوجة عام من المصادر التالية: من الفلاحين والنخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة، من المكوك العمد وغيرهم من القادة التقليديين لانهم كصفوة كانوا يتنافسون مع الجلالة، ومن الفئات الإثنية العريضة كانوبة، العرب والفلاتة. هنالك تداخلاً لا يستهان به بين هذه الفئات والطبقات. مثلاً معارضة القادة التقليديين للجلالة تداخلت مع معارضة النخبة المثقفة حيث كان بعض منهم أبناء للقادة التقليديين. وربط بين كلا الفئتين أيضاً الإدراك المشترك بصورة من الصور انهم نوبة. رغماً عن التعقيد، علي أي حال يمكن تمييز انماط عريضة الانتماءات والسلوك السياسيين. في الأجزاء التالية سننظر، اولاً إلي المعارضة من قبل المكوك والزعماء، وثانياً إلي المعارضة علي أساس اثني تقودها البرجوازية الصغيرة، بعدها سنتناول المعارضة الطبقية، وسوف نري كيف أن هذه المعارضة قد تضافرت مع العوامل الإثنية والتي نتج

عنها في وقت لاحق تغيير رئيسي من معارضة طبقية إلى معارضة نوبية-إثنية الروح لهيمنة الجلاية.

معارضة الصفوة للجلاية:

معارضة الصفوة للجلاية جاءت جزئياً من أولئك القادة التقليديين المتحالفين مع البريطانيين في الجبهة المعادية للاستعمار أو حزب الأمة. هذه المعارضة علي أي حال كانت ضعيفة وسيئة التنظيم. الأكثر أهمية كانت المعارضة المنظمة من الدرجات الأدنى من الزعماء المحليين الذين تفاعلوا مع الشعور المعادي للجلاية وسط الفلاحين الشعور بعدم الرضاء بعد ١٩٥٣ استهدف مباشرة الاعضاء البرلمانيين إليهم العديد من القادة المحليين وكانهم معنيون أكثر بمصالحهم الخاصة أكثر من اهتمامهم بمصالح مواطنيهم بالرغم من ان معظم هؤلاء الاعضاء كانوا أقرباء الأسر الحاكمة التقليدية، إلا أن هذا لم يكن كافياً لضمان التأييد المستمر من قبل موكلهم المحليين. كان تأثيرهم السياسي يعتمد علي نجاحهم في الإيفاء بمطالب الفلاحين فيما يتعلق بالضرائب والخدمات الاجتماعية، تعرض لانتقاد حاد وفقاً لتقرير حكومي في ١٩٥٤ التغيير المتكرر للموالاتة من حزب لأخر من قبل الاعضاء البرلمانيين النوبة قد اغضب الزعماء المحليين الذين شعروا بأن:

" ممثلهم قد خانوهم لغاياتهم الخاصة"، وأشاروا الى فشلهم في زيارة دوائرهم الانتخابية حيث يفهم من هنا إحجام وربما خوف من مواجهة الناخبين وتفسير مواقفهم المتخبطة^(٥٨).

مع ذلك يبدو ان زيادة المرتبات بنسبة ٥٠% لموظفي الادارة الاهلية في جبال النوبة نوفمبر ١٩٥٤ قد هدأت جزئياً المكوك والعمد والشيخوخ،^(٥٩) هذا التنازل مقروناً مع رعاية وموازنة الجلاية نجح في استعادة بعض القادة المحليين لصفوف الوطني الاتحادي هذا جعل المتعلمين النوبة المصدر الرئيسي لمعارضة الجلاية.

المعارضة الإثنية للجلاية:

الدفع الرئيسي المناهض للجلاية جاء من النخبة المثقفة النوبية، وهي عنصر مهم في طبقة البورجوازية الصغيرة التي بدأت تتشكل وتظهر تدريجياً والتي كبحت طموحاتها بواسطة الجلاية والموظفين الشماليين (والادارة البريطانية قبل الاستقلال). التفصيل الدقيق للظروف التي تشكلت فيها هذه النخبة ربما يحتاج لمساحة اكبر، وتحليل يربط بين اثار تجارة الرقيق ومرحلة ما بعد تحرير الرقيق، ومعاونة الاندماج في

المجتمع العربي-الاسلامى النبلى وصعوبات الحراك الاجتماعى ودور الذاكرة التاريخية فى استدعاء الماضى والتطلع لانتفاء (يحمل رمزا) يتجاوز الماضى للمستقبل. عاش وعانى أفراد الطبقة المتعلمة والمتقفة من النوبة (فى المنطقة وخارجها) من احساس بنوع من القهر (وما بدا احيانا وكأنه شعور بالتخلف الثقافى) ازاء النخبة المتقفة الشمالية. هؤلاء المتقفون، اكثر من غيرهم، كانت معاناتهم ، مصدرا لمحاولات مشاريع التحرر والانعقاد من وطأة هيمنة الطبقة العربية- الإسلامية الشمالية. ولذا كانت النخبة المتقفة النوبية أكثر قابلية للإستجابة لأشكال التعبئة القومية- الإثنية فى التضامن والعمل.

حقيقة أن ذلك النمط الخاص للتطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية قد قاد بعضاً من النخبة المتقفة النوبية، مثل أولئك فى الجبهة المعادية للاستعمار للتحالف مع الحزب الوطنى الاتحادي على أساس الحركة الوطنية السودانية. إلا أنه كان هنالك أيضاً قطاعاً يري الأوضاع منذ البداية من زاوية مختلفة فى ١٩٥٣، شاركت مجموعة من موظفي الحكومة النوبية ومعظمها من المناطق الحضرية شاركت فى إعادة تأسيس الكتلة السوداء وهو تنظيم شكل أصلاً عام ١٩٣٨ بواسطة النخبة المتقفة فى المناطق الأقل تطوراً فى كردفان ودارفور كرد فعل لتأسيس مؤتمر الخريجين بواسطة أقرانهم فى الشمال فى نفس السنة^(١٠).

قام الأعضاء النوبة فى الكتلة السوداء بجولة فى جبال النوبة فى أبريل ومايو ١٩٥٣ لنشر أفكارهم وإنشاء هياكل محلية تعمل كشبكة لنشر افكارهم وإدخال أعضاء جدد.^(١١) أحد الإقتراضات الهامة لاستراتيجيتهم السياسية - على ضوء الموقف الراهن للحكم الوطنى والتطورات الدستورية التى قادت للاستقلال - تمثل فى قناعاتهم ان قادة السلطة السياسية للشماليين سيجتهدون فى الإبقاء الدائم على الشعوب "السوداء" (فى جبال النوبة والاقاليم الأقل تطوراً) فى مواقع اجتماعية متدنية كعمال أو خدم منازل.^(١٢) لذا وجهت الكتلة السوداء ألتها التحريضية والدعائية ضد فالطبقة الحاكمة الشمالية، فهى، وليس المستعمرين البريطانيين، المعارض الرئيسى لمصالح شعب النوبة.

شجبت الكتلة السوداء سياسة التعاون التى أنتجتها الجبهة المعادية للاستعمار للعمل مع البرجوازية الوطنية فى حركة وطنية ديمقراطية ووصفه بأنه تواطؤ مع الجلاية "ملاك الرقيق فى الماضى وتجار اليوم"^(١٣) إضافة لذلك تخوفت النخبة المتقفة فى الكتلة السوداء من أن الشماليين سوف لن يستمروا فقط فى استغلال النوبة اقتصادياً بل أيضاً سوف يفرضون عليهم اللغة العربية والإسلام، وبلتالى بمنعون التطور الحضاري والثقافي للنوبة ولذا كانت سياسة الكتلة السوداء لجبال النوبة ترمي "للاحتفاظ بمأمرى

الإدارة البريطانية حتى تستطيع المناطق المتخلفة من الوقوف وتولي امرها بنفسها".^(١٤) عدم الرضاء وسط فلاحى النوبة ضمن حضوراً للكتلة السوداء وليس من النوبة فحسب لكن وفقاً لتقارير حكومية، من العرب الحوازمة أيضاً.^(١٥) كما قد رأينا قوة الحركة الوطنية والشعور المعادي للبريطانيين مع دور الجلالة قد طغت على اتحاد مزارعي جبال النوبة، وضمنت نجاح الحزب الوطنى الاتحادى فى انتخابات ١٩٥٣. لم تصبح القومية النوبة قوة سياسية بارزة إلا فى وقت متأخر. لكن من المهم التركيز على أن المعارضة الإثنية للجلالة، رغم تغطية تطورات سياسية واحداث عليها، كانت موجودة حتى فى وقت ذروة شعبية الوطنى الاتحادى، المعروف بنفوذ وسيطرة الجلالة عليه فى المنطقة. من المهم ان نلاحظ أيضاً، من قبيل ذكر الشئ بالشئ، بأن المعارضة الإثنية كانت موجودة بين العرب مثلما هي بين النوبة والشاهد على سبيل المثال، شكاوي العرب المؤتمر السنوي لاتحاد مزارعي جبال النوبة عام ١٩٥٤ من السيطرة المفردة للجلالة على اللجان الإقليمية للاتحاد.^(١٦)

المعارضة الطبقيّة للجلالة:

على نقيض مفاهيم الكتلة السوداء، أرجعت الجبهة المعادية للاستعمار أسباب تخلف جبال النوبة، والمناطق الأخرى الأقل تطوراً، لإدماجها كمقاطعات داخلية فى البنيات السياسية والاقتصادية والاستعمارية. ولمعالجة عدم التوازن بين الاقاليم لا بد من وجود حكومة وطنية مناهضة للاستعمار، جاء ذلك كركيزة محورية فى برنامج السياسى للجبهة لتحالف مع البرجوازية الوطنية. وفى سبيل تحقيق هذا الغرض، نادت الجبهة لتحالف مع البرجوازية الوطنية. ومن وقائع تطور الاحداث، تبلور هذا التحالف فى مواقف أشبه بالانحياز للجلالة داخل اتحاد المزارعين وللحزب الوطنى الاتحادى داخل الجبهة المتحدة فى أوائل الخمسينات. على أى حال بعد تشكيل حكومة الوطنى الاتحادى مباشرة، جاءت معظم المعارضة للجلالة من الجبهة المعادية للاستعمار. وعلى النقيض من الكتلة السوداء، حظيت الجبهة المعادية للاستعمار بتأييد أكثر وسط الفلاحين النوبة. وعندما وضح ان حكومة الوطنى الاتحادى لا تعمل من اجل مصالح الفلاحين، كان بمقدور الجبهة تفعيل تنظيمها وقيادة المعارضة المحلية ضد الجلالة. الا ان مناداتها السابقة بشكل من التحالف مع البرجوازية الوطنية كانت، بالطبع، مصدر إخراج لا يستهان به للجبهة المعادية للاستعمار. أضعف هذا موقف الجبهة وجعلها عرضة للهجوم من قبل الكتلة السوداء التى اتهمتها بموالاة الجلالة.

بالطبع هذا التوجه الجديد للجبهة المعادية للجلابة يمكن فهمه جزئياً كرد فعل لانتقادات الكتلة السوداء رغباً من انه يبدو بأن استراتيجية تعبئة الفلاحين النوبة كانت تستمد أساساً من المنظور الطبقي التقليدي للجبهة المعادية للاستعمار.

كما رأينا من قبل لم تجر انتخابات اتحاد المزارعين في ١٩٥٤ مثلما اتفق عليه مسبقاً بين اتحاد وحكومة الحزب الوطني الاتحادي. فصيل الجبهة المعادية للاستعمار داخل اتحاد المزارعين وجه اتهاماً فورياً لحكومة الوطني الاتحادي بتبنيها أسلوب تعطيل الإجراءات.^(٦٨) ومضوا في تصعيد المواجهة مع الحكومة. في هذا الاثناء اعتمدت الحكومة علي نفوذ الجلابة داخل الاتحاد في تشتيت القوة المتنامية للنزاع وعلقت امالها علي الدور الذي يمكن ان يلعبه احمد مالك شايب، رئيس الاتحاد، في توفيق واستقرار الأوضاع. لا بد من القول ان القاعدة الاجتماعية لقيادة مالك شايب كانت تتكون اساساً من الفلاحين الأثرياء ومتوسطي الفلاحين، لكنه استمد تأييداً أيضاً من صغار الفلاحين، فهو من أصل نوبي- عربي، تاجر صغير من كبار مزارعي القطن، وقائد محلي للوطني الاتحادي بميول رادكالية، واتجاهات سياسية شعبية. كان لشخصية مالك الكارزمية والمحبوبة الأثر في جذب مختلف الجموعات والفئات وعولت الحكومة عليه للسيطرة علي الأوضاع. لكنه كان واعياً للسخط العميق وسط الفلاحين وكان ملماً بالأثر المتنامي لنفوذ فصيل الجبهة المعادية للاستعمار داخل الاتحاد، الشيء الذي بدأ يغير تدريجياً ميزان القوى ضد الفصيل المؤيد للجلابة. لهذا السبب رفض أن احمد مالك ان يعطي تأييداً غير مشروط لحكومة الوطني الاتحادي، وسعي للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الرادكاليين الشباب في الجبهة المعادية للاستعمار.

في معرض مقابلة مع الكاتب في ١٩٨٢ ذكر احمد مالك شايب بأن حكومة الاتحادي كانت مهتمة أكثر بالحد من أثر الشيوعيين و"ربما يشاع عن ميولي تجاه الشيوعيين" من اهتمامها بالقضايا المتعلقة بالزراعة وبأوضاع المزارعين في الاقليم.^(٦٩) لكن الضرورة العاجلة للحد من المؤثرات الشيوعية داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة، وإحتواء مالك شايب واستقرار الوضع قد أدت فعلاً لاتفاقية بين الاتحاد والحكومة في إبريل ١٩٥٥، إثر المظاهرات الغاضبة لفلاحي النوبة وتسليم مذكرة شديدة اللهجة من الاتحاد لرئيس الوزراء.^(٧٠) تضمنت الاتفاقية تشكيل لجنة لوضع دستور ولوائح الانتخابات للاتحاد، واتفق أيضاً علي إجراء الانتخابات المؤجلة في نوفمبر ١٩٥٥. ادي هذا إلي ترضية الجبهة المعادية للاستعمار لكنها الآن بدأت تعمل أكثر من أي وقت مضى من أجل ضمان انتخاب الشيوعيين وغيرهم من اليساريين في الهياكل المسيطرة داخل الاتحاد المعدل.

لم يمض وقت طويل قبل أن تعرض للجبهة قضية كان من شأنها أن تستخدمها في استمداد مزيد من التأييد من صغار وفقراء الفلاحين. في يونيو ١٩٥٥، وكننتيجة للنقص في انتاج الذرة، ارتفعت بحدّة أسعار الغذاء الرئيسي، الذرة، من ١١ قرشاً للمد (حوالي سبعة أرتال ونصف الرطل) إلى ١٦ قرشاً.^(٧١) تمثل رد فعل الجلاية في شراء كميات كبيرة من الذرة لبيعها بسعر أعلى من ذلك في الخريف، وهذا الحدث مقروناً مع نزوح الدينكا من جنوب السودان إلى جبال النوبة بحثاً عن الطعام، أدى هذا إلى ظهور تقارير في الصحف تشير إلى مجاعة محتملة.^(٧٢) لعدم وجود السيولة اللازمة لتسديد الأسعار العالية للذرة^(٧٣) رفض مزارعو القطن في جبال النوبة استلام بذور القطن للموسم الجديد ١٩٥٥-١٩٥٦، فيما بدا كمحاولة تلقائية لحث الحكومة علي أخذ موقف: إما ان تزيد مقدار القسط الثاني أو تقدم لهم سلفيات.^(٧٤) وبعد توسط نواب منطقة كادوقلي وقادة الاتحاد وافق المزارعون علي إستلام بذور القطن لزراعتها^(٧٥) لكن الجبهة المعادية للاستعمار واصت إثارتها لقضية الذرة حتى قيام انتخابات الاتحاد.

أنحت الجبهة باللائمة مباشرة علي الجلاية ومضارباتهم في نقص الطعام وإرتفاع الأسعار، واستغل قادة الجبهة هذا الحدث لإضعاف قادة تحالف الاتحادى- الجلاية داخل اللجنة التنفيذية للاتحاد. وذهبت الجبهة الى ان سوء الاحوال في صناعة القطن في جبال النوبة يعزى أساساً لتحالف بين التجار والحكومة، حيث فشلت حكومة الاتحادى في توفير خدمة اتثمانية ذات جدوى، وذلك يخدم مصلحة الجلاية، اى الاحتفاظ علي دورهم كمقرضى مال يقدمون القروض من خلال نظام الشيل.

في اوضاع إرتفاع الاسعار العالية للذرة، مع تنكبي وتناقص الكمية الموجودة منها، قام هؤلاء التجار بمضاربات لزيادة السعر الذرة لمعدلات أعلى، كما انهم يبيعون الذرة للفلاحين باعطائهم قروضاً بمعدلات فائدة عالية.^(٧٦) وفرت هذه الاوضاع خلفية ومادة للتحريض السياسى والطبقى، ومع الإثارة والفوران التي قامت بهما الجبهة المعادية للاستعمار اجريت انتخابات اتحاد المزارعين في يناير ١٩٥٦ فاز الشيوعيون بثلاث مقاعد المجلس التنفيذي البالغة أربعة وعشرين مقعداً ونصف مقاعد اللجنة التنفيذية. بالرغم من أن فصيل الجلاية قد فاز بمعظم المقاعد الاخرى، إلا ان هذا يعتبر بمثابة هزيمة نسبية يتضح منها أن ضعفاً حقيقياً قد طرأ علي سيطرة الجلاية علي الاتحاد. داخل المؤتمر العام للاتحاد، نال الجلاية ١٨ مندوباً فقط من أصل ١٤٨، مقارنة بستة وأربعين مندوباً للنوبة ٥٩ للعرب، وخمسة للداجو واثنين للدينكا.^(٧٧)

احتفاظ مالك شايب برئاسة الاتحاد وفر ضماناً للجلابة لكن اتحاد المزارعين بعد انتخابات ١٩٥٦ لم يعد قاعدة جلابة - اتحادي صرفة فصيل الجلابة جاهد أن يعيد سيطرته علي الاتحاد، لكنهم ورغم ذلك عن تأييد مالك شايب لهم أحياناً، لم يكن بوسعهم فرض أنفسهم بالكامل مرة أخرى. في مارس ١٩٥٦ مثلاً، فرغ منصب سكرتير الاتحاد بسبب أن شاغلها فقد أهليته لتورطه في التلاعب بتذاكر القطن. السكرتير فاقد الأهلية هذا كان عضواً بالجبهة المعادية للاستعمار! والتي طالبت بأن يحل محله نائبة وفقاً لدستور اتحاد المزارعين. لكن مالك شايب تجاهل الدستور وقام بتعيين أحد التجار وواحد من كبار مزارعي القطن من دون أن يكون عضواً في اللجنة التنفيذية. رغماً عن تأييد الجلابة لأحمد مالك، فقد جاء اليوم الذي أنعقدت فيه اللجنة التنفيذية ففصلت السكرتير المعين ووضعت نائبه^(٧٨).

الصراع الايديولوجي بين الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء

من نتائج وخلصات العمل المعادي للجلابة الذي تبنته الجبهة المعادية للاستعمار إنها طورت بشكل لا مفر منه، وربما من دون قصد، نبرة إثنية في الخطاب السياسي. التجار وكبار مزارعي القطن الذين عارضتهم الجبهة سواء كانوا نوبة أو عرباً، تبقى الحقيقة رغماً عن ذلك بأن غالبية هؤلاء التجار المزارعين كانوا جلابة. علي نفس المنوال غالبية الفلاحين الذين أيدوا الجبهة المعادية للاستعمار كانوا نوبة. فالنزاع حول اسعار الذرة يمكن ترجمته كنزاع إثني (نوبي - جلابي) كما أنه نزاع طبقي خالص. حتى المنازعة حول سكرتير الاتحاد الجديد كان لها نبرة إثنية طالما ان مرشح مالك شايب كان من الجلابة ومرشح الجبهة كان من النوبة.

التداخل بين الفئات الإثنية والطبقية جعل الجبهة المعادية للاستعمار عرضة لتحديات الكتلة السوداء ذات التوجه الاتني الصريح. في عام ١٩٥٥ مثلاً، أتصلت الكتلة السوداء بمكوك زعماء النوبة بغرض تنسيق رد الفعل النوبي حيال مشكلة الذرة،^(٧٩) وأرسلت الكتلة كذلك إنتماساً لرئيس الوزراء تطالب فيه بالسيطرة علي أسعار الذرة وتوفيرها للسكان المحليين.^(٨٠) بعد وقت قصير من ذلك اندلع تمرد مسلح في جنوب السودان قامت به سريتان من قوات الاستوائية في اغسطس - سبتمبر ١٩٥٥^(٨١) هذه الاحداث في الجنوب زودت الفلاحين النوبة بفرصة أن يروا بانفسهم الاثر المحتمل لحركة نوبية شاملة ضد الشماليين علي الاخص لوجود عدد كبير من النوبة في قوات الجيش والشرطة. لم يتوان قادة الكتلة السوداء توظيف هذه الاحداث وتججيرها للتعبير، كنوبة، عن المظالم التي عانوا منها طويلاً. في هذا السياق تعاون قادة الكتلة السوداء مع

النوبة والسياسيين الجنوبيين لزيادة الوعي الإثني للنوبة. وقبل وقت قصير لمن اندلاع تمرد الجنوب، حضر سياسي جنوبي تظاهرة سياسية في كادوقلي أعلن فيها عضوان برلمانيان من النوبة تأييدهما حركة المعارضة المتنامية في الجنوب وطالبا مواطنيهم بالاشتراك مع الجنوبيين في نضالهم ضد السيطرة الشمالية.^(٨٢) كان رد الفعل الحكومي سريعاً "..حيث انذر مثيروا الفتن، من النوبة، ألا يتدخلوا في السياسة المحلية أو الظهور أو التحدث باسم النوبة"^(٨٣) لكن إزدادت النظرة المعادية للحكومة والجلابة كأنهما بمثابة وجهين لعملة واحدة كما يدل على ذلك التعبير الشعبي "حكومة الجلابة" وسريعاً ما انفجر الشعور المعادي للجلابة في جبال النوبة.

بالرغم من الموقف في جبال النوبة لم يفلت من اليد كما حدث في الجنوب إلا أن غضب واحباط النوبة ظلّا يتعاضمان. انتشرت شائعات في كادوقلي والدلنج وتقلي مفادها أن النوبة سوف ينتفضون ويقتلون الجلابة. في العباسية تقلي وجدت منشورات تحث وتحرض "شعب الجبال" وتؤكد على تأييد الانفصال الجنوبي "و"الزحف قدماً معهم".^(٨٤) بعض القادة التقليديين مثل المك رحال بكادوقلي وناظر نيمانق كوندا كريبوس، عرضاً الحماية للجلابة لكن كان واضحاً أن قادة النوبة التقليديين ما كان بإمكانهم السيطرة على أتباعهم ولا يمكن المحافظة على الأمن إلا بإرسال الحكومة لوحدات إضافية من الجيش والشرطة إلى الاقليم.

هذا الوضع وضع الجبهة المعادية للاستعمار في موقف صعب، لأنها رغم استخدامها لتقلها السياسي لتفادي انفجار نزاع إثني إلا أنها ما كانت تريد أن يفسر موقفها وكأنها عقدت صفقة تسوية مع الجلابة. فهذا سيضعف موقفها اما منافسها الايديولوجي الممثل في الكتلة السوداء، التي ما فتئت تعمل على التحريض والتأجيج الإثني. ازاء هذه الضغوط لمتزايدة، انسأقت الجبهة المعادية للاستعمار في التيار المعادي للجلابة، وبالرغم من ان ذلك ربما قد ساندتها المحافظة على نفوذها على المدى القصير إلا انه ربما اسهم في افول نجمها فعلاً امام الحركة الاثنية-القومية النوبية المتنامية على المدى الطويل.

المحصلة النهائية لآثار المعارضة لحكومة الاتحاديين والجلابة أدت لتشدد مواقف اتحاد مزارعي جبال النوبة. ثلاثة عوامل رئيسية كانت لها علاقة بهذه العملية. فصيل الجلابة وقوامه من التجار وكبار الزراع وأثرياء الفلاحين قد أضعفته الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء عند تنافسهما للتأثير على التوجه الأيدولوجي لحركة المزارعين في منتصف الخمسينات. مضاربة الجلابة في الذرة وأحداث الجنوب جعلت من ظهور حركة قوامها القاعدي من النوبة احتمالاً واضح المعالم. لكن، حتى ذلك الوقت، ظل ميزان القوى داخل المزارعين قائماً بين فصيل الجلابة وأثرياء الفلاحين وفصيل الجبهة المعادية للاستعمار وصغار الفلاحين.

أهمية دور الكتلة السوداء تكمن في أنها وقفت أمام فرضية السياسات الطبقيّة للجبهة المعادية للاستعمار وشكلت بديلاً أيدولوجياً تقوم على منظور قومي - إثني. كما سوف نرى، بالرغم من اجتهادات الجبهة في تلطيف الطبيعة الإثنية للشعور المعادي للجلابة، إلا أن النزاع الرئيسي تحول تدريجياً من نزاع قائم على أساس المصالح الطبقيّة لفقراء وصغار الفلاحين إلى نزاع متجذر في العداء النوبي للجلابة والسودانيين الشماليين بوجه عام.

مصادر وملاحظات:

- 1- File Kn. P. 2., M. 1. Kadugli Archives from the General Manager of NMCI to Inspector of Agriculture in Rashad, Dilling and Talodi, 3/2/1953.
- 2- Ibid
- 3- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 30/1/1953.
- 4- File Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from the General Manager of NMCI to Inspectors of Agriculture in Rashad, Dilling and Talodi 3/2/1953.
- 5- Ibid
- 6- Ibid
- 7- Ibid
- 8- File kn. P. 2. M. 1., kadugli Archives, Statement of representatives of the Nuba Mounntains Cotton Cultivators, /6/6/1953.
- 9- File Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from the General Manager of NMCI to Inspectors of Agriculture in Rashad, Dilling and Talodi 17/6/1953..
- 10- File Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from the General Manager of NMCI to Inspectors of Agriculture in Rashad, Dilling of the Cultivators. 7/17/1953.
- 11- Ibid
- 12- Ibid
- 13- Ibid
- 14- Ibid
- 15- File kn. P. 2. 1. kadugli Archives from Governor of Kordofan to NMFU Secretary.1/3/1953.

١٦- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة السنوي للجنة التنفيذية للاتحاد إلي مؤتمر الاتحاد كادوقلي ١٩٥٣/٥/٦.

17-file JDD/ 36/B.1., Dilling Archivesa District Commissioner Report, 4/3/1954.

١٨- مقابلة كمثال مع الشيخ علي البولاد كادوقلي ١٩٨٢/٥/٢٩

١٩- مثل اتحاد مزارعي جبال النوبة كافة المجموعات الإثنية غطت كل أرجاء الإقليم واللجان الفرعية ولجان المناطق للاتحاد ويقدر عددها بمائتين وستين لجنة غطت كل أرجاء الإقليم وبلغ مجموع العضوية في الاتحاد ٢٠,٠٠٠ انظر أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة التقرير السنوي للجنة التنفيذية للاتحاد المقدم إلي مؤتمر الاتحاد كادوقلي ١٩٥٣/٥/٦ وكذلك Lacquer W.Z. op. cit. pp. 68-69.

٢٠- مقابلات علي سبيل المثال مع الفاتح النور الابيض ١٩٨٢/٤/١٩ والعمدة محمد إبراهيم ١٩٨٢/٥/١٥.

- 21- Sudan Government Kordofan Province Annuual Rerports. 1953-1954.
 22- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner Report
 Dilling 4/8/1953.
 23- Ibid
 24- file kn. P. M. 2, Dilling Archives 17/2/1953.
 25- file kn. P. 2.M.1. 2., Dilling Archives a District Commissioner Report,
 Dilling . 4/8/1953.

٢٦- مقابلة مع حمد كودي، كادوقلي ١٢/٦/١٩٨٤.

- 27- Salih, k. o.op. cit. p. 381.
 28- Sen, S. And Abbas, M., the General Election in the Sudan, parliamentary
 AffAIRS, Vol. 1953/54, p. and Salih. K. o. op. cit. p. 381.

٢٩- لتجد وصفاً لهذه الإجراءات انظر:

Salih. K. o. op. cit. pp. 381.-382 and also sen. S. and Abbas. M., OP.
 cit. p. 312.

للدليل علي الضغوط التي مارسها الزعماء والقادة المحليين علي اتباعهم
 للتصويت لمرشحين معينين،

File kn,p.36/B/ 2., Dilling Archives from District Commissioner to
 Governor of Kordofan, 6/10/1953.

File kn. P. 36/ B. 12., RASHAD Archives, from District
 Commissioner to Governor of Kordofan, 30/10/1953.

٣٠- مقابلة مع قمر حسين، تلودي ٢٠/٥/١٩٨٢.

٣١- بين أبرز قادة الحزب الاشتراكي الجمهوري الذين خاضوا الانتخابات امين عباس
 عيسي، ناظر اجابق وكوالب، ونواي محمد- مك ، وطيب آدم جيلي - عمدة.
 أنظر التقارير السنوية لمديرية كردفان، ١٩٥٣-١٩٥٤.

- 32- file kn. P./ 36/ B. 1., kadugli Archives, a report by the District
 Commissioner, 31/10/1953.

33- Ibid

٣٤- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من سكرتير الاتحاد لمدير عام صناعة قطن
 جبال النوبة، ١٢/١/١٩٥٣.

٣٥- ملف 1.A. 1. Kn.p./1. أرشيف رشاد تقرير عن انتخابات بواسطة ضابط دائرة
 تقلي شمال، ١٥/١٢/١٩٥٣.

36-Ibid

37- Governor General Annual reports, 1953/54.

٣٨- كردفان الاسبوعية رقم ١٩٥٣/٣٦١ ورقم ٣٦٧، ١٩٥٤/١/٢٢.

٣٩- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من رئيس الاتحاد إلي مدير عام صناعة قطن جبال النوبة، كادوقلي ١٩٥٤/٢/١٦.

40- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI ,18/2/1954.

41- Ibid

٤٢- أرشيف اتحاد مزارعي النوبة من اتحاد المزارعين إلي رئيس الوزراء ١٩٥٤/٢/١٦.

43- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 22/3/1954.

٤٤- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة تقرير وفد الاتحاد للجنة التنفيذية للاتحاد ١٩٥٤/٣/٢٠.

45- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 7/4/1954.

46- Ibid

48- Governor General, Annual Reports, 1953-1954.

48- Ibid

٤٩- مقابلات مع الفاتح النور، محرر "كردفان: الأسبوعية الأبي ١٩٨٢/٤/٢٢ واحمد مالك شايب، الخرطوم ١٩٨٣/٣/١٦.

٥٠- كردفان الاسبوعية رقم ٣٧٩، ١٩٥٤/٤/١٦.

٥١- ملف رقم 1. M. /2. P. kn. أرشيف كادوقلي ، بيان من اللجنة التنفيذية للاتحاد لمؤتمر اتحاد المزارعين ١٩٥٤/٤/١٥.

52- Ibid

53- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 16/5/1954.

٥٤- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من رئيس الاتحاد إلي رئيس الوزراء، ١٩٥٤/٦/٢٠.

٥٥- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة نص الاتفاقية بين الحكومة واتحاد المزارعين، ١٩٥٤/٦/١٨.

- 56- Ibid
- 57- Ibid
- 58- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner to Governor of Kordofan, 11/9/1954.
- 59- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner Governor of Kordofan, 6/11/1954.
- 60- Abass. P. Geowth of Black Consciousness in Northern Sudan, Arica Today, vol. 20 no. 3. Summer 1973, p. 32.
- 61- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner to Governor of Kordofan, 2/5/1953.
- 62- Ibid
- 63- Ibid
- 64- Ibid
- 65- Ibid
- 66- File kn.p./2. M. 1. Kadugli Archives, District Commissioner's Report of the NMFU Annual Conference, 16/5/1954.
- ٦٧- مقابلة مع شيخ محمد الشريف، ١٩٨٢/١٢/٣.
- ٦٨- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، تقرير من اللجنة التنفيذية للاتحاد، كادوقلي، بلا تاريخ.
- ٦٩- مقابلة مع أحمد مالك شايب، الخرطوم، ١٩٨٢/٣/٣.
- ٧٠- مقابلة مع شيخ محمد الشريف، كادوقلي، ١٩٨٢/١٢/٣.
- ٧١- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٤٢، ١٩٥٥/٧/٢٩.
- ٧٢- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٤٦، ١٩٥٥/٩/٢.
- 73- Ibid.
- 74- File JDK./36. B. I. Kadugli Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 11/5/1955.
- 75- File kn.p./36. B. I. Kadugli Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 2/6/1955.
- ٧٦- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٥٤، ١٩٥٥/١٠/٢٨.
- ٧٧- ملف رقم 2. M. 1. kn. P. , أرشيف الدلنج، من المأمور الإداري إلى حاكم كردفان، ١٩٥٦/٤/٤.
- 78- File kn. p./36. B. I. Kadugli Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 24/8/1955.
- ٨٠- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٤٢، ١٩٥٥/٧/٢٩.
- ٨١- ملف رقم 2. M. 1. kn. P. , أرشيف الدلنج، من المأمور الإداري إلى حاكم كردفان، ١٩٥٥/٨/٢٩.
- ٨٢- ملف رقم 12. M. 2. kn. P. , أرشيف الدلنج، من حاكم كردفان إلى المأمور الإداري، ١٩٥٥/١٠/١.
- 83- Ibid.
- ٨٤- ملف رقم 12. M. 2. kn. P. , أرشيف الدلنج، من المأمور الإداري إلى حاكم كردفان، ١٩٥٥/١٠/٣.

الفصل الثامن

ظهور الإثنية - القومية النوبية ١٩٥٧-١٩٦٦:

جدل الطبقة- الإثنية

"ألسنا بشر؟ ألا ندفع الضرائب؟ أليس لدينا أي حقوق في هذا البلد؟ كل شيء في الخرطوم. كل ميزانية البلد تصرف في الخرطوم.. وأنت ماذا تفعل في الخرطوم؟ ما فائدة أن يكون لدينا واحد منا في الحكومة عندما لا يفعل أي شيء؟.."

الطبيب صالح، "موسم الهجرة إلى الشمال" -

هينمان، لندن، 1981 p. 118

مقدمة:

استمرت فترة ١٩٥٧-١٩٥٩ بالراديكالية المتنامية لاتحاد مزارعي جبال النوبة، عزز هذا المنهج الراديكالي، وقاد بصرة غير مباشرة، إلى إيقاظ الحس الإثني-القومي عند النوبة. في الأصل، هدفت عملية خلق حركة راديكالية للفلاحين، التي أثير فيها الشيوعيون من خلال الجبهة المعادية للاستعمار، إلى تحدي السلطة المحلية للقادة التقليديين، التجار الجلابية وموظفي الدولة. على أي، المنهج السياسي الطبقي للجبهة المعادية للاستعمار سرعان ما تم اكتساحه جانباً بواسطة النعرة الإثنية - القومية النوبية التي قادتها النخبة المثقفة مستمدة التأييد من فلاحي النوبة. هذا، الفصل يتفق أثر التحول من حركة طبقية أصلاً إلى حركة قومية أو إثنية. في بداية الفصل، أولى اهتمام خاص لتنظيمات البرجوازية الصغيرة كالاتحاد العام لجبال النوبة، نادي شباب النوبة وأبناء النوبة. عند توثيق نشاطات هذه التنظيمات سوف نرى كيف كان لانحياز فلاحي النوبة مع البرجوازية الصغيرة تداعيات ودلالات هامة ليس فقط على مصالح الطبقات الحاكمة المحلية لكن على الجبهة المعادية للاستعمار. أن كل من اتحاد مزارعي جبال النوبة والجبهة المعادية للاستعمار قد أضعفا سياسياً بسبب فشلهم في التعبير عن الطموحات القومية للفلاحين النوبة. هذا الفشل، ضمن عوامل أخرى، مهد الطريق لسيطرة القوميين السياسية على اتحاد جبال النوبة في الستينات. لذا، فالغرض الأساسي لهذا الفصل هو توضيح كيف أن التحالفات المتغيرة بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ترتب عليها توجهات إثنية - قومية طغت على سياسات النهج الطبقي لكل من اتحاد المزارعين والجبهة المعادية للاستعمار.

١.٨ مؤتمر العباسية (١٩٥٧) والمنهجية الراديكالية لاتحاد مزارعي جبال النوبة

كان الدور الشيوعي في عملية التحول الراديكالي للفلاحين في غاية الأهمية وعلى الأخص في اجتهدهم لتحدي هياكل السلطة المحلية/الإقليمية التي سيطر عليها التحالف بين الجلاية وموظفي الدولة. وفي محاولة لتحويل اتحاد المزارعين إلى تنظيم فلاحين راديكالي، كانت الجبهة المعادية للاستعمار معنية بترسيخ وتوسيع قاعدة التأييد لها وسط فقراء الفلاحين، وأيضاً لإضعاف إمكانية ظهور بديل لها في مضمار العمل العام التنظيم السياسي للنوبة. عملية التحويل الراديكالي للفلاحين تم تطويرها وفقاً لموجهات ومضامين اجتماعية-اقتصادية كان فصيل الجبهة المعادية للاستعمار يركز فيها على قضايا المصالح التي تهم فقراء الفلاحين. لكن لعدم تمكنها من السيطرة الكاملة على الاتحاد، لم يكن بوسع الجبهة أن تمارس ضغوطاً على الحكومة للاستجابة لمطالبها.

في سبيل مجاهداتها من أجل سياسة راديكالية للاتحاد، عمد فصيل الجبهة إلى توسيع الانشقاق بينه وبين فصيل الجلاية - مالك شايب. هذا التطور حرك عملية أصبح بمقتضاها فصيل الجلاية - مالك يقترب تدريجياً من موقف موظفي الحكومة، إضافة لذلك، هذا الانشقاق بين الفصيلين داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة أدى إلى تحول جوهري في طبيعة النزاع السياسي في الإقليم، نزاع أصبح ينظر إليه كصراع بين النوبة من جانب والجلاية وموظفي الدولة من الجانب الآخر.

بعام ١٩٥٦، ازداد شعور فصيل الجبهة المعادية للاستعمار بالإحباط لفشل فصيل مالك - الجلاية في تأييدهم من أجل وضع سياسات راديكالية للاتحاد. رفض الحكومة لمطالبين تقدم بها الفصيل الراديكالي في ١٩٥٦، جعله يشعر بأن قيادة الجلاية بالاتحاد لم تضغط بالقوة اللازمة على هذه المسألة. أحد هذه المطالب تعلق بالسماح بقسط ثالث يدفع للمزارعين لمقابلة احتياجاتهم للسيولة خلال فترة التحضير للموسم الزراعي الجديد. طُلب من الحكومة أن تقدم التمويل الأولي لهذا القسط الثالث والذي سيرد لاحقاً بواسطة مؤسسة صناعة قطن جبال النوبة، وهذا الإجراء كانى قصد من ورائه مساعدة الفلاحين في تجنب نظام الشيل. كحل على المدى البعيد، اقترح الاتحاد أيضاً إنشاء مشروع ائتماني عريض يمول جزء منه من سحبيات من صندوق الاحتياط وجزء بواسطة الحكومة. في ديسمبر ١٩٥٦، رفضت الحكومة هذه المطالب رفضاً مطلقاً^(١). والتبرير هو أن اتخاذ ترتيبات لقسط ثالث، من شأنه، أن يؤدي إلى مزيد من التعقيدات في إجراءات الصرف المالي، ويزيد من الضغوط على الآلية المالية والحسابية لصناعة قطن جبال النوبة. إضافة لذلك لم تكن الحكومة بوضع يسمح لها بتوفير تمويل أولي للقسط الثالث للمزارعين، أو لمشروع الائتمان الريفي.

وهكذا تباعا، المطالب التي تقدم بها الاتحاد إلى صناعة قطن جبال النوبة، بضغط من الجبهة المعادية للاستعمار، تم رفضها أيضاً. وتأكيداً على انحيازها لفلاحين، نادت الجبهة، في مناسبات عديدة بحق المنتجين المباشرين في المشاركة في قرارات الإدارة. أيضاً، كان هنالك مطلب خاص بأن يتولى الاتحاد توزيع بذور القطن^(٢). الهدف النهائي هو جعل صناعة قطن جبال النوبة خاضعة أكثر للمحاسبة أمام الفلاحين، لكن تدخل الاتحاد في توزيع البذور على الفلاحين هدد بإضعاف موقف كل من المسؤولين والقادة المحليين.

فيما يتعلق بالقادة المحليين فإن ذلك يضعف تأثيرهم على الفلاحين لأن دورهم كموزعي بذور كان بمثابة أداة مهمة من أدوات السلطة برفض مطالب الاتحاد في هذه المسألة عام ١٩٥٦م، أكدت إدارة صناعة قطن جبال النوبة أن توزيع بذور القطن هو من مسؤولية المفتشين الزراعيين ومساعدتهم من الزعماء، وأنذر قادة الاتحاد بعدم التدخل في شؤون الإدارة^(٣).

بعد هذا الرفض من الإدارة بوقت وجيز، حولت الجبهة اهتماماتها إلى مسألة تمثيل الفلاحين في الحكومة المحلية، حيث لم يسمح للاتحاد، الممثل الوحيد للمزارعين الذين يزرعون تحت وطأة الضرائب، بممارسة أي دور مباشر في إدارة الشؤون المحلية^(٤). تحت ضغط الجبهة المعادية للاستعمار طالب الاتحاد بأن يكون له درجة محددة من التمثيل في المجالس الريفية كأعضاء معينين. رفض هذا الطلب أيضاً وأخطر قادة الاتحاد بأن المزارعين لهم الحق كأفراد في ترشيح أنفسهم في انتخابات المجالس الريفية، وأن المقاعد للأعضاء المعيّنين مباشرة بواسطة الحكومة مقصورة على "الخبراء الفنيين"^(٥).

أهمية هذه التطورات كانت ذات شقين. أولاً، فهي قد مكنت الجبهة المعادية للاستعمار من تعرية ما يمكن فهمه كسياسات الدولة المعادية للفلاحين. ثانياً، تعمقت نزاعات الفصائل داخل الاتحاد، وبدأ كان البيروقراطية الحكومية التي يهيمن عليها الشماليون تبحث عن شكل من أشكال المواءمة مع فصيل الجلاية المحافظ لمعارضة الجبهة المعادية للاستعمار.

٢٠١٨ ما بعد مؤتمر العباسية

المؤتمر السنوي لاتحاد مزارعي جبال النوبة في العباسية عام ١٩٥٧ كشف عن تأكيد صريح للسياسات الراديكالية لفصيل الجبهة المعادية للاستعمار مقابل فصيل الجلاية-مالك المحافظ. انعكس هذا في المواضيع الرئيسية المطروحة للنقاش داخل

المؤتمر. على الأخص، نسبت معاناة الفلاحين لفشل الحكومة في إقامة نظام انتماء زراعي ليحل محل نظام الشيل. تبنت الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات بقصد الحد من نظام الشيل، لكنها فشلت بسبب عدم جدية الزعماء المحليين في الإبلاغ عن نشاطات التجار المحليين^(٦)، وأيضاً بسبب غياب أي نظام بديل فاعل للانتماء. بدلاً من نظام الشيل، وجهت انتقادات لقيادة اتحاد المزارعين التي يسيطر عليها الجلاية وذلك بسبب عدم ممارسة الضغط على مسألة نظام انتماء زراعي. قادة الاتحاد ردوا على بعض المقترحات التي نوقشت بعد سلسلة من الاتصالات بموظفي الحكومة. وهذه تراوحت ما بين إنشاء "بنك التسليف الزراعي" وإعطاء الصلاحية للمجالس المحلية في تقديم قروض بنسبة فائدة منخفضة^(٧). لكن كان هنالك انتقاد جاد من قبل صغار الفلاحين حيال عدم إحراز أي تقدم في المناقشات.

موضوع آخر يتعلق بالخدمات غير الكافية التي توفرها صناعة قطن جبال النوبة والحاجة للحد من سلطة الدولة وبيروقراطية صناعة القطن لجعلها أكثر محاسبة أمام الفلاحين. ذكر العديد من وفود الفلاحين بأنه يتعين عليهم أن يدفعوا أكثر وأكثر في شكل ضرائب بينما تتردى الخدمات الزراعية. اتهمت إدارة صناعة القطن بالإهمال وعدم الكفاءة في إجراءات تعقيم بذور القطن وتوفير قدر كاف من المبيدات الحشرية للمزارعين. تناول النقاش موضوع الترهل الوظيفي في صناعة القطن، وأن على اللجنة التنفيذية للاتحاد التدخل في المخصصات المالية الحكومية لصناعة القطن للتأكد بأن هنالك صرف أكبر على الإنتاج. أجاز المؤتمر قراراً يدعو إلى مشاركة اتحاد مزارعي جبال النوبة في إدارة صناعة القطن^(٨). لكن، ولمغزى خاص، أبدى الجلاية والقادة التقليديون عدم ارتياحهم لهذا الخط الانتقادي الحاد تجاه إدارة صناعة القطن. هكذا، حتى في القرارات التي حظيت باتفاق عريض، تباينت أهواء واهتمامات الفصائل حسب نظرتها لجوانب معينة من المواضيع المطروحة للنقاش. في نظر العديد من الوفود أن الجلاية، مثلاً، كانوا أقل اهتماماً بمسألة بنك التسليف الزراعي المقترح، وكانوا أكثر حرصاً على الموافقة على قرار المؤتمر لإدخال الميكنة الزراعية في المنطقة^(٩).

بالإضافة لهذه الاختلافات في درجة الاهتمام، كان هنالك عدد من المواضيع أثارتها الجبهة المعادية للاستعمار إلا أن المؤتمر هزمها. فشلت الجبهة في الحصول على تأييد أعداد كافية من اللجان المحلية والفرعية قبل انعقاد مؤتمر العباسية. بدا أن هنالك تراجعاً متنامياً لحماس العديد من اللجان المحلية حيال السجل الهزيل لانجازات اتحاد المزارعين، وبعض اللجان المحلية قد تبددت أوهامها، حيال كل الفصيلين داخل اللجنة التنفيذية للاتحاد^(١٠). مهما يكن التفسير الدقيق لهذا الضعف النسبي للجبهة، فإن

الجلابة والقادة التقليديين قد تكاتفوا لهزيمة عدد من المقترحات التي تقدمت بها الجبهة. هذه تشمل المقترحات بأن يختار الاتحاد مرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية حتى يصبح للمزارعين أعضاء برلمانيين لموازرة مصالحهم، وكذلك الاقتراح القاضي بالآلا يدلي المزارعون بأصواتهم لصالح أي مرشحين برلمانيين ما لم يتعهدوا بالدفاع عن مصالح المزارعين. كما هزم اقتراح آخر للجبهة يقضي بأن تسمح الحكومة للشركات الخاصة بشراء القطن من أجل كسر احتكار الحكومة نظام التسويق وبالتالي تحقيق أسعار أفضل للفلاحين^(١١).

لم تقبل مطالب الجبهة هذه نسبة للضغوط المكثفة التي مارسها كل من القادة التقليديين والجلابة على وفود المؤتمر، وقد احتج بأن المطالب كانت "ملونة سياسياً"^(١٢)، وليس ذلك من شأن الاتحاد. حتى المطلب الداعي بإنهاء الاحتكار الحكومي لتسويق القطن، وهو مطلب قديم للجلابة، قد عورض بحجة أن ذلك سيشق الاتحاد ويفقده تعاطف الأحزاب السياسية القومية^(١٣). مساندة القادة التقليديين لهذه الحجج مكنت فصيل مالك-الجلابة من التغلب على الجبهة المعادية للاستعمار، وفي الانتخابات الخاصة باللجنة التنفيذية ظل توازن القوى بين الفصيلين كما هو. لذا، رغم ازدياد تطرف الجبهة، ظلت قيادة الاتحاد منقسمة وكان على الجبهة أن تشارك في السلطة مع فصيل الجلابة.

ما بعد مؤتمر العباسية:

إمكانية استيلاء الشيوعيين على الاتحاد، على أي حال، ظلت تسبب انزعاجاً وقلقاً للحكومة وإدارة صناعة أقطان جبال النوبة. قدمت بعض التنازلات، إلا أن مسؤولو الإدارات الحكومية قد احسوا، أنه وبالرغم من أن تقديم التنازلات كان مهماً، أن نتيجة مؤتمر العباسية قد أوضحت أنه بالإمكان احتواء الجبهة المعادية للاستعمار. في اجتماع لمديري الإدارة في فبراير ١٩٥٧ لتقرير رد فعلهم تجاه المؤتمر، لاحظ مأمور إدارة تقلي بأن "العنصر الشيوعي" في داخل اتحاد المزارعين لم يكن قوياً كما كان يعتقد، وأشار إلى هزيمة الاقتراحات التي قدمتها الجبهة^(١٤). وافقه مأمور الإدارة و الآخرون على ذلك، رغماً عما بين من أهمية تأمين قيادة مالك شايب عن طريق الاستجابة لبعض مطالب الاتحاد^(١٥) لكن هذه الخلاصة المتفائلة لم يشترك فيها المدير العام لصناعة القطن الذي كتب رداً على تقرير مأموري الإدارة قائلاً بأن "الميول الشيوعية لقيادي اللجنة التنفيذية لا تحتاج لمزيد من الإسهاب"^(١٦). ادعى بأن، أمثال هؤلاء القياديين، قد بيتوا النية على جر المزارعين في اضطرابات وغيرها من أشكال "الفوضى":

"في منطقة متخلفة مثل جبال النوبة، يمكن تضليل الناس بسهولة، لكونهم بدائيين وجهلة بدرجة لا يستطيعون معها إدراك العواقب التي ستترتب على عمل يفرض عليهم فرضاً"^(١٧).

على أي، كان موقف إدارة صناعة أقطان جبال النوبة، مثله في ذلك مثل موقف مأموري الإدارة، هو المحافظة على "علاقات أخوية" مع قادة المزارعين "المعتدلين" وجعلهم يحسون بأن وجهات نظرهم يمكن أخذها بعين الاعتبار، لأنه ليس هناك من ضرر "في التعبير عن آرائهم حيال الأمور العادية"^(١٨). لذا، بالرغم من أن مطلب الاتحاد الداعي للمشاركة في الإدارة قد رفض^(١٩)، إلا أنه وردت إشارات تقيد بأن اتحاداً معتدلاً يمكن التشاور معه. التنازلات الأخرى شملت إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية لصناعة القطن الذي أعلن في مارس ١٩٥٧م^(٢٠). وهو عبارة عن مساهمة حددت بنصف في المائة من العائد الصافي لمحصول القطن قدر لها أن تكون المصدر الأساسي لدخل الصندوق، والتي ستستعمل في المشاريع الاجتماعية والثقافية والمرافق الترفيهية لمصلحة مزارعي جبال النوبة^(٢١). على، أشياء مثل مراكز ثقافية، خدمات إخبارية، معسكرات دراسية، ميادين لعب، ألعاب، معدات رياضية وكشفية^(٢٢). كانت هذه الأشياء، إذا لم نقل إلا أقل القليل، أبعد ما تكون عن أهم احتياجات المزارعين الذين كانوا يعانون نقصاً في مياه الشرب، والإرشاد الزراعي والائتمان الزراعي. لذا، بالرغم من أن هذا الصندوق، على المدى القصير، قد يحول الاهتمام بعيداً عن مسائل أسعار القطن والائتمان الزراعي (كما فعل تطور مشابه في مشروع الجزيرة بأواسط السودان)، إلا أنه فعل القليل لتخفيف حدة المشاكل الجوهرية التي تواجه صغار وفقراء الفلاحين في الإقليم.

كرد فعل (يعود جزئياً) لإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية والذي تقرر إدارته بواسطة مجلس أمناء يكاد يتكون بأكمله من موظفين حكوميين تحت رئاسة المدير العام لصناعة القطن، بدأ اتحاد المزارعين حملته لمحو الأمية في أبريل ١٩٥٧. من بين كل الأنشطة الاجتماعية والثقافية، ربما كانت الحاجة الكبرى في الإقليم هي حملة لمحو الأمية، وفي أبريل، وبناءً على طلب اتحاد المزارعين، أرسل الاتحاد العام للطلاب مجموعة من طلاب جامعة الخرطوم للمساهمة في محاربة الأمية وسط فلاحى النوبة^(٢٣). الجبهة المعادية للاستعمار أخذت المبادرة وطالبت بمساعدة حكومية للحملة، لكن، نسبةً للدور المحوري للجبهة، نظرت الحكومة إلى الموضوع برمته نظرة مريبة. مثل هذه الحملة قد تزيد من تأثير الشيوعيين داخل الاتحاد، وقد تؤدي إلى ظهور ميول

راديكالية بين المزارعين. لم تحرم الحملة من المساعدة الحكومية فحسب، بل صدرت تعليمات للمسؤولين المحليين حيال "وأدها في مهدها". والعمل على التأكيد "بألا يسمح لأي شخص بالاشتراك في حملة محو الأمية هذه"^(٢٤). رغم الدليل على أن الدور الشيوعي (الجبهة المعادية للاستعمار) في الحملة، بعض موظفي الحكومة رأوا أنه ليس من الحكمة أن تمتنع الحكومة عن المساهمة^(٢٥) على أي، سارت الحملة قديماً بدون مساعدة حكومية، ووفقاً لتقارير رسمية، نال مئات المزارعين المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة^(٢٦). رفض الحكومة تقديم مساعدات انعكس بشكل سيء على صورتها، خاصة بين النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة المحلية التي رأت فيها مؤشراً آخرًا لسياسة حكومة الجلابة، "التي جوهرها عدم تعليم أبناء شعبنا أو مدنا بالخدمات"^(٢٧).

كان هنالك شعوراً بالاستياء وسط النوبة نسبة لأن الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال كحكومة الوطني الاتحادي (٥٤-١٩٥٦)، وانتلاف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي (٥٦-١٩٥٨)، قد درجت باستمرار في إتباع سياسات شبيهة بسياسات الاستعمار البريطاني في إقليم النوبة. نُظر إلى هذه الحكومات التي يسيطر عليها تماماً سياسيون من الشمال وأواسط السودان النيلية وكأنها معنية أكثر حيال "المحافظة على الاستقرار وتصفية العناصر الهدامة في منظمات المزارعين من اهتمامها بتوفير الخدمات الضرورية"^(٢٨). محصلة أثر هذه التطورات هيأت المسرح لتحالف الفلاحين النوبة مع النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة، وهو تحالف يقوم بالأحرى على ميول إثنية أكثر من كونها طبقية، وبالتالي فهو تحالف يهدد الجبهة المعادية للاستعمار مثلما يهدد الجلابة.

٢.٨ ظهور النزعة القومية النوبية وانتخابات ١٩٥٨

بالرغم من أن الجبهة المعادية للاستعمار قد أسهمت في نمو الشعور المعادي للجلابة وسط النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة النوبية، لم يكن باستطاعتها توفير قيادة ناجزة لحركة معادية للجلابة. المشكلة الرئيسية تمثلت في العلاقة التي لم تحسم بعد بين الطبقة والإثنية في إستراتيجية الجبهة، وهي علاقة تؤثر ناشئ من التصاق الجبهة بسياسات طبقية في ظرف بدأ فيه العامل القومي-الإثني يظهر كعامل مهم للاستقطاب السياسي. هذا أدى إلى تضاربات بعينها طالما بقي موقف الجبهة المعادية للاستعمار معنياً بالقضية النوبية. بالرغم من موقفها المعادي للجلابة، فقد انضمت الجبهة في ١٩٥٧ إلى تحالف عريض مع الحزب الوطني الاتحادي، الحزب الشيوعي واتحادات العمال والمزارعين لمعارضة حكومة الأمة-الشعب الديمقراطي وسياساتها الموالية

لأمريكا^(٢٩). بينما كان تحالف الجبهة مع الوطني الاتحادي في أوائل الخمسينات قد أملتته الضرورة في سبيل محاربة الاستعمار البريطاني، إلا أن تحالفها مع الوطني الاتحادي في فترة ما بعد الاستقلال يبدو من الصعب الدفاع عنه. العديد من أفراد النخبة المثقفة النوبية يعتقدون بأن المحصلة النهائية لتحالف الجبهة-الاتحادي ستكون استدامة هيمنة الجلالة على النوبة^(٣٠).

لا يقصد بهذه الدلالة أن القادة المحليين للجبهة المعادية للاستعمار في جبال النوبة لم يكونوا مدركين للورطة الناجمة عن الالتصاق الشيوعي بمفهوم طبقي تقليدي، أو للدعاء بأن هذه الورطة لم تترك أثراً على التحالفات داخل الجبهة نفسها والتي ما هي إلا منظمة متعددة الإثنيات. بعض الأعضاء النوبة في الجبهة ازداد إدراكهم للقوة السياسية للعامل الإثني، مع أنه لا ينبغي تضخيم هذا الجانب لأنه لم يأخذ شكلاً واضحاً، وقطعاً لم يؤد إلى تصدع بين النوبة وغير النوبة في الجبهة المعادية للاستعمار، لكن كان من شأنه أن يسبب تغييراً في نظرة دوائر الجبهة تجاه منظمات البرجوازية الصغيرة النوبية.

تبعاً لذلك، ومع تشكيل منظمات موالية للنوبة في أواخر الخمسينات، عكس موقف الجبهة التغير الفكري الذي طرأ على قادتها. خلافاً للموقف المعادي الذي تبناه حيال الكتلة السوداء في أوائل الخمسينات، أخذت الجبهة موقفاً أكثر تسامحاً وانفتاحاً تجاه المنظمات النوبية في أواخر الخمسينات، بل مضت أبعد من ذلك وشاركت في هذه المنظمات بقصد التأثير عليها.

في مارس ١٩٥٧ شارك عدد من أعضاء الجبهة مجموعة موظفين من الخرطوم وشكلوا منظمة للعمل على إصلاح حالة التخلف وسط النوبة^(٣١). قام أكثر من مائة عضو مؤسس بالاتحاد العام لجبال النوبة بعقد اجتماع في ١٩٥٧ ناقشت فيه "مواضيع مختلفة. تهدف إلى التقدم العام للنوبة ومساواتهم بالسودانيين"^(٣٢). أطلق الاتحاد العام لجبال النوبة منشأته معنياً بالمظالم المتعلقة بشعب النوبة ككل، والحماس الدافق حيال "قضية النوبة" والشعور العارم بالهوية النوبية وجداً منفذاً لهما في مداورات المؤتمر الأول للاتحاد. هذا الإحساس القوي بالهوية النوبية كان انعكاسه الأول قد ظهر في مشروع دستور يقضي بعدم أهلية العرب وغيرهم من الإثنيات غير النوبية من الانضمام للاتحاد العام لجبال النوبة.

مستغلة نفوذها لتعديل هذه الخطوات الرامية لإنشاء منظمة نوبية صرفة، أصرت الجبهة المعادية للاستعمار على إدخال العرب من أجل تكاتف الجهود لكل المجموعات الإثنية لاستئصال التخلف في الإقليم. حسمت الجبهة الجدل وتبعاً لذلك، تم تعديل الدستور المقترح ليسمح للعرب بالانضمام للاتحاد العام لجبال النوبة^(٣٣). وأجريت الانتخابات وشكل اثنان من العرب وثمانية من النوبة اللجنة التنفيذية للاتحاد.

في عام ١٩٥٧ أيضاً، شكلت مجموعة مشابهة بالدلنج، تتكون من النوبة فقط، باسم نادي شباب النوبة، بقصد القيام بأنشطة ثقافية وسياسية^(٣٤). تعبيراً عن المصالح القومية العريضة لشعب النوبة، أكد كل من الاتحاد العام ونادي شباب النوبة التزامهما بالنضال من أجل تحقيق مساواة النوبة مع بقية السودانيين. كان هنالك تركيز قوي على التمييز السياسي والاقتصادي ضد النوبة، سواء أن كانوا عمالاً أو خدم منازل في المنطقة النيلية في السودان أم كانوا فلاحين في جبال النوبة. اعتبر القضاء على الوضعية الدونية للنوبة مدخلاً جوهرياً لجعل النوبة مساوين لبقية السودانيين^(٣٥). لكن، بالرغم من الشعور القوي بالسخط حيال الوضعية الدونية للنوبة، إلا أنه لم يكن هنالك تفسيراً واضحاً للأسباب الأساسية وراء الدونية النوبية، أو وضع برنامج متماسك يوضح كيفية التعامل مع التمييز ضد النوبة. في هذه المرحلة كانت أكثر أنشطة الاتحاد العام لجبال النوبة ونادي شباب النوبة تصب في حركة احتجاجية، لكنها أسهمت إسهاماً هاماً في تطور الحركة القومية النوبية.

أذن تشكيل الاتحاد العام ونادي شباب النوبة ببداية عهد جديد للسياسة في إقليم جبال النوبة، وتميزت هذه الحقبة بانحسار وسقوط السياسات الطبقية وقيام السياسات القومية-الإثنية. لكن قبل أن تكتسب القومية النوبية قوة الدفع اللازمة، كانت هنالك فترة تؤثر بين الجبهة المعادية للاستعمار من جانب والاتحاد العام ونادي شباب النوبة من جانب آخر، فهذان الأخيران كانا ضد الفرضيات الأساسية للسياسات الطبقية للجبهة، وكما سنرى، عندما بدأت هذه المنظمات النوبية في بناء حلقات اتصال مع الفلاحين، أصبح النزاع بين الجبهة المعادية للاستعمار والمنظمات النوبية أكثر وضوحاً. حتى في فترة التعاون المبكرة مع الاتحاد العام لجبال النوبة كان هنالك توتر في العلاقات. حافظت الجبهة على استقلالها التنظيمي حيال الاتحاد العام لجبال النوبة، وباعدت نفسها من الحزب الوطني الاتحادي، ويعود هذا بشكل كبير إلى مساعيها لكسب النخبة المثقفة المحبطة، وبذلت جهوداً متضافرة لتعزيد قاداتها وسط صغار الفلاحين في اتحاد مزارعي جبال النوبة. لذا، وفي منافسة فعلية مع الاتحاد العام ونادي شباب النوبة،

استطاعت الجبهة ترقية أنشطتها، وشن حملة ضد حكومة الأمة - الشعب الديمقراطي والأكثر أهمية، التركيز على طرح موضوع جبال النوبة من منطلق أنها منطقة متخلفة تحتاج لمساعدة واهتمام أكثر من المركز^(٣٦).

عند إعلان قيام الانتخابات العامة في ١٩٥٨، حاول فصيل الجبهة في اتحاد المزارعين تصعيد مرشحي الاتحاد وفقاً للخطوط المتضمنة في الاقتراح الذي تم رفضه في مؤتمر العباسية عام ١٩٥٧^(٣٧). لكن في واقع الأمر وكما سنرى، انتهت الجبهة إلى تحالف مع الوطني الاتحادي جعلها مرة أخرى مكشوفة للاتهام بموالة الجلابة.

النخبة المثقفة النوبية والأحزاب القومية:

الظروف في انتخابات ١٩٥٨ لم تكن هي نفس الظروف التي أدت لانتصار الوطني الاتحادي في أوائل الخمسينات. الانقسامات داخل الحزب، نمو الشعور المعادي للجلابة، وفشل الجبهة في استثمار الأخير، جعل بإمكان حزب الأمة بناء تحالفات محلية أدت لفوزه بخمسة مقاعد في جبال النوبة مقارنة بثلاثة للاتحادي.

أولاً، لا بد من عرض موجز للانقسامات داخل الحزب الوطني الاتحادي لأن حزب الأمة حقق مكاسب هامة من الصراع المدمر بين الفصائل المختلفة للوطني الاتحادي في الإقليم. في مدينة الدلنج، مثلاً، التنافس حول ترشيحات الوطني الاتحادي بين قياديين من الحضر وعرب محليين أدى لفقدان الوطني الاتحادي فرصة تشكيل تحالف مع الصفوات العربية الريفية، وهو تحالف يمكن له إضعاف التأييد لحزب الأمة^(٣٨). شبكات الجلابة المالية والتنظيمية في كادقلي، والتي وفرت صلات فعالة بين آلية الحزب والمناطق الريفية، لم يستفد منها الاستفادة الكاملة نتيجة للنزاع الفئوي الذي أدى إلى فصل رئيس اللجنة المحلية للحزب الاتحادي. وفشل الحزب في تعيين رئيس بديل^(٣٩). كانت هناك أيضاً انقسامات داخل الجبهة المعادية للاستعمار. بالرغم من أن هذه المنظمة قد جعلت اتحاد المزارعين تنظيمياً راديكالياً، لكن لم يكن لديها الهياكل الفاعلة في الريف واحتاجت لإجراء اتصالات مع الزعماء المحليين الذين كان لهم بعض النفوذ على الفلاحين. لكسب تأييد هؤلاء الزعماء، كان لا بد من مناصرة ورعاية جهات أخرى لها نفوذ ومن هنا نبعث الحاجة لعقد تحالفات مع الأحزاب القومية الكبيرة. أجريت مفاوضات مع كل من حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي، وفي إحدى الحالات، في كادقلي، قام مرشح الجبهة المعادية للاستعمار بعقد تحالفه الشخصي مع حزب الأمة^(٤٠). مع ذلك، وفي نهاية المطاف، قررت غالبية الجبهة تحالفاً آخر مع الوطني الاتحادي. في نظر القيادة المركزية للجبهة كان الاتحادي أقرب لهم نسبياً كقوة

برجوازية تقدمية مقارنة بحزب الأمة، الذي كان ينظر إليه كممثل للطبقات الريفية شبه الإقطاعية وللأرستقراطية الدينية. هذا التحالف مع الاتحادي أعاد الجبهة إلى موقع الانحياز مع "البرجوازية الوطنية". لكن مع إنشاء الاتحاد العام ونادي شباب النوبة، فقد أمكن التعريض بقيادة الجبهة المعادية للاستعمار بوصفهم "حلفاء الجلالة". ورطة الجبهة كشفها قادة حزب الأمة الذين خلصوا إلى أن أي حكومة ائتلافية مع الوطني الاتحادي ستسقط تلقائياً أي سياسات معادية للجلالة، كان موقف حزب الأمة أكثر جاذبية للفلاحين المحليين فضلاً عن النخبة المثقفة النوبية في الاتحاد العام لجبال النوبة ونادي شباب النوبة. بوجه عام، أيد كل من الاتحاد العام ونادي الشباب حزب الأمة، رغماً عن أن أحد أعضاء نادي شباب النوبة في الدلنج وجد أن فرصته الانتخابية ستكون أفضل إذا انضم لتحالف انتخابي مع الوطني الاتحادي^(٤١).

عكست نتائج انتخابات ١٩٥٨ مهارة قيادة حزب الأمة في الاستفادة من الشعور المعادي للجلالة لبناء تحالفات فاعلة مع القادة المحليين والنخب المحلية. استطاع الحزب الوطني الاتحادي الصمود في المدن مثل كادوقلي، العباسية ورشاد لكنه خسر في الريف. وعن طريق تطويع التحالفات المحلية، استطاع الأمة أن يكسب خمسة مقاعد تاركاً ثلاثة فقط للاتحادي وكان الأخير قد سبق وكاد أن يفوز بكل المقاعد تاركاً مقعداً واحداً فقط للأمة.

شهدت فترة ما بعد انتخابات ١٩٥٨ تطورين هاميين الأول، الهزيمة الانتخابية للجبهة المعادية للاستعمار زادت من قوة تلك العناصر ذات التوجه الموالي للنوبة داخل الجبهة وكان باعتقاد هذه العناصر أن انحياز الجبهة إلى جانب الاتحادي أضعف تأثيرها على النوبة. إنه لمن الصعوبة بمكان تقدير قوة هذا الفصل المتعاطف مع النوبة داخل الجبهة، لكن من المحتمل أن هذا الفصل قد لجأ إلى تحويل الأساليب السياسية بعيداً عن القضايا القومية، كالتحالف مع البرجوازية الوطنية، إلى قضايا محلية-إقليمية تتعلق بالمصالح المباشرة للفلاحين النوبة. سوف نرى كيف، بالاستفادة من تجربتها في انتخابات ١٩٥٣، والتي ركزت فيها على الضرائب والخدمات عكفت الجبهة على ما وصفه مسؤول حكومي بإستراتيجية "الإثارة المباشرة" لموضوع الضرائب^(٤٢). ثانياً، نسبة لفشلها في الحصول على أي تنازلات مقابل تأييدها لحزب الأمة، أصبحت النخبة المثقفة النوبية أكثر شعوراً بالإحباط تجاه الأحزاب السياسية الشمالية، وخلال الحكم العسكري بين ١٩٥٨-١٩٦٤، بدأت في تطوير حركة نوبية قومية أكثر فعالية.

انقلاب ١٩٥٨ والترتيبات الإدارية للنظام العسكري:

في خلال أيام من وقوع الانقلاب ومجئ العسكر للسلطة في السودان في نوفمبر ١٩٥٨، أعلن فصيل مالك-الجلابة، داخل اتحاد المزارعين عن تأييده للنظام الجديد^(٤٣). بمرور السنين، أصابت مالك شايب خيبة الأمل في الحكومات الحزبية-المدنية المتعاقبة التي حكمت السودان منذ الاستقلال. وهذه الحكومات لم تقدم أي تنازلات ذات شأن لاتحاد مزارعي جبال النوبة، وبصفته قائد اتحاد وله رصيده الشعبي، أصبح محبطاً تجاه أداء كل من حكومتي الوطني والأمة. لقد خاض انتخابات ١٩٥٨ كمرشح مستقل في كادوقلي إلا أنه فشل، وهو الحدث الذي أدى لانفصاله النهائي عن الاتحادي.

يبدو أن مالك وفصيله كانا يؤملان في تنازلات مقابل تأييدهما للنظام الجديد، وأرسلوا للحكومة سلسلة من المذكرات توضح مطالبهم المتقدمة ويطالبون بعمل حيالها^(٤٤). لكن القادة العسكريين تجاهلوا هذه المطالب وحلوا اتحاد مزارعي جبال النوبة ومعه كل النقابات والأحزاب السياسية. هذه الضربة وضعت النهاية الفعلية للمستقبل السياسي لمالك شايب وعمل كمراسل لصحيفة كردفان الأسبوعية، لكنه لم يقم بدور نشط في شؤون الاتحاد طيلة فترة النظام العسكري^(٤٥). على النقيض، شجب فصيل الجبهة المعادية للاستعمار زملاءهم المحافظين لتأييدهم النظام الجديد. وكما سنرى، حرضوا قيام حملات مناوئة للحكومة وشاركها في ذلك منظمات قومية نوبية بقيادة نخبة مثقفة رأت في النظام العسكري وجهاً آخرأ من وجوه الهيمنة الشمالية^(٤٦).

من الأسباب الأولى للسخط بين النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة النوبية كان استحداث ما عرف باسم "الإدارة الإقليمية". وهذا شمل إنشاء المجالس التنفيذية الإقليمية^(٤٧). على الصعيد المحلي، هذه التغيرات ساعدت في تقوية الهياكل البيروقراطية للحكومات المحلية عن طريق إعطائها القادة المحليين، التجار الجلابة وموظفي الدولة سلطة أكبر على البرجوازية الصغيرة المحلية والفلاحين. حل موظف حكومي التركيبة الاجتماعية للمجلس التنفيذي الإقليمي كما يلي:

"ثلث عضوية المجلس تنتخب مباشرة من كل أرجاء الإقليم، وأولئك المنتخبون يبدو أنهم أساساً تجار وقادة محليين. ثلث آخر من العضوية ينتخب مباشرة من المجالس المحلية، كان معظمه موظفين حكوميين وزعماء محليين، بينما الثلث الأخير الذي يتم تعيينه مباشرة، كان يتكون أساساً من تكنوقراطيين بيروقراطيين"^(٤٨).

في ١٩٦٢ كان ممثلو جبال النوبة في المجلس التنفيذي على النحو التالي: ٤ نظار، ٣ عمر، ١ عضو برلماني سابق و٥ تجار^(٤٩). التمثيل الضئيل للفلاحين ولموظفي الحكومة النوبيين والطبقة الوسطى المتعلمة، كان ملحوظاً أيضاً على مستوى المنطقة. في مجلس ريفي منطقة تقلي، أعضاء المجلس المذكورين أدناه تم تعيينهم من قبل النظام: ٧ قادة تقليديين، ٧ تجار، ٢ مزارعين، و٦ موظفين حكوميين^(٥٠). في مجلس منطقة كادوقلي كان أعضاء المجلس كما يلي: ١٤ قادة محليين، ٤ تجار، و٧ مزارعين، وفي الدلنج: ٩ قادة تقليديين، ٦ موظفين حكوميين، ٢ تجار، و١٢ مزارعين^(٥١). إضافة لذلك، وبأخذنا في الاعتبار المستوى المنخفض لتوظيف النوبة في القطاع الحكومي، فإن معظم الذين سبقت الإشارة إليهم كموظفين حكوميين كانوا من المناطق النيلية في شمال وأواسط السودان. لذا فالعديد من النوبة وصل لقناعة بأن فرص صغار الزعماء المحليين (المكوك) والنخبة المثقفة للطبقة الوسطى النوبية للترقي والحراك السياسي تعترضها ما يمكن تسميته تحالف بين النظام العسكري، التجار الجلابة، موظفين حكوميين شماليين وبعض المتوطنين المحليين من القادة التقليديين.

هذا الإبعاد الإقصاء للنخبة المثقفة النوبية من الإدارة المحلية صاحبه تطورات مهمة في اقتصاد الإقليم، وهذه التطورات شملت استعمال ما يمكن أن يرقى في درجة القهر الحكومية في أواخر الخمسينات لإرغام المزارعين على إنتاج أكثر للقطن، وكذلك إدخال الزراعة الآلية في الإقليم، هذه التطورات تم وصفها في الفصل الخامس. ما نحتاج إليه هنا هو استخلاص آثارها ودلالاتها السياسية. إن عملية التطور الاقتصادي التي وضعت الأساس لقيام تحالف بين الجلابة والقادة التقليديين مع موظفي الدولة، هي نفسها التي مهدت الطريق أمام تلاقي المصالح بين الفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة. رغباً عن الاختلافات في المصالح لقراء وصغار الفلاحين في الإقليم من جانب، وتنوع قطاعات وفئات البرجوازية الصغيرة من جانب آخر، كان هنالك الكثير الذي يوحدتهم بصفتهن نوبة. وسوف نرى كيف تطور هذا التحالف في أوائل الستينات وكيف أطاح بالجبهة المعادية للاستعمار وقاد لنجاح اتحاد جبال النوبة في أول انتخابات عامة تجري بعد نهاية النظام العسكري.

٤٨ الإثنية القومية النوبية ضد الضرائب ١٩٥٩-١٩٦٢

١.٤٨ عبء الضريبة على شعب النوبة:

في الفصل الخامس تناولنا استخدام السياسة الضريبية لإرغام الفلاحين على زيادة إنتاج القطن. هنا سوف ننظر إلى الجوانب الأخرى للضرائب ورد فعل شعب

النوبة تجاهها. ضريبة الدقنية أو ضريبة الفرد كانت قد فرضتها أولاً الإدارة البريطانية من خلال قانون الضريبة لعام ١٩٢٥. بعد الاستقلال في ١٩٥٦، ألغيت الدقنية في معظم أنحاء السودان، وفي بعض المناطق تم إحلال أشكال مختلفة من الضرائب محلها. أما في جبال النوبة أنهى العمل بنظام الدقنية المفروضة على عرب الحوازمة واستبدلت بالعشور (عشر قيمة المنتج الزراعي). هذا التعديل، على أي حال لم يمتد ليشمل النوبة كما سيوضح الجدول التالي للفترة من ١٩٦٠-١٩٦١.

ضرائب الدقنية والعشور والقطعان كانت تديرها وتحصلها السلطات الحكومية المحلية، ويعتقد بأن الضرائب الثلاث هذه، كانت الدقنية هي الأسهل في التقدير والتحويل. لكن بالنسبة للنوبة، على أي، كانت الدقنية بمثابة نكوص وارتداد إلى الوراء وربطت أيضاً بالاستعمار. وحقبة الاحتفاظ بها في جبال النوبة وعدم تطبيقها في معظم أقاليم السودان الأخرى، جاءت لتفسر على أنها دلالة على استمرارية الوضع الدوني (الاستعماري) للنوبة.

دفع النوبة ضريبة الدقنية يفترض أن يكون قد أعفاهم من دفع ضريبة العشور^(٥٣). لكن بالرغم من أن هذه كانت الحالة بالنسبة لقبيلة النيمانق، إلا أن قبائل الكواليب والأجانق ونوبة الجبال الجنوبية لم يدفعوا الدقنية فحسب، بل دفعوا كذلك ضريبتهم القطعان والعشور أيضاً.

جدول (٨-١)

الفئات الضريبية للمجالس المحلية في إقليم جبال النوبة ١٩٦٠-١٩٦١

القبيلة	العشور بالجنيه	الدقنية بالجنيه	القطعان بالجنيه	الجملة
حوازمة	٥١٤,٤٠٠	-	١٢,١٨٢,٣٣٠	١٢,٦٩٦,٧٣٠
نيمانق	-	٩,٧٧٦,٤٠٠	٩,٩٠٣,٨٢٠	١٩,٦٨٠,٢٢٠
أجانق وكواليب	٩٥,٥٥٠	٨,٧٢٦,٤٠٠	١٧,٤٣٧,٢٠٠	٢٦,٥٣٢,٧٥٠

المصدر: أرشيف كادقلي، خطاب من مفتش الحكومة المحلية إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية، ١٩٦١/٨/٣١.

في عام ١٩٥٩ زادت ضريبة الدقنية السنوية بنسبة ١٠٠% من ٣٠ قرشاً للشخص البالغ إلى ٦٠ قرشاً. رفع أيضاً معدل ضريبة القطعان، من ٢٥٠ مليماً للبقرة

أو الثور إلى ٣٠٠ مليماً، ومن ١٠٠ مليماً للحمار إلى ١٥٠ مليماً. ومن ٥٠ مليماً لرأس الغنم إلى ٨٠ مليماً^(٥٤). هذه الزيادات كانت إضافة إلى الزيادة العادية المفروضة من خلال نظام الربط. كان هذا هو النظام الأساسي لتقدير الضرائب وبمقتضاه يمكن الافتراض بأن حجم القطعان، وفي حالة العشور، حجم الإنتاج الزراعي قد زادا بنسبة ستة في المائة في السنة، وأن عدد السكان في قرية أو إقليم ازداد بنسبة ١٥%^(٥٥). قوائم السكان المحليين، الحجم الفعلي للقطعان وكمية المنتج الزراعي يتم إعدادها وتسجيلها كل ثلاث سنوات، لكن في السنوات ما بين التسجيلين، يعتمد بدقة على تقديرات الربط. لكن هذه التقديرات أحدثت استياءً ملحوظاً، فهناك أسر تشتكي، مثلاً، حيال دفع الدقنية لأموات حتى يتم شطب أسمائهم في التقديرات الجديدة. هذا الوضع ازداد سوءاً في ١٩٦٠-١٩٦١ عندما صدر توجيه للمكوك والعمد والشيوخ بالتخلي عن نظام تدقيق الحسابات الذي كان معمولاً به وهو مفرط في الطول، يتضمن شطب أسماء الموتى، تسجيل البالغين الجدد، تعديل أرقام قوائم القطعان وإعطاء تقديرات معقولة لضريبة العشور. استعيص عن ذلك استحداث زيادة سميت "مال الهوى" تطبق على كل أنواع الضرائب (الدقنية، القطعان والعشور)، ووفقاً لذلك، قدر أن يكون حجم السكان، القطعان والمنتج الزراعي قد ازداد بنسبة عشرين في المائة^(٥٦).

الجديد الذي طرأ على الوضع في أواخر الخمسينات هو أن هذه الزيادات قادت لمعارضة كبيرة لما كان ينظر إليه كظلم النظام الضريبي، وتبع الوعي بالظلم تصميم نضالي لمقاومة الزيادات.

(أبناء النوبة) يواصلون الكفاح ١٩٦١-٥٩

الجهة المعادية للاستعمار كانت أول من بدأ الحملة ضد النظام الضرائبي، في ١٩٥٨، حثت الجهة الفلاحين بعدم دفع الضرائب على أساس أن الحكومة المركزية لم توفر الخدمات الزراعية والاجتماعية اللازمة^(٥٧). بدأت الحملة في كيجا تيميرو، بالقرب من كادوقلي، حيث ناشدت الجهة السكان المحليين بوقف دفع ضريبة الدقنية، وكذلك وقف العمل في صيانة الطرق والمباني العامة بدون أجر^(٥٨). لكنها كانت حركة نوبية في الخرطوم هي التي أمدت النوبة بالوسائل العملية والقانونية للوقوف في وجه السلطات ثم تولت بنفسها قيادة الحملة ضد ضريبة الدقنية والعمل القسري.

في ١٩٥٩ ظهرت في الخرطوم مجموعة تسمى أبناء النوبة وحلت محل الاتحاد العام لجبال النوبة، وعلى النقيض من الأخير، كون أبناء النوبة تنظيمياً نوبياً صرفاً. منذ البداية قاد أبناء النوبة حملة منظمة ضد ضريبة الدقنية والعمل القسري

و"الاستغلال والانتقاص المنظم للنوبة"^(٥٩). تحليل أبناء النوبة للوضع اختلف مع نظيره الجبهة المعادية للاستعمار، في أن مصدر القهر السياسي للنوبة يعود مباشرة لهيمنة شعب الشمال على شعب النوبة. يرى أبناء النوبة أنه خلال الأربعينات والخمسينات حارب شعبا الشمال والنوبة سوياً ضد الاستعمار البريطاني، لكنه منذ ١٩٥٦ الذي أتى بالاستقلال السياسي للشمال، شرع الشعب العربي-المسلم في استغلال مؤسسة الدولة ليحفظ ويرقي امتيازاته، تاركاً النوبة في "وضع غير المتساو إزاء السودانيين الآخرين"^(٦٠). الاحتجاج النوبي خلال ٥٩-١٩٦١ حيال دفع ضريبة الدقنية التي ألغيت في مناطق أخرى بعد الاستقلال^(٦١)، تنظر إليه النخبة المثقفة من "أبناء النوبة" باعتباره رمزاً للتبعية السياسية للنوبة، والإبقاء على الضريبة رمزاً للاستعمار الشمالي، لا سيما في الخرطوم لأن الدقنية كانت تفرض على كل نوباوي من سن الخامسة عشر بغض النظر عن محل إقامته أو إقامتها.

النوبة الذين عملوا واستقروا في الخرطوم وغيرها من المناطق ظلوا خاضعين لدفع الضريبة للمؤسسات المحلية الحكومية في جبال النوبة^(٦٢). العمل القسري نظر إليه أيضاً كرمز من رموز الدونية والدرجة الوضعية للنوبة. مثله كمثل الدقنية، كان العمل القسري، الذي أدخله البريطانيون، واستمرت ممارسته بعد الاستقلال في مناطق مثل جبال النوبة^(٦٣).

حاول تنظيم أبناء النوبة بناء حركة احتجاجية عريضة ضد الضرائب، حركة تضم الطبقات المختلفة للنوبة، مجموعاتهم وفئاتهم الاجتماعية، مثل فقراء وصغار الفلاحين، العمال المهاجرين في المناطق النيلية، الزعماء المحليين في الدرجات الوسطى والدنيا، موظفي القطاع العام، والمهنيين وصغار التجار. في استراتيجيتهم لإنشاء حركة شعبية عريضة، أولى أبناء النوبة عناية خاصة بزعماء النوبة التقليديين، وحاولوا انتزاعهم من التحالف الحاكم المكون من الجلاية والنخبة المثقفة الشمالية. شجب أبناء النوبة الحماس الذي يبديه المكوك والعمد في تنفيذ أوامر الحكومة حيال تحصيل الضرائب. المكوك والعمد النوبة المتورطون في ممارسة مثل هذه الأعمال وصفهم منشور لأبناء النوبة بأنهم عملاء يؤدون "الأعمار القذرة" نيابة عن الحكومة^(٦٤). بمخاطبتهم بصفتهم نوبة، أخبر المكوك بأنهم بأعمالهم هذه تستخدمهم الحكومة ضد مواطنيهم. حالات الفساد، الاختلاسات وممارسات العمل القسري في مزارع القادة التقليديين كانت معروفة على نطاق واسع^(٦٥). لكن بمناشبتهم كنوبة، واستغلال الريبة المزمنة للمكوك تجاه القادة التقليديين الأعلى درجة وتجاه الجلاية والنخبة المثقفة الشمالية، نجح أبناء النوبة في كسب قطاع كبير من القادة المحليين لتأييد الاحتجاج ضد الضريبة.

اتخذ احتجاج أبناء النوبة أشكالاً مختلفة تراوحت عرائض ومذكرات للسلطات إلى مناشدات لشعب النوبة بعدم دفع الضرائب أو المشاركة في نشاطات لها علاقة بالعمل القسري. وفقاً لأحد قادة تنظيم أبناء النوبة الذي ساعد في قيادة الاحتجاج، "بأن ٤,٠٠٠ من النوبة العاملين في الخرطوم طالبوا بإلغاء ضريبة الدقنية والعمل القسري"^(١٦). تصعيداً لاحتجاجهم، طالب ثلاثة عشر عضواً من أبناء النوبة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المجلس الريفي للجبال الجنوبية. أرسل المجلس مندوباً لتحصيل ضريبة الدقنية من النوبة المقيمين في الخرطوم، ورفض عدد منهم دفعها للمندوب بحجة أنهم عاشوا في الخرطوم لعشرين عاماً^(١٧). إثر رفضهم قام المجلس بالحجز على ممتلكاتهم في مواطنهم الأصلية في منطقة كانوقلي^(١٨). اتهمت سلطات محلية أخرى بأنها تجبي الدقنية من أناس أموات كما لاحظ عضو قيادي بتنظيم أبناء النوبة بأن سجلات الضرائب لا يتم تجديدها إلا مرة كل ثلاث أو أربع سنوات، ومعظم المتوفين خلال هذه الفترة تدفع لهم الدقنية بواسطة أسرهم. دليل إضافي على التمييز ضد النوبة تمثل في أن النوبة المقيمين في الخرطوم تعين عليهم دفع الدقنية بالإضافة إلى ضرائب أخرى يدفعونها بصفتهم مواطنين حضريين^(١٩). لمعالجة هذه المسألة طالب أبناء النوبة بإجراء تحقيق رسمي وعرضوا مشاركتهم في التحقيق^(٢٠).

رد الفعل الحكومي تجاه الاحتجاج النوبي ١٩٦٢-١٩٦٤

لم ترسخ الحكومة لمطالب أبناء النوبة بإجراء تحقيق رسمي، لكنها أجرت ما يمكن أن يرقى إلى درجة التحقيق الداخلي وأوعز للمسؤولين الحكوميين المحليين بجمع المعلومات لمطابقتها بالمطالب التي يقدمها تنظيم أبناء النوبة. في ١٩٥٩ أكد مسؤول حكومي كبير بأن العائد من تحصيل ضريبة الدقنية كان مهماً لتمويل الخدمات الاجتماعية التي توفرها المجالس الحكومية. مساهمة ضريبة الدقنية في عائدات مجلس الجبال الشمالية في ٥٩-١٩٦٠ كانت ١٨,٠٠٠ جنيهًا، وكان هذا، وفقاً للمسؤول، رقماً متواضعاً جداً بالنظر للخدمات الاجتماعية التي يوفرها المجلس^(٢١). تم تذكير أبناء النوبة، بأنه وفقاً لقانون الضرائب لعام ١٩٢٥، لم تفرض ضريبة الدقنية على النوبة فقط، لكن على عرب المسيرية والفلانة أيضاً^(٢٢). أما تحصيل الدقنية من النوبة المقيمين في الخرطوم وغيرها من المراكز الحضرية فقد تم تبريره بحقيقة أنهم احتفظوا وتمتعوا بحقوقهم التقليدية في أراضي القبيلة الزراعية والرعية^(٢٣). النوبة الذين يعيشون في المدن، على أي، لم يتم إعفائهم من دفع الرسوم للمجالس الحضرية كما فصلها قانون الرسوم المحلية لعام ١٩٥٤، وانطبق نفس القانون على النوبة العاملين في الشرطة

والجيش: يتعين عليهم دفع الرسوم المحلية إذا كانوا مقيمين في المدن بجانب دفعهم للدقنية. لم ينكر موظفو الحكومة المحلية حقيقة أن بعض الناس فعلاً دفعوا ضرائب أفراد أسرهم المتوفين لكن كان ذلك فقط لعام واحد، العام الذي حدثت فيه الوفاة^(٧٤).

تبريراً لاستخدام العمل القسري، لفت مسؤول كبير انتباه قادة النوبة لبند في قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٥١. هذا البند يخول للمجالس المحلية طلب أي شخص ذكر قادر ليعمل للمجلس في مناطق حيوية لتحسين الظروف المعيشية وللحفاظ على سلامة المجموعات السكانية^(٧٥). لذا يستخدم العمل القسري خلال الكوارث المحلية مثل الفيضان أو المجاعة بجانب صيانة وسائل الاتصالات وخطوط النار.

الإشارة المتضمنة في مذكرة أبناء النوبة إلى أن وضع استعماري قد نشأ في الإقليم رفضها وكيل الداخلية جملة وتفصيلاً، قائلاً، إن مثل هذا الادعاء من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، والإخلال بالنظام والفوضى. في هذا المضمار أُنذر مجموعة أبناء النوبة بأنهم إذا استمروا في رفع العرائض وأنشطة الإثارة والاضطراب فإنهم سوف يقدمون للمحاكمة^(٧٦). رغباً عن الوضع القابل للانفجار في إقليم جبال النوبة، لم تظهر الحكومة أي استعداد للنسوية. بناءً عليه، صدرت تعليمات للضباط الإداريين لتحصيل الضرائب المستحقة السداد. وألا يلقوا بالاً لمثيري المتاعب، وإذا لزم الأمر يتعين عليهم حجز وبيع ممتلكات من لا يدفعون الضرائب^(٧٧). حالما بدأ العمل بمقتضى هذه التعليمات، كانت أخبار نشاطات أبناء النوبة في الخرطوم قد تسربت إلى المنطقة، وكان لهذا أثره التحريضي على الفلاحين. تفجرت تراكبات مشاعر الغضب لامتتهان الكرامة أولاً في منطقة الميري التابعة لكادوقلي. في ١٩٦١ رفض أهالي هذه المنطقة دفع الدقنية لأقاربهم وأفراد أسرهم بالمناطق الريفية. بعد إلحاح مطول من جانب مكوكهم، وافق الفلاحون النوبة على دفع الضرائب لكن في نفس الوقت قرروا عرض قضيتهم على المحاكم المحلية في كادوقلي. قضت المحكمة بأن أهالي الميري غير مطالبين بدفع ضرائب لأقاربهم الذين يعملون أو يعيشون في المناطق النيلية وأمرت مكوك الميري ومجلس ريفي كادوقلي بإعادة الأموال التي حصلت عليها منهم^(٧٨).

في أواخر ١٩٦١، أثناء استيعاب الفلاحين لتداعيات هذه الأحداث، فرضت الحكومة زيادة بمعدل خمسة وعشرين في المائة من مال الهوى mal al-Hawa^(٧٩) الزيادة الجديدة عمقت غضب الفلاحين الساخطين من مبدأ الزيادة، وبعض قطاعات النوبة رفضت دفع قيمة الدقنية برمتها ناهيك عن الزيادة الجديدة. منطقة الليري هي الأولى التي حدث بها رفض بدفع الدقنية. في ١٩٦٢ رفضت عمودية بنداس كافي دفع

كافة الضرائب المفروضة عليها، والتي كانت تقدر في حدود ١٥٥ جنيهاً^(٨٠) كما هو موضح في الجدول أدناه، كانت هنالك متأخرات ضخمة في عموديات الميري الأخرى، وفي ١٩٦٢ عجزت الحكومة عن تحصيل مبلغ ١٠٣٩ جنية و ٤٥٠ ملجم مستحق الدفع لضريبتى الدقنية والقطعان^(٨١). وفي العام التالي تزايد رفض دفع الضرائب في منطقة الميري وارتفع الرقم إلى ٥,٨١٨ جنيهاً و ٩٩٥ ملجماً^(٨٢).

جدول (٢-٨)

متأخرات ضريبتى الدقنية والقطعان لعام ١٩٦١-١٩٦٢

العمودية	الربط العام ١٩٦٢-٦١	الربط الإجمالي يوليو ١٩٦٢	التسديد يوليو ١٩٦٢	التسديد يوليو ١٩٦٢
	ملجم جنية	ملجم جنية	ملجم جنية	ملجم جنية
بابكو	١٣٠ - ٣٥٠	١٣٠ - ٣٥٠	٥٠ - ٠٠٠	٧٥ - ٣٥٠
توت	٢٤٦ - ٦٥٠	٢٤٠ - ٦٥٠	٦٨ - ٣٤٠	١٧٨ - ٣١٠
كوه	١٧٦ - ٧٥٠	١٨٦ - ٤٤٠	٥٤ - ٦٠٠	١٣١ - ٨٤٠
هـ. كافي	٢١٥ - ٩٥٠	٢١٥ - ٩٥٠	٨٠ - ٢٠٠	١٣٥ - ٨٥٠
فليج	٠٧٨ - ١٠٠	٠٧٨ - ١٠٠	٣٤ - ٢٠٠	٤٣ - ٩٠٠
قابور	٧٩ - ٢٠٠	٧٩ - ٢٠٠	٣٣ - ٣٥٠	٤٥ - ٨٥٠
ب. كافي	١٥٥ - ١٥٠	١٥٥ - ١٥٠	-	١٥٥ - ١٥٠
طه	١٠٠ - ٥٥٠	١٢٣ - ٠٠٠	٤٧ - ٠٠٠	٧٦ - ٥٥٠
سليمان	١١٤ - ٧٠٠	١١٤ - ٧٠٠	٧١ - ٠٠٠	٤٣ - ٧٠٠
الجملة	١,٣٨٨,٩٠٠	١,٤١٥,٠٨٠	٤٧١,٦٩٠	١٠,٣٩,٤٥٠

المصدر: أرشيف مديرية كردفان، مركز كادوقلي خطاب إلى مفتش الحكومات المحلية ١٩٦٢/٧/٢٢

تدرجياً، انتشر احتجاج ضد دفع الضرائب من منطقة الميري لمناطق أخرى داخل منطقة كادوقلي مثل كيجا الخيل، أم دورين وتباينا، أثناء أخذ أهالي الميري احتجاجهم خطوة أبعد. وفقاً لمسؤول حكومي محلي:

كثير من الأهالي رفع عرائض مطالبين باستعادة الأموال التي دفعت في السنوات السابقة كضريبة دقنية لأقاربهم الذين يعملون أو يعيشون في المناطق النيلية^(٨٣).

هذه المطالب الخاصة باسترجاع الضرائب وضعت ضغطاً متزايداً على مجلس ريفي كادوقلي. في هذا الجو المشحون بالاحتجاج، أبدى بعض المكوك الساخطين تمناً وإحجاماً عن التعاون مع الحكومة، خشية إضعاف نفوذهم ومكانتهم بين أتباعهم الفلاحين. بعض قوائم بأسماء الذين رفضوا دفع الضرائب سلمت للشرطة بغرض اتخاذ إجراءات عاجلة حيالهم، لكن لم يبلغ إلا عن حالات قليلة بالاعتقال والسجن^(٨٤).

حسبما ذكره موظف حكومي في ١٩٦٢ كان الوضع يتدهور ويمكن أن يتطور في أي وقت ليخرج من السيطرة^(٨٥) قامت سلطات المنطقة برفع الأمر إلى وزير الحكومات المحلية، موصية بإصدار تشريع تصحيحي لتعامل مع الثغرات القانونية في قانون الضريبة الخاصة بـجبال النوبة^(٨٦). بينما كانت السلطات المركزية في الخرطوم تدرس الوضع، ازدادت حدة ودافعية حركة "لا للضريبة" في ١٩٦٢ دخل الاحتجاج مرحلة جديدة عندما رفض بعض الفلاحين تسجيلهم كدافعي ضرائب أو السماح بمعاينة ممتلكاتهم (القطعان وكل منتوجهم الزراعي باستثناء القطن) بغرض التقدير الضريبي^(٨٧).

رفض الفلاحون تسجيلهم كدافعي ضرائب انتشر انتشاراً واسعاً في الجبال الجنوبية وأثر بصورة كبيرة على إيرادات الحكومة المحلية. المتأخرات الضريبية لمجلس ريفي الجبال الجنوبية زادت من ٨٩٧,٤٩٥ جنيهاً في ٦١-١٩٦٢ إلى ٥,٨١٨,٩٩٥ جنيهاً في ٦٢-١٩٦٣ وبعدها انخفضت إلى ٢,٧٢٧,٥٢٥ جنيهاً في ٦٣-١٩٦٤^(٨٨). لكن انخفاض المتأخرات في العام ٦٣-١٩٦٤ لا يعني ارتفاعاً في الإيرادات، لأن الانخفاض كان نتيجة لرفض الفلاحين بتسجيلهم وفرض ضريبة عليهم^(٨٩). الانخفاض في إيراد المجلس أتى بزيادة إضافية على ضريبة القطعان بلغت خمسة عشر في المائة. وفقاً للموظفين الحكوميين أنفسهم، هذا أدى إلى فرض رسوم مجحفة على الفلاحين^(٩٠). الإصرار على تحصيل ضريبة القطعان بالمعدل الجديد كان سيحقيق الظلم على الأهالي المحليين، لكن بالغائه ستترتب خسارة على ميزانية المجلس لعام ٦٣-١٩٦٤ تبلغ ما بين ثلاثين إلى خمسين في المائة. كبديل، اقترح زيادة ضريبة القطن (عشرين مليماً للقنطار) التي تدفع للمجالس المحلية بمعدل مائة في المائة، لكن رفض هذا الاقتراح على أساس أن أية ضريبة جديدة على القطن من شأنها أن تعرض لانتكاس أي انتعاش محتمل في إنتاج القطن^(٩١).

ازداد الوضع سوءاً نتيجة النقص في المحاصيل الغذائية في ١٩٦٤، بالرغم من أنه أمكن درء خطر حدوث مجاعة باستيراد ١,٢٧٨ جوال ذرة من مزرعة شرق الحجيلي الحكومية بالإقليم و ١,٢٠٠ جوال من أحد تجار الدلنج، إلا أن مضاربة الجلابة في الذرة زادت الوضع تفاقمًا^(٩٢). في منطقة كادوقلي لم يستلم أكثر من سبعين في المائة من مزارعي القطن مستحقاتهم من القسط الثاني لأنهم كانوا قد باعوا تذاكر قطنهم للجلابة في أوائل العام. في حالات أخرى، ونتيجة للحاجة للمال لشراء الذرة، ازداد معدل الفائدة على الشيل إلى مائتين في المائة للسنة. لذا عجز الفلاحون وخاصة في الجبال الجنوبية ليس فقط من دفع الدقنية المتنازع عليها، بل من دفع أي ضرائب مطلقاً. في أبريل ١٩٦٤، وتحت ضغط من الحكومة المحلية، قام العديد من المكوك للجوء إلى القانون مرة أخرى لمصادرة ممتلكات الفلاحين عوضاً عن الضرائب التي تدفع. اتخذت الإجراءات القانونية وقضت محكمة كادوقلي بأن مثل هذه المصادرات غير قانونية^(٩٣).

محصلة آثار هذه الأحداث أنها زادت المواجهة عمقاً بين شعب النوبة من جانب وتحالف البيروقراطية والجلابة من جانب آخر. لكن رغماً عن مساهمة تنظيم أبناء النوبة في نمو الوعي وسط الفلاحين النوبة، إلا أنه كان محدود الأثر. فقد قام هذا التنظيم بتنسيق حملاته الاحتجاجية ضد الضرائب من الخرطوم باعتقاد أنه في الخرطوم تتخذ القرارات الحكومية ذات الشأن وبالتالي لم ينشئ هياكل قاعدية له في جبال النوبة. كان لابد الانتظار لما بعد الحكم العسكري لتظهر حركة نوبية قدر لها أن تحقق هذه القاعدية.

٨- تحالف الفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة ١٩٦٤-١٩٦٦

القاعدة الاجتماعية - الطبقيّة لاتحاد جبال النوبة

في أكتوبر ١٩٦٤، أطاحت ثورة شعبية واسعة بالنظام العسكري وأعيد تأسيس الديمقراطية البرلمانية^(٩٤). أدى هذا لقيام تنظيمات مختلفة موجهة لمختلف الطبقات والمجموعات الاجتماعية في جبال النوبة. من أهم هذه التنظيمات، فضلاً عن اتحاد مزارعي جبال النوبة، رابطة أبناء جبال النوبة، اتحاد أبناء جبال النوبة ومقره الأبيض، واتحاد عام جبال النوبة ومقره الخرطوم. بشكل عام، كانت لهذه التنظيمات الثلاثة وجهة نظر مشابهة حيال حاجة جبال النوبة للتنمية، إلا أنه كانت هنالك اختلافات بينهم.

رابطة كادوقلي كانت معنية أكثر بالقضايا المرتبطة بالمصالح المباشرة للفلاحين (نوبة وعرب)^(٩٥) واهتماماتها السياسية كانت محصورة في المصالح الضيقة للسكان المحليين بتركيز قوي على مسألة الخدمات. كان ذلك بسبب أن لممثلي الفلاحين في قيادة الرابطة. حصة مساوية في إدارتها، وهو وضع لم يتمتع به ممثلو الفلاحين في أي

من اتحاد أبناء جبال النوبة أو الاتحاد العام لجبال النوبة. المكتب السياسي للرابطة، الذي يقود التنظيم، كان يتكون من ٦ موظفين حكوميين، ٤ من متوسطي التجار (ثلاثة من العرب)، وتاجر نوبي واحد^(٩٦).

اتحاد أبناء النوبة بالأبيض، كان تنظيمًا نوباوياً صرفاً وجاءت قيادته من وسط النوبة الذين تلقوا تعليمهم في المدارس المسيحية، وضمت تجاراً ومعلمين وقساوسة كاثوليك. كان اتحاد أبناء النوبة معنياً أكثر بالمسائل المتعلقة بالهوية الأفريقية للنوبة مقابل الهوية العربية للشماليين. هذا التركيز القوي على الهوية النوباوية وجد منفذاً له في دستور الاتحاد الذي نص بأن: "النوبة هم السودانيون الأصلاء"، والمغزى هو أن عرب-مسلمي الشمال غزاة وليس لهم دعاوي حقيقية في السودان^(٩٧). في وقت متأخر، عندما انضم اتحاد أبناء النوبة إلى تنظيمات أخرى لتشكيل اتحاد جبال النوبة، جاء التركيز على تحرير السودان، كونه وطن النوبة، من العرب المسلمين، تم قصره على أهداف أكثر عملية ترمي لخلق كيان حكم فيدرالي منفصل لجبال النوبة^(٩٨).

من التنظيمات الثلاثة، كان يقود الاتحاد العام لجبال النوبة بالخرطوم، فصيل هو الأكثر وضوحاً وتصبلاً في النخبة المثقفة النوبية، فقد ربطوا المطالب حيال المزيد من الخدمات الزراعية والاجتماعية، وحصة عادلة في فرص التوظيف، مع ضرورة انخراط النوبة في الوسائل السياسية القومية والإقليمية. التمثيل الناقص للنوبة في الهياكل الإدارية والحكومية يعتقد بأنه كان نتيجة احتكار المركز للسلطة، حيث حكم تحالف التجار والطبقات التقليدية منذ الاستقلال^(٩٩). بالنسبة للاتحاد العام، تحقيق الوحدة بين شعب النوبة يعتبر شرط مسبق لخلق ضغط فاعل على الحكام الشماليين لكسر احتكار الجلالة للسلطة.

كان للاتحاد العام جهوده الرامية لتوحيد مختلف التنظيمات النوبية، وفي أوائل ١٩٦٥ تم إنشاء اتحاد جبال النوبة بصفته التنظيم الوحيد الذي يتحدث باسم النوبة. بالرغم من تمثيل مختلف المجموعات الإثنية، كالعرب والفلاتة، في المجلس التأسيسي واللجنة المركزية، إلا أن الهيمنة داخل الاتحاد كانت للنوبة.

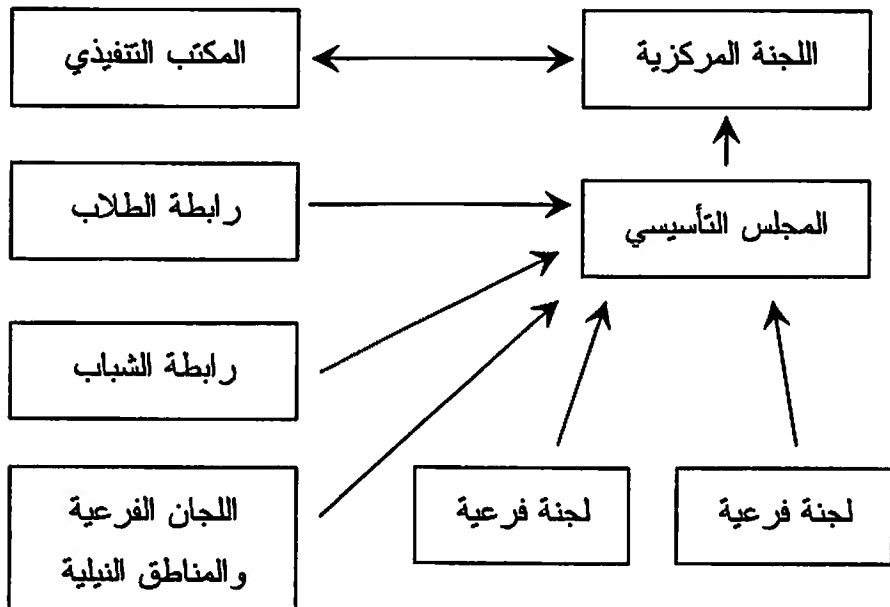
كان المجلس التأسيسي للاتحاد يتكون بشكل كبير من النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة، وعلى الأخص أعضاء الاتحاد العام لجبال النوبة بالخرطوم. يقدر بأن خمسين في المائة من العضوية الكلية في المجلس التأسيسي كانت من موظفي القطاع العام، وعشرين في المائة من المزارعين الصغار/الوسط، وعشرة في المائة من الحرفيين، وعشرة في المائة من الطلاب^(١٠٠). رغم تأييدهم المفرط للاتحاد، إلا أن فقراء الفلاحين

والعمال المهاجرين لم يمثلوا في الهياكل الأعلى للاتحاد، وتبعاً لذلك سيطرت النخبة المتقفة على المواقع القيادية في الاتحاد.

اتحاد جبال النوبة: الهيكل، التحالفات المحلية والأيدولوجية:

هذا الجزء من الكتاب مكرس بشكل رئيسي لأيدولوجية وبرنامج الاتحاد وكيفية جذبهما قطاعات واسعة من السكان المحليين. لكن أولاً سنتناول الهيكل التنظيمي الذي وضعه الاتحاد. في القاعدة كانت هنالك اللجان الفرعية وهذه كانت معنية أساساً بمهمة تنظيم العضوية مثل الاشتراكات، تنظيم التجمهرات السياسية، بالتنسيق مع رابطة الطلاب ومنظمة الشباب (كلاهما أعضاء ملحقين بالاتحاد)، لعبت اللجان الفرعية دوراً هاماً في نشاطات بعث الوعي خلال حملة الانتخابات العامة في ١٩٦٥^(١٠١). وتنتخب اللجان الفرعية مجلساً تأسيسياً يتكون من مائة عضو تم اختيارهم على أسس إثنية-فئوية وضم النوبة، العرب والفلاتة من كافة أرجاء الإقليم. على المجلس التأسيسي رسم سياسة الاتحاد وانتخاب اللجنة المركزية والتي كانت تتكون من ستة عشر عضواً يتعين أن يكونوا قد أكملوا تعليمهم الابتدائي، وأن يكون لديهم الخبرة السياسية، وألا تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة. عملت اللجنة المركزية كهيئة تنفيذية، برئيس وسكرتير وأمين خزانة، ومهامها تنفيذ سياسات الاتحاد كما حددها المجلس التأسيسي. كما هو موضح في شكل هيكل الاتحاد، كان هنالك أيضاً مكتب سياسي يتكون من أعضاء برلمانيين نوبة.

شكل (٨-١) هيكل اتحاد جبال النوبة



كان لهذا المكتب اتصال وثيق مع قيادة الاتحاد مهمته هي دفع سياسات الاتحاد إلى داخل البرلمان.

مثله مثل اتحاد مزارعي جبال النوبة في أوائل الخمسينات، سعى اتحاد جبال النوبة لتوضيح وتوحيد المصالح المتنوعة لمختلف الطبقات، والفئات الاجتماعية والمجموعات الإثنية. المصلحة المشتركة بين فلاحي النوبة والبرجوازية الصغيرة في إقامة تحالف معادي للجلابة قد سبق ذكرها في هذا الفصل. ما يحتاج إلى توضيح هنا هو جذب الاتحاد لمجموعات غير النوبية في الإقليم. هنا، سياسات الاتحاد كان لديها ما تقدمه لمزارعي القطن العرب وصغار تجار الفلانة، فزارعو القطن العرب قد عانوا كثيراً، ربما أكثر من النوبة في بعض المناطق، من نظام شيل الجلابة. إضافة لذلك، مطالبة عمدهم وشيوخهم بمشايخات وعموديات منفصلة ومستقلة عن حكم نظارات الحوازمة كانت متطابقة مع سياسة الاتحاد المنادية بنقل سلطة أكبر إلى الوحدات الإدارية المحلية. أما بالنسبة للفلانة، وكان العديد منهم في البرداب (كادوقلي) ونقل قد أصبح ثرياً كنتيجة لانشغالهم في إنتاج القطن، لكنهم نظروا بغيرة وحسد إلى الجلابة لاحتكارهم التجارة^(١٠٢). لذا، كتجار صغار، أخذ بعض الفلانة يؤمل في علو الشأن السياسي لاتحاد جبال النوبة بما يمكنهم من أن يحلوا محل الجلابة.

بالنسبة للفلاحين النوبة، العمال المهاجرين وقطاعات مختلفة من البرجوازية الصغيرة، فقد عبر الاتحاد عن بعض مصالحهم الاقتصادية الآتية وعلى المدى البعيد. الأكثر أهمية، على أي حال، هو حقيقة أن الاتحاد قد أضفى عليهم الإحساس بالانتماء وأكد على هويتهم القومية. في محاولة لتحديد المكوك والشيوخ والعمد، أيد الاتحاد زيادة مرتباتهم بشرط أن توضح وتحدد مهامهم. لقد شعروا بأن المستوى الأعلى للإدارة الأهلية (النظار) والموظفين الحكوميين يتعين إبعادهم من مواقع السلطة من أجل إنهاء عهد الفساد وسوء استخدام السلطة^(١٠٣).

المصالح المتنوعة لهذه الطبقات الاجتماعية والمجموعات الإثنية المختلفة وجدت تعبيراً عنها في إجماع الرأي الواسع الذي عمل من خلاله الاتحاد، وللطبيعة المميزة للاتحاد في تقديم مطالبه في مضمار السياسة الاجتماعية. قدم الاتحاد أطروحات قوية بشأن المظالم المزمنة لشعب جبال النوبة، وقدم هذه المطالب لمعالجة المظالم: إنشاء شبكة من الطرق صالحة للاستعمال لكل المواسم لربط الإقليم مع بقية القطر، إنشاء المزيد من المستشفيات، المراكز الصحية والوحدات البيطرية، زيادة عدد المدارس بكل المستويات (ابتدائي، أوسط وثانوي)، وتحسين فرص التدريب وتوظيف

النوبة في القطاع الحكومي^(١٠٤). طالب الاتحاد أيضاً بزيادة سعر القطن، توسيع الخدمات الزراعية وإنشاء مخازن لضمان توفير كمية كبيرة من المحاصيل الغذائية لتجنب حدوث مجاعة وإنهاء مضاربة الجلابة في الذرة. بالإضافة لذلك، كان هنالك مطلب بإجراء مراجعة لعمليات رأس المال الخاص في الميكنة الزراعية وزيادة التدخل الحكومي لتسهيل مشاركة الفلاحين المحليين في مثل هذه المشاريع^(١٠٥) إعادة تأسيس المجالس المحلية والريفية على أسس ديمقراطية (بانتخابات حرة بدلاً عن التعيين) وإصلاح المحاكم الأهلية ومحاكم المدن نال درجة عالية في برنامج اتحاد جبال النوبة إذ أن هذه المؤسسات نظر إليها كمقاعد سلطة يسيطر عليها الجلابة والقادة التقليديون. أخيراً وليس آخراً، تخلص اتحاد مزارعي جبال النوبة من سيطرة الجلابة ودعا اتحاد جبال النوبة إلى إجراء انتخابات حرة لاختيار لجنة تنفيذية جديدة لاتحاد المزارعين.

كان هناك اتفاقاً عاماً حول هذه القضايا وحول الحاجة الملحة لمعالجة التخلف التنموي للإقليم. ومع هذا، كان هناك توتر أيديولوجي بين توجه أكثر "إقليمية" وتوجه أكثر "قومية" والأخير قام أساساً على الإثنية وكان معنياً أكثر حيال تلاشي الهوية النوبية والشخصية القومية كنتيجة لهيمنة الحضارة العربية-الإسلامية، وهؤلاء القوميون كان جل تركيزهم على الوطن النوبي والمحافظة على هوية وعرف النوبة داخل نظام فدرالي للحكم يكون للنوبة من خلاله سلطة قرار أكبر في إدارة شؤونهم الذاتية. لكن كان للإقليميين الغلبة على القوميين في رسم الخط الأيديولوجي لاتحاد جبال النوبة. شعر الإقليميون بأن التركيز الزائد عن الحد على الهوية النوبية سوف يثير غضب المجموعات الإثنية غير النوبية في الإقليم والذين يتعين على الاتحاد الاعتماد عليهم لينجح في إضعاف سيطرة الأحزاب السياسية الوطنية. إضافة، وعلى النقيض من القوميين، تبنى الإقليميون سياسات "اشتراكية عريضة".

كان هنالك اتفاق واسع، على أن تتنازل جبال النوبة هيكلها السياسية والإدارية الخاصة بها. اعتقد قادة الاتحاد أن إهمال الحكومة المركزية قد ترك الخصائص الجغرافية والثقافية للإقليم كما هي، لكن هذه الخصائص ذاتها كانت عاملاً لإبقاء الوضع الاقتصادي الهامشي للإقليم^(١٠٦). لإنشاء مديرية منفصلة لجبال النوبة داخل قطر سوداني موحد.

في حملة الانتخابات العامة في ١٩٦٥، أعلن الحزب الوطني الاتحادي المبادئ التالية كموجهات لسياساته: تأييد النظام الرئاسي الجمهوري، الحق في حكم إقليمي ذاتي للأقاليم المختلفة ثقافياً داخل دولة موحدة، خلق مجتمع اشتراكي يقوم على "عرفنا"، تؤمم

فيه الصناعات الكبرى والمشاريع الخاصة وتدار كتعاونيات، معالجة التفالوت في الاقتصاديات، وإتباع سياسة عدم الانحياز في السياسات الخارجية ودعم حركات التحرير في أفريقيا والعالم العربي^(١٠٧).

اتحاد جبال النوبة والأحزاب الوطنية، انتخابات ١٩٦٥

كان لتواطؤ فصيل الجلالة في اتحاد المزارعين مع النظام العسكري في ٥٨-١٩٦٤، وعدم بروزهم خلال الاحتجاج ضد الضرائب، أثره الضار على قادة اتحاد المزارعين الذين اعتبروا كموالين للجلالة وموالين للحكومة.

بعد أكتوبر ١٩٦٤، تعرض اتحاد جبال النوبة بالنقد الشديد للعناصر الموالية للجلالة في اتحاد المزارعين وحتى داخل الجبهة المعادية للاستعمار، وبفعله هذه وقف كبديل ناجز. لهذه التنظيمات إضعاف اتحاد جبال النوبة للأحزاب السياسية الوطنية قد جاء على أساس نجاحه في توسيع قاعدته الاجتماعية وفي إنشاء تحالفات فاعلة مع مختلف الطبقات والمجموعات في الإقليم.

في ديسمبر ١٩٦٤، كرر اتحاد جبال النوبة المطالب السابقة للاتحاد العام لجبال النوبة (١٩٥٧)، ولتنظيم أبناء النوبة (١٩٥٩)، وأوضح كيف أن ضريبة الدقنية كانت قد فرضتها أولاً الإدارة البريطانية وبالتالي هي رمز للعبودية والاستعمار^(١٠٨). وبدلاً عن إلغائها بعد الاستقلال، قامت الحكومات المتعاقبة بزيادة معدل الدقنية بمائة في المائة على الأقل للفرد الواحد^(١٠٩). ووقع على عاتق ثورة أكتوبر، تبعاً لرأي الاتحاد، مسؤولية وضع نهاية لهذا الوضع الاستعماري، تحرير الشعب في الأقاليم الأقل تنمية، إلغاء الدقنية، "مال الهوى" والسخرة. إضافة لذلك، استثمر الاتحاد الاحتجاج ضد الضريبة لتعبئة الفلاحين، رفع الوعي القومي، ولاستمداد الدعم السياسي والمادي لخوض المعركة الانتخابية ضد الأحزاب الشمالية. نجح الاتحاد بمهارة في تحويل انتخابات ١٩٦٥ إلى حملة احتجاج ضد الضرائب الباهظة على النوبة والنقص في الخدمات من ناحية، و"عبودية واستعمار" النوبة من ناحية أخرى، كانت من السمات البارزة في حملة اتحاد جبال النوبة. بتصعيد وتوسيع حملة لا للضرائب، لجأ قادة الاتحاد، على كل المستويات، للإشارة إلى تاريخ الرق في الإقليم. غارات القبض على الرقيق والفظائع التي ارتكبت بحق النوبة من قبل العرب في القرن التاسع عشر، كلها أشير إليها، من أجل تعميق الشعور المعادي للجلالة وللحكومة. استمرار هيكل ضريبي استعماري، غياب الخدمات الزراعية والاجتماعية، مركزية السلطة السياسية، والتمثيل الهزيل للنوبة، كلها عرضت كمؤشرات لسخرتهم واستغلالهم بواسطة التجار الشماليين وموظفي الحكومة^(١١٠).

على المستوى القاعدي، أشعلت الحملة جواً من البعث القومي. هذا الوعي القومي انعكس في إشارات النوبة للشماليين بوصفهم "أترك"، وهو اللفظ الذي انطبق على البريطانيين خلال فترة تهيئة الأوضاع بين ١٩١٠-١٩٣٠، انطباق هذا اللفظ على الشماليين ينم عن جهد عازم ومصمم على مقاومة تعديلات حكومات ما بعد الاستعمار، مرة أخرى، السكان المحليون رفضوا علناً دفع الضرائب أو السماح للإداريين والمكوك بتسجيلهم أو إجراء التقدير الضريبي عليهم.

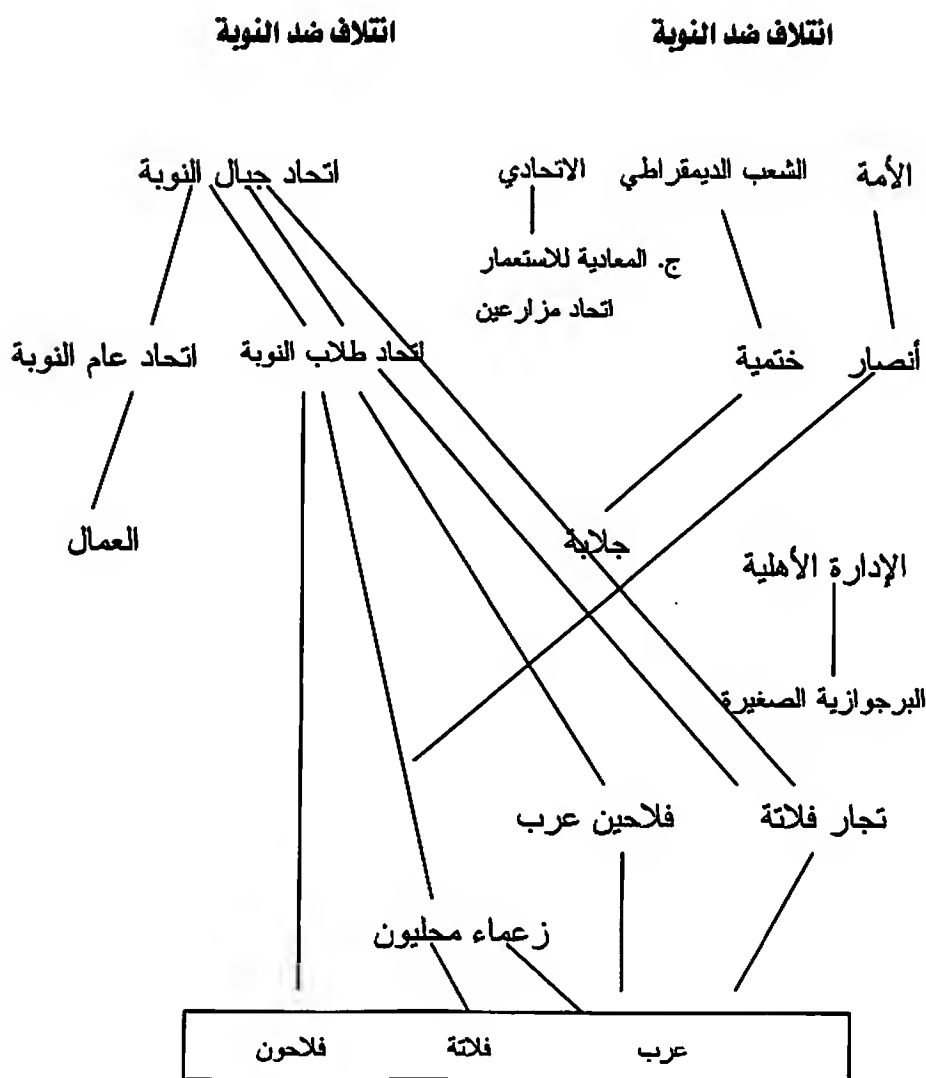
وهذا أوقع ضربة قاصمة على ميزانية الحكومة المحلية في الإقليم. في مجلس ريفي الجبال الجنوبية، فشل موظفو الحكومة والقادة التقليديون في تحصيل ربط الدفينة البالغ ٧٨,٥٦٩ جنيهاً^(١١١). في الجبال الشمالية، كانت الإدارة المحلية عاجزة حتى عن إجراء تقديرات ضريبية، وتصعيد الحملة ضد الضرائب قد أثر حتى على أولئك الذين لا يدفعون ضريبة الدفينة أصلاً، مثل العرب الحوازمة^(١١٢).

صحوة وجيشان الوعي القومي - الجماعي متقاطعاً ومتشابكاً مع الخطوط الطبقة وسط النوبة زاد من تقدم الاحتجاج ضد الضريبة إلى مستوى غير مسبوق. في أكثر من منطقة، دفع المكوك والفلاحون النوبة جزءاً من ضريبتهم، ليس للحكومة، بل لاتحاد جبال النوبة لمساعدته في تمويل حملته الانتخابية. على ضوء هذه التطورات، لجأ موظفو الحكومة لإجراءات صارمة لاحتواء الموقف، مثل الحجز على ممتلكات أولئك المكوك المتورطين، وسجن قادة العصاية والعصاة من الفلاحين. كان لهذه الإجراءات رد فعل مضاد، إذ أنها حفزت على قيام معارضة تستخدم العنف. في هيبان قامت مجموعة قوامها ١٨ رجلاً مسلحاً بقيادة شرطي سابق بحرق منزل مك اتهم بالتواطؤ مع الحكومة والجلابة^(١١٣). بالرغم من أن هؤلاء المتمردين قد حوصروا فوراً من قبل الشرطة والجيش، إلا أن موظفي الحكومة ساورهم القلق حيال احتمال مواجهتهم وشيكاً لتمرّد واسع مشابه لذلك الذي وقع في الجنوب، فنسبة لكمية الأسلحة النارية الكبير بأيدي السكان المحليين، والقوة النوبية الكبيرة في الشرطة والجيش، والتأييد المتزايد تجاه اتحاد جبال النوبة، كان لديهم السبب إذن ليفكروا جدياً في هذا الاحتمال. في هذه المرحلة برز الاتحاد كمهدد فعلي للمصالح السياسية والاقتصادية للجلابة وللبيروقراطية الشمالية وللقادة التقليديين. الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، شجب بقوة ما أسماه "تدخل اتحاد جبال النوبة في السياسة"^(١١٤)، ومثله كالاتحادي والشعب الديمقراطي، ناشد شعب جبال النوبة بعدم مساندة الاتحاد.

على أي، في انتخابات ١٩٦٥ لم يحفل شعب النوبة بنداءات السياسيين الشماليين وبدلاً عن ذلك أعطوا تأييداً راسخاً لاتحاد جبال النوبة الذي فاز بثمانية مقاعد تاركاً أربعة فقط للأمة، وخرج الاتحادي صفر اليمين. ففي هذه المرحلة من المواجهة بدأ اتحاد جبال النوبة يوصف في كل التقارير الرسمية والصحفية بأنه "حركة عنصرية، انعزالية وانفصالية". انقسم المسؤولون الحكوميون المحليون حول أنجع الوسائل للتعامل مع الاتحاد. بينما نصح بعض المسؤولين السلطات المركزية باتخاذ موقف قابل للمساومة والتعامل مع حركة اتحاد جبال النوبة بحزم وفوراً، نادى آخرون باتخاذ موقف أكثر مواءمة وتسامحاً^(١١٥). لكن يبدو أن نضوب الإيرادات المالية نتيجة للاحتجاج ضد الضريبة الذي نظمه الاتحاد قد دفع المسؤولين تجاه موقف مضاد للاتحاد، وتجاه تحالف وثيق مع الجلاية.

الانتصار الانتخابي لاتحاد جبال النوبة كان نتيجة نجاحه في إنشاء تحالفات فاعلة تشابكت مع الخطوط الطبقية والدينية والطائفية. ينبغي التركيز على أنه بالرغم من شخصيته القومية النوباوية الغالبة، إلا أن الاتحاد ضم انتقلاً عريضاً من مزارعي القطن العرب وصغار التجار والمزارعين الفلاتة، جنباً إلى جنب مع صغار وفقراء الفلاحين النوبة وقطاعات البرجوازية الصغيرة (موظفي القطاع العام، مهنيين وأثرياء الفلاحين)، أنظر الشكل (٨-٣) أدناه.

الشكل (٨-٣) التحالفات السياسية في جبال النوبة ١٩٦٥



ليس في النية هنا إجراء دراسة تفصيلية عن انتصار الاتحاد في الانتخابات، لكن لابد من ترتيب بعض النقاط لإيجاد المنظور الصحيح لسياسات اتحاد جبال النوبة. رغماً عن التأييد الشعبي الواسع في مناطق أخرى بالإقليم، كان للاتحاد وضع ضعيف نسبياً في منطقة تقلي. في واقع الأمر أن تركيز الاتحاد على "النوبة" وصورته الممعة في التعصب للقومية النوبية حفز بعض الجماعات العربية في تقلي، وكرد فعل مواز، لانبعاث وعيهم العشائري، على الأخص وسط الصفوة المحلية الثقلوية والجماعات العربية في الأجزاء الشرقية والشمالية من الإقليم^(١١٦). في الدلنج أنشأ بعض العرب الحوازمة رابطة أبناء الحوازمة وأدلو بأصواتهم لصالح حزب الأمة في انتخابات ١٩٦٥. في أجانيق حافظ حزب الأمة على علاقاته التقليدية مع الصفوة المحلية وكسب الدائرة الانتخابية. رغماً عن ردود الفعل العشائرية العربية هذه حيال اتحاد جبال النوبة، فليس بالضرورة أن يكون الحس العشائري العربي متافراً مع البعث القومي النوبي. في دائرة تقلي الجنوبية، كان من شأن تأييد العرب لاتحاد جبال النوبة أن يدفع بحزب الأمة إلى المرتبة الثالثة^(١١٧). لم يؤيد بعض العرب الاتحاد فحسب، بل أن عربياً خاض الانتخابات كمرشح لاتحاد جبال النوبة في دائرة كادوقلي الجنوبية وفاز بالمقعد، محرراً ٤٧,١٩ في المائة من جملة الأصوات^(١١٨). كذلك عامل الدين، فلربما أسهم هذا العامل في نجاح حزب الأمة في الأجزاء الشمالية من الإقليم، إلا أنه لم يكن عاملاً رئيسياً لانحياز السياسي على المستوى المحلي. كمثال لذلك، فإن فيليب غبوش، مسيحي كاثوليكي وقائد سابق لاتحاد جبال النوبة، نافس في مقعد دائرة النيانق، حيث الغالبية المسلمة، وفاز بالمقعد لصالح الاتحاد. لكن الذي يفسر الانتصار لاتحاد جبال النوبة يعود الفضل فيه لتأييد فقراء مزارعي القطن من النوبة والعرب والفلاتة. كما لقي الاتحاد تأييداً طاعياً -لاسيما- في المناطق التي اجتاحتها الاحتجاجات ضد الضريبة، في دوائر تورو، مورو وكادوقلي حصل مرشحو اتحاد جبال النوبة على ٧١,٤٥%، ٦٢,٦٩%، و ٧٢% على التوالي^(١١٩).

إثر إعلان نتائج الانتخابات، طالبت قيادة اتحاد جبال النوبة بتمثيل أكبر لشعب النوبة في الحكومة المركزية. وأهم من ذلك، شاركت في المؤتمر القومي العام للمناطق المتخلفة، وهو تنظيم ضم اتحاد جبال النوبة، مؤتمر البجا وجبهة دارفور، والذي بدوره أضفى مزيداً من التحدي حيال الهيمنة السياسية للطبقات الحاكمة الشمالية^(١٢٠). الأحداث التي تلت في أواخر الستينات وخلال السبعينات عكست توجهاً أكثر راديكالية وسط "القوميات المقهورة" في السودان، تراوحت ما بين محاولات انقلابية عسكرية في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ورفع السلاح مع الجنوبيين من أجل التحرير الوطني.

من خلال السرد التاريخي للفترة السابقة لأكتوبر ١٩٦٤ وضح كيف أن التوجه الراديكالي لحركة المزارعين قد هيا المسرح للإطاحة بكل من فصائل الجبهة المعادية للاستعمار وتحالف مالك-الجلابة داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة بواسطة اتحاد جبال النوبة ليقف كقائد لمزارعي الإقليم. بدءاً عدم التجديد في السياسات الزراعية في فترة حكومة الاتحادي، والانقسامات بين الفصائل المختلفة داخل اتحاد المزارعين، الجبهة المعادية للاستعمار والوطني الاتحادي، مكنت حزب الأمة من استثمار الشعور المعادي للجلابة ليكسب معظم المقاعد البرلمانية للإقليم في انتخابات ١٩٥٨. مع هذا، إسهام الجبهة المعادية للاستعمار في هذا التوجه الراديكالي كان ملحوظاً لكون أن قادة الجبهة رفعوا تلك القضايا التي شكلت مادة الاحتجاج ضد الضرائب خلال فترة ٥٩-١٩٦٣.

إثر نواطو فصيل مالك-الجلابة مع النظام العسكري في ١٩٥٨ وتعليق نشاط الجبهة المعادية للاستعمار، فتلك القضايا تم تبنيها بواسطة مجموعات مختلفة وسط النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة مثل تنظيم أبناء النوبة. نشاطات هذه المجموعات أدت لقيام سلسلة متقطعة من الاحتجاج ضد الضرائب قد فتح الطريق أمام السياسات المحلية - الإقليمية، بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

مع الإطاحة بالنظام العسكري واستعادة الديمقراطية البرلمانية، تكون اتحاد جبال النوبة من صفوف البرجوازية الصغيرة النوبية، عرب وفلاتة. سياسات لتحاد جبال النوبة وفرت منبراً للتعبير عن مختلف المصالح لعدد من المجموعات الإثنية-الطبقية. هياكل الاتحاد ضمت انتلاًفاً عريضاً كان فيه مزارعو القطن العرب وصغار التجار والمزارعين الفلاتة، والفلاحين النوبة وافراد من البرجوازية الصغيرة (موظفي القطاع العام ومهنيين وصغار التجار). بتوسيع عمليات الاحتجاج ضد الضريبة، استطاع الاتحاد أن يوطد تحالفه مع الفلاحين، وهو التحالف الذي أدى للانتصار في الانتخابات العامة في ١٩٦٥. هذا آذن ببداية حقبة جديدة من السياسات المحلية في جبال النوبة. ومعه قوى إقليمية أخرى في المناطق الأقل نمواً، جاهد الاتحاد في تشكيل المحصلة النهائية للمسيرة السياسية على المستوى القومي في الستينات من القرن العشرين.

مصادر وملاحظات:

١. أرشيف اتحاد جبال النوبة، محضر الاجتماع الثاني بين إدارة صناعة قطن جبال النوبة واللجنة التنفيذية للاتحاد كادوقلي ١٩٥٦/١٢/٢٠م.
- 2.Ibid
- 3.Ibid
٤. أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة كادوقلي: من سكرتير الاتحاد إلي حاكم كردفان ١٩٥٦/١٢/٣٠م.
٥. ملف رقم 8.A. kn.p. أرشيف الدلنج من المامور الإداري بالدلنج إلي سكرتير اتحاد المزارعين ١٩٥٧/١/٢٨م.
٦. ملف رقم 2. M. kn. p.2/. أرشيف رشاد الإداري إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٢/١٦م.
- 7-Ibid
- 8- Ibid
- 9- Ibid
- 10- Ibid
- 11- Ibid
- 12- Ibid
- 13- Ibid
- ١٤- ملف رقم 2. M. kn. p.2/. أرشيف رشاد، محضر اجتماع المامور الإداري في دلامي، ١٩٥٧/٢/١٠م.
- 15- Ibid
- ١٦- ملف رقم 2.C. M. kn. p.2/. أرشيف رشاد، من مدير عام صناعة قطن جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٢/٢٢م.
- 17- Ibid
- ١٨- ملف رقم 2 C. M. kn. p.2/. أرشيف رشاد، من مدير عام صناعة قطن جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٢/٢٢م.
- ١٩- ملف رقم 2 C. M. kn. p.2/. أرشيف رشاد، محضر اجتماع المامور الإداري في دلامي ١٩٥٧/٢/١٠م.
- 20- file kn. p. 36/. B. 2M Kadugli Archives, from D.C. to Kordofan Governor, 20.3.1953
- 21-Ibiid
- 22-Ibid

٢٣- ملف رقم 2 .B. 36 .p.2/ kn. أرشيف كادوقلي، من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان، ١٣/٤/١٩٥٧م.

٢٤- ملف رقم 2 D .M. 2/ p.2 kn. أرشيف رشاد، من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان، ٢٩/٤/١٩٥٧م.

٢٥- ملف 1 .B. 36 .p. kn. أرشيف رشاد، كادوقلي من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان ٦/٥/١٩٥٧م.

26-Ibid

٢٧- مقابلة مع عبد الكريم احمد، ترزي وصاحب دكان واحد مؤسس اتحاد جبال النوبة في الستينات كادوقلي، ٥/١٢/١٩٨٢م.

٢٨- مقابلة مع الفاتح النور، محرر جريدة كردفان الأسبوعية الأبيض ٢٢/٤/١٩٨٢م.

29- Collins, C. Colonialism and Class Struggle in Sudan, Merip Report, April 1976.,p. 9.

٣٠- مقابلة مع قمر حسين، احد قادة اتحاد جبال النوبة وعضو برلماني في الستينات تلودي، ٢٢/٥/١٩٨٢م.

٣١- ملف 1 .B. 36 .P. KN. أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان ٣/٤/١٩٥٧م.

32-Ibid

٣٣- ملف 1 .B. 36 .p. kn. أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ٣/٤/١٩٥٧م.

٣٤- ملف 1 .B. 36 .p. kn. أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١١/٩/١٩٥٧م.

٣٥- ملف 1 .B. 36 .p. kn. أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ٣/٤/١٩٥٧م.

36-Ibid

وكذلك الملف رقم 1 .B. 36 .p. kn. أرشيف الدلنج من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان ١٠/٦/١٩٥٧م.

٣٧- ملف رقم 1 .B. 36 .p. kn. أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ بتقلي ١٥/١٠/١٩٥٧م.

٣٨- ملف رقم 1، kn. p. 36. B، أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/١٢/٣٠م.

39-Ibid

٤٠- ملف رقم 1، kn. p. 36. B، أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/١٠-٢٧م.

٤١- لمزيد من التفاصيل حول الانتخابية عام ١٩٥٨م، انظر الملف kn. p. 1.A, 12 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٨/٢/١٩م والملف KN. P. A. 12 أرشيف من رشاد حاكم كردفان إلي الوكيل الدائم لوزارة الداخلية ١٩٥٧/٨/١م، والملف 1 B. 36/ Kn.P. أرشيف الدلنج من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٩/١١م.

٤٢- ملف رقم 1، kn. p. 36. B، أرشيف الدلنج من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٨/٧/٧م.

٤٣- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة برقية تأييد من مالك شايب إلي المجلس العسكري العالي، كادوقلي ١٩٥٨/١١/١٧م

٤٤- أرشيف اتحاد مزاريع جبال النوبة مذكرة الاتحاد إلي المجلس العالي العسكري العالي، كادوقلي، ١٩٥٨/١١/٢٢م.

٤٥- خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٤م لم يمارس اتحاد مزارعي جبال النوبة أي شكل من النشاط له أي أهمية لحركة المزارعين في الاقليم انظر الملف :

1، kn. p. 2. M، أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان إلي مالك شايب رئيس اتحاد مزارعي جبال النوبة كادوقلي ١٩٥٨/١١/٩م، و ١٩٥٨/١١/١٧. الملف رقم:

g. 2. M. 2. Kn. p./2، أرشيف كادوقلي من رئيس اتحاد المزارعين إلي وزير الإعلام والعمل، كادوقلي ١٩٦٣/١٠/١٨م لخطابات الحكومة المحذرة قادة اتحاد مزارعي جبال النوبة من إشغال أنفسهم بشؤون الاتحاد انظر أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة من مأمور غداري كادوقلي إلي مالك شايب كادوقلي ١٩٥٩/١/٣٠م.

٤٦- مقابلة مع الشيخ محمد الشريف، احد قادة الحركة المعادية للاستعمار، وسكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة (١٩٥٦-١٩٥٢) كادوقلي ١٩٨٤/١٢/٤م.

٤٧- ملف 5. A. 1. kn. أرشيف كادوقلي، مذكرة وزارية عن الجلس والسلطات التنفيذية وزارة الحكومات المحلية ١٩٥٨/١٢/٣٠م.

٤٨- ملف 5. A. KN. P. أرشيف الدلنج من المأمور الإداري إلى حاكم كردفان الدلنج ١٩٥٨/١٢/٣٠م.

٤٩- كردفان الاسبوعية رقم ١١٣٣٩، ٢٦/١٠/١٩٦٢م

٥٠- الملف 3/ G.2 Kn. p. أرشيف كادوقلي، من حاكم كردفان إلى رئيس مجلس ريفي الجبال الجنوبية كادوقلي ١٩٥٩/١/٢٩م.

51-Ibid

52-Ibid

٥٣- الملف 5/7, H. 1. kn. أرشيف الدلنج من مفتش الحكومات المحلية إلى وكيل الحكومات المحلية كادوقلي ١٩٦١/٨/٣١م.

٥٤- الملف 66, 1. B. 10/ kn. p. أرشيف الدلنج، تقرير عن مجلس ريفي الجبال الشمالية الدلنج، ١٩٥٩/١٢/٢م.

55-Ibid

٥٦- الملف 5/7. H. 1. kn. p. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس ريفي الجبال الجنوبية إلى رئيس المجلس التنفيذي كادوقلي ١٩٦٢/٦/٢٠م.

٥٧- مقابلة مع الشيخ محمد الشريف كادوقلي ١٩٨٢/١٢/٤م.

٥٨- الملف 1. B. 36/ kn. p. أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري إلى حاكم كردفان ١٩٥٨/١٢/٤م.

٥٩- الملف 20. E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي من كردفان إلى مأمور إداري كادوقلي ١٩٥٩/١/١٠م.

٦٠- الملف 20. E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي من كوه اسماعيل إلى وكيل وزارة الداخلية كادوقلي ١٩٥٩/١/٢٢م، وكذلك الملف 20. E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي من كوه اسماعيل إلى الفريق إبراهيم عبود القائد الأعلى للقوات المسلحة كادوقلي ١٩٥٩/٨/١٦م.

61-Ibid

٦٢- مذكرة كوه إسماعيل ١٩٥٩/٨/١٦م.

٦٣- مذكرة كوه إسماعيل حول ادخال العمل القسري في الاقليم أنظر الفصل الثالث

٦٤- مذكرة كوه إسماعيل ١٩٥٩/٨/١٦م.

65-Ibid

٦٦- مذكرة كوه إسماعيل ١٦/٨/١٩٥٩م.

٦٧- الملف رقم 20 E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي، من كوه إسماعيل إلي وكيل وزارة الداخلية كادوقلي ٤/١١/١٩٥٩م.

68- Ibid

٦٩- الملف رقم 20 E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي، من كوه إسماعيل وكيل وزارة الداخلية كادوقلي ١٠/٢/١٩٦٠م.

٧٠- من كوه إسماعيل إلي وكيل الداخلية ١٠/١١/١٩٥٩م.

٧١- الملف رقم 20 E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي، من وكيل وزارة الداخلية إلي كوه إسماعيل كادوقلي، ٢٢/١/١٩٥٩م.

٧٢- الملف رقم 20 E. 66/ kn. p. أرشيف كادوقلي، من وكيل وزارة الداخلية إلي كوه إسماعيل كادوقلي، ٢٦/٤/١٩٦٠م.

73-Ibid

74- Ibid

75- Ibid

76- Ibid

٧٧- الملف رقم 4 H. 2. kn. p. أرشيف كادوقلي منشور الحكومة المحلية رقم ٤٤٤، ٣١/٨/١٩٦١م والملف Kn. p. 26. G. أرشيف كادوقلي من ضابط مجلس الجبال الجنوبية إلي جاكم كردفان، كادوقلي ١/٤/١٩٦١م.

٧٨- والملف 5.7. H. 1. kn. p. أرشيف كادوقلي من ضابط مجلس ريفي الجبال الجنوبية إلي مفتش الحكومات المحلية كادوقلي ١/٤/١٩٦١م.

٧٩- الملف 5.7. H. 1. kn. p. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلي مأمور كردفان كادوقلي ٨/٧/١٩٦٥م.

٨٠- الملف 5.7. H. 1. kn. p. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلي مأمور كردفان كادوقلي، ٢٢/٧/١٩٦٢م.

٨١- الملف 5.7. H. 1. kn. p. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلي مجلس تنفيذي /// كادوقلي ٢٦/٩/١٩٦٢م.

82- Ibid

٨٢- أرشيف كادوقلي من ضابط تنفيذي الجبال الجنوبية // ١٦/٩/١٩٦٢م.

٨٤- الملف 20 H. 66/ kn. p. أرشيف الدلتج مذكرة إلي مفتش التعليم = الدلتج ١٠/٥/١٩٦٢م.

- ٨٥- الملف 5.7. H. 1. p. kn. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي للجبال الجنوبية إلى مجلس تنفيذي = كادوقلي ١٩٦٢/٧/٢٢ م.
- ٨٦- الملف 5.7. H. 1. p. kn. أرشيف كادوقلي من رئيس المجلس التنفيذي = إلى وكيل وزارة الحكومات المحلية ١٩٦٢/٨/٥ م.
- ٨٧- أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي = ١٩٦٢/١٢/١٥ م.
- ٨٨- الملف 5.7. H. 1. p. kn. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس ريفي الجبال الجنوبية إلى رئيس المجلس التنفيذي = ١٩٦٢/٤/٢٥ م.

89- Ibid

- ٩٠- من ضابط تنفيذي الجبال الجنوبية إلى المجلس التنفيذي ١٩٦٥/٧/٨ م.
- ٩١- كردفان الاسبوعية رقم ٢٨، ١٢٠٣/٦/١٩٦٣ م. كردفان الاسبوعية رقم ١٢٠٥، ١٩٦٣/٧/٥ م. كردفان الاسبوعية رقم ١٢٦٩، ١٩٦٤/٤/١٤ م.
- ٩٢- الملف 5.7. H. 1. p. kn. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلى رئيس المجلس التنفيذي- كادوقلي ١٩٦٥/١/٥ م.
- ٩٣- الملف 5.7. H. 1. p. kn. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلى رئيس المجلس التنفيذي- كادوقلي ١٩٦٤/٤/١٨ م.

94- Collins, C, op. cit. p. 11

- ٩٥- مقابلة مع موسي حامد الكله، رئيس رابطة طلاب جبال النوبة، ويوسف كوه قائد اتحاد جبال النوبة وكان وقتها من الناشطين (حاليا قائد في الحركة الشعبية لتحرير السودان). كادوقلي ١٩٨٢/١٠/١٩ م.

96-Ibid. Date 19/11/1982

- ٩٧- دستور اتحاد طلاب جبال النوبة قبل اندماجه مع تنظيمات أخرى في اتحاد جبال النوبة

- ٩٨- الملف 10, 36/A, kn. p. أرشيف كادوقلي، دستور اتحاد طلاب جبال النوبة، ومقره الأبيض، كادوقلي، ديسمبر ١٩٦٤ م للاطلاع علي هذا النمط من التفكير لاحد قادة اتحاد طلاب جبال النوبة انظر كتاب:

Ghboush, Philip the Growth of Black Political Consciousness in North Sudan , Africa Today vol, 20. no, 3, Summer 1973, pp. 29-43.

- ٩٩- مقابلة مع حبيب سرنوب، احد قادة اتحاد جبال النوبة ١٩٦٤-١٩٦٩ ومؤخراً وزيراً إقليمياً كردفان الإقليمية الابيض ١٩٨٢/٤/١٩ م

100-Ibid

١٠١- دستور اتحاد جبال النوبة، أيضا مقابلة مع حبيب سرنوب ١٩٨٢/٤/١٩ م
ومقابلة مع زكريا إسماعيل قائد اتحاد جبال النوبة وعضو في البرلمان كادوقلي
١٩٨٢/٥/٣١ م.

١٠٢- موسى حامد اللكة

١٠٣- ملف 36. B.1 kn. p. ارشيف كادوقلي من مامور كردفان إلي وكيل وزارة
الحكومات المحلية ١٩٦٥/٤/٥ م.

١٠٤- ملف 66. E/ 20 kn. p. ارشيف كادوقلي مذكرة من اتحاد جبال النوبة إلي مجلس
الوزراء كادوقلي ١٩٦٤/١٢/٢٩ م.

105-Ibid

106- Ibid

107- Ibid

١٠٨- الملف 36/A. kn. p. ارشيف رشاد من مامور شرطة رشاد إلي مامور كردفان
١٩٦٥/٣/٢٠ م.

١٠٩- ملف 66/E., 20 kn. p. أرشيف كادوقلي مذكرة من اتحاد جبال النوبة إلي مجلس
الوزراء ١٩٦٤/١٢/٢٩ م.

110- Ibid

١١١- ملف 36/ B/20 KN.P. ارشيف كادوقلي برقية من رابطة طلاب جبال النوبة إلي
مجلس الوزراء ١٩٦٤/١٢/٢٤ م.

١١٢- ملف 36/b21 KN.P. أرشيف كادوقلي من مامور كردفان إلي وكيل وزارة الحكم
المحلي ١٩٦٥/٤/٥ م.

113-Ibid

114-Ibid

١١٥- الملف 36. A kn. p. أرشيف رشاد من مامور شرطة رشاد إلي مامور كردفان
١٩٦٥/٣/٢٠ م.

١١٦- الملف 36/B. 2 kn. p. أرشيف رشاد من مامور كردفان إلي وكيل وزارة الحكم
المحلي ١٩٦٥/٤/٥ م.

١١٧- الملف 36. B. 21 KN.P. أرشيف كادوقلي، تقرير عن قوانين الانتخابات ١٩٦٥،
مفتش الحكومات المحلية ١٩٦٥/٣/٢٠ م.

١١٨- مامور شرطة رشاد-

١١٩- لجنة الانتخابات تقرير عن الانتخابات العامة في ١٩٦٥ الخرطوم ١٩٦٧، الصفحات
١٢٥-١٣٧.

١٠٢- الملف 36. B. 21 kn.p. أرشيف كادوقلي المؤتمر الوطني حول المناطق المتخلفة
أكتوبر ١٩٦٥ م.

الفصل التاسع

خاتمة

الفلاحون والبرجوازية الصغيرة

عمدنا في هذا الكتاب لربط التطور السياسي لجبال النوبة في منتصف القرن العشرين بفترة مكبرة من التاريخ الاجتماعي-الاقتصادي لشعب النوبة. خلال القرن التاسع عشر تسارعت العملية التدريجية لإدماج النوبة في أنظمة سياسية أوسع واتخذت أشكالاً من الأنشطة التجارية: غزوات عسكرية لاستجلاب العبيد، نهب لموارد الإقليم، تحويل قسرى للمجتمع المحلى من إنتاج معيشى لانتاج سلعى صغير، ودفع لضرائب بمعدلات عالية. وضعت عملية الإدماج هذه النوبة في موضع أدنى مقابل القوى الاستعمارية الخارجية. قبل الحكم التركي-المصري على النوبة - والذي استمر لمعظم القرن التاسع عشر - كان الإقليم قد خضع في وقت سابق لملوك الفونج ولحكام الفور في فترة سابقة. وانتقل الإقليم، خلال الفترة من ١٨٨٥-١٨٩٨ لحكم المهديّة، وإثر إعادة الفتح البريطاني-المصري للسودان في ١٨٩٨، أصبح البريطانيون هم الحكام الفعليين حتى ١٩٥٦. بعد الاستقلال، هيمنت البرجوازية الشمالية، ذات الجذور العربية-الإسلامية، على مقاليد الحكم فى السودان، البلاد الواسعة المتعددة الاعراق والثقافات.

استطاعت الادارة البريطانية التعامل مع الفضاء الإقليمى والاثنى والثقافى الواسع للبلاد باستعمال حزم سياسات متنوعة: الحكم الغير مباشر، سياسات المناطق المقفولة، المركزية القابضة. وبعد الاستقلال، جاءت الادارة الوطنية للحكم مستعيرة من سابقتها المركزية القابضة، فى وقت ظنت فيه العديد من مكونات البلاد الاثنية والقومية ان لها الحق الان ان تعبر عن نفسها وتجد لها مكانا تحت الشمس. وجد النوبة، كبقية المكونات الاخرى، الا مكان لهم تحت شمس الاستقلال الوطنى فى ١٩٥٦. لم يشكل هذا التاريخ حدا فاصلا للنوبة لمرحلة يستشعرون فيها ان القوى الخارجية (جغرافيا وسياسيا) قد أرخت قبضتها الثقيلة على صدورهم. بدا لهم ان مسيرة الاستبعاد تتواصل: هكذا قضى على النوبة بخدمة احتياجات القوى الاستعمارية الخارجية، حيث صدر إقليم النوبة الرقيق، العاج والصمغ للمصريين-الأتراك وأنتج المواد الأولية الرخيصة، كالقطن، لتصديرها للبريطانيين. وخلال فترة ما بعد الاستعمار عمل كمصدر للعمالة الرخيصة لقطاع الزراعة الآلية بالإقليم بجانب المشاريع الرأسمالية في الشمال. وكما أشرنا في

الفصول اعلاه، نجد انه بينما تتكيف المطالب التي توضع على عاتق النوبة وفقاً للمتطلبات المتغيرة للقوى الاستعمارية، إلا أن البنيات التي تؤدي من خلالها هذه المتطلبات لم تتغير. بنيات السيطرة والاستغلال والاضخااع لم تستمر فحسب. بل مع تزايد المطالب من قبل القوى المستعمرة ترسخت هذه البنى والاضغوط على النوبة وازدادت ثقلاً.

في سبيل علاقة الاضخااع ومقابلة المطالب التي تفرضها عليهم القوى الاستعمارية والتكيف على إملاءات هذه البنيات والممارسات في فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار، دخل شعب النوبة في عملية تحول متدرجة، لكنها في غاية الأهمية. فقد أدى النشاط التجاري الواسع، والانخراط في المهن الفلاحية والتهميش، مع تضافر هذه العوامل لظهور تباين داخلي في المجتمع المحلي تمثل، وان بشكل جنيني، في طبقات وفئات الفلاحين المختلفة ودرجات الزعماء المحليين. وكما بينا فبجانب النوبة كانت هنالك مجموعات إثنية أخرى (بقارة، تجار شماليين، فلانة وغيرهم) انخرطت في عملية التحول والتباين هذه. أما المجموعات من غير النوبة التي حظيت بدرجة رفيعة فقد كانوا من البقارة الرحل والجلابة. كما أن قوة البقارة وحاجتهم للأراضي الرعوية دفعت النوبة إلى الأراضي المرتفعة بالإقليم بينما جاء من الشمال التجار الجلابة للسيطرة على الشبكات التجارية المحلية.

كل من هاتين المجموعتين استفادتاً من استرقاق النوبة وانخراطهم في المهن الزراعية. بالرغم من أن هذه المجموعات غير النوبية خضعت للسيطرة الأجنبية مثل التركية - المصرية إلا أنهم مع ذلك احتفظوا بعلاقاتهم المصلحية ومكانتهم العالية مقارنة النوبة. وقد ترقّت درجة هذه المجموعات أكثر لعلاقتهم بالحضارة العربية-الإسلامية المهيمنة، وبالتالي، وظف التباين الإثني لترسيخ خلف التركيبة الاجتماعية في إقليم جبال النوبة، على الأقل قبل مجيء البريطانيين.

بعد إخضاع النوبة، أدخل البريطانيون سياسة بمستويين مختلفين تعرف باسم "سياسة النوبة" للتعامل مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي للنوبة. أولاً: في المجال الاقتصادي، اتخذ البريطانيون إجراءات تهدف إلى دفع البقارة الرحل بعيداً عن السهول النوبية، والحد من نشاطات التجار الجلابة وإدخال النوبة في زراعة القطن كمحصول نقدي. ثانياً: في المجال السياسي، جاهد البريطانيون لعزل النوبة عن الشمال وحمايتهم من ما اعتبروه أثراً سالباً للتعرّيب والأسلمة. وكان بنيتهم المعلنة أيضاً أن يوفرُوا للنوبة مرافق تعليمية وإكسابهم مهارات لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم، وترقية حضارتهم الذاتية والمحافظة على هويتهم الإثنية فيما يشبه "الفيدراليات الإثنية".

بالرغم من هذه المقاصد الأبوية للاستعمار البريطاني، نجد أن الوضع كما وضع بنهاية الحكم البريطاني، لم يحسن جذريا الوضع الاقتصادي للنوبة أو عالج درجتهم المتدنية (الغير مساوية) مقارنة مع المجموعات الإثنية الأخرى. احتوى هذا الكتاب على دراسة تفصيلية للعوامل التي أدت إلى فشل سياسة النوبة البريطانية، هذه العوامل شملت عدم استعداد البريطانيين لتوفير موارد كافية لينافسوا المجموعات الإثنية الأخرى، وكذلك حقيقة أن عملية اندماج النوبة في البنيات الاقتصادية القومية (اقتصاد السوق، الرأسمالية التابعة، الدولة المركزية) قد خرجت عن الهدف الأصلي واتخذت اتجاهاً معاكساً بواسطة الإجراءات الإدارية كذلك التي نجدها في سياسة النوبة.

لم تفشل سياسة النوبة فحسب، بل أنه في فترة الاستعمار البريطاني تمت تقوية وترسيخ دمج المجتمع في اقتصاد الرأسمالية التابعة التي حددت، بدورها، ملامح البناء الطبقي الناشئ، وكذلك الاقتصاد القائم على قاعدة الفلاحين والهادف للتصدير. كنتيجة لذلك، ازداد التباين داخل المجتمع النوبي: فهناك الآن العديد من الطبقات والفئات مثل صغار وفقراء وأثرياء الفلاحين، البرجوازية الصغيرة، مجموعات الصفوة، لكن رغماً عن هذا التباين الداخلي في المجتمع النوبي، إلا أن النوبة ككل لم يكن باستطاعتهم اللحاق بالمجموعات الإثنية الأخرى، مثل الجالبة والبقارة، في مضمار التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعي - السياسي. تراكم هذه المؤثرات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية خلال الحقبة البريطانية ترك النوبة في أسفل البناء الاجتماعي. لذا، بالرغم من الظهور التدريجي لطبقة فلاحين متعددة الإثنيات، إلا أن التغيرات التي طرأت على هياكل الاقتصاد-الزراعي أسفرت بوضوح عن عدوات إثنية. على هذه الخلفية نشأت حركة مزارعي النوبة والحركة الإثنية-القومية النوبية، وتصاعدت حركة المقاومة والاحتجاج في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بالتحاق قطاعات كبيرة من النوبة بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وصلت كواد النوبة للمراتب العليا لقيادة الحركة الشعبية.

كإقليم متخلف ويحتل موقعا طرفيا في التشكيل الاجتماعي للسودان، كان مجتمع الفلاحين النوبة ممزقاً بالمنازعات والمتناقضات، التناقضات الأساسية اللذان تعرفنا عليهما في هذا الكتاب هما: تناقض إثني (المركز - الهامش أو غرب الشمال ضد النوبة) والثاني طبقي (أثرياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية والتجار، من مختلف الإثنيات، من جهة وفقراء وصغار المنتجين من الجهة الأخرى). فبينما نشأ التناقض الأول من القهر القومي والحضاري، ارتبط الثاني بالاستغلال الرأسمالي. يضاف الى

ذلك بعد تبعية البلاد ككل للهيمنة الرأسمالية - الغربية، وعجز الطبقات المسيطرة عن انجاز التحول البنوي للمجتمع باتجاه نهضته وجديد حيويته وقواه الانتاجية مما ولد تناقضا ثالثا بين واقع التبعية والنزعة للاستقلال والتقدم. حقيقة أن كل هذه التناقضات، وبدرجات متفاوتة، قد وجدت لها تعبيرا في المجتمع المحلي النوبيز يضع هذا التحليل التحول السياسي في المنطقة أمام تعقيد أكثر مما يمكن أن يكون عليه الحال في دراسة مجتمع أحادي الأثنية، يواجه صراعا واحدا غير مركب، كما هو الحال. لذا، لا بد للتحليل من الاحاطة بالتركيبة المعقدة، متعددة التناقضات، لتفادي التفسيرات البسيطة والاختزالية. فمثلا، مع اقرارنا بان التشكيل الطبقي لم يتبلور بشكل واضح كما في المجتمعات الاخرى، الا ان اهمية البعد الطبقي تجعل من الصعب تفسير نشوء القومية النوبية كظاهرة نفسية - ثقافية - اجتماعية صرفة، لا سيما وأن طبقة البرجوازية الصغيرة هي التي لعبت دوراً هاماً في بلورة الاحساس بالذاتية النوبية والإفصاح عن هذه النعرة القومية.

بالإضافة إلى ذلك، فالتحليل الطبقي مفيد في مضمار التعرف على الطبقات ذات الصلة بظهور الإثنية - القومية النوبية. لكن قصر التحليل على الطبقة، مهما كانت أهميته، له محدوديته، لأن العملية التي أدت إلى نشأة حركة الفلاحين النوبة وحركة القومية النوبية كانت أكثر تعقيداً. فطريقة ظهور النعرة القومية النوبية كانت أيضاً واحدة من تلك الطرق المتعلقة بمسألة الهيمنة الإثنية. سعينا في هذا الكتاب طرح صيغة تركيبية تجمع بين كلا من الطبقة والإثنية كأداة تحليلية في مضمار منحنى تاريخي للبحث والتحرري. ويفهم من صياغة هذه الفئات التعريفية بأن الطبقة (رمز للاستغلال الرأسمالي)، والإثنية (رمز للقهر القومي) وهما ليسا منعزلين انعزالا كاملا عن بعضهما البعض، بل أنهما يرتبطان من منظور دياكتيكي وديناميكي في سياق تاريخي معين حاولنا هنا سبر غوره.

العلاقة المتطورة تاريخيا بين الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الإثنية ما هي إلا تعبير آخر عن دياكتيك الطبقة والإثنية في اطار التشكيلة الاجتماعية التابعة، وهذا أو العلاقة المتغيرة بين الطبقة والإثنية، من الأفضل تحليله من خلال أنماط التحالفات والمواجهات بين الطبقات والمجموعات الإثنية على مر الزمن.

لهذا الغرض، رأينا أن "يمرحل" تاريخ النوبة، الذي وضعناه داخل أطر اجتماعية اقتصادية عريضة، على مرحلتين: مرحلة الرأسمالية الاستعمارية ومرحلة رأسمالية الاستعمار الجديد. ويعتقد أن بالإمكان تحليل الاوضاع السياسية النوبية داخل مضمار

هاتين المرحلتين. في المرحلة الأولى، قامت قوة استعمارية خارجية بسحق مقاومة السكان المحليين وأدخلت نمط الإنتاج الرأسمالي بينما في نفس الوقت أبقت على أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية الاستعمارية والتي اقتصرت أساساً على المجموعات غير العربية. في فترة الاستعمار الجديد، آلت السلطة السياسية للشماليين الذين استخدموا أجهزة الدولة لتقوية مصالحهم، ما أمكنهم ذلك، في تكديس رأس المال وبالتالي ضمان تفوق الرأسمالية الطرفية والتحلل التدريجي لأنماط ما قبل الرأسمالية. مشروع التقسيم المرحلي هذا يساعد في تحديد الأنماط الرئيسية للتحالفات والمواجهات بين الطبقات المختلفة والجماعات الإثنية، وبالتالي يساعدنا في تمحيص طبيعة التطورات السياسية لحركات المزارعين والقوميين النوبة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

تحالف النوبة، في نضالهم ضد البريطانيين، مع الجلاية وعرب البقارة كجزء من حركة وطنية سودانية عريضة والتي كللت في وقت لاحق بنيل الاستقلال في ١٩٥٦م، الأسباب وراء هذا التحالف يمكن إرجاعها لتغيرات أحدثتها الاستعمار البريطاني. خلال المرحلة البريطانية كانت الرغبة في جباية الإيرادات ومعها احتياجات رأس المال الصناعي البريطاني للمواد الخام كالقطن، قد قضت بتحويل الفلاحين النوبة إلى منتجي قطن، نسبة للنقص في الخدمات الزراعية اللازمة للاستثمار في الإنتاج، كان من شأن المحاصيل النقدية أن تجعل من الفلاحين النوبة عرضة للاستدانة، كما أضعفت قاعدة معيشتهم القائمة على الكفاف من جهة أخرى شعر الجلاية (كطبقة رأسمالية في طور التكوين)، أيضاً أن نموهم الاقتصادي يعوقه نظام التسويق الحكومي الذي ضيق فرصهم في تراكم رأس المال، هذا ومع استبعاد البرجوازية الصغيرة من الوظائف ومواقع السلطة، قادت هذه العوامل لتحالف هذه الطبقات في إطار الحركة الوطنية السودانية.

تشكلت قيادة حركة التحرر الوطنية من الجلاية والنخبة المثقفة للطبقة لمتسطة والبرجوازية الصغيرة الشمالية، هذا التحالف بين النوبة وغير النوبة لم يصمد، على أي حال، إمام التغيرات التي طرأت على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية فيما بعد. تطور ميل الجلاية تجاه تراكم رأس المال بسرعة حالما تمكن التحالف الطبقي من البيروقراطية الشمالية والجلاية من السيطرة على حكومة ما بعد الاستعمار حيث تلاقى مصلحة الجلاية في الحصول على الأراضي والعمالة النوبة لإنشاء الزراعة الآلية. من جهة أخرى برزت حاجة البيروقراطية الشمالية لتوسيع قاعدة إيرادات الدولة والحفاظ على مركزية اتخاذ القرارز وكما أوضحنا، كان الإيفاء بهذه الاحتياجات على حساب النوبة.

فقد فشل تحالف الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية الحكومية في إحداث تغيير جذري وتتموى في اقتصاد الفلاحين النوبة لفشلها في الاستثمار في الإنتاج، وإقامة بنية تحتية فاعلة ومرافق تعليمية واجتماعية. هذا الفشل صاحبه أيضاً الاستمرار بالعمل بنفس أعمدة السلطة والسياسات التي حرمت النوبة من فرصة ممارسة حقوقهم السياسية والثقافية كمجموعة لها ثقافتها وهويتها المتميزة. ازداد شعور النوبة بالإحباط عمقاً لحقيقة أنهم تعاونوا مع الشماليين ضد البريطانيين بقصد إزالة ذات اعمدة السلطة وحزم السياسات الاقتصادية. شعر العديد من النوبة أن حالة الحرمان وعدم المساواة اجتماعياً وإقليمياً في مرحلة الاستعمار ما زالت مستمرة، إن لم تزداد قوة في السودان ما بعد الاستقلال، الشماليون كان لديهم فهماً مختلفاً عن تدمير النوبة حيال الموقف الراهن بعد الاستقلال. وعندما تنامي التذمر النوبي، وأخذ شكلاً تنظيمياً وحركياً، نظر إليه بارتباب وصور كحركة منشقة وانفصالية تهدد كل الأمة "السودانية". لذا جاءت محاولات التحالف الشمالى الحاكم فى المركز بالتشجيع والتعهد برعاية الانتماء للقومية السودانية (فوق القبائل والاعراق) كأيديولوجية قمعية للحفاظ على وحدة البلاد وعلى مصالحها أيضاً.

يمكن إقامة الحجة على أن مشاعر شعب النوبة تجاه السيطرة الشمالية كانت مبررة. بالرغم من الاختلافات بين الأحزاب (الوطني الاتحادي - الأمة - الشعب الديمقراطي) فإن كل حكومات ما بعد الاستعمار في السودان خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٦، اتبعت سياسات أعطت الأولوية للمصالح الشمالية: توسيع فرص تكديس رأس المال للجلابة البرجوازيين والمحافظة على احتكار هياكل الدولة بواسطة النخبة المثقفة الشمالية. لكننا كنا قد ركزنا أيضاً على سبب آخر مهم في الشعور بالغضب حيال انتهاك الكرامة والحق من الشأن الذي شعر به النوبة وأحسوا به وجربوه كقومية مقهورة، ثم جاء الإسراع بعملية التعريب والأسلة لإضعاف ثقافة وهوية النوبة، كانت إمكانية محو المعالم الشخصية القومية النوبية من العوامل المهمة التي دفعت النخبة المثقفة النوبية للإفصاح عن طموحات النوبة. تم تقليل شأن هذا العامل في معظم الأحيان وفي معظم الدراسات، بينما وجد عاملاً الطبقة والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة تركيزاً أكثر مما يجب.

خير شاهد على حقيقة أن النزعة أو النعرة القومية النوبية لا يمكن إرجاعها لعوامل الطبقة و"اقتصاديات" تنمية غير متوازنة، هو فشل الجبهة المعادية للاستعمار في إعطاء قدر كاف من الاهتمام والالتفات لمشاكل القومية النوبية، بالرغم من السبق

التاريخي للجبهة في تناول قضايا المناطق المهمشة. في تقديري، الفهم الطبقي (الاحادي والتبسيطي) الذي اخذته الجبهة مرجعا لسياساتها أوقعها في ورطة خطيرة عند مواجهتها للقضايا والطموحات التي رفعها انبعاث الوعي القومي النوبة. فقد واجه خطاب الجبهة صعوبة في ادراك الاساس المادي - الاجتماعي للوعي الاثني والهوية الثقافية المميزة، مما حدا به لاسقاطها. أن التقليل من شأن القضايا غير الطبقية، في ظروف شديدة التعقيد، كان خطأ قاتلا في فهم إستراتيجية الجبهة المعادية للاستعمار لقضية القوميات في جبال النوبة، والمناطق الأقل تطورا في البلاد. فبينما لعبت الجبهة دورا بارزا في تسهيل وتيسير التحالف ضد البريطانيين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات إلا أنها فشلت في استيعاب القضايا الإثنية التي نجمت عن هيمنة الجلالة على النوبة في أواخر الخمسينات والستينات. هذا الفشل من جانب الجبهة أثر على مصداقية الحزب الشيوعي السوداني في موقفه المتعاطف مع النوبة: تحالف الجبهة والحزب الشيوعي مع الوطني الاتحادي بعد الاستقلال كان في نظر النخبة المثقفة النوبية ذريعة لاستمرار هيمنة حكم الشمال العربي المسلم على القوميات غير العربية.

ربما يمكن القول، انه لو قدر للحزب الشيوعي - او إذا أراد أن يصبح حليفا فاعلاً للنوبة، أو بنفس السياق، لغيرهم من المجموعات القومية المقهورة الأخرى في السودان، فقد كان لزاما على الحزب أن يبتعد في بناء إستراتيجيته عن التفسير الاقتصادي، المبترس لمفهوم القومية والهوية الاثنية. وفي الواقع السوداني، كان يجب على الحزب أن يخلص نفسه تحديداً من تبني فكرة الهيمنة الثقافية والأيدولوجية للبرجوازية الشمالية-العربية. احتفظ الحزب الشيوعي السوداني بمفهوم شبه استاليني فيما يتعلق بإنشاء الأمة، وهو مفهوم يرجع أي نضال إلى نضال طبقي يرى القومية أقرب ما تكون إلى كيان اقتصادي من كونه سياسي. تعد القدرة والقوة الاقتصادية للمجموعة، من منحى توفيرها مقومات: السوق المحلي، وهياكل اقتصادية متكاملة وتطوير طبقة رأسمالية تقود بناء وجدان مشترك، فهذه تعد السمات الضرورية في تأهيل المجموعة لتصبح أمة. من هذا المنطلق لا تعتبر المجموعات الاثنية بالضرورة قوميات إذا ما حافظت على وجود سياسي فاعل لكنها فشلت في مقابلة المعيار القاضي أن تكون مجموعة اقتصادية متكاملة،

يعتقد بأن عملية تراكم رأس المال من قبل الجلالة قد أضعفت الفرص في تطوير برجوازية محلية نوبية فاعلة وأضعفت الاستقلال الاقتصادي للإقليم، تحليل الحزب الشيوعي ضيق الطريق أما إمكانية نشأة الأمم بحسبانها ظواهر سياسية نتجت عن

التجربة الطويلة للمجموعات الإثنية، مثل النوبة الذين جاهدوا لقرون لحماية هوية متميزة ثقافياً وأسلوب مميز للحياة. بالنسبة للنوبة، ازداد الإدراك بالتجربة المشتركة لظروف تاريخية مثل استرقاقهم وتسخيرهم للزراعة وقهرهم، منظور العناصر الاستالينية في الحزب الشيوعي للقوميات المقهورة قلل من أهمية مثل هذه العناصر الخاصة: إدراك المجموعة الإثنية لهويتها وشخصيتها الثقافية المتميزة، بقدر تخلص نفسه من المفهوم الاقتصادي الجامد للقومية الإثنية، بقدر ما يتمكن الحزب الشيوعي السوداني من التعرف على الوجود الحقيقي لقوميات مثل النوبة، البجا والفور، كما وضحت في شمل حركات سياسية عكست المظالم القديمة والطموحات لهذه القوميات.

قضية أخرى يتعين النظر فيها هنا، هي غياب النظر النقدية الكاملة للحزب الشيوعي للأيدولوجية القومية للبرجوازية العربية الشمالية، يعتقد بأن لن يكون بمقدور الحزب الشيوعي أن يخلص نفسه من حالة التعصب وبقياً شوفينية شمالية إلا إذا حرر نفسه من فكرة الهيمنة الثقافية - الأيدولوجية للبرجوازية الشمالية - العربية. بالطبع هذا لا يعنى أن يتبنى الحزب موقفاً مفرط العدواة تجاه القومية العربية (أو الإسلام في حد ذاته)، لكن سيحتاج، بالتأكيد، للقول بأن البرجوازية الشمالية - العربية، ولأسباب عديدة، لم تجد بداً من توظيف القمية والدين للحفاظ على هيمنتها على كل من العمال والمزارعين في الشمال وعلى القوميات غير العربية في الأقاليم الطرفية. ويحتاج الحزب الشيوعي السوداني للاعتراف بأن قهر النوبة، الفور، البجا، والجنوبيين بواسطة البرجوازية الشمالية - العربية يقوون على الأقل في المدى القريب، الهيمنة الأيدولوجية للبرجوازية الشمالية على "جماهير" العاملين في الشمال.

على النقيض من إهمال كل من الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الشيوعي السوداني لأهمية الإثنية، كانت استراتيجية الكتلة السوداء أبناء النوبة، نادى شباب النوبة واتحاد جبال النوبة تقلل من شأن التناقضات الطبقية. أوضحنا كيف أن وسائل الإنتاج الرأسمالي والتباين في الدرجات قد أدبا لتمايز الزعماء من الدرجة الدنيا والوسطى والبرجوازية الصغيرة كانت تعمل جنباً إلى جنب في تحالف عريض ضد الجلاية (ضد - الشمال)، وعرفنا كيف اقترب تدريجياً الزعماء من الدرجة الأعلى كحلفاء للجلاية وبيروقراطية الدولة.

القضايا الطبقية لها أهميتها أيضاً في تحديد طبيعة واتجه قيادة الحركة القومية النوبية. هذه القيادة التي جاءت من نخبة المثقفين للبرجوازية الصغيرة الممزقة بانقسامات عميقة لم تستطع وضع إستراتيجية سياسية موحدة، فالبرجوازية الصغيرة

ليست، بالتالي، طبقة سياسية متجانسة: الكوادر الناشطة على طول امتداد ألوان الطيف الأيدولوجي (الجهة المعادية للاستعمار - الكتلة السوداء - أبناء النوبة، واتحاد جبال النوبة) انحدرت من هذه الطبقة. هذه الانقسامات يمكن أن يقال عنها، انها نشأت من الإدماج غير المتوازي لأفراد هذه الطبقة في مؤسسات الدولة والبنية الاقتصادية للسوق والانتاج والحراك الاجتماعي. كانت هنالك مسارب مختلفة للإدماج، كانت هنالك تفاوت في التوظيف، التعليم والمشاركة في الإدارة الحكومية، وكانت هنالك تفاوت أيضاً في درجة تجربة التمييز العنصري والإثني. لذا يمكن أن نعزى ظهور فصائل مختلفة في قيادة الحركة القومية النوبية إلى هذه التجارب المختلفة، والتي قادت بدورها إلى ظهور فئات مختلفة لرد الفعل تجاه الهيمنة الشمالية، وهذه هي فئات الإقليميين والقوميين، وبدرجات متفاوتة، يمكن النظر إلى هاتين الفئتين كفئات رد فعل للسيطرة الشمالية في الأقاليم المهمشة الأخرى في السودان، بينما كان يطالب الإقليميون بتنمية اقتصادية أكبر وإنهاء احتكار السلطة السياسية بواسطة الشماليين طالب القومية بإنهاء القمع الثقافي والقومي الذي يمارسه العرب - المسلمون. لكن الخلفية لظهور هذه الفصائل المختلفة في قيادة النوبة سنجدتها في حراك الافراد والفئات في مغالبة واقع اقتصادي - اجتماعي أوسع.

أعتمدنا في هذا الكتاب، تقسيم التاريخ السياسي للنوبة إلى مراحل تقوم على أساس أنماط وسائل الإنتاج، اعتقاداً منا ان ذلك يساعد في استكشاف القاعدة الاجتماعية للحركات الإثنية-القومية الناشئة وفي التعامل مع السؤال عن كيفية حل قضيتي القيادة والإستراتيجية السياسية لهذه الحركات. لقد رأينا كيف أضعفت رأسمالية الاستعمار الجديد التحالف بين الرأسماليين الجلابة (الذين بدأوا يتحولون من إنتاج القطن إلى الزراعة الآلية الضخمة لإنتاج الذرة)، وصغار الفلاحين (إنتاج القطن)، وهو نفس السبب الأساسي الذي أدى للتحالف بين الفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة في اتحاد جبال النوبة في الستينات، إثر الإطاحة بالديمقراطية البرلمانية في مايو ١٩٦٩، قام فصيل من اتحاد جبال النوبة، وكان يمثل التوجه الإقليمي (regionalist)، بالانضمام إلى نظام بيروقراطي - عسكري جله شمالي، والذي سمح بتحويل شكل من أشكال السلطة إلى الأقاليم المتخلفة، أحرز قليل من التقدم في كل من مجالي التنمية الاقتصادية واقتسام السلطة.

في أواخر السبعينات من القرن الماضي، قام فصيل آخر من اتحاد جبال النوبة يمثل التوجه القومي (nationalist)، بانتهاء عداوته لنظام الحكم المايوي والعودة للبلاد والالتحاق بركب ما عرف باسم "المصلحة الوطنية" عام ١٩٧٧. هذه هي الفترة التي

تعاون فيها كلا الفصيلين (الاقليميين والقوميين) مع نظام الحكم فى الخرطوم. هذا التعاون، وعلى الأخص مساندة القوميين لنظام مايو، أضر بمصداقيتهما، وادى تدريجيا الى تآكل رصيدهما الشعبى، وأضعف تحالفهما مع الفلاحين النوبة إلى الحد الذي أظهر الحاجة إلى قيادة جديدة في أوائل الثمانينات.

حركة النمو التدريجي لنمط الإنتاج الرأسمالي، والتي شقت طريقها من خلال انقراض وسائل ما قبل الرأسمالية، والتوسع الهائل في الزراعة الرأسمالية بواسطة الجلابية، أحدثا مزيداً من الإضعاف للزراعية (الإنتاج السلعي الصغير) للفلاحين، والدمار الذي أصاب الاقتصاد الطبيعي (الجفاف المجاعة) رفع درجة التوتر في الإقليم، والذي تصاعد مع تطبيق نظام مايو لسياسة الأسلمة عام ١٩٨٣، وكانت النتيجة ازدياد غضب الفلاحين والبرجوازية الصغيرة مما قرب من احتمال قيام تحالف سياسي جديد. لم يكن من الغريب إذن، أن تؤدي أحداث السبعينات والثمانينات إلى تأكيد الحاجة للقيام برد فعل ناجز وشامل (راديكالي) تجاه تسلط البرجوازية الشمالية العربية. فشل الاقليميين في إحداث تحسن في الأوضاع المادية للفلاحين جعل القوميين وفصيل جديد (راديكالي) ليصبحوا القوى السياسية الفاعلة الوحيدة في الأقاليم المهمشة بالسودان.

هذا التوجه الراديكالي تمثله الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي حركة لعب، ويلعب فيها النوبة دوراً هاماً. ربط الحركة الشعبية للإستراتيجية السياسية بالكفاح العسكري المسلح يعتبر مرحلة جديدة من التطور السياسي للقوميات والاثنيات غير العربية فى البلاد. هذا التوجه الراديكالي لا ينظر إلى مسألة القوميات من منظور إقليمي أو من المنظور القومي المؤلف باتجاه وطن منفصل ودولة لكل قومية، بل ينظر إليها من منظور وحدة التكوين الاجتماعي السوداني، وحدة تقوم على أساس التعدد العرقي، ودولة علمانية ديمقراطية توجه فيها الموارد تجاه خلق القواعد المادية التي تضمن وحدة كافة القوميات على أسس متساوية بدون استغلال اقتصادي أو قهر ثقافي. من جهة أخرى، فإن حق كل مجموعة أثنية أو ثقافية فى التعبير عن هويتها لا يعنى بالضرورة ان ينتهى بها المطاف - عبر تقرير حق المصير - الى تكوين دولتها الخاصة بها. تتفاعل هنا عوامل عديدة لتحديد عما اذا كان التعبير عن الهوية وممارسة حق تقرير المصير سيأخذ تجسيده المادى فى حكم محلي، حكم ذاتي اقليمي، ادارة فيدرالية، حكم كونفيدرالى ام انفصال. من بين هذه العوامل، التي حاولنا ابراز أهميتها النسبية، الجانب السياسى للدور القيادى للنخبة الاثنية - القومية المثقفة فى تشكيل الوجدان والتميز الثقافي للذاتية الحقيقة أو المتخيلة للمجموعة المعنية.

رأينا في هذا الكتاب، كيف ترتبط أنماط التحالفات والنزاعات السياسية بالتغيرات في هياكل الاقتصاد الأساسية وجادلنا بأنه لا توجد علاقة سهلة أو مباشرة بين سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالية على انمط ما قبل الرأسمالية وتشكيل التحالفات والنزاعات السياسية أي أن: محورية الرأسمالية (المتنامية) في البناء الاجتماعي لا تجعل، بالضرورة، من الطبقة عاملاً وحيداً في تشكيل التحالفات السياسية. مع أقرارنا، أنه و النهاية، السياسة هي تعبير مكثف للاقتصاد، إلا أن هذا التعبير لا يحدث بصورة خطية، مباشرة. ومن واقع تحليلنا للتاريخ الاجتماعي لجبال النوبة، فقد أوضحت دراساتنا بأنه وفي التشكيلات الاجتماعية التابعة، كلما ازدادت سيطرة الإنتاج الرأسمالي على الاقتصاد السلعي الصغير للفلاحين كلما كثر إفراز تناقضات ذات طابع غير طبقي وأخرى لها طبيعة طبقية. وفي ظروف معينة قد تأخذ التناقضات غير الطبقيّة أولوية على التناقضات الطبقيّة في تكييف السلوك السياسي لأطراف العملية السياسية: تحالف أو صراعاً.

كنا قد تعرفنا فيما سبق على المظالم الرئيسية للفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة. وأوضحنا أياً من المشاكل أثرت على أي من الطبقات والفئات، في محيط جبال النوبة، كان من الممكن ظهور عدد من "تحالفات المصالح" واعتماداً على كيفية تجميع وتوحيد هذه المصالح، كان من الممكن أيضاً زهور أشكال مختلفة من التحالفات، لكن هذه كانت تحدها بشكل رئيسي طبيعة القضايا الأساسية المطروحة والنزاعات الرئيسية التي تترتب عليها في هذه القضايا والنزاعات، لنقل بين النوبة وغيرهم، لعبت النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة دوراً هامساً، كان هذا النخبة ليست طبقة متجانسة سياسياً، ولقد رأينا كيف أن الأنشطة السياسية على طول المدى الأيديولوجي والسياسي قد رفدت من هذه الفئة، لذا، في تحديد شروط التحالفات وتعريف طبيعة النزاعات الرئيسية (سواء أكانت ذات طبيعة طبقية أو إثنية) كان حرياً لهذه النخبة أن تنشئ أشكالاً مختلفة، وأحياناً متضاربة، من التحالفات. لا يوجد مثال أحسن لتوضيح هذا من الصراع بين الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء حول قيادة التحالف مع الفلاحين. وكما أشرنا في هذه الكتاب أن التحالفات السياسية، أو بالأحرى الانقسامات داخل البرجوازية الصغيرة، يمكن إرجاعها إلى مواقع البرجوازية ذاتها في شبكة التناقضات البنيوية في مجتمعها العريض. لذا فإن حقيقة أن البرجوازية الصغيرة لعبت دوراً هاماً في التحول السياسي في جبال النوبة يجب ألا تؤدي إلى خلاصة مفادها أن هذا التحول السياسي ينحصر في إطار الانشقاق والانقسام داخل النخبة المثقفة النوبية، أو تستخدم لترسيخ وتثبيت نظرية عن الدور السياسي للبرجوازية الصغيرة، باعتبارها العمود الفقري للعمل السياسي.

بينما انشغلت النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة في النضال السياسي والأيدولوجي، كان الفلاحون هم الذين قاموا بالمعارضة الفعلية للمجموعات المسيطرة الخارجية (إضرابات، احتجاجات ضد الضريبة، تعبئة انتخابية وأخيراً عصيان مسلح). لذا فإن مصداقية أي شكل للتحالف بين الفلاحين والنخبة سيحددها في واقع الأمر استمرارية تأييد الفلاحين، وجموع المنتجين الريفيين، فهم العمود الفقري للعملية السياسية، وهذا يعتمد ضمن عوامل أخرى، على فاعلية التحالف السياسي في التعامل مع التخلف التنموي لاقتصاد محلي يتمفصل وباستمرار تحت هيمنة وسيطرة الإنتاج الرأسمالي.

الانتلجنسيا وتشكيل الوعي والهوية :

يتداخل مصطلح ومفهوم البرجوازية الصغيرة مع الصفوة، الانتلجنسيا، ويأخذ بعده المجدد تاريخيا واجتماعيا في طبقة الافندية في عهد الحركة الوطنية في السودان. وكان لرجال النوبة نصيب من طبقة الافندية استعرضنا أعلاه ظروف نشأتها ومعاناتها وتطلعاتها كقوة من البلجوازية الصغيرة المدنية في الثلاثينات والابينات والخمسينات من القرن العشرين. وهي كقوة اجتماعية تأخذ موقعا وسطا في عملية الانتاج المادي والاجتماعي، موقعا متارجحا يفسر في كثير من الاحيان تنذبها ولهفتها للحراك لاعلى السلم الاجتماعي وفي ذات الوقت قنوطها وبأسها وزهدا اذا ما واجهتها المحن والمصاعب. ويرى البعض ان السبيل لمعالجة "ازمتها الوجودية" هذه يتمثل في انتحار طبقي تتسلخ بموجبه من خصائصها ونزعاتها وتحالف وتتضامن مع الطبقات المنتجة في المجتمع: البرجوازية او العمال.

وفي الواقع الذي تناوله الكتاب بالتحليل، هناك مصدر اخر للتعقيد: اجتماعي واثني معا. ففئة البرجوازية الصغيرة النوبية وجدت ان من فوقها طبقة اجتماعية، ممثلة في الجلاية، تحالفت مع طوائف دينية للابقاء على الوضع السائد. ومن جهة اخرى فهي وان نجحت في تخطي هذا الوضع الاجتماعي (بالصعود الاقتصادي) فستواجه عقبات اخرى ترجعها لادنى السلم الاجتماعي - الثقافي. فالانتماء الاثني يبرز كواحد من الحواجز أو الغطاء layer التي لا بد من ازاحتها للانتماء والاتحاق بالدوائر الداخلية لعالم البرجوازية السودانية. فتشابه منعطفات الحراك الاجتماعي والسياسي يبطل عملية التكامل ويعقد مسارات العملية السياسية والتحالفات بين البرجوازية الصغيرة - وشرائعها المتعددة - وبين طبقتي الفلاحين او الجلاية كما ناقشنا اعلاه.

تتطلع البرجوازية الصغيرة للحراك الاجتماعي وتتشدد ممارسة السلطة في حيز عام نواته الدولة - القومية، أو أي مستوى من مستويات الحكم، وان تعذر ذلك فدولتها

هى التى تؤسس لها من واقع عجز دولة ما بعد الاستقلال الاستجابة للتطلعات المشروعة للمكونات الاثنية والثقافية فى البلاد. وهناك جملة من الشروط الموضوعية يساعد توفرها، وان لم يكن ذلك فى حد ذاته كافيا، فى تشكيل وعى قومى مشترك فى اطار ما دون الدولة - القومية للمجموعة الاثنية-القومية. من هذه الشروط او العوامل التكوين الاثنى، اللغوى والثقافى المتجانس، درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى، والتاريخ السياسى. ونرى ان من اهم العوامل بالنسبة لتجربة جبال النوبة هى التجربة السياسية وتاريخ مقاومة الخارج (الخارج الخارجى والداخلى) ويتصل بذلك دور دور الانتلجنسيا او طبقة المثقفين فى صياغة رؤية للمصير لشعب جبال النوبة.

ما يحد ويميز الوطن، اى وطن، ليست حدوده الجغرافية-الاقليمية فقط، انما ما يميزه هى حدوده الوجدانية التى تبرز وتربط داخليا فى ذات psyche كل فرد ما يجمعه بالآخرين من بنى وبنات وطنه رغم التباين. والانتلجنسيا هى المسؤولة عن صياغة البنية التحتية للوجدانية والحس والمشاعر المشتركة التى تفتح أبواب التلاقى الداخلى لانباء وبنات الوطن وتعزز تميزهم، دون استعلاء، عن الآخرين من الامم والاطوان الاخرى. مسؤولية الانتلجنسيا هى بذرة وصياغة ورعاية هذا الوعى. الذى يجمع، يؤلف، ينسج ويبلور الحساسية المميزة للمجموعة المعنية التى يشترك أفرادها فى الانفعال بها. والبرجوازية الصغيرة، وخاصة مثقفها أو الانتلجنسيا، هى اكثر احساسا بالقهر الثقافى من افراد طبقتى العمال والفلاحين. وفى مواجهة الصد للانتماء لاعلى، واما السدود القائمة امام الحراك الاجتماعى والسياسى، تنزع الانتلجنسيا لبناء وطنها وانشاء دولتها وخلق الحيز العام الذى تتحرك فيه بحرية. فهى اذن هى التى تقوم بتشكيل الهوية المميزة وصياغة الوعى بها.

وظيفة طبقة الانتلجنسيا ليست تكميلية انما هى ضرورية، فانتاج الوعى هو مقدمة لعملية انتاج المجتمع، وتجديده، لشروط حياته واستدامتها. ان ضعف مكون الوعى القومى المشترك سوف يساهم، مع عوامل (اقتصادية وسياسية) اخرى، فى بطء ، أو تأخر أو تلاشى فرص استشراف الحدود الوجدانية والمصير المشترك لافراد المجموعة المعنية. الانتلجنسيا هى عرافة الطبقة السياسية، ضمير الوطن، وحارسة ذاكرته الجمعية وقرون استعمارهم فى مواجهة وصياغة مصيره كما يشئ التاريخ السياسى لاتحاد جبال النوبة كمنوذج لتسييس الاثنية فى مجتمع تسوده الراسمالية التابعة والقهر الثقافى.

Archival Material

Government archives include records of Jebels District in Dilling (JDD), Kagdugli (JDK), Tegali Rural District Council (TRDC); records of Kordofan Province (Kn.p.) in Dilling, Kadugli, Rashad and Talodii and records of the Central Record Office in Khrtoum such as Civil Secretary (CIVSEC) and Intelligence (INTEL) reports. In the list below, files' classes are arranged in alphabetical order (JDD, Kn.P., TRDC) and within each class the material is arranged chronologically. Files description, however, refer to issue covered, not to the actual titles of files as these have already been described in the text.

Dilling District Archives

- JDD/36.B.1., 1953 election campaigns, 4/3/1953.
- JDD/36.B.1. activities of BB, 2/5/1953.
- JDD/36.B.1. local chiefs, 4/8/1953.
- JDD/36.B.1. NUP election campaign, 4/8/1953.
- JDD/38.B.1. D.C. on Nuba MPs, 11/9/1954.
- JDD/36.B.1. native administration, 16/11/1954.
- JDD/36.B.1. Rebellion in the Southern Sudan, 31/8/1955.
- Kn.P. / 67.B.1, D.C, report, 18/5/1947.
- Kn.P. / 66.E.25. D.C. report, 14/1/1950.
- Kn.P. /66.E.25. D.C. report, 12/6/1950.
- Kn.P. / 2.M.1., NMFU elections, 8/2/1956.
- Kn.P. / 8.A, on rural councils, 28/1/1957.
- Kn.P. /36.B.1, report on 1958 elections, 11/9/1957.
- Kn.P. /2.M.1., agricultural Lands, 1/3/1958.
- Kn.P. /2.A.10., D.C. report, 9/3/1958.
- Kn.P./2.A.10, D.C. report, 13/3/1958.
- Kn.P./2.M.1, Kordofan Governor report, 20/5/1958.
- Kn.P. /36.B.1, ACF activities, 7/ 7/1958.
- Kn.P. / 2.M.1, agricultural lands, 22/8/1958.
- Kn.P. / 1.A.5, report on PEC, 30/12/1958.

Kn.p. / 10.B.1.66, diggnia tax, 2/12/1959.
Kn.P. / 1.H.S.7., taxation, 31/8/1961.
Kn.P. / 2.A.10., report on agricultural land, 4/4/1962.
Kn.P. / 2.M.1., Northern Jebels records, 21/5/1962.
Kn.P. / 2.M.1., Northern Jebels records, 19/12/1962.

Kadugli District Archives

AGRIC/K/2.M.1/1; government and NMFU, 28/8/2952.
JDK. / 36.5.3.1, Nuba meks' and taxation.7-8/2/1948.
JDK. / 36.5.3.11, grading of cotton, 8/2/1948.
JDK/36.B.1, cultivators' unrest, 11/5/1955.
JDK/36.B.1, D.C. to Kordofan Governor, 2/6/1955.
Kn.P. / 66.E.21.2, Fellata question, no date.
Kn.P. / 12.B.21, Office of Kordofan Governor, 3/11/1932.
Kn.P. / 1.F.1.34, (3), Kordofan Governor, 21/2/1933.
Kn.P. / 66.D.10, D.C. report, 13/12/1933.
Kn.P. / 66.E.22, Governor of Kordofan to D.C., 29/1/1934.
Kn.P. / 66.E.25, Hawazma amalgamation, 18/2/1934.
Kn.P. / 12.B.21, Oswald Bentley, 32/2/1936.
Kn.P. / 12.B.12, Kordofan Governor to Bentley, 9/4/1936.
Kn.P. / 66.E.22, D.C. to Governor of Kordofan, 8/7/1939.
Kn.P. / 37.D.6, Civil Secretary report, 17/4/1943.
Kn.P. / 37.C.1, Civil Secretary report, 5/9/1943.
Kn.P. / 37.C.1, Civil Secretary report, 19/7/1944.
Kn.P. / 2.M.23, Nuba Meks meeting in Delami, 3/3/1947.
Kn.P. / 37.C.1, Civil Secretary report, 14/7/1947.
Kn.P. / 36.D, D.C. report to TRDC, 1/12/1948.
Kn.P. / 35.F.1, D.C. repot, 24/7/1949.
Kn.P. / 2.M.2., Minutes of Delami Conference, 30-31/1/1950
Kn.P. / 2.M, construction of water reservoirs, 9/2/1950.
Kn.P. / 2.M.1, payments due to cultivators, 17/4/1952.

Kn.P. / 2.M.1, D.C. to Governor of Kordofan, 30/4/1952.

Kn.P. / 2.M.1, Finance of Nuba cotton, 12/5/1952.

Kn.P. / 2.M.1, cultivators' unions, 20/5/1952;

Kn.P. / 2.M.1, D.C. report on NMFU conference, 20/5/1952.

Kn.P. / 2.M.2, cultivators' conference, 20/5/1952.

Kn.P. / 1.H.5.2, Kordofan Governor Report, 29/5/1952.

Kn.P. / 2.M.1, agricultural report, 29/6/1952.

Kn.P. / 2.M.1, prosecution of Union leaders, 25/8/1952.

Kn.P. / 2.M.1, government policy on NMFU, 27/8/1952.

Kn.P. / 10.B.4, D.C.Report, September, 1952.

Kn.P. / 2.M.2, cotton payments and shayl, 15/10/1952.

Kn.P. / 2.M.1, cultivators' strike, 2/11/1952.

Kn.P. / 2.M.1, NMFU to Civil Secretary, 11/11/1952.

Kn.P. / 2.M.1 spread of cultivators' protest, 15/11/1952.

Kn.P. / 2.M.1, report by Kordofan Governor, 16/11/1952.

Kn.P. / 2.M.1, NMFU to Kordofan Governor, 29/11/1952.

Kn.P. / 2.K.1, D.C.Report, 29/11/1952.

Kn.P. / 2.M.1, Kordofan Governor to NMFU, 1/3/1953.

Kn.P. / 2.M.1, Kordofan Governor to NMCI, 30/1/1953.

Kn.P. / 2.M.1, a report by NMCI General Manager, 3/2/1953.

Kn.P. / 2.M.1, cultivators advisory committees, 3/2/1953.

Kn.P. / 36.B.2, cultivators welfare, 20/3/1953.

Kn.P. / 2.M.1, cultivators advisory committees, 6/6/1953.

Kn.P. / 2.M.1, on role of advisory committees, 17/6/1953.

Kn.P. / 2.M.1, NMCI General Manager Report, 7/7/1953.

Kn.P. / 36.B, D.C. report, 31/10/1953.

Kn.P. / 2.M.1, NMCI General Manager to NMFU, 18/2/1954.

Kn.P. / 36.F.1, Director of Agriculture report, 22/3/1954.

Kn.P. / 2.M.1, inquiry into peasants' unrest, 7/4/1954.

Kn.P. / 2.M.1, NMFU conference, 14/5/1954.

Kn.P. / 2.M.1, report on NMFU conference, 16/5/1954.

Kn.P. / 2.M.1, NMCI to Director of Agriculture, 11/1/1955.
 Kn.P. / 2.M.2, water supplies, 15/2/1955.
 Kn.P. / 2.M. 1, Inspector of Agriculture to NMCI, 19/2/1955.
 Kn.P. / 36.F.4, interest on agricultural loans, 30/5/1955.
 Kn.P. / 12.B.12, D.C. to Governor of Kordofan, 10/6/1955.
 Kn.P. / 36.B.1, shortage of foodgrain, 24/8/1955.
 Kn.P. / 36.B.12, Kordofan Governor Report, 1/10/1955.
 Kn.P. / 36.B.12, Nuba-jallaba relations, 3/10/1955.
 Kn.P. / 2.G.1, agricultural credit (shayl), 15/1/1956.
 Kn.P. / 36.B.1, conflicts inside NMFU, 4/4/1956.
 Kn.P. /3.M.10., Dir. of agric. report, 29/5/1957.
 Kn.P. /36.B.2, literacy campaign, 13/4/1957.
 Kn.P. /36.B.1, NMFU and illiteracy campaign, 6/5/1957.
 Kn.P. /36.B.1, formation of NMGU, 3/4/1957.
 Kn.P. /36.B.1, D.C. monthly report, 27/10/1957.
 Kn.P. /36.B.1, report on political activities, 30/12/1957.
 Kn.P. /1.A.12, 1958 elections, 19/2/1958.
 Kn.P./2.A.10, Governor of Kordofan report, 10/6/1958.
 Kn.P. /2.M.6, Kordofan Governor to NMFU, 9/11/1958.
 Kn.P. /36.B.1, taxation, 4/12/1958.
 Kn.P. /1.A.5, regional administration, 30/12/1958
 Kn.P. /66.E.20., compulsory labour, 10/1/1959.
 Kn.P. /2.M.1, Director of Agriculture to NMCI, 17/1/1959.
 Kn.P. /66.E.20., Isma'il Kowa memorandum, 22/1/1959.
 Kn.P. /3.G.2., Southern Jebels Rural Council, 29/1/1959.
 Kn.P./2.A.10., a Local Government report, 8/2/1959.
 Kn.P./66.E.20., Nuba Sons' petitions, 16/8/1959.
 Kn.P./66.E.20., Nuba memo to government, 4/11/1959.
 Kn.P./66.E.20., Nuba memo on Nuba taxation, 10/2/1960.
 Kn.P./2.A.1., NMCI General Manager report, 4/4/1960.
 Kn.P./2.M.1., D.C. to Governor of Kordofan, 16/4/1960.

Kn.P./2.A.1.2., a report by Kordofan Governor, 20/4/1960.
 Kn.P./66.E.20., government reply to Nuba memo, 26/4/1960.
 Kn.P./2.M.1., Commissioner for Development, 25/7/1960.
 Kn.P./2.M.1., NMCI to Nuba cultivators, 12/2/1961.
 Kn.P./26.G., taxation in SJRC, 1/4/1961.
 Kn.P./2.M.1., Governor of Jebels report, 3/7/1961.
 Kn.P./2.A.2.1., an NMCI General Manager report, 16/7/1961.
 Kn.P./2.M.1., Governor of Kordofan to NMCI, 29/7/1961.
 Kn.P./2.H.4., local government circular, 31/6/1961.
 Kn.P./2.M.1., Director of Agriculture to NMCI, 27/1/1962.
 Kn.P./1.H.5.7., tax arrears in SJRC, 25/4/1962.
 Kn.P./1.H.20., taxation in Northern Jebels, 10/5/1962
 Kn.P./2.M.1., Inspector of Agriculture to PEC, 29/5/1962.
 Kn.P./1.H.5.7., taxation, 20/6/1962.
 Kn.P./1.H.5.7., tax situation in SJRC, 22/7/1962.
 Kn.P./1.H.5.7., PEC on tax legislation, 5/8/1962.
 Kn.P./1.H.5.7., tax arrears, 26/9/1962.
 Kn.P./2.M.1., PEC to Minister of Agriculture, 26/1/1963.
 Kn.P./2.M.1., NMCI General Manager report, 26/9/1963.
 Kn.P./2.M.2.G., NMFU and trade union policy, 18/10/1963.
 Kn.P./1.H.5.7., taxation, 18/4/1964.
 Kn.P./2.M.1., NMCI General Manager to PEC, 1/7/1964.
 Kn.P./66.E.20., telegram from NMSL to cabinet, 24/12/1964.
 Kn.p./66.E.20., NMU memo to cabinet, 29/12/1964.
 Kn.P./36.A.10., NMSU constitution, December 1964.
 Kn.P./36.B.21., convention of backward areas, 1965.
 Kn.p. /2.A.2., revival of cotton cultivation, 5/1/1965.
 Kn.P./36.B.21., 1965 election rules, 20/3/1965.
 Kn.P./36.B.21., tax arrears, 5/4/1965.
 Kn.P./36.B.1., report by Kordofan Commissioner, 5/4/1965.
 Kn.P./36.B.21., government approach to NMU, 5/4/1965.
 Kn.P./2.A.IO., an Economic Planning report, 20/5/1965.

Kn.p./1.H.5.7., taxation, 8/7/1965.

Kn.P./1.H.5.7., tax arrears, 25/7/1965.

LURWD./58.C.18, Land Use and Rural Water, 29/6/1957.
MCIS./80.3.10., Director of Ministry of Commerce and Supply to
Director of Agriculture, 18/10/1956.

Rashad District Archives

Kn.P./37.D., D.C. to agricultural officers, 6/1/1942.

Kn.P./37.D.5., D.C. to local chiefs, 6/1/1942.

Kn.P./1.A.4., the Advisory Council, 4/3/1944.

Kn.P./35.G.1., D.C. of Eastern Kordofan, 23/1/1945.

Kn.P./37.D.5., D.C. report to TRDC, 19/6/1948.

Kn.P./37.D.5., Meks and agricultural labour, 4/8/1948.

Kn.P./18.A.4., Tegali Agricultural Committee, 18/5/1948.

Kn.P./37.D.1., D.C. to chairman of TRDC, 1/12/1948.

Kn.P./37.D.3., Abu-Gubeiha officer to D.C., 27/12/1948.

Kn.P./37.D.3', D.C. report, 5/1/1949.

Kn.P./66.B.14., Chairman 01 TRDC report, 5/5/1949.

Kn.P./2.M.1., Board of Economics and Trade, 3/5/1950.

Kn.P./2.M.2., Tegali's cultivators support to NMFU, 1952.

Kn.P./2.M.2., report on cultivators' protest, 1952.

Kn.P./2.M.1., Kordofan Governor to D.C., 10/11/1952.

Kn.P./2.M.1., Local Government report, 22/4/1952.

Kn.P./2.M.1., Kordofan Governor to D.C., 3/5/1952.

Kn.P./35.G.1., D.C. to Governor of Kordofan, 6/2/1945.

Kn.P./2.M.1., merchants and mechanized farming, 9/6/1952.
Kn.P./2.M.1., D.C. of to Kordofan Governor, 14/6/1952. Kn.P./2.J.3.,
TRDC report to Kordofan Governor, 18/6/1952. Kn.P./2.M.1., D.C. of to
Kordofan Governor, 21/6/1952. Kn.P./2.M.1., merchants and mechanized
farming, 1/7/1952. Kn.P./1.A.1., NMFU to Director of Agriculture,
24/7/1952. Kn.P./2.M.2., measures against shayl, 17/9/1952. ,

Krt.P./2.A.10., Kordofan Governor report, 17/8/1953. Kn.P./1.A.1., 1953
elections' report, 15/12/1953. Kn.P./2.M.2., cultivators and shayl,
16/2/1957. Kn.P./2.M.2., D.C. on NMFU conference, 10/2/1957.

Kn.P./2.M.2.C., cultivators and NMCI, 10/2/1957. Kn.P./2.M.2.C., government and NMFU, 22/2/1957. Kn.P./2.M.2.D., illiteracy campaign, 29/4/1957. Kn.P./1.A.12., political parties and

elections, 1/8/1957. Kn.P./2.M.7.7., D.C. to NMCI General Manager, 14/5/1958. Kn.p./2.M.7., Military Governor report, 6/3/1961. Kn.p./2.M.2., shayl and agricultural labour, 1/1/1965. Kn.P./36.A., report on NMU activities, 20/3/1965.

TD./1.A.1., re-organization of NMCI, , 18/8/1952. TRC./2.J.4., D.C. to Kordofan Governor, 15/10/1953. TRC./2.J.4., Kordofan Governor to D.C., 13/12/1953. TRC./2.J.4., TDRC report, 11/4/1954.

Talodi District Archives

Kn.P./2.M.1., minutes of Delami conference, February 1952.

Central Record Office (Khartoum)

CIVSEC/66.10.92., Governor of Nuba Mountains, 3/3/1926.

CIVSEC/37.B.15., Governor of Kordofan, 15/4/1930.

CIVSEC/5.1.3.1., Civil Secretary memorandum, 20/12/1930.

CIVSEC/37.B.15., a government report, 9/12/1931.

CIVSEC/35.2.7., Gillan to Civil Secretary, 24/3/1932.

CIVSEC/64.1.1., Inspector of Agriculture report, 4/1/1944.

CIVSEC., a report on DGAS, 4/1/1944.

CIVSEC/64.1.1., an Agriculture report, 1/11/1944.

CIVSEC., settlement of Nuba soldiers, 5/1/1945.

CIVSEC/64.1.1., Director of Agriculture, 5/3/1945.

CIVSEC., agricultural settlements, 5/3/1945.

INREL/4.1.4., Nuba Mountains Annual Report, 1921. INTEL/4.2.10., Nuba Mountains Annual Report, 1923 INTEL/4.1.4., Labour committee report, 1923.

NMFU Archives, (Kadugli, South Kordofan)

NMFU/NMFU Secretary memo to Kordofan Governor, 30/12/1950.

NMFU/Report on Kadugli Cultivators Committee, 1951.

NMFU/Union memo to Kordofan Governor, 10/3/1952.

NMVU/Minutes of Union Executive Meeting, 25/8/1952.
 NMFU/Report of the mediatory committee, 4/12/1952.
 NMFU/from M. Shayeb to NMCI General Manager, 5/12/1952.
 NMFU/Executive report to the Union Conference, 6/5/1953.
 NMFU/from M. Shayeb to Director of Agriculture, 10/3/1952.
 NMFU/from Union Secretary to NMCI, 12/11/1953.
 NMFU/from Union President to NMCI, 16/2/1954.
 NMFU/Memo from NMFU Delegate to Prime Minister, 25/2/1954.
 NMFU/a report to the Union Executive Committee, 20/3/1954.
 NMFU/Memo from NMFU President to the Prime Minister, 20/6/1954.
 NMFU /agreement between the government and the NMFU, 18/6/1954.
 NMFU/minutes of NMCI and Union meeting, 20/12/1956.
 NMFU/Memorandum to the High Military Council, 22/11/1958.

Government publications

Governor-General Annual Reports on Administration, Finance and Conditions of the Sudan for 1911, 1913, 1921, 1922, 1926, 1927, 1930, 1931, 1933, 1934, 1940-47, 1948, 1950-52, 1953, 1954.

Nuba Mountains Province Annual Reports for 1913 and 1922. Gillan, A., "Aspects of Nuba Administration", Sudan Government

Memorandum, no.1, 6/4/1932 Sudan Library, University of Khartoum, document no. 23976/8 HE.

Department of Agriculture and Forests: Annual Reports for 1933, 1934, 1937, 1938.

Colvin, R.C., Agricultural Survey of the Nuba Mountains, Nuba Mountains Cotton Industry, Kaug 1939.

Kordofan Province Annual Reports for 1947, 1953 and 1954. Kordofan Province Monthly Diary, February 1949.

Proceedings of the Legislative Assembly' Sessions on 31/3/1949, 27/10/1949, 24/11/1949 and 26/6/1965.

Financial Secretary Office, Press Statement on the Nuba Mountains Cotton Industry, Khartoum, 12/5/1952.

Nuba Mountains Cotton Industry, Annual Reports for 1952/53, 1953/54, 1957/58, 1960/61, 1961/62, 1964/65, 1967/68.

Nuba Mountains Cotton Industry Development plans for 1955/56.

Nuba Mountains, Cotton Industry, Proceedings of Agriculturalists' Conference on the Problems of Nuba Agriculture, 1956.

First Population Census of Sudan 1955/56, Republic of the Sudan, Population Census Office, Khartoum, 1958.

SECONDARY SOURCES

Books

Adams, E.A., "The Baggara Problem: Attempts at Modern Change in Southern Darfur and Southern Kordofan", mimeo, no date. Adam, F.H., and Khidir, M., "Development of Small-Scale Agriculture", in El-Hassan, A.M., (ed), ILO, Growth, Employment and Equity, Khartoum university press, Khartoum, 1978, pp86-95.

Ahmed, A.M.A., "Some Remarks from the Third World on Anthropology and Colonialism: the Sudan", in Asad, T., (ed), Anthropology and the Colonial Encounter, Ithaca Press, London, 1973, pp.259=270.

Al-Hassan, Ali M., Introduction to the Sudan Economy, Khartoum University Press, Khartoum, 1976.

Ali, T. and O'Brien, J., "Labour, Community and Protest in Sudanese Agriculture", in Barker, J. (ed), The Politics of Agriculture in Tropical Africa, Sage publications, London, 1984, pp_205- 238 .

Anderson, B., Imalined Communities: Reflections on the Origins and pread Nationalism, Verso, London, 1985.

Anonymous author, Tegali Kingdom: Outline of Recent History, no date. Barbour, K.M., Peasant Agriculture in the Anglo-Egyptian Sudan, niversity College, Khartoum, 1953.

Bechtold, P.K., Politics in the Sudan:Parliamentary and Military Rule in an--Emerging African Nation, praeger publishers, London, 1976. .

Beshir, M.O., Revolution and Nationalism in Sudan, Rex Collings, London, 1974.

Bolton, R.C., "Land Tenure in the Sudan", in Tothill, J.D., (ed), Agriculture in the Sudan, Oxford university Press, London, 1948.

Brett, E.A., Colonialism and Underdevelopment in East Africa: the politics of

Economic Change 1919-1939, Heinemann, London, 1978, p.41.

Browne, W.G. Travels' in Africa, Egypt and Syria form the Year 1792 to 1798, cadell, Davis and Longman, London 1799.

Collins, C., "Colonialism and Class Struggle in Sudan", MERIP Report,

April 1976. Communist Party of the Sudan, Marxism and Problems of the Sudanese Revolution, Socialist Thought Publishing-house, Khartoum, 1968, pp.100-153,

The Communist Party and the southern Question, April 1977. Cunnison, I., Baggara Arabs: Power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe, Clarendon Press, Oxford, 1966.

El-Amin, M.N., The Emergence of the Leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's, Institute of African and Asian Studies, University

of Khartoum, 1984.

El-Atta, A.A., Kordofan political History during the Mahdism: 1881-1899, (In Arabic), the National Council for Literature and Arts, Khartoum, 1973.

Elections Committee Report on 1965 General Elections, Khartoum, 1967, pp 125 -137.

Evans-Pritchard, E.E., the Nuer: Description of the Methods of Livelihood and Political Institutions of the Nilotic People, The Clarendon Press, Oxford, 1940.

Faris, J.C., "Pax Britannica and the Sudan: S. F. Nadel, in Asad, T., (ed), Ithaca Press, Anthropology and the Colonial Encounter, Ithaca Press, London, 1973, pp.153-170.

Fawzi. S.D., the Labour Movement in the Sudan 1946-1955, Oxford University Press, London, 1957

First, R., the Barrel of a Gun: political Power in Africa and and coup D'Etat, Allen- Lane and the penguin-Press, London, pp.126-144.
Gaitskell, A., Gezira: A story of Development in the Sudan, Faber and Faber, London, 1959.

Garang, J., the Dilemma of the Southern Intellectual: Is It Justified? Ministry for Southern Affairs, Khartoum, -1971.

Gray, R., A History of the southern Sudan 1838-1889, Oxford University Press 1961.

Hassan, Y.F., The Arabs and the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum, 1973

Hill, R., Egypt in the Sudan, Oxford University Press, Oxford, 1959.

Ibrahim, H.A., Mohammed Ali final-Sudan, (Mohammed Ali in the Sudan),

Khartoum' university Press, Khartoum, 1976.

Issawi, Charles, (ed), The Economic History of the Middle East 1800-

1914, The University of California Press, London 1966.

Klein, M.A., Peasants in Africa, Sage publications, London, 1980, pp.3-43
Laclau, E., Politics and Ideology in Marxist Theory, Verso, London, 1982.

Laqueur, W.Z., Communism and Nationalism in the Middle East, Routledge and Kegan Paul, London, 1956:

Loiria, A., The Southern Policy, memo, Department of Political Science university of Khartoum, no date.

MacMichael, H.A., The Tribes of Northern and Central Kordofan, Cambridge University Press, Cambridge 1912.

Moorehead, A. The White Nile, Hamish Hamilton, London, 1960.

Nadel, S.F. The Nuba: An Anthropological Study of the Hill Tribes in Kordofan, Oxford University Press, London, 1947.

Niblock, T., Classes and Exploitation in Sudan, mimeo.

Newbold, D., "Development in the Nuba Mountains", in Henderson, K.D., the Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London, 1952. O'Brien, J., "Primary Export Production and the Structure of underdevelopment ", in El-Hassan, A.M., (ed), Essays on the Economy and Society

of the Sudan, Economic and Social Research council, Khartoum, 1977, pp.33-56.

Odohu, J., and Deng, W., the Problem of the Southern Sudan, Oxford University Press, London, 1963:-

O'Fahey, R.S., and Spaulding, J.L., Kingdoms of the Sudan, Methuen and Co. Ltd., London, 1974.

Ohrwalder, F.J., ten Years in the Mahdist Camp 1882-1892, Marston and Company, Sampson Low, 1895.

Pallme, I., Travels in Kordofan, J. Madden and Co., London, 1844.

Petherick, Travels in Central Africa and Explorations of the Western Nile Tributaries. Tinsley Brothers, London, 1869.

Prout, H.G. General on the Province of Kordofan, Printing Office of general staff, Cairo, 1877.

Ring, B. M.M. People and Power, Ithaca Press, London, 1981.

Slatin, R.C., Fire and Sword in the Sudan, Edward Arnold, London, 1896.

Theobald, A.B., The Mahdiyya: A History of the Anglo-Egyptian Sudan 1881-1899, Longmans, London, 1962.

Tothill, J.D., Agriculture in the Sudan, Oxford University Press, London, 1948.

Williams, G., "The World Bank and the Peasant Problem", in Williams, G., (ed), Rural Development in Tropical Africa, The Macmillan Press Ltd.,

London, 1981, pp.16-51.

Wolpe, H., Articulation of Modes of Production, Routledge, London, 1980.

Articles

Abbas, P., "Growth of Black Consciousness in Northern Sudan", Africa Today, vol.20, no.3, Summer 1973, pp.29-43.

Adam, F.H., "Agrarian Relations in Sudanese Agriculture: A Historical Review",

Sudan Journal of Development Research, vol.1, no.2, December 1977, pp.33-44.

Aguda, O., "Arabism and Pan-Arabism in Sudan Politics", Journal of Modern African Studies, vol.11, no.2, pp.177-200.

Alavi, H. "Peasant Classes and primordial Loyalties", Journal of Peasant Studies, vol.1, 1973-74, pp.23-62.

Amin, S., "Underdevelopment and Dependency in Black Africa: Origins and Contemporary Forms", Journal of Modern African Studies, vol.10, no.4, 1972.

Amin, S., "The Class Struggle in Africa", Africa Research Group, report 2, Boston, 1969, pp.34-38.

"Peasant Movement in the Sudan", Journal For a Lasting Peace, For People's Democracy, no.27, July-1953.

Anonymous writer, "War in the Jebels", Sudan Notes and Records, vol.22, pp.89-101.

Arifi, S., "Landlordship Among Small Farmers", Sudan Journal of Economic and Social Studies, vol.1, no.2, Khartoum, 1975.

Banaji, J., "For a Theory of Colonial Mode of Production", Economic and Political Weekly, vol.7, no. 52, December 23, 1972, pp. 2499-2502.

Barrows, W.L., "Comparative Grass-Roots Politics in Africa", World Politics, vol. 26, no.2, 1974, pp.283-297.

Ben Hussein, M.A., "Mu' alaja Manhajiya li Mufhume Al-Bourgowaziya Al-Saqira", (Methodological Account of the Petty-Bourgeoisie Concept), Al-Nahj: The Theoretical Journal of Arab Communist Parties, no. 6, Tishrin Al-Thani, 1984, pp. 200-217.

Beshir, M.O., Diversity, Regionalism and National Unity, Research Report no. 54, Scandinavian-Institute of African Studies, Uppsala, 1979.

Boesen, J., "On Peasantry and the 'Modes of Production' Debate", Review of African Political Economy, no.14-16, 1979, pp. 154-161. Communist Party of the Sudan, "Significant Transformation in the Traditional Sector: New prospects for the Revolutionary Movements", Excerpts from the Central Committee meeting, June 1975. Conner, W., "Nation-Building or Nation-Destroying", World Politics, vol. 24, no. 3, 1972. Editorial, ROAPE, no.30, September 1984, pp.1-7.

Elles, R.J., "The Kingdom of Tegal", Sudan Notes and- Records, vol.18, part 1, 1935, pp.24-33.

El-Tayeb, G.D., "The Social Structure and Development of Sudanese Society", Antipode, vol. 16, no. 1, 1984, pp. 26-33.

El-Tilib, A., Mechanized Farming Corporation in Kordofan Province, Proceedings of Arkawiet 7th Conference on Social-Economic Development of Western Sudan, School of Extra-Mural studies, University of Khartoum, May 1973.

Fawzi, S., "Ethnic and Cultural Pluralism in the Sudan", Ethnic and Cultural Pluralism in Intertropical Communities, International Institute of Differing Civilizations, report no. 30, April 1957, pp.393-402.

Flynn, P., "Class, Clientelism and Coercion: Some Mechanisms of Internal Dependency and Control", Journal of Commonwealth and Comparative Politics, vol.12, no.1, March 1974, pp. 131-156.

Foster-Carter, A., "The Modes of Production Controversy", N Left Review, no. 107, January-February 1978, pp. 47-7

Garang, J., "On Economics and Regional Autonomy", Review of African Political Economy, no. 26, July 1983, pp.82-87.

Hadari, A.M., "Some Socio-Economic Aspects of Farming in the Nuba Mountains, Western Sudan", East African Journal of Rural Development, Vol.7, No.1 and p.157-176.

Harir, S., Old-Timer and New-Comer: Politics and Ethnicity in a Sudanese Community, Occasional paper no.29, African Savannah Studies, University of Bergen, Bergen, 1983.

Henderson, K.D., "A Note on the Migration of the Missiria Tribe into South West Kordofan", Sudan Notes and Records, vol.22, part 1, 1939.

Holt, P.M., "Funj Origins: A Critique and New Evidence", Journal of African History, vol.4, no.1, 1963.

Iten, O., Economic Pressures on Traditional Society: Case Study of southwestern Nuba Economy in the Modern Sudan, European university papers, Frankfurt, 1979. Kalafalla, F.S., "Capital Accumulation and the

Consolidation of Bourgeois Dependent State in Sudan 1898-1978", Research in political Economy, vol.4, 1981.

Kauczer, R.D., "The Affitti Nuba of Jebel Dair", Sudan Notes and Records, vol.6, 1923, pp.1-34.

Kenrick, J.W., "The Kingdom of Tegali 1921-1946", Sudan Notes and Records, vol.29, 1948, pp.143-150.

Kitchen, H.A., "The Sudan In Transition", Current History, vol.37, Jul 1959, pp.35-40; Aries, "The Sudan and Democracy", African Affairs, vol.61, July 1962, pp.247-254.

Kitching, G., "Nationalism: the Instrumental Passion", Capital and Class, no. 25, Spring 1985, pp.98-116.

Kursany, I., The Dynamics and Limits of Capitalist Development in Sudanese Agriculture, Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, September 1982, p.22.

الببليوغرافيا - ثبت المراجع:

مصادر ثانوية:

كتب:

- على. م./ الحسن، مقدمة لاقتصاد السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٦م.
- الحزب الشيوعي السوداني، الماركسية ومشاكل الثورة السودانية، دار نشر الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٨م الصفحات، ١٠٠ - ١٥٣.
- محمد نوري الأمين، ظهور الحركة اليسارية في السودان خلال الثلاثينات والأربعينات، معهد الدراسات الأفريقي والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٤م.
- عوض عبد الهادي العطا، التاريخ السياسي لكردفان خلال المهدية، ١٨٨١ - ١٨٩٩، المجلس القومي للأدب والفنون، الخرطوم، ١٩٧٣م.
- لجنة الانتخابات، تقرير عن الانتخابات العام ١٩٦٥، الخرطوم، ١٩٦٧، الصفحات ١٢٥ - ١٣٧.
- حسن، يوسف فضل، العرب والسودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٣.
- حسن أحمد إبراهيم، محمد على في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٦.

مواد:

- الحزب الشيوعي السوداني تحول مهم في القطاع التقليدي، آفاق جديدة للحركات الثورية"، مقتطفات من اجتماع اللجنة المركزية، يونيو ١٩٧٥م.
- التلب. أ.، مؤسسة الزراعة الآلية في مديرية كردفان، محضر اجتماع مؤتمر أركويت السابع عن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لغرب السودان، معهد الدراسات الإضافية جامعة الخرطوم، مايو، ١٩٧٣م.
- عثمان. / س.، "إمكانات ومشاكل ميكنة الإنتاج الزراعي في السودان"، محضر اجتماع المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية السودانية، مجلد ٢، الخرطوم ١٩٦٥.
- سعد الدين، م. أ. "قطن جبال النوبة قبل تحديث الزراعة الآلية"، محضر اجتماع المنتدى عن مشاريع التحديث في جبال النوبة، كادوقلي ٢٧ - ٢٩/١/١٩٧٩م.

أطروحات:

- عبد السلام، ف. أ.، حزب الأمة ١٩٤٥ - ١٩٦٩، ماجستير، جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٧٩.

استقرار الداعية الإسلامي محمد جعل بتقلي	١٥٣٠
تأسيس دولة تقلى	١٥٦٠
مملكة سنار تهاجم جبال النوبة وتقلي تلحقهما بسنار	١٦٥٠
تحرك الداجو والشات إلى جبال النوبة	١٧١٥-٠٥
سلطان الفور يستولي على جبال النوبة	١٧٨٥-٥٢
نهاية حكم الفونج في تقلى	١٧٨٨
الغزو التركي المصري للسودان	١٨٢١
الدفتدار يزور جبال النوبة معلناً استعمار الإقليم	١٨٢٢
الناصر يصير ملكاً لتقلي ويدفع الأتاوات لمصر ض	١٨٤٤
حملات الحكومة للقضاء على تجارة الرق	١٨٧٧
المهدي يطوف الإقليم	١٨٧٩
المهدي يعلن رسالته المقدسة	١٨٨١
قوات المهدي تستولي على الأبيض وتغزو تقلى	١٨٨٣
بدء الدولة المهدية، هجمات جديدة على جبال النوبة	١٨٨٥
إعادة الفتح الإنجليزي - المصري وسقوط أم درمان	١٨٩٨
تأسيس الحكم الثنائي الإنجليزي المصري	١٨٩٩
المرحلة الأولى لإخضاع النوبة	١٨٩٩-١٩٠٦
المرحلة الثانية عسكرية الإدارة، جبال النوبة جزء من مديرية	١٩١٣-٠٧
إعلان جبال النوبة مديرية منفصلة، ثم ضمها إلى مديرية كردفان	١٩١٩
إدخال زراعة القطن في الإقليم، تفضيل الإنتاج الفلاحي	١٩٢٤-٢٣
صناعة القطن تتجاوز فترة الكساد التجاري العالمي	١٩٣٣
تكوين مؤتمر الخريجين والكتلة السوداء	١٩٣٨

١٩٣٩	إقامة ٨ محالج للقطن وتفتيش زراعية
١٩٤٥-٤٠	الحرب العالمية الثانية زيادة المساحات المزروعة قطناً
١٩٤٦-٤٢	التوسع "الأفقي" في زراعة القطن
١٩٥٢	تكوين اتحاد مزارعي جبال النوبة، وبدأ اتحاد مزارعي الجزيرة نشاطه بعد ذلك بعام، مساعي للبدء في الزراعة الآلية بالإقليم
١٩٥٩-٥٨	تجارب للزراعة الآلية للقطن بواسطة الدولة ورأس المال الخاص
١٩٥٨	انقلاب عسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود
١٩٦٣-٥٩	حملات احتجاج للنوبة ضد الضرائب
١٩٦٤	ثورة أكتوبر، انتفاضة شعبية عريضة تسقط الحكم العسكري
١٩٦٥-٦٤	حركة قومية نوبية تكون اتحاد جبال النوبة لمعارضة هيمنة الجلالة (هيمنة التجار ذوي الأصول الشمالية) على اتحاد كزاعي جبال النوبة، صناعة أقطان جبال النوبة والبنيات الإدارية المحلية
١٩٦٥	إبرام اتفاقات مع البنك الدولي لتقديم قروض لتمويل مشاريع الزراعة الآلية في القضايف وسهول النوبة
١٩٦٧	استبدال صناعة أقطان جبال النوبة بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، إدخال قاعدة "المشاركة الزراعية" القائمة على نظام الحساب المشترك بين مؤسسة جبال النوبة الزراعية ومزارعي القطن (وهي شبيهة بنظام مشروع الجزيرة).
١٩٦٨	تأسيس مؤسسة الزراعة الآلية بطلب من البنك الدولي
١٩٦٩	انقلاب عسكري في شهر مايو (لذلك سيشار إليه بحكومة مايو) بقيادة العقيد جعفر محمد نميري، حل الأحزاب السياسية. ليقوم بدلاً عنها في ١٩٧٢ الاتحاد الاشتراكي السوداني. دعاة الإقليمية في اتحاد جبال النوبة، (جناح حسيب) ينضمون للحكومة
١٩٧١	القوميون في اتحاد جبال النوبة (جناح غبوش) يكونون الجبهة القومية المتحدة لمعارضة نظام مايو
١٩٧٤-٧٢	قطاع الزراعة الآلية يشهد توسعاً هائلاً

- ١٩٧٥ فشل محاولة انقلابية يدعمها حزب الأمة والنخبة المتعلمة من غرب السودان، بما في ذلك النوبة، في إسقاط حكم نميري
- ١٩٧٦ فشل محاولة انقلابية أخرى قادتها أحزاب الجبهة الوطنية الأخرى ودعمتها ليبيا
- ١٩٧٧ المصالحة الوطنية بين حكومة نميري وأحزاب الجبهة الوطنية
- ١٩٨٠ تكوين الحكومات الإقليمية في السودان
- ١٩٨١ مظاهرات جبال النوبة ضد ارتفاع أسعار السلع الأولية
- ١٩٨٣ أسلمة القانون الجنائي تمهيداً لتأسيس دولة إسلامية
- ١٩٨٣ الجيش الشعبي لتحرير السودان يبدأ مقاومة مسلحة ضد الحكومة ضد الغالبية الشمالية
- ١٩٨٤ اشتعال غضب الرأي العام ضد الاستبداد السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية
- ١٩٨٥ انتفاضة شعبية تؤدي لسقوط حكومة مايو، غير أن الحرب في الجنوب تتواصل بمشاركة النوبة

الفهرس

٧	مقدمة الطبعة الاولى
١١	مقدمة الطبعة الثانية
	الفصل الأول
١٥	التخلف والبنية الاجتماعية في جبال النوبة
	الفصل الثاني
٣٧	التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي للنوبة ما قبل الفتح الإنجليزي - المصري
	١٩٨٩
	الفصل الثالث
٧٣	الاستعمار البريطاني والفلاحين النوبة ١٩٠٠ - ١٩٤٠
	الفصل الرابع
١٠١	إنتاج القطن والبيئة والزراعية في جبال النوبة ١٩٢٤ - ١٩٥٢
	الفصل الخامس
١٣٧	تحالف الجلالة وبيروقراطية الدولة ١٩٥٢ - ١٩٦٦
	الفصل السادس
١٧٥	حركة فلاحى جبال النوبة ١٩٤٦ - ١٩٥٢
	الفصل السابع
٢١١	حركة جبال النوبة: مأزق الجبهة المعادية للاستعمار والتحالف مع الرأسمالية
	الوطنية ٥٣ - ١٩٥٧
	الفصل الثامن
٢٤١	الإثنية - القومية النوبية ١٩٥٧ - ١٩٦٦
	الفصل التاسع
٢٧٩	خاتمة: الفلاحون والبرجوازية الصغيرة
	الببليوغرافيا
٢٩٢	سبسية زمنية لاهم الاحداث

